

نظام القضاء ولادارة

وهو مجموعة تشمل على النظام القضائي

والادارية والمالية والسياسية

بالفطر المصري

الطبعة الثانية بتتقيح وتوسع

وتطابق لأحدث القوانين

تأليف

عبد الفتاح السعيد

دكتور في العلوم القانونية

ومدرس بمدرسة الحقوق الملكية والقضاء الشرعي.

أحمد محمد توفيق

القاضي بالمحاكم الاهلية

ووكيل مدرسة الحقوق الملكية سابقا

« حقوق الطبع محفوظة »

كل نسخة يجب أن تكون مبسوطة بختم أحد المؤلفين

مطبعة الجندب شارع محمد العبد بن بئر

١٣٤١ هـ - ١٩٢٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الاولى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الامين، وعلى جميع الانبياء والمرسلين وآلهم وأصحابهم أجمعين، أما بعد فإن بعض الذين يعنون بخدمة المصلحة العامة تفضل فطلب مني في صيف سنة ١٩٠٧ أن أقوم بتدريس « نظام القضاء والادارة » بمدرسة القضاء الشرعي التي كان قد تقرر افتتاح الدروس فيها من أول السنة المكتبية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ فقابلت هذا الطلب بما يستحقه من الرعاية والاهتمام لكنني ترددت بعض الشيء نظراً لضيق الوقت وكثرة الاعمال

وقد زادني في هذا التردد عدم وجود المؤلفات الوافية التي من شأنها المعاونة على تهيئة الموضوعات المتنوعة المقررة في البرنامج لكن بالنظر لمكانة المصدر الذي جاءني منه هذا التكليف رأيتني قد تغلبت على عاطفة الاحجام فأقدمت لاسيما أن الغاية من هذه المهمة هي المصلحة العامة

وقد سرت في التدريس على طريقة وضع المذكرات التحريرية، بمعنى أني من زمن الى آخر كنت أسلم للطلبة ملخص الدروس الماضية لكي ينسخوها فتوزع عليهم للاستعانة بها على المذاكرة وكنت أسلك

طريق الايجاز تارة وطريق التوسع أحياناً تبعاً لمنزلة كل موضوع من
الاهمية بالنسبة لمدرسة القضاء الشرعى

ولما فرغ من كتابة الملخصات فى سنة ١٩٠٩ - ١٩١٠ على الطريقة
المتقدمة أشار على بعضهم بأن أطبعها كتاباً تعمياً للمنفعة فعملت باقتراحه
على أمل أن يكون منه الفائدة لطلبة المدارس وغيرهم ممن يحبون الوقوف
على النظمات القضائية والادارية والسياسية والمالية بالقطر المصرى وغير
ذلك مما تمهم معرفته

وقد اعتمدت فى تحضيره على المجموعات الرسمية وعلى عدة مؤلفات
أخص بالذكر منها « أصول الشرائع » ترجمة سعادة احمد فتحى باشا
زغلول و « المحاماة » لسعاده أيضاً و الامتيازات الاجنبية « لعزت
عمر بك لطفى و « نظام الحكومة المصرية » لحضرة مرقص بك حناو « الاطيان
والضرائب » لعزتو جرجس بك حنين و « القانون العام والادارة »
لجناب السيولى ، فقد اقتطفت كثيراً من ثمرات هؤلاء الافاضل فلهم
منى الشكر الجزيل والثناء الجميل

(احمد قحه)



مقدمة الطبعة الثانية

أقبل الجمهور بمزيد الارتياح على الطبعة الأولى حتى لقد نفذت بتامها منذ زمن غير قليل فولد ذلك في النفس أمنية جديدة هي إعادة طبع هذا المؤلف بالتأرييننا نحن الاثنين كما يرى مما هو وارد بالغلaf خصوصا بعد أن كلف ثابنا بتدريس موضوعه لطلبة القضاء الشرعى وهو نفس العمل الذى قام به أولنا فيما مضى من الزمان وكان دافعا له على وضع هذا الكتاب حسبا ورد فى المقدمة الأولى. والأمل وطيد فى أن هذه الطبعة تنال ما نالته سابقتها من حسن القبول وتام الرضا لاسيما وقد غنينا فيها بالتنقيح والاضافة وزيادة الشرح والبيان على قدر الحاجة حتى تجىء وفق أحدث القوانين والأنظمة والله نسأل أن يكون من وراء هذا المؤلف الفائدة المرجوة وأن ينفع به الطلاب ومحبو الاطلاع فقد اشتمل على موضوعات شتى ومباحث متنوعة لاغنى لمحبي العلم والعرفان عن الامام بها وندعوه تعالى أن يوفقنا الى ما فيه المصلحة خدمة للوطن العزيز انه سميع مجيب

هذا ونكرر ما سبق ذكره فى المقدمة الأولى ألا وهو أننا نتقبل بكل ارتياح ملاحظات القراء والمطالعين كما نستطيعهم العفو عما يكون قد وقع من أغلاط مطبعية لا يخلو منها كتاب وهى على كل حال لا تخفى على ذوى الالباب والعصمة لله

احمد قحه

عبد الفتاح السيد

جمادى الثانية طوبه يناير

١٣٤١ ١٦٣٩ ١٩٢٣

﴿ الكلام على القانون وأقسامه ﴾

تعريف القانون

القانون لغة الأصل يقاس عليه فهو بمعنى النموذج وهى كلمة يونانية أما اصطلاحاً فهو عبارة عن مجموعة الأوامر والنواهي الواجب اتباعها فى البلاد بحيث اذا خالفها أحد الناس كان عرضة للحكم عليه بما يستحقه حسب النص القانوني

ويعرف القانون أيضاً بأنه عبارة عن أوامر ونواه تصدر من السلطة التشريعية وتعمل بها السلطة التنفيذية على اعتبار أنها موضوعة لتحديد المعاملات والروابط التى تقتضيها علاقة بنى الانسان بعضهم ببعض واعلم أن وضع القوانين لازم فى كل زمان ومكان لان الانسان ضعيف بنفسه محتاج الى طلب المعونة من سائر الناس تأكيداً لما جاء فى الاقوال المأثورة : المرء قليل بنفسه كثير باخوانه ، و : يد الله مع الجماعة فاحتياج الناس بعضهم الى بعض يدفعهم حتما الى الاجتماع ، وشؤون الاجتماع لا ترتقى الا بالنظام . وهو يقتضى سن القوانين ليعرف كل واحد ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات

ولا يخفى أن المرء يولد ضعيفا شديد الحاجة الى من يعنى بأمره فى ادوار الحياة حتى يصبح قادرا على السكفاح بنفسه والسكد وراء الرزق

بجميع الوسائل وهذا كله يتولد عنه طبعاً اضطرابه الى الالتجاء لغيره
فتنشأ المعاملات التي لا مناص منها مصداقاً لقولهم الانسان مدنى بالطبع
ولو أن كل انسان وفق لمعرفة ماله وما عليه ووقف عند ذلك الحد
أى انه عمل بمقتضى ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات ما دعت
الأحوال الى وضع القوانين ، ولكن الظلم كمين فى النفس القوة تظهره
والضعف يخفيه فلا جل المحافظة على الحقوق قيدت معاملات الناس على
اختلاف أنواعها بقوانين متعددة مما دعا الى أن يتولى الأمر فى كل أمة
هيئة حاكمة وهى المبر عنها بالحكومة فأخذت على عهدتها وضع القوانين
وتنفيذها ضرباً على أبدي العابئين بها تحقيقاً لراحة المجموع وسعادته

تقسيم القانون

ينقسم القانون

أولاً : الى أمر، ونه ، ومبيح

فالأمر — هو ما فرض تكليفاً بعمل ما كقانون القرعة العسكرية
فقد أوجب على الافراد الالتحاق فى سلك الجيش خدمة للبلاد فى الداخل
ودفعاً لكل اعتداء عليها من الخارج وكالقوانين الصادرة بشأن ازالة
ما يعتري زراعة القطن من الحشرات والآفات فانها تلزم الزراع بواجبات
معينة محافظة على هذا النوع من الحاصلات لعظم شأنه فان محصوله يقوم
بنحو أربعين مليون جنيه سنوياً فهو اذن أعظم موارد الثروة فى
القطر المصرى

والناهي - هو المانع من اتيان عمل من الأعمال كالقانون الصادر بمنع
تجارة الرقيق ، والقانون المانع من احرار الحشيش والاتجار به فهو يتمتع
اذن بالصفة السلبية

أما القانون المبيح - فهو ما كان الانسان . مطلق الحرية في العمل
بمقتضاه اذا شاء مثل أحكام قانون الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة
١٩٠١ والقانون الصادر بشأن الحجز الامتيازي في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٥
أما وجه الاباحة في القانون الأول فهو أن للشفيع الحق في تملك العين
بطريق الشفعة اذا أراد فالأمر مفوض اذن لمحض اختياره

ووجه الاباحة في القانون الثاني كونه أجاز لمؤجر الأطيان أن
يوسط جهة الادارة (أى المديرية) في حجز حاصلات الارض المؤجرة
منه وفاء للأجرة المطلوبة من المستأجر ولأنه أى القانون لم يحتم على المؤجر
السير في هذا الطريق بل أبقاء حراً في الالتجاء الى الجهة الأصلية لتوقيع
الحجز وهى الجهة القضائية (أى المحاكم)

ومن هذا القبيل ايضا ما لكل من وقعت عليه جنحة أو مخالفة
من الحق في طلب التعويض عنها باحدى طريقتين فأما أن يلتجئ الى
الجهة الأصلية وهى المحكمة المدنية واما أن يرفع دعواه بصورة تبعية لدعوى
الجنحة أو المخالفة أمام المحكمة المختصة جنائياً

ثانياً : الى عام . ومحلى . وخاص

فالعام - هو ما وجب سريانه على عموم الناس في أنحاء البلاد
كقانون العقوبات . والقانون المدنى
ويطلق العام أيضا على القانون الذى يبحث فيه عن علائق الحكومة

بالأمة وعن القواعد الخاصة لها تلك العلائق فيندرج تحت هذه التسمية القانون النظامي. والقانون الإداري. وقانون العقوبات. وقانون تحقيق الجنايات

والمحلي — هو الساري على جزء أو إقليم من البلاد على وجه التخصيص كنظام القضاء في الاطراف. مثل سيوه. والعريش. والواحات. فان بعد هذه الجهات أوجب أن يكون القضاء فيها على وجه مخصوص روعيت فيه راحة السكان

والخاص — هو ما وضع لأمر معينة كالحكمة المخصوصة المشكلة بالأمر العالي الرقيم ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ لمعاقبة من يتجر في الرقيق وكقانون خمسة الافدنة الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩١٣ فان أحكامه لا تتناول الناس جميعا بل يقتصر أمرها على طائفة من أهل البلاد وهم الزراع الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل

ثالثا: الى ملغ. ومعدل. ومفسر

فالملغى مرفع عن قانون سابق قوته الازامية كالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بلغاء نظام المقابلة وكالأمر العالي الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بإنشاء المجالس الحسبية فقد ألغى نظام بيت المال الذي كان موجوداً قبله

هذا ومن المقرر ان الالغاء يقع صراحة كما قد يقع دلالة فالالغاء الصريح لا يكون الا بنص خاص فاض بذلك. ولا يلغى قانون الا بقانون آخر فلا ينسخ قانون بقرار وزارى ولا بمنشور من

باب أولى وقد نصت المادة ٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على عدم بطلان نصوص القوانين والأوامر إلا بنص قانون أو أمر جديد يتقرر به بطلان الأول وهذا هو المشاهد غالبا اذ القانون الجديد اذا كان صادرا للحلول محل قانون سابق نص في احدى موادها على ان النصوص الأخرى السابقة أصبحت مائة ولا عمل لها

أما الالغاء بطريق الدلالة فيكون نتيجة لازمة للتعارض الذى قد يوجد بين نصوص القانون القديم ونصوص القانون الجديد فاذا كانت التناقض بين النصوص تاما كان الالغاء شاملا للقانون كله أما اذا كان التناقض جزئيا اقتصر أمر الالغاء على الجزء الموجب لذلك

والأصل فى القوانين صدورها والعمل بها على جهة الدوام ولكن قد يصدر قانون بصورة مؤقتة او لظروف خاصة فاذا زال الوقت او لظروف التى اقتضته أصبح كأنه لم يكن وما ذلك الا لزوال علة صدوره واختافوا فيما يؤول اليه أمر ترك العمل بالقانون مدة طويلة من الزمن فالبعض يراه مؤديا بالفعل الى الغاء القانون واندثار معالمه ويرى فريق آخر ورايه أرجح ان ترك العمل هذا لا يؤثر فى حياة القانون بأى حال

والمعدل (١) - ما حور فى نصوص بعض القوانين كالقانون رقم ٣ سنة ١٩١٤ المعدل للمادة ٣٦ من قانون المرافعات الأهلى المتصوص فيها على اختصاص القاضى الجزئى فقد وسع هذا القانون فى اختصاص القاضى

(١) التعديل فى القوانين هو عبارة من تحويرها بمحو أو زيادة أو بهامها

المشار اليه وكان في جملة ذلك أن خوله حق الحكم نهائيا لغاية التي قرش في المواد المقاربة بعد ان كان ذلك لغاية الف قرش

أما المفسر - فهو ما أبان المقصود من قانون سابق مع ابقاء نصه على أصله مثال ذلك المادة ٣٤ من القانون النظامي السابق (الصادر في سنة ١٨٨٣) المتعلقة بوضع الضرائب فان هذا التأويل قصر حكم المادة على بعض الضرائب دون البعض بعد ان كانت عبارتها توهم الاطلاق

أقسام التفسير - وينقسم التفسير الى ثلاثة أنواع : تشريعي وعلمي وقضائي

التفسير التشريعي - اذا فرض وكانت هناك نصوص على شيء من الغموض والابهام استطاعت السلطة التشريعية بما لها من حق اصدار القوانين أن تزيل هذا النقص بقانون آخر يجري تطبيقه فورا لأنه بمثابة جزء من القانون السابق في الواقع

التفسير العلمي - هذا التفسير نظري محض ويصدر من أهل العلم بعد امعان النظر في نصوص القوانين والرجوع الى مادعا لاصدارها والمنافشات التي دارت بشأنها لأجل الوقوف على مراميها ومدى ما تؤدي اليه عبارتها وهذا التفسير وان كان مفيدا الى درجة قصوى اذ به يستعان على ادراك معنى النصوص مما يفيد علما وعملا غير أنه لا يلتزم أحد باتباعه

التفسير القضائي - وهو ما تذهب اليه المحاكم في تفهم معنى النصوص والمقصود من وضعها عند تطبيقها الا أن أمر هذا التفسير مقصور على النزاع المطروح لدى المحكمة بحيث انه لا يلزم على ذلك ان يتبع

هذا التفسير في نزاع آخر مماثل لا أمام المحكمة ذاتها ولا من باب أولى أمام غيرها

وقد يتفق أن يأخذ القضاء بتفسير العلماء وأن يؤيد هؤلاء ما يذهب إليه القضاء في تطبيق النصوص وقد يهيج كل منهما منهما مخالفا للآخر وقد يختلف كل فريق منهم فيما بينهم فاذا استمر الحال كذلك كان لابد من حسم هذا الخلاف الى صدور قانون جديد دفعا لضرر التناقض وما يؤدي إليه من اختلاف الاحكام في الأمر الواحد

سأه التفرة - التفرقة بين القانون الملئى أو المعدل والقانون المفسر ذات شأن عظيم من الوجهة العملية لان الأصل في القانون الملئى أو المعدل أنهما لا يسريان الا على الحوادث المتأخرة عنهما اذ كل منهما قانون جديد في الواقع بخلاف القانون المفسر فأن حكمه يتناول ماتقدمه من الوقائع وما تأخر وسبب ذلك كون القانون المفسر يمد في الحقيقة جزءا أصليا من القانون المفسر

رابعاً : الى قانون للأحوال الشخصية وقانون للأحوال العينية

فالأول يتعلق بالانسان في الأحوال الخاصة به بالذات كالقصر والرشد والولاية والوصاية والزواج والطلاق وما يلحق بذلك كالارث والوصية ونظام الأسرة على العموم أما الثانى فتحله البحث عن علاقة الناس بعضهم ببعض من الوجهة المالية المبرع عنها في كتب الفقه بالمعاملات كالبيع والرهن والاجارة وما شا كل ذلك وهذا شأن القانون المدنى والقانون التجارى وغيرها

خامساً : الى قانون للموضوع وقانون الشكل

فقانون الموضوع هو الذى يبحث عن ماهية الحق واساس الروابط وعن طرق تولد الحقوق وانقضائها مما يرجع الى القوانين المدنية والتجارية والجزائية (قانون العقوبات)

أما الثانى فهو - ما يتعلق بالاجراءات التى تتبع لأجل الوصول الى حق مدعى به خاصا كان أو عاما كقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات ولهذا التقسيم أهمية من حيث العمل : فان قانون الموضوع انما يسرى على الوقائع المتأخرة عنه بخلاف قانون الشكل فإنه يسرى أيضاً على الوقائع التى تقدمته وقد يتفق ان القانون الواحد يقرر الحقوق ويبين طريقة الحصول عليها فياً أخذ حينئذ كل جزء حكمه حسبما تقدم

ولهذه المناسبة نقول ان القانون المفسر لقانون سابق ينطبق على ما تقدمه من الحوادث ولو كان أمره متعلقا بالموضوع وما ذاك الا لأنه لا يمد فى الواقع بمثابة قانون جديد بل يعد كجزء من القانون السابق جاء لجلاء الغامض و اظهار المقصود كما أشرنا اليه فيما تقدم

تعريف خاص لبعض القوانين

القانون الامامى - ويقال له القانون النظامى ويعرف كذلك بالدستور والمراد واحدهو عبارة عن مجموعة القواعد الى بنى عليها نظام الحكومة من جهة كونها ملكية أو جمهورية وهو المصدر التى تستمد منه السلطات العامة القائمة بشؤون البلاد من تشريعية وتنفيذية وقضائية ما لها من الحقوق وبه تعرف كل منها حدود اختصاصها

وتشاد أيضا على تلك القواعد الأساسية جميع الحقوق التي يستمتع بها أفراد المجتمع في حياتهم العمومية بحيث لا يتسنى لأحد الإخلال بها أو التعرض لها بشر بل تبقى مصونة مقدسة واجبة الاحترام على جهة الدوام

القانون الإدارى — هو الذى يعنى بأمر النظام الداخلى الموضوع للمصالح العمومية أى الموجودة بعاصمة البلاد والمصالح الفرعية وهى الموجودة بمحاضرة كل إقليم وفى كل مركز من مراكزه من حيث تركيبها واختصاصها وطريقة قيامها بالعمل على مقتضى القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات وبعبارة أخرى هو القانون الشامل لبيان الروابط بين الرؤساء والمرؤوسين فيما يتعلق بتدبير شؤون البلاد على وجه التفصيل كما أنه عبارة عن مجموعة القواعد التى تنظم علاقة السلطة التنفيذية بالأفراد فكأنه بذلك جزء من القانون النظامى هذا يحدد حقوق الفرد بالنسبة للمجموع وذلك يحدد سلطة الإدارة بالنسبة للأفراد

قانون العقوبات — هو الشامل لبيان الأفعال المنهى عن ارتكابها ولبیان الجزاءات التى يستحقها كل من ارتكب فعلا من تلك الأفعال وبالاختصار هو القانون الشامل أمرين : الجرائم . والعقوبات

قانون تحقيق الجنايات — هو المشتمل على الاجراءات التى تتبع فى رفع الدعوى العمومية على مرتكبى الجرائم وفى تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم . ويتضمن أيضاً الكلام على المتهمين المعتوهين والمتهمين الأحداث ذكورا كانوا أو اناثا وعلى سقوط الدعوى وسقوط العقوبة بمضى المدة فيها وغير

ذلك ولهذا انتقدوا تسميته بقانون تحقيق الجنايات من حيث كونها تفيد حصر وظيفته في عمل التحقيق مع انها أعم من ذلك وقالوا الأولى أن يعرف بقانون المرافعات في الجنايات وهو انتقاد وجيه

القانون المدني — هو الذي يشتمل على الحقوق الخاصة بالأموال من منقول وثابت ويضع قواعد اكتساب الملكية وأسباب زوالها ويبحث في المعاملات والتصرفات من بيع وهبة ورهن واجارة ووديعة ونحو ذلك

واعلم أن القانون المدني في كثير من البلاد الأوربية يشمل أيضاً أحكام الأحوال الشخصية التي لها عندنا قانون مستقل وسبب ذلك كون الجهة القضائية عندنا واحدة تتولى النظر في المعاملات وفي الأحوال الشخصية دون تفريق بخلاف الحال عندنا

قانون التجارة — واعلم أن الأصل في المعاملات أنها مدنية لكن واضع القانون لاحظ أن الشؤون التجارية كالسندات التجارية والمعاملات بين التجار بعضهم مع بعض والعمولة والافلاس تحتاج الى أحكام خاصة يراعى في وضعها السهولة والسرعة فأوجد لها قواعد مخصوصة أطلق عليها اسم « قانون التجارة » ثم رأى كذلك توجيه العناية الى سفن النقل وما يتعلق بها من الخصوصيات كالأجراءات التي تتبع في بيع السفينة ورهنها والحجز عليها وكالمشارطات التي تعقد بين صاحب السفينة وربانها وما يعقده هو منها في علاقته بالبحارة وكذلك في أجرة شحن البضائع وغير ذلك فوضع لها نصوصاً تكمل نجاحها وأفرد لها القانون المعروف بقانون التجارة البحرية

قانون المرافعات - هو القانون المتكفل ببيان طرائق رفع الدعاوى في المواد المدنية والتجارية والسير فيها والطرق المتبعة في التحقيق واصدار الأحكام والظعن فيها وتنفيذها وغير ذلك فهو الوسطة في نيل الحقوق بعد أن تكون قد تقرر في القانون المدني أو التجاري

القانون الدولي العام - ويعرف أيضاً بحقوق الأمم وهو الذي يبحث عما لكل دولة من الحقوق وما عليها من الواجبات قبل كل دولة أخرى من حيث الشؤون العمومية كالتيجارة وطريقة المعاملات في حالتي السلم والحرب . ومن موضوعاته الكلام في تعيين السفراء والقناصل وطريقة اعلان الحرب سواء أكانت برية أم بحرية وعقد الهدنة والصلح ومعاملة الأسرى والجرحى والحياد وشروطه واستعمال البحار والمين والأهبار ونحو ذلك مما يهم المملكة من حيث كيانها

القانون الدولي الخاص - هو الذي يرجع اليه في تبيان علاقات الممالك من حيث الشؤون الخاصة بالافراد فاذا أردنا مثلاً معرفة جنسية من ولد في بلد من أب أجنبي ، أو الوقوف على طريقة تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مملكة أخرى ، أو العلم بما اذا كانت تركة الاجنبي يفصل فيها على مقتضى قوانين المملكة المتوفى صاحبها في بلادها أو بموجب قوانين مملكتها فان الاهتمام الى ذلك كله انما يكون بواسطة القانون الدولي الخاص

واعلم أن علاقات الدول ترجع من جهة الأساس الى مصدرين المادات والمعاهدات فهي اذن مبنية على دعائم قوية اذ لا فرق بينها من هذه الوجهة وبين العقود التي تحرر بين الافراد وانما تختلف عنها من حيث

قوة الالتزام ذلك لأن الفرد المضموم حقه يحصل من المحاكم على حكم يستطيع تنفيذه على خصمه. أما الملكة فليس أمامها هذا السبيل إذ لا توجد محكمة تحكم على المالك فلا أحكام ولا تنفيذ بل العبرة بالقوة. وقد جاء في أقوال « بسمارك » : « القوة تسود الحق » وقيل أيضاً بلسان القوة والعهد ليس ببعيد « ما المعاهدات الا قصاصات من ورق »

تكوين القانون ونفاذه

الآن وقد مررنا على تعريف أشهر القوانين على الوجه المتقدم نرى من اللازم الانتقال الى معرفة كيف يتكون القانون في القطر المصرى ويكون نافذاً على المصريين فاعلم أن الوزارة التى ترى الحاجة ماسة الى وضع قانون تهى أولاً مشروعا ونصحه بمذكرة تبين فيها وجه الفائدة منه وترفعها الى مجلس الوزراء وهو يبعث بها الى المجلس النيابى (الجمعية التشريعية الآن) لفحصه وابداء ما يراه من الملاحظات ثم يعيده الى الحكومة وهي غير مقيدة برأيه فللمجلس أن يقرره حسب النص الوارد فى المشروع أو يضيف اليه التعميدات التى أشارت بها الجمعية التشريعية كلها أو بعضها ومتى صدر قرار مجلس الوزراء بالتصديق على مثل هذا المشروع أصبح القانون موجوداً من الوجهة التشريعية (١)

(١) سرنا في بحث هذا الموضوع على اعتبار القواعد الموضوعية للجمعية التشريعية على أمل أن تنال مصر فى القريب العاجل مجلساً نيابياً بالمعنى الصحيح وهو العمل الخطير الموجهة اليه الآن عناية أولى الأثر

غير أن العمل بالقانون الجديد إنما يكون بعد نشره بالجرائد الرسمية^(١) وتوفر الدلائل الاعتبارية^(٢) على العلم به ويكون ذلك بمضى ثلاثين يوماً على نشره ولكن يجوز نقص هذا الميعاد بنص صريح في القانون الجديد حسب مقتضيات الحال لثلاث تضعيف الفائدة كما لو كان الأمر خاصاً بمحادثة فجائية يراد تلافئها

ومنى قام الدليل الاعتبارى على العلم بالقانون لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم به بل يكون نافذاً على الكافة لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والكبير والصغير كما لا فرق بين الرجال والنساء ولو كان توطنهم بعيداً عن مركز الحكومة

سريان القانون

الأصل أن القانون الجديد لا يسرى الا على الحوادث التى تقع من تاريخ العمل بمقتضاه فلا يكون له تأثير فى الوقائع السابقة عليه وهو ما يصدق على قوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »

(١) صيغة الجمع هذه هى الواردة بالقانون (مادة ١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) ويراد بها المثني اذ هناك نسخة عربية وأخرى فرنسية ومن المعلوم أن التثنية غير معروفة فى اللغة الفرنسية ففعل المترجم عن ذلك أما مادعا الى نشر الأمر أيضا بلغة اجنبية فهو امتزاج المصالح الاوربية بالمصالح المصرية فى كثير من مرافق الحياة

(٢) لا يخفى أنه لا مندوحة عن الاكتفاء بهذا الدليل الاعتبارى لأن الدلائل الحقيقية كان من شأنه تبليغ القانون الى كل واحد من أبناء الامة وهو أمر غير مستطاع بالبداية

وهذه القاعدة معمول بها أيضا بالنسبة للجرائم غير أن المادة الخامسة من قانون العقوبات تضمنت استثناء لذلك المبدأ بقولها: « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصاح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره »

وهناك استثناء مقرر بلا خلاف وهو سرعان قواعد المرافعات على ما تقدمها من الحوادث لأنها عبارة عن قواعد موضوعة للشكل ولا تأثير لها في الحقوق من حيث هي ومن ثم إذا جاء قانون جديد معد للقانون سابق فيما يتعلق باختصاص المحاكم أو فيما يتعلق بالنصاب الذي يميز الاستئناف ونحو ذلك وجب تطبيق القانون الجديد على الحوادث السابقة واللاحقة بالسواء

٢

تعريف الحكومة - أنواع الحكومات

الحكومة هي الهيئة ذات الساطان المدبرة لشئون البلاد القائمة بتعهد مصالح الأمة في الداخل والخارج وهي التي تعمل للفرد ما لا يتسنى له أن يعمل بنفسه

وللحكومة على الأفراد حق الطاعة فيما لا يخرج عن حدود القوانين على حد قوله تعالى « واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » فإذا أخلوا بهذا الواجب أكرهوا على الخضوع بواسطة القوة حتى لا تحل الفوضى محل النظام فيلحق الضرر بالبلاد ورحم الله من قال « لا تصلح الناس فوضى لأمراء لهم »

والحكومة بالمعنى المتقدم تقوم على دعائم قال أحد الفلاسفة انها
أربعة وهى الدين والعدل والمشورة والخزينة
والحكومة معنى آخر . وهو كونها شخصاً معنوياً يملك ويبيع ويشترى
ويؤجر ويستأجر ويقترض ويرهن وغير ذلك فيكون شأنها فى هذه
المعاملات شأن الافراد على السواء
للحكومات أنواع كثيرة فمن أنواعها :
الدستورية ، والاستبدادية . والمستقلة ، وغير المستقلة

(١) - الحكومة الدستورية

الدستورية هى التى تتبع دستوراً نيائياً يعبر عنه بالقانون الاساسى
أو القانون النظامى وهو العهد الذى يتقيد به ولى الأمر أميراً كان أو
سلطاناً ملكاً أو قيصرًا أمبراطوراً أو رئيس جمهورية وأساس هذا
الدستور أن لا تجتمع سلطتا التشريع والتنفيذ فى يد واحدة وهذا شأن
حكومة إنجلترا

وتنقسم الى قسمين (١) دستورية ملوكية (٢) ودستورية جمهورية
فالدستورية الملوكية هى المتقدم تعريفها وضرب المثال لها بحكومة
إنجلترا لأنها مبنية على الدستور النيابى ويتولى حكمها ملك
أما الجمهورية فهى التى تقلد زمامها الأعلى شخص تنتخبه الأمة ولا
يأتى عملاً من أعمال السلطة التنفيذية الا بواسطة مجلس الوزراء كما أن
الأعمال التشريعية لا تصدر الا من المجلس النيابى وهذا المجلس تنتخبه الأمة
لينوب عنها مثال ذلك حكومة فرنسا

(٢) - الحكومة الاستبدادية

أما الحكومة الاستبدادية فهي التي يتولى أمرها فرد واحد يتصرف فيها بلا قيد ولا رقيب عليه كحكومة الجبشة ومملكة الافغان

وتنقسم الى قسمين - (١) استبدادية مطلقة (٢) واستبدادية مقيدة

فالمطلقة هي التي يكون القائم بالأمر فيها غير خاضع لقانون ما أو لقاعدة من القواعد بل يكون هو الكل في الكل فلاحد لسلطته ولا قيد لقوته بل العبرة بأمراته وأهوائه مثال ذلك الحكومتان السابق ذكرهما اللهم الا اذا قلنا ان أمير الافغان مقيد في الواقع بالكتاب والسنة أما المقيدة فهي التي يكون نفوذ الحاكم فيها وسلطانها مقيداً بقانون يجب عليه مراعاته دفعاً للاستبداد غير أنها خالية من النظام الثياني الصحيح وهذا شأن مصر الآن

(٣) - الحكومة المستقلة

أما الحكومة المستقلة فنوعان (١) مستقلة حقيقة (٢) ومستقلة اصطلاحاً

فالمستقلة حقيقة هي الحائزة لتمام حقوقها في الداخل والخارج فلا ينازعها في سلطتها أحد ولا يملو كلمتها كلمة منوى أنها ترتبط بقواعد القانون الدولي وخصوصاً بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكون قد وقعها عن رضا واختيار

أما المستقلة اصطلاحاً فهي التي تحت الحياد ومكفول وجودها باتفاق بين الدول الكبرى بمقتضى معاهدات

ومن صفاتها أن تكون خائزة لجميع خصائص الاستقلال ومظاهره ما عدا ما يتعلق منها بالحرب وإشهارها وهذا شأن بلجيكا وسويسره فلا يمكن احدهما أن تتعدى على البلاد الأخرى أيا كان السبب ومن ثم ليس لذي مثل هذه الحكومات جيش بالمعنى الصحيح بل غاية ما يوجد فيها قوة مسلحة قايمة العدد وجدت لمجرد حفظ النظام بداخلة البلاد

(٤) - الحكومة الغير المستقلة

الحكومة الغير المستقلة نوعان (١) الحكومة الخاضعة لحكومة أخرى

(٢) الحكومة التي تحت الحماية

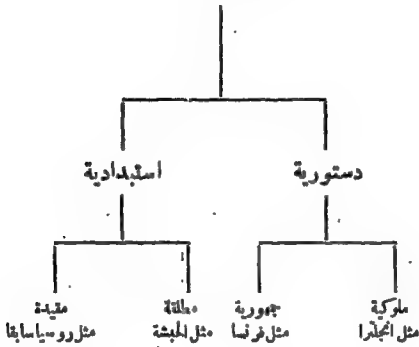
فالحكومة الخاضعة لحكومة أخرى هي التي تجردت من حقوقها السياسية في علاقاتها بالدول فلا يمكنها عقد معاهدات الا بأمر الحكومة ذات الولاية عليها ونزع منها أيضاً الحق في بعض التصرفات الداخلية مثل تكوين الجيوش وبناء السفن الحربية وعقد القروض وضرب المسكوكات. وهذا كله ناشئ من تغلب الأولى على الثانية مثال ذلك مصر بالنسبة للدولة العثمانية فيما سبق

أما الحكومة التي تحت الحماية فهي حكومة ضعيفة اضطرتها الأحوال الى الاتفاق مع دولة أخرى أقوى منها للدفاع عنها والذود عن

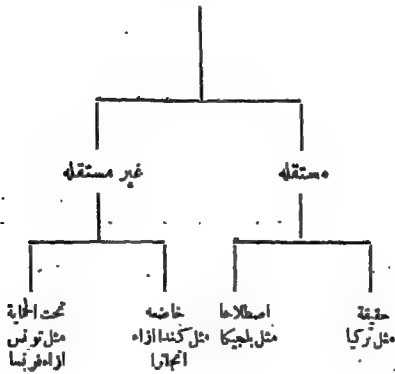
حقوقها وتدير شؤونها بمقتضى معاهدة تعقد بين الحكومتين كما هو
حال فرنسا وتونس منذ سنة ١٨٨١

والفرق بين الحكومة الخاصة والتي تحت الحماية هو أن سيطرة
الدولة القوية على الأولى مبنية على الظفر والغلبة بخلاف سيطرتها على
الثانية فانها ترجع الى معاهدة سلمية اذا لم تتقيد الا بطواهر الأمور
الآن وقد انتهينا من تعريف الحكومة وتبيان أقسامها المتعددة
تري من المفيد عمل الجدولين الآتيين حصراً لها

الحكومة



الحكومة



٢

تقسيم السلطة

تنقسم السلطة العمومية الى قسمين عظيمين أحدهما القوة المنشئة وثانيها القوة المنشأة فالأولى وتسمى الجمعية الوطنية تكون عادة عبارة عن لجنة مؤلفة من ذوى السكفافة والدراية تنتخبهم الأمة بصورة مؤقتة لوضع القانون الشامل لنظام الهيئة الحاكمة على وجه يكفل لأفرادها ما لهم من الحقوق وتهيئهم شر الاستبداد والجور وهو ما يسمونه بالقانون النظامي أو الأساسى أو الدستور كما قدمنا وتعلمو تلك اللجنة جميع الأحكام وتعين لكل منهم سلطته وتبين له حدوده ويتضمن ذلك القانون بيان حقوق الانسان ونلخصها فى ثمانية وهى :

المساواة ، والحرية الشخصية ، واحترام الملكية ، وحرية الأديان والتعليم ، واحترام المسكن ، وحرية العمل والصناعة والتجارة ، وحرية الاجتماع والصحافة ، وحرية التعليم والتعلم

وبمجرد اتمام الدستور تنحل اللجنة ولا يمود نظام من وجود خشية أنها لو بقيت تبقى معها سلطاتها فربما استبدت فغيرت الدستور وأبدلت فيه كما نشاء فليعود الاستبداد تحت ستار الدستور والقانون الأسلمى الموضوع على هذا الوجه أقوى وأمكن من القانون الأسامى الذى ينشئه نفس صاحب السلطة الموضوع لها الحدود لأن الضمانات المحيطة بوضع الدستور على

يد جميعة وطنية تجزل أمر تغييره وتبديله صعب الوقوع نادر الحدوث
 الا اذا كان ذلك بارادة الأمة نفسها ولمصلحتها العامة
 أما الثانية أى القوة المنشأة فهي الأثر المترتب على أعمال الأولى
 وعليها تدير الأمور فى داخل البلاد وخارجها وتقع عليها مسؤولية جميع
 الشؤون

وتنقسم الى ثلاثة أقسام وهى : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ،
والسلطة القضائية

السلطة التشريعية

السلطة التشريعية وتعرف أيضاً بالقوة التشريعية هى المنوط بها
 التشريع أى سن القوانين واللوائح العمومية التى ترأها لازمة وملائمة للبلاد
 وهذه السلطة موجودة وقائمة بوظيفتها هذه فى الممالك المتقدمة أما فى القطر
 المصرى فأول قانون وضع فى هذا العهد هو لأشحة ٢١٠ رجب سنة ١٢٨٣
 (نوفمبر سنة ١٨٦٦) حيث ان الخديو اسماعيل باشا أوجده بقضائها
 مجلساً نيابياً لاستشارته فى شؤون البلاد وقد عرف بمجلس شورى النواب
 وكان اعضاؤه لا يزيدون على خمسة وسبعين

وكان اختصاصه مقتضوا على المداولة فى المسائل التى تعرض عليه
 واعطاء رأيه فيها ورفعها بعد ذلك الى الخديو للتصرف فيها بما يراه ثم عطله
 هذا النظام فى سنة ١٨٨١ فى عهد الخديو توفيق باشا ثم دىلاطيفاً الى أن تغلب
 الحزب العسكرى فى سنة ١٨٨٢ فنال من الحكومة فى ٧ فبراير من هذه
 السنة مجلساً نيابياً له القول الفصل فى وضع الميزانية والتشريع على العموم

من حقه مراقبة الموظفين. وأصبح الوزراء بمقتضاه مسؤولين بالتضامن قبل النواب بعد ان كانوا مسؤولين امام الخديو وحده

ولم يلبث هذا النظام الا قليلا فقد كان الفراغ من أعمال أول جلسة لهذا المجلس في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ولم يجتمع بعد ذلك لأن الحوادث الخارجية أدت الى تدخل الجيش الانجليزى واحتلاله البلاد في سبتمبر سنة ١٨٨٢ وكان من نتيجة ذلك زوال هذا المجلس النيابى الذى عد من أسباب الفوضى وسوء النظام

ولما عادت البلاد الى الهدوء والسكينة بعد ذلك وضع النظام النيابى الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ أما الذى ابتكره وعمت الحكومة برأيه فيه فهو اللورد دوفرين مبعوث انجلترا الى مصر حيث ندبته لدرس أحوال القبط ووضع تقرير عنها فأشار بمدة اصلاحات ومنها هذا النظام المعروف بالقانون النظامى وصدر به الأمر العالى في أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو يتضمن بيان الهيئات النيابية المنشأة بمقتضاه وهى : مجالس المديريات ، ومجالس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجلس شورى الحكومة وبقي هذا النظام مرعيا حتى صدر فى أول يولييه سنة ١٩١٣ قانون نظامى جديد النى بموجبه مجلس الشورى والجمعية العمومية

: وسيأتى الكلام فيما بعد تفصيلا على النظام النيابى الحالى الذى ينتظر استبداله قريبا بمجلس نيابى بالمعنى الصحيح

السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية هي القوة المكلفة بتنفيذ الأوامر والقوانين التي تسنها القوة التشريعية والأحكام التي تصدرها السلطة القضائية وبها ينظر في المسائل السياسية وحلها والادارة الداخلية وما يتعلق بها وبهذه السلطة يبرم وفي الأمر الصلح ويشهر الحرب ويعين السفراء ويقبلهم من قبل الدول الأخرى ويقر الأمان ويتلافى أمر الهجوم على البلاد وغير ذلك من مهام الأمور

وهي أكثر اختلاطاً بالأفراد وتسمى عادة بالحكومة ويشمل هذا الاسم الحاكم الأعلى (أيًا كان لقبه من نحو سلطان أو إمبراطور أو ملك) والوزراء ونوابهم سواء كانوا في الدواوين الرئيسية أو في الأقاليم كالمديرين ومأموري المراکز والعمد ومشايخ البلاد والنفراء وسياتى الكلام على وظيفة كل فريق من هؤلاء الموظفين

السلطة القضائية

السلطة القضائية هي التي عليها تطبيق القوانين الداخلية أو هي السلطة المكلفة بتوقيع العقاب وبالفصل في الخصومات التي تقع بين أفراد الناس أو بينهم وبين الحكومة والكل أمامها سواء فهي التي تحكم بجميع العقوبات من غرامة وحبس وسجن وأشغال شاقة مؤقتة أو مؤبدة واعداد على حسب نوع الجريمة طبقاً للقوانين

وهي التي تفصل في النزاع الذي ينشأ بين طرفين بشأن مسائل مدنية أو تجارية فيتقاضى أمامها الجميع من ربيع ووضيع ويرى البعض أن السلطة القضائية جزء من السلطة التنفيذية وعلى ذلك لا يكون هناك سوى سلطتين الساطة التشريعية والسلطة التنفيذية وتكون مهمة هذه الأخيرة تطبيق القوانين وتنفيذها. إلا أن هذا الرأي غير صواب لأن السلطة القضائية في الواقع مستقلة تمام الاستقلال عن السلطة التنفيذية من حيث أدائها مهمة خاصة أساسها تطبيق اللوائح حتى فيما يتعاق بالسلطة التنفيذية نفسها. اذ هي تفصل في كثير من المسائل المتعلقة بالحكومة كما أنها ممنوعة قانوناً من التعرض لأعمال الإدارة وليس لها أن توقفها أو تؤوّلها وكل ما لها أن تحكم بتمويضات لأصحاب الشأن إذا جاءت هذه الأعمال مخالفة للقوانين واللوائح (مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية).



الكلام على الحكومة المصرية

نقسم الكلام هنا الى ثلاثة أقسام تتكلم فى الاول على الخديوية المصرية وفى الثانى على الساطنة المصرية وفى الثالث على المملكة المصرية

١ - الخديوية المصرية

القطار المصرى كان قبل نظامه الحالى ولاية خديوية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية أما حكومتها فلوكية مطلقة . قلنا مطلقة لأنه لا توجد مسؤولية على السلطة التنفيذية أمام الأمة ونوابها وكيفما كانت رغبة هؤلاء فلنظار أن يفضوا الطرف عنها ويتخذوا السير الذى يحسن لديهم

نعم ان هناك القانون النظامى غير أن الهيئة الحاكمة هى القابضة عليه كله فبكان لها أن تبقية كما لها أن تحوره أو تغيره بتمامه على أن هذا القانون لا يخول الامة سوى الحق فى ابداء الرأى على سبيل المشورة ليس الا ماعدا وضع الضرائب التى من قبيل الأموال المقررة فان الحكومة مقيدة برأى نواب الأمة فيما يتعلق بها فقط وكانت ملوكية خديوية تابعة لامارة بنى عثمان لأنها محكومة بوال يعين بالوراثه يسمى خديو مصر وهو خاضع للدولة العلية

وقد دخلت مصر فى حوزة الأتراك سنة ١٥١٧ فى أيام السلطان سليم الأول ولكنهم تركوا فى الحقيقة ادارة البلاد للمماليك فجاروا واستبدوا حتى ساد الظلم وعمت الفوضى وترتب على ذلك الحملة الفرنسية بدعوى

حماية سكان البلاد من المظالم وكان ذلك سنة ١٧٩٨ ثم عاد القطر الى حكم
بنى عثمان اسما لانه كان قد أصبح في الواقع ملكا لجندى باسل سميد
الطالع هو « محمد علي » فقد تغلب على المماليك وأبادهم عن آخرهم وانفرد بالامر
ولما كان هذا الشهم ذكى المؤاد على المهمة كبير الامانى أخذ في
تنظيم البلاد وأوجد فيها جيشا على الاسلوب الاوربي واستخدم مواهبه
هذه في مصالحة البلاد فأحل سلطته الشخصية محل سلطة السلطان ونودى
به حاكما على مصر باتفاق العلماء وأعيان البلاد واضطر الباب العالي الى
اجازة هذا الامر لعدده اياه أمراً مقضيا مقابل خراج قدره أربعة
آلاف كيس في السنة وكان ذلك في سنة ١٨٠٥

وكان من نية محمد علي أن يضم سوريا الى مصر حتى تدخل هي أيضاً
تحت حكمه فقامت الحرب بينه وبين السلطان محمود سنة ١٨٣٩ فانصرت
الجيش المصرية وكادت تصل الى عاصمة المملكة العثمانية لولا تدخل
بعض الدول فوقف محمد علي عند حده وفي ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ عقدت
في لندن معاهدة موقع عليها من تركيا ومن بريطانيا العظمى والنمسا
وبروسيا وروسيا . أما فرنسا فأبقت الاشتراك فيها لأنها كانت تنظر بعين
الرضا لفتوحات محمد علي

ومن مقتضى هذه المعاهدة أن يعطى محمد علي مصر بطريق الوراثة
وقد اكتسبت الحكومة المصرية شكلها السابق في أيامه اعتمادا على
المعاهدة المذكورة وبمقتضى الفرمانات الشاهانية التي صدرت بناء عليها
له وخلفائه وعلى ذكر ذلك نرى من المفيد ان نبين هنا مدة حكم كل من
من ولاية مصر من ذلك العهد الى الآن واليك البيان :

اسم الحاكم	من	سنة	الى	سنة
محمد على	»	١٨٠٥	»	١٨٤٨
ابراهيم (١)	»	١٨٤٨	»	١٨٤٨
عباس الاول	»	١٨٤٨	»	١٨٥٤
سعيد	»	١٨٥٤	»	١٨٦٣
اسماعيل	»	١٨٦٣	»	١٨٧٩
توفيق	»	١٨٧٩	»	١٨٩٢
عباس الثاني	»	١٨٩٢	»	١٩١٤
السلطان حسين كامل	»	١٩١٤	»	١٩١٧
الملك احمد فؤاد الاول (٢)	»	١٩١٧	»	٠٠٠٠

نظام الحكومة الخديوية المصرية

التوارث وأدواره - تنفيذاً لمعاهدة لندن المتقدمة ذكرها صدر خط شريف من الباب العالي في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ثبت بمقتضاه لمحمد علي باشا

-
- (١) تولى نيابة عن والده لمرضه الاخير وكان ذلك في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٨ واستمر كذلك الى ٨ سبتمبر سنة ١٨٤٨ ثم تولى الولاية الرسمية من ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٨ واستمر في الحكم الى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨
- (٢) تولى جلالة الملك بلقب سلطان الى أن صدر النطق الكرم باعلان استقلال مصر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أمد الله في حياته المباركة السعيدة

ولاية مصر التي منحها بطريق التوارث ولكنه توارث ضعيف ومتعلق
بالارادات الشاهانية للأسباب الآتية :

أولاً لا تكون الوراثة الا للذكور أو لولد الذكور أو لولد النساء
فلاحق لهم في الولاية وبعبارة أخرى يكون منصب الولاية
مقصوراً على ذرية محمد علي باشا من صلبه لا غير

ثانياً ينتخب الوالى من ضمن هؤلاء الذكور بواسطة الدولة العلية
فاذا مات انتخب من يخلفه من الذكور بارادتها أيضاً وهكذا
ثالثاً يجب على من ينتخب أن ينتقل الى الاستانة لتقلد الولاية ،
ومن ثم فليست الوراثة كافية ولا الانتخاب وحده بمفيد بل
لا بد من هذا التقليد

رابعاً حق التوارث لا يمنح والى مصر أدنى امتياز على سائر وزراء
الدولة بل لا يزال واحداً منهم خاضعاً مثلهم للقوانين الادارية
العثمانية

ولكن هذا التوارث على ضعفه لم يخل من خطورة الشأن لانه هو
الذى أدى الى استقلال مصر الادارى بسبب كونه تقوى شيئاً فشيئاً
الى أن وصل الى حالته السابقة في أيام الخديو الاسبق اسماعيل باشا
ففي ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ أرسلت تركيا للدول بناء على مساعى محمد
على باشا لائحة بتعديل فرمانها الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وقد قضى
هذا التعديل بمنح ذريته الوراثة بدون شرط الانتخاب فأصبحت ولاية
مصر تنتقل بالازث لاولاده وأولاد أولاده الذكور بصورة أن يتولى
الأكبر فالأكبر فاذا كان ابن من خلت عنه الولاية. أصغر سنّاً من

أخيه كانت هذه الولاية لهذا الاخ دون الابن ، واذا خلت عن هذا الاخ وكان ابن أخيه أو أى ذكر آخر من الصلب أكبر من ولده انتقلت الولاية لهذا الأكبر وهكذا على هذا المتوال المتبع في وراثة الملك في الدولة العثمانية وقد أقرت الدول على هذا التعديل بلائحة تاريخها ١٠ مايو سنة ١٨٤١ وأصدرت حينئذ الحضرة الشاهانية فرماناً به تاريخه أول يونيه سنة ١٤٨١ (١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧) مؤيداً للتعديل من جهة ترتيب الوراثة أما اذا خلت الولاية ولم يكن ذكر في العائلة فللدولة العلية أن تعين والياً من تشاء بدون أن يدعى النساء أو أولادهن ذكوراً كانوا أو اناثاً بحق ما فى الوراثة

هذا وقد بقى الى مصر ولا امتياز له على باقى وزراء الدولة فى شيء ما فى معامل بالقوانين الادارية التى يعاملون بها ويحصل من جهة الرتب على ذات الالقاب الممنوحة لسائر الولاة علاوة على وجوب تقليد الولاية له من قبل الحضرة الشاهانية فحق الوراثة لا يكفى وحده بل لا بد من صدور فرمان خاص بالتقليد من لدن الباب العالى . نعم ان الوارث يتولى شؤون القطار وادارته على أثر موت السلف فوراً بقوة القانون وعملاً بحق للوراثة ولكن لا بد من صدور هذا فرمان لتثبيته

ولما تولى الخديو الاسبق اسماعيل باشا سعى فى الحصول على تغيير قاعدة التوارث وجعلها مثل ما هى فى البنلاد الملوكية من الوالى لابنه البكر فابن ابنه البكر وهكذا وقد تحققت أمانيه وصدر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣) فرمان شاهانى قضى بتحويل الولاية « بالارث من الأب الى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية »

« وان لم يكن لمن خات عنه الولاية ابن ذكر فتؤول لآخيه ومنه لابنه »
 « على حسب هذه القاعدة وان لم يكن له أخ فلا ابن أخيه وابن ابن »
 « أخيه وهكذا الخ »

ولكن اذا كان الوارث صغيراً غير راشد فندير شؤون الحكومة
 يا ترى ؟ وهو سؤال لم يحصل الاهتمام بأمره لاصراحة ولا دلالة قبل عهد
 الخديو اسماعيل باشا وذلك لان قاعدة التوارث كانت تقضى بتحويل
 الولاية من كان أكبر سنّاً في الاسرة فكان من النادر جداً ان لم يكن
 من المستحيل أن لا يوجد ذكر راشد يباشر بنفسه شؤون الولاية
 على أنه لما تغيرت قاعدة التوارث في أيام اسماعيل باشا وصدر فرمان
 المؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وصار الذي يخلف الابن أياً كانت سنه
 دعت الحالة الى النظر فيما لو آلت الولاية لوال صغير السن غير قادر على
 القيام بها وحده وقد تدارك ذلك الخديو اسماعيل باشا فحصل من الدولة
 العثمانية على فرمان بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ تضمن أن سن الرشيد
 للولاية هي الثماني عشرة سنة فاذا كان الوارث قد بلغ هذا العمر تولى
 الولاية بنفسه وان كان لم يبلغ هذه السن ففيه حالتان

الحالة الأولى أن يكون المورث قد عين في حياته وصياً على ولده
 ومجلس وصاية حتى يبلغ الثامنة عشرة ففي هذه الحال تنفذ الوصية على
 شرطين أحدهما : أن تكون الوصية موقعا عليها من الوالى ومن شاهدين
 على الأقل من كبار موظفى الحكومة المصرية والافهى والمعدم سواء
 والشرط الثانى : أن يرفع الامر الى الدولة العثمانية لاصدار فرمان بتثبيت
 الوصى لانه اذا كان من اللازم صدور فرمان بتقليد الوالى البالغ وجب

من باب أولى صدور فرمان باعتماد الوصى على الوالى الغير القادر على القيام بشؤون الحكومة لصغر سنه لان هذا الوصى سيكون هو الوالى الحقيقى يدير شؤونها الى حين بلوغ القاصر سن الرشيد

الحالة الثانية أن يكون المورث قد توفى بدون أن يمين وصيا ففى هذه الحالة يتألف مجلس الوصاية حسبما جاء فى فرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ وطبقا للقيد الوارد فى فرمان جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ من خمسة نظار وهم ناظر الداخلية وناظر الحربية وناظر المالية وناظر الخارجيه وناظر الحفانية ومن سردار الجيش المصرى ورئيس تفتيش الافايم - لاجل انتخاب وصى من بين اعضائه فاذا انتخب اثنان أو أكثر وتساوت الأصوات فضل من كانت وظيفته أم على حسب الترتيب المتقدم

ومتى تم الانتخاب على هذه الطريقة باشر الوصى شؤون الولاية مع مجلس الوصاية المذكور ويرفع الامر الى جلالة السلطان فيصدر فرمان بالتصديق والاعتماد فاذا مات الوصى انتخب بدله على الوجه المتقدم ويبقى الوصى مباشرا لادارة الحكومة بالاشتراك مع المجلس الى أن يبلغ الوالى سن الرشيد فيتسلم حينئذ ادارة البلاد بنفسه

اما اذا خلت الولاية ولم يكن فى الاسرة سوى النساء او اولادهن كان حينئذ للحضرة السلطانية ان تنتخب من تجده لائقا من العائلة أو من غيرها حسب الأحوال ونصائح الدول المجاورة الموقعة على معاهدة ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ وغيرها من الدول العظمى

وظاهر مما تقدم أنه على الرغم من تعديل قاعدة التوارث بالطريقة

التي شرحناها لابد من صدور فرمان بتقليد الوالى الجديد كما كان جارياً قبل هذا التعديل.

وقد بقى الى مصر ولا امتياز على سائر وزراء الدولة العثمانية فى الرتبة واللقب كما تقدم الى سنة ١٨٦٧ (سنة ١٢٨٤ هـ) حيث منح فى عهد سمو اسماعيل باشا واولاده من بعده لقب (خديو مصر) وسميت الولاية المصرية « الخديوية المصرية » بمقتضى فرمان تاريخه ٨ يونيه من السنة المذكورة (٥ صفر سنة ١٢٨٤) فاصبحت حكومة مصر بعد هذا فرمان تتنازل على باقى الولايات فى الاسم كما امتازت عليها قبل ذلك بزمان طويل فى سلطتها وشكلها وصار رئيسها أرفع من سائر الولاة والوزراء

ما كان للخديوية المصرية من الحقوق

قلنا فى ماتقدم ان القطر المصرى كان ولاية من ضمن ولايات الدولة العثمانية الى أن تولت أمره العائلة المحمدية العلوية فاستقلت الحكومة المصرية اداريا ومنحت جملة امتيازات خصوصاً فى أيام محمد على باشا واسماعيل باشا حتى أمكن ان يقال بان خديو مصر مستقل على وجه العموم ولا حد لسلطته الادارية سوى ما وضعه لها هو بنفسه من الحدود بتنزله عن بعضها للأمورين مخصوصين خو لهم جزأ منها يستعملونه بحسب ما يرونه نافعاً ومفيداً للامة تحت مسؤوليتهم أمام الجنب الخديوى

ومن الادلة على تمتع القطر المصرى بالاستقلال الداخلى ما جاء فى فرمان تولية سمو الخديو (عباس باشا حلمى) اذ قيل فيه ما يأتى « نخديوى

مصر يكون مأذونا بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة «
« بأهالى مصر وتأسيسها بصورة عادلة »

« وأيضاً يكون مأذوناً بعقد وتجديد المبادرات مع مأمورى
الدول الأجنبية فى خصوص الجرك والتجارة وكافة الأمور الخديوية »
« الداخلية ويكون حائزاً لكافة التصرفات الكاملة فى الأمور المالية »
وأول من حصل على هذه السلطة التى تكاد توازى سلطة الحكومات
المستقلة هو اسماعيل باشا بفرمانين صادرين فى سنى ١٨٦٨ و ١٨٧٣ نظير
تأدية خراج وارسال تجريدات للدولة العثمانية . والخلاصة ان سيطرة
الباب العالى انحصرت بعد ذلك فى ثلاثة أمور وهى

أولاً - فيما يخص المالية والمسكوبات

١ - كون تحصيل الضرائب أجمع فى مصر يكو باسم الحضرة
الشاهانية فقد جاء فى فرمان تولية سمو الخديو عباس باشا ما يأتى : « ان
كافة إيرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا
الشاهانى » وهو أمر لا يخرج عن حد الشكل فلا مساس له بالجواهر .
فبيد الحكومة المصرية فرض الضرائب وتعديلها والغاؤها كما ترى بدون
تدخل من الباب العالى وهى التى تستولى على الإيرادات باسمها الخاص
ولا ذكر لاسم السلطان فى فسائم التحصيل

٢ - كان اقراض المال فى المدة التى قبل ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢
(٢٢ رجب سنة ١٢٨٩) يحتاج الى اذن من الدولة العثمانية ولكن الخديو

اسماعيل باشا سعى في ازالة هذه العقبة وحصل فعلا على فرمان فى ذلك التاريخ يجيز له اقتراض ما يلزم من النقود باسم الحكومة المصرية بدون احتياج الى طلب رخصة من الباب العالى، وقد ذكر ذلك ايضا فى فرمان ٢٦ يونية سنة ١٨٧٣ اذ قيل فيه ما نصه :

« وقد صار اعطاء الماذونية التامة لخديو مصر فى عقد استقراض »
« من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما »
« للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية »

وقد ترتب على هذه الاباحة أن توغل الخديو اسماعيل باشا فى الديون وأغرق القطر فى بحارها وهو ما أوجب تدخل أوربا فى شئون البلاد ثم كان ما كان من عزل اسماعيل باشا وتولية ابنه توفيق باشا مكانه وانشاء صندوق الدين وعمل قانون التصفية وغير ذلك

فن أجل منع مثل هذه المضار فى المستقبل نزع من الحكومة الحق فى عقد القروض بلا استئذان من الدولة العثمانية بمقتضى فرمان تولية توفيق باشا وتولية عباس باشا صيانة لحقوق الدائنين وبناء على طلب حكوماتهم

٣- على الحكومة المصرية أن تؤدى الى الدولة العثمانية سنويا وركو وهو المسمى أيضا بالجزية والخراج . وقد اختلف مقداره باختلاف الايام فقد كان واجبا على القطر المصرى بحسب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أن يؤدى للدولة العثمانية ربع ايرادات الجمارك وبقيّة الضرائب ويبقى الثلاثة الارباع للإدارة المصرية ثم صدر فرمان فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٤١ (غرة جمادى الاولى سنة ١٢٥٧) عين فيه الخراج بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه عثمانى

واستمر كذلك حتى سنة ١٢٨٢ حيث زيد الى ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه عثماني وهو ما يساوي (٦٦٥٠٤١) جنيه مصرياً وهي القيمة الجارية أداؤها الآن لبعض دائي الدولة العثمانية وكانت فيما سبق دليلاً على تبعية مصر لسيادة الدولة المشار إليها

٤ - كانت الفرمانات في الأصل تقضى بازوم أن تكون العملة الذهبية والفضية مماثلة لما يضرب منها في الاستانة من حيث الشكل والقياس والقيمة ولكن اسماعيل باشا حصل على فرمان في سنة ١٨٦٦ أجاز بمقتضاه للحكومة المصرية أن تضرب نقوداً ذات عيار وقيم مخصوصة تخالف نقود الدولة العثمانية ولكن يجب أن يكون منقوشاً عليها الطغراء واسم السلطان الحالي وناريخ جلوسه وهو أمر لا يتعدى دائرة الشكل فان العملة المصرية الآن لها نظام خاص جعل الفرق جسيماً بينها وبين النقود العثمانية

ثانياً - فيما يتعلق بالمسائل السياسية

قدمنا أن مصر كانت خاضعة من الوجهة السياسية للباب العالي خضوعاً يكاد يكون تاماً فإنه مع ما رأيناه فيما تقدم من وجوب تدخل جلالة السلطان في تعيين الخديويين والأوصياء علي القصر منهم واحداً من الفرمانات بتقليد الخديوية لا يجوز للحكومة المصرية أن تعمل عملاً من الأعمال الآتية بدون إذن من الباب العالي

١ - التنازل على أي جزء من القطر المصري وماحقاقه فان ذلك محرم على الحكومة المصرية بمقتضى العبارة الآتية المنقولة حرفياً من فرمان تولية عباس باشا وهي : -

« وحيث ان الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق »
« دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الحكومة الخديوية وأودعت »
« لديها لايجوز لاي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها »
« أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقاً »

٢ - يؤخذ من هذا النص نفسه أن الامتيازات التى منحتها
مصر خصت بها الخديوية دون غيرها فلا يجوز لها تركها كلها أو
بعضها لأنه لايجوز للوكيل أن يتصرف فى الوكالة لسواه مادامت
مخصوصة بشخصه

٣ - لما جعلت لمصر حكومة وراثية لم تمنح سوى الادارة الداخلية
ولكنها حصلت بعد ذلك على بعض امتيازات سياسية فان الفرمان
الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ بمنح اسماعيل باشا لقب (خديو مصر)
تضمن امتيازاً آخر وهو الترخيص له بأن « يعقد مع وكلاء الدول
الأجنبية وثائق خصوصية متعاقبة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا
الاجانب والترنسيت ^(١) وادارة البوستان . ولا يسوغ بأى وجه من
الوجوه أن تحجر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات سياسية »

وقد تقرر ذلك فى فرمان غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ (٢٦)
يونيه سنة ١٨٧٣) وفى فرمان تقليد المرحوم توفيق باشا ، ولكن أضيف
اليها هذه الجملة (وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع

(١) هو عبارة عن حق مرور البضائع من مدينة الى أخرى أو من قطر
الى آخر بدون تأدية الرسوم الجمركية

الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى)
وقد أرادت الدولة من إيجاب هذا التقديم التحقق من أن المشارطات
التي يعقدها الخديو عملا بالتريخيس المتقدم لا تشتمل في الواقع على
اتفاقات سياسية مما لا يجوز له عمله ويكون من شأنه المساس بحقوق
الدولة العلية

٤ لاسفارات الحكومة المصرية لدى الدول الأجنبية وذلك لان
القانون الدولي لا يسمح ببعث سفارات الا اذا كانت من قبل حكومات
مستقلة وليس شأن مصر كذلك كما تقدم .

ولهذه المناسبة نذكر أنه اذا كانت الحكومة غير مستقلة فن
الأصول الدولية ارسال قناصل اليها للنظر في الأمور التجارية فقط ولكن
لأهمية القطر المصري وشؤونه السياسية قد اعتادت الحكومات
الأوربية والأمريكانية ودولة ايران ارسال وكلاء سياسيين ينفردون
بالنظر في المسائل السياسية دون الأمور التجارية اذ القائم بهما هم
القناصل الاعتياديون

ثالثا — فيما يختص بالقوات البرية والبحرية

١ — لما خضع محمد علي باشا للدول العثمانية وصدر له فرمان التولية علي
مصر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ تقرر أن ينقص عدد الجيش الى ثمانية
عشر الف عسكري وقت السلم أما في وقت الحرب فيجوز أن يزداد عدد
عساكر الجيوش علي حسب مقتضيات الأحوال كما نص علي ذلك في
فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ المتقدم ذكره وفي فرمان أول يونيه سنة
١٨٤١ ولكن المرحوم ايسماعيل باشا حصل علي ما يمكنه من جعل عدد الجيوش

بالمقدار الذى يراه بالغاً ما بلغ فقد جاء فى فرمان غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ أن عدد العساكر المصرية يكون (بنسبة التجاآت الزمن وموقعه) ونص كذلك على أن للخديو الحق « فى تقايل وتكثير العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الايجاب والازوم » ولكن فرمان الصادر بتولية المرحوم توفيق باشا والفرمان الصادر بتقليد الخديوية لسمو عباس باشا قد رجع فيهما الى تحديد الجيش بثمانية عشر ألف عسكرى فى وقت السلم أما اذا كانت الدولة محاربة فيجوز أن يزداد عدد الجيش الى الحد المناسب

٢ — لم يكن من الجائز لمحمد على باشا بحسب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أن ينشئ سفناً حربية الا بأذن خصوصى ولكن فرمان الصادر المرحوم اسماعيل باشا بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ جعل المنع مقصوراً على (السفن الزرخ أى المدرعة بالحديد)

وقد جاء فرمانا تولية المغفور له توفيق باشا وسمو عباس باشا بمعنى ماذكر ومؤدى هذه فرمانات كلها واحد وهو أنه لا يجوز للمصريين أن يكون لهم أسطول بالمعنى الصحيح حذراً من أنهم يستعملونه اضراراً بالدولة العثمانية

ولهذه المناسبة تنفل هنا ما يروى من أن « مسعودية » وهى من أفضل البوارج التى كانت تملكها الدولة العثمانية انشئت فى الحقيقة من أموال المصريين وحكايتها على ما يةال أن على باشا الذى كان صدراً أعظم علم أن اسماعيل باشا أوصى بصنع بارجة فحسب عمله هذا تجاوزاً لما تجبزه

الفرمانات ولكنه لم يشأ أن يخرج عواطفه أو يخرج مركزه بل كتب اليه يقول « ان مولانا السلطان علم بأن فخامتكم اوصت بصنع مدرعة »
« تهديها الى حكومته السنية فسر باخلاصكم كل السرور وهو يؤمل »
« أن ترسلوها نوأ الى مياه الاستانة »

ولم يكتب على باشا هذا الكتاب الا حين علم ان البارجة تمت أو كادت فلم يسع حينئذ اسماعيل باشا سوى أن أهداها لجلالة السلطان
٣ - يجب أن تكون ملابس المساكر والرايات والعلامات المميزة للرتب مماثلة للملابس والرايات والعلامات العثمانية كما قضت بذلك جميع
الفرمانات الصادرة من عهد محمد علي باشا الى الآن

ولكن العمل بمقتضى ذلك قد أهمل من بعض الوجوه فان الملابس مثلاً في الجيش المصرى مخالفة بعض الشيء لما هو عليه في الجيش العثمانى
٤ - الرتب والنياشين (عسكرية أو ملكية) كانت واحدة في الحكومة المصرية والدولة العثمانية ولم يكن مخصصاً لوالى مصر بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أن يمنح رتباً حزبية فوق رتبة الملازم ولكن تقرر بعد ذلك أن من حقوق الخديو أن يمنح منها الى رتبة اميرالاي من الرتب العسكرية والى الرتبة الثانية من الرتب الملكية أما الرتب الأخرى فقد جرت العادة بأن الخديو هو الذى ينعم بها أيضاً ولكن على شرط اخطار الدولة العثمانية عنها واستصدار البراءة بها من الحضرة السلطانية

تلك هى القيود التى كان مرتبطاً بها القطر المصرى أزاء الدولة العثمانية على مقتضى فرمانات ويرى المتأمل أنها وان كانت مؤثرة فى الاستقلال الخارجى فهى غير ماسة بالاستقلال الداخلى فقد كان من

حقوق الخديو وضع القوانين الادارية والقضائية والمالية واصدارها للعمل بها ويده مقاليد حكم البلاد وتدير شؤونها بالاشتراك مع وزرائه ولديه مجالس شبه نيابية وماليته ميزانية مستقلة مشتملة على قيمة الدخل والخرج حسبما كانت تراه الحكومة الخديوية وباسم الخديو كانت تصدر الأحكام من الحاكم فهو في الواقع الذي كان قائما بأمر البلاد في الداخل بغير تدخل ما من الدولة العثمانية

ب - السلطنة المصرية

كان على أثر نشوب الحرب العظمى في أغسطس سنة ١٩١٤ أن انحازت مصر الى جانب انجلترا وغزت جنود الدولة العثمانية الأراضي المصرية فأعلن ناظر خارجية بريطانيا العظمى في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وضع مصر تحت الحماية البريطانية وبذلك زالت السيادة التركية عن مصر وخلع الخديو عباس الثاني في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ باعلان من ناظر خارجية بريطانيا ورد به أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالتهم خلعه عن منصب الخديوية وعرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا اكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله

وفي اليوم نفسه أعلن التبليغ الوارد للمرحوم السلطان حسين من قبل الحكومة البريطانية ومما جاء فيه :
« لما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها اعلنت بلسان قائد

جيوش جلالته في بلاد مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية.

« حكومة جلالته الملك تعتبر وديمة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت بالصفة المذكورة وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين الماضية. ولذا رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثي يقرر فيما بعد »

وجاء في هذا التبليغ أيضا لعظمة الساطن أنه بزوال السيادة العثمانية زول أيضا القيود التي كانت موضوعة بمقتضى فرمانات العثمانية لعدد الجيش وللحق الذي لمظلمته في الانعام بالرتب والنياشين وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فقد رأت حكومة إنجلترا ان المسؤولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخازرات من الآن بين حكومة مصر وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة نائب الملك في مصر

وفي سنة ١٩١٧ انتقل الى الدار الآخرة المغفور له السلطان حسين

فتولى عرش السلطنة أخوه الأ مير فؤاد (جلالة الملك فؤاد الأول) الآن
وعند تقلد جلالة الملك فؤاد الأول زمام الملك باقرب سلطان في أول
الأمر جاء التبليغ الوارد من دولة بريطانيا في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧
مؤكدًا للتبليغ الأول المرفوح للمغفور له السلطان حسين
ولما من الله على جلالة الملك بالأ مير فاروق نظرت حكومة إنجلترا
في نظام وراثته السلطنة المصرية وقررت الاعتراف بالأ مير المشار اليه
ونسله من الذكور على قاعدة الأ كبر من الأولاد فالأ كبر من أولاده
وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لعظمة السلطان (جلالة الملك) من الذكور
ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد في حق
تقلد السلطنة المصرية

ج - المملكة المصرية

ولما كانت مصر طامحة الى الاستقلال وفك قيود الحماية فقد دأبت
على المطالبة بهذه الأ منية وانتهى الأمر بأن قررت الحكومة الانجليزية
النفاة الحماية وطلبت الى عظمة السلطان في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تعيين
وفد رسمي للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين فصدر أمر عظمته لصاحب
الدولة علنى باشا يكن بتعيين وفد تحت رياسته وذلك بتاريخ ١٦ مارس
سنة ١٩٢١ وبعد أن انتهى دولته من اختيار الأعضاء عرض الاسماء على
عظمة السلطان في ١٨ مايو سنة ١٩٢١ فأصدر عظمته أمره السكريم
بتعيينهم في اليوم التالى

وسافر الوفد للمفاوضة مع رجال الحكومة الانجليزية في وضع

نظام الحكم الجديد إلا أن مساعيه لم تكمل بالنجاح فعاد الوفد الى مصر واستقالت الوزارة على أثر ذلك

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت إنجلترا استقلال مصر واحتفظت بالمناقشة في الضمانات التي تكفل مصالحها ومصالح الأجانب وهالك نص التصريح الصادر منها بهذا الشأن :

اعزوه استقلال مصر - « بما أن حكومة جلالة الملك عملائنا ياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعان المبادئ الآتية

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تانئ الأحكام العرفية التي أعانت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ - الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمر الآتي بينها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهي

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر
(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات
أو بالواسطة

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات
(د) السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على
ماهي عليه الآن »

وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أصدر جلالة ملك مصر فؤاد الأول النطق
الكريم باعلان استقلال مصر وهاك نصه :

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وانا نبتهل الى
« المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك ونعلن على ملاء العالم
« أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وتتخذ لنفسها لقب
« صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر
« الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية »

« وهما نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى اننا نألو
« جهدا في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم خير بلادنا المحبوبة
« والعمل على اسعاد شعبنا الكريم »

« وانا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد
لمصر ذكرى ماضيها المجيد »

نظام توارث العرش

ذكرنا فيما تقدم ما قررته إنجلترا من الاعتراف بسمو الأمير فاروق
ولى عهد السلطنة المصرية وانحصار التوارث فى نسله من الذكور ولكن
لم يوضع نظام تفصيلى للتوارث الا بمقتضى الأمر الكريم الصادر من
جلالة الملك فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ويتخلص هذا النظام فيما يلى :

أولاً - تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ثم
الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة واذا توفى
أكبر الابناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه
ولو كان للمتوفى اخوة ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الابناء من
زوجة شرعية

ثانياً - اذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب كانت الولاية الى أكبر
اخوته فاذا لم يكن للمتوفى عقب ولا اخوة كذلك فالى أكبر ابناء أكبر
اخوته فان لم يكن لا أكبر اخوته ابن فالى أكبر أبناء أخوته الآخرين
بحسب ترتيب سن الأخوة فان لم يكن له أبناء اخوة كذلك فالى أكبر
أبناء أبناء أكبر اخوته فان لم يكن لا أكبر اخوته ابن ابن فالى أكبر أبناء
أبناء أخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الأخوة فان لم يوجد له على
قيد الحياة أبناء أبناء اخوة كذلك كانت ولاية الملك الى ذريتهم طبقة
بعد طبقة على الترتيب وبالكيفية المعينين كما تقدم

ثالثاً - اذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ولا اخوة ولا ذرية
أخوة كذلك كانت الولاية الى أعمامه وذريتهم على الترتيب وبالكيفية

السابق تعيينهما طبقة بعد طبقة ويستثنى الخديو عباس حلمي باشا فلا تثبت له ولاية الملك. على أن هذا الاستثناء لا يعمدها إلى ابنائه وذريته فتجزى في حقهم أحكام الوراثة

رابعا - لا حق للنساء أيا كانت طبقتهن في ولاية الملك كما لاحق لغير العصابات فيها

خامسا -- يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون عاقلا مسلما من أبوين مسلمين

سادسا - يكون للملك القاصر (أى الذى لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية) هيئة وصاية للعرش تتولى الملك حتى يبلغ سن الرشد وتؤلف هذه الهيئة من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة على أنه يجب فيمن يعين لهذه الوصاية أن يكون مصريا مسلما وأن يختار من الطبقات الآتى ذكرها

امراء الأسرة المالكة وأصحابهم الأقربون

رؤساء مجالس الوزراء الحالي والسابقون

رؤساء مجالس النواب الحالي والسابقون

الوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة

رئيس وأعضاء مجلس الأعيان وكذا رؤسائهم السابقون وهذا اذا

نص الدستور على انشاء مجالس أعيان

ولا ينفذ هذا الاختيار مع ذلك الا اذا وافق عليه البرلمان واذا لم

يتوفر التعمين المنصوص عليه في المادة السابقة عين البرلمان هيئة وصاية

للعرش

سابقا - اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي
فلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان في الحال الى
الاجتماع فاذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة فاطعة قرر البرلمان انتهاء
ولاية ملكه فتنقل الى صاحب الحق فيها من بعده بحسب الأمر
المشار اليه

المجلس النيابي المنتظر - هذا ويحسن بنا ان نسير الى ان مصر ستصبح
ان شاء الله بعد قليل من الزمن ذات مجلس نيابي يمثل للأمة تمثيلا صحيحا
ويكون هو السلطة التشريعية التي يعهد اليها بسن القوانين بعد بحثها
وتحصيلها وبذا تكون كأنها صادرة من الأمة نفسها كما هو الحال في البلاد
الأوربية والأم التي نسجت على منوالها

تقييد حرية الحكومة المصرية

بالنسبة للأجانب

نبين لنا من عبارة فرمانات الصادرة من سلاطين بنى عثمان الى
ولاة مصر أن القطر المصرى مستقل تمام الاستقلال فى الداخل متمتع
باستقلال فى الخارج يكفى حاجة البلاد فكان يمكن أن يقال بعد ذلك
أن الحكومة المصرية مطلقة الحرية تفعل ما تشاء ولكنها مغفولة الأيدي
فى الواقع لانه توجد بعض قوانين ولوائح ونظامات مخصوصة لا يمكن
تغييرها ولا تبديلها الا بعد تصديق الدول الأجنبية

وتوضيح ذلك: ان هناك معاهدات معقودة بين الدول الأجنبية والدولة
العثمانية فهى نافذة حينئذ على مصر لتبعتها لها فى الزمن السابق. وهناك

أيضاً اتفاقات بين الدول ومصر مباشرة قد ترتب عليها التدخل الأجنبي ومادعا مصر اعقدها إلا بعض الحوادث . وقد نشأ عن تلك المعاهدات هذه الاتفاقات أن ضعفت سيطرة الحكومة بالنسبة للأجانب وحالة الأجانب هذه يجب أن ينظر إليها من وجهتين تختص أحدهما بالامتيازات وتنعلق الثانية بالتدخل في شؤون البلاد . وسنفرد فرعاً مخصوصاً لكل من الأمرين

١ - في امتيازات الأجانب

أصل الامتيازات الأجنبية - تقضى الأصول النظامية بأن لا يخرج أحد عن سلطة الحكومة فلا يستثنى أحداً من حكم القانون كيفما كانت درجته بين قومه وسواء أكان وطنياً أم أجنبياً فيسرى القانون الواحد على جميع المقيمين في البلد الواحد فيتسنى لكل منهم مقاضاة غريمه واقتضاء حقه منه على اختلاف المعاملات وكذلك معرفة العقاب الذي يقع عليه ان صدرت منه جريمة ويكون واثقاً بأن الجزاء نفسه ينال كل من يمس حقوقه أو يعتدى عليه

وهذه الأصول النظامية من شأنها أن تكفل للجميع على السواء طمأنينة النفس وراحة البال وهي فوق ذلك موافقة للقواعد المقررة من قديم الزمان في علاقات الممالك المتضمنة أن كل حكومة ملزمة بحماية الأجنبي القاطن أو المار بأراضيها ^(١) كما تحمي الوطني التابع لها وهو أى

(١) من المقرر في القانون الدولي أن سلطة المملكة الواقعة على أحد البحار لا تشمل فقط أراضيها بالمعنى الأخص بل تمتد في البحر على بعد ثلاثة أميال

الأجنبي مازم بأن يحترم جميع قوانينها لاسيما ما يتعلق منها بالضبط والربط
فكما أنها تحافظ على نفسه وأمواله وحقوقه بما لها ورجاها يجب عليه أن
يخضع لأنظمتها وقوانينها . وينبئ على ما تقدم الزامه بتأدية نفس
الضرائب المفروضة على الأهالي وعدم السماح له بالتقاضي إلا أمام محاكم
البلاد المدنية اذا هو قصر في شيء من معاملاته مع الغير كذلك يحاكم أمام
محاكمها الجنائية اذا ارتكب جريمة من الجرائم
أما في الشرق وبالجملة في مصر فقد منح الأجانب بعض الامتيازات
بمقتضى معاهدات تقرر بموجبها للدول حق الاستئثار بالحكم فيما يختص
برعاياها

وسبب ذلك أن الحكومات الاسلامية اعتادت من قديم الزمان
أن تتساهل للمسيحيين الذين في بلادها فاجازت لهم عدم اتباع الأحكام
المرعية وتركهم يتقاضون في أحوال مخصوصة بحسب قواعد دينهم
وقوانينهم . فع ازدياد الاختلاط على توالى الأيام وتوثق العلاقات يوماً
فيوماً وتقادم العهد على ذلك أصبحت هذه المادة بمثابة القانون وأضحى
هذا التسامح حقاً لهم لا يحتمل النزاع في نظرم

بحرية والميل البحري هو عبارة عن ١٨٥٢ متراً . وهذا الجزء الداخل في البحر
وتسمله سيادة الدولة يعرف بالبحر الارضى أو بالبحر الساحلى . أما تقديره
بثلاثة أميال بحرية فبنى على أن هذه هى أبعد مسافة لمرى المدافع الواقعة على
سواحل الممالك وذلك لأن السيطرة تقتضى التمكن من المدافعة .
هذا ومن رأى بعض المؤلفين أن تزداد هذه المسافة وتجعل عشرة أميال الآن
مراعاة للتقنيات التى حصلت في آلات الحروب

هذا ما نتج عن مجرد التساهل ومحض التسامح . على أن هناك ما نبى
على المعاهدات . فانه توجد معاهدة عقدت بين سلطان مصر صلاح
الدين بن أبوب وجمهورية بيزا مؤرخة في ١٥ صفر سنة ٥٦٩ (سنة ١١٧٢ م)
يستدل من عبارتها ومن المعاهدات التالية لها على أنه منح البيزين
طائفة من امتيازات خاصة بالتقاضى والمحكمة

وقد حصل كذلك الفلورنتيون من أبى النصر قايد باى سلطان
مصر على عدة امتيازات قضائية بأمر أصدره في سنة ١٤٨٨ جاء فيه
ما يأتى : - « اذا وقع خلاف بين الفلورنتيين أنفسهم ليس لحكامنا »
« وقضائنا المسلمين أن يتدخلوا في مسائلهم ، ولكن الحكم في ذلك »
« لفنصل الفلورنتيين فيحكم في هذه الحالة بما يناسب القوانين الفلورنتية »
ومما يلاحظ أنه حصل التوسع في العمل بهذه المعاهدات حتى تمت
جميع رعايا الدول المسيحية الواحدة بعد الأخرى وبقي الحال كذلك الى
أن حلت الدولة العثمانية محل الأول من الدول الإسلامية فنسبت هذه
المعاهدات لبعض النسيان ولكن ما لبثت أن عادت بعودة الاختلاط
ومقتضيات الأحوال - فتعاقدت فرنسا معها على ارجاعها باتفاق حديد
بصورة أنه معاهدة تجارية في سنة ١٥٣٥ حررت بين السلطان سليمان
الأول وفرنسا الأول ملك فرنسا وكان مضمونها التأمين على أرواح
الفرنسيين وتجارهم

وقد ظل تجديد هذا التعاقد الى أن عقدت معاهدة سنة ١٧٤٠
بين السلطان محمود الأول ولويس الخامس عشر ملك فرنسا وصارت هي
صاحبة الشأن في حماية رعاياها وجميع الأجانب الذين يلتجئون اليها

وقلدت فرنسا الدول الأخرى في عقد هذه المعاهدات المعروفة أيضاً باسم المهودنات وأخذت الامتيازات تزداد شيئاً فشيئاً بمساعي الدول من جهة وبإهمال الحكومات الشرقية من جهة أخرى من طريق كونها أقرت بعض العادات وإن كانت خارجة عن نصوص المعاهدات في الواقع ونفس الأمر

ولا خلاف في كون جميع هذه المهودنات نافذة على مصر كما تقدم باعتبار أنها كانت جزءاً من ممالك الدولة العثمانية لاسيما أن الفرمان الصادر لمحمد علي باشا في أول يونيه سنة ١٨٩٠ اشترط فيه مراعاة المعاهدات الموجودة والتي ستوجد فلا شك حينئذ في أن الأجانب متمتعون بالامتيازات في مصر أسوة بسائر بلاد الدولة العثمانية

الامتيازات على نوعين — هذه الامتيازات على نوعين نوع خاص بالأموال المالية ، ونوع خاص بالشؤون القضائية . وسنبحث كل نوع على حده فيما يأتي :

الامتيازات المالية — تقضى معاهدة سنة ١٧٤٠ باعفاء الفرنسيين والمستخدمين لدى السفارات والقناصل من دفع أى خراج أو أى ضريبة ولم يفرض عليهم سوى بعض الرسوم الجمركية

على أن هذه الامتيازات كانت قليلة الأهمية في الواقع لأن القوانين العثمانية لم تكن تسمح وقتئذ للأجانب بأن يملكوا أرضاً أو عقاراً ما في بلادها ولكن صدر فرمان في سنة ١٨٦٧ وآخر في سنة ١٨٦٩ جعلاً الأجانب مساوين للعثمانيين في حقوق تملك العقارات والتصرف وذلك فيها في جميع الممالك العثمانية ماعداً الحجاز تحت شرط خضوعهم للقوانين

العثمانية فيما يتعلق بالأحكام وما يفرض عليها من سائر التكاليف وعلى شرط أن للمحاكم العثمانية وحدها الاختصاص بالحكم في المواد العقارية وبناء على خضوع الأجانب للقوانين العقارية المحلية عملاً بالقرمانين السالفي الذكر أصبحوا يدفعون الضرائب العقارية فإذا أرادت الحكومة تقرير أية ضريبة سواها كان لابد من الحصول على تصديق الدول كما حصل في سنة ١٨٩٠ عند فرض عوائد على أرباب المهن والصناعات (البطانات) التي تقرر الغاؤها في سنة ١٨٩٢

ومن الامتيازات المقررة أيضاً بمقتضى معاهدة سنة ١٧٤٠ أن الساطة المحلية مقيدة قبل السفن الأجنبية التي تلقى مراسيها في الموانئ المصرية وقبل ماحملة من البضائع فلا سلطان لها عليها الامتيازات القضائية - من أم حقوق سيد البلاد أن تصدر الأحكام منه أو من أعوانه على الجاني مادامت الجريمة واقعة في بلاده، ومن القواعد الأساسية في كل حكومة أن الجميع سواء أمام القانون لا فرق في ذلك بين رفيع ووضيع . ولكن الحال لم يكن كذلك في بلاد الدولة العثمانية وبالتالي في القطر المصري الذي كان تابعاً لها وماعلة هذا الشذوذ سوى تلك المعاهدات المتقدمة الكلام عليها

أما طريقة التقاضي في مصر بالنسبة للأجانب فتختلف باختلاف الدعاوى فهم تابعون في الجملة للمحاكم المختلطة فيما يختص بالمعاملات المدنية والتجارية ، وخاضعون لمحاكم قنصلياتهم في مواد الأحوال الشخصية وفي المواد الجنائية ما عدا بعض مستثنيات سيأتي الكلام عليها ومن مقتضى الامتيازات أنه لا يجوز لرجال الحكومة المحلية أن

يدخلوا منزل أجنبي الا برضاه - وهو ما يطابق المعاهدة المحررة في سنة ١٧٤٠ فقد جاء في البند (٧٠) منها ما يأتي

« ليس للمأمورى الحاكم ومأمورى بابنا العالى ورجالنا المسلحة أن »
 « يدخلوا قهراً وبدون سبب يوجب الى بيت يسكنه فرنساوى واذا »
 « وقع ما يوجب الدخول الى هذا البيت تعلن الكيفية الى السفير أو »
 « القنصل اذا كان منهم أحد فى محل الواقعة ويسار الى ذلك البيت مع »
 « من يعين من قبل السفارة أو القناصل ، على أن من خالف هذا الحكم »
 « يعاقب على مخالفته »

ولأجل تعيين ماهية المسكن منعاً للالتباس قد حررت مضبطة وقع عليها من الدول عقب فرمان سنة ١٨٦٩ تحدد بمقتضاها معنى المسكن على الوجه الآتى :- (المراد من المسكن الدار التى يسكن فيها مع مشتملاتها من المطبخ والاصطبل وأمتالهما وكذلك فناء الدار والحديقة وما اتصل بالدار من المحال التى أحيطت بالجدار . وما سوى ذلك لا يعد من المسكن)

وكما يجب احترام المسكن يجب أيضاً من باب أولى احترام الشخص فلا يمكن البتة القبض على الأجنبي الا فى حالة التلبس^(١) . ويجب مع ذلك

(١) عرف القانون (مادة ٨ تحقيق الجنايات) بأن التلبس هو مشاهدة الجاني وقت ارتكابه الجناية أو عقب ارتكابها برهة يسيرة ويعتبر أيضاً متلبساً اذا تبعه من وقت عليه الجناية عقب وقوعها منه من قريب اذا تبعته العامة مع الصباح أو وجد فى ذلك الزمن حاملاً لآلات وأسلحة او امتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك فى فعلها

عندئذ تسايمة الى الفصلا تو التابع هو لها في ظرف أربع وعشرين ساعة
هذه خلاصة الامتيازات على اختلاف أنواءها ولم يبق علينا الا
الكلام على الفرع الثانى وهو

ب - تدخل الدول في شؤون البلاد

صندوق الدين — لا علة لهذا التدخل سوى الديون الباهظة التى
أثقلت كاهل البلاد بحيث لم تستطع مالية الحكومة أن تقوم بتمهدياتها
فان الديون تعددت وتنوعت فى زمن اسماعيل باشا حتى بلغت
٨٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٦ فلما عجزت الحكومة المصرية عن
أداء الفوائد والاستهلاك اهتمت الدول الأجنبية يومئذ بهذا الأمر مراعاة
لمصاحبة الدائنين و ارادت أن تضع المراقبة على المالية فأصدر الخديو أمراً
فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦ بتأسيس صندوق الدين ليقوم بتسليم الأموال
للأزمة لوفاء الديون وتألف فعلا من أربعة أعضاء أجانب وهم فرنسى
ونمساوى وإيطالى وإنجليزى وكان من مستلزمات هذا النظام أن يحصل
السعى فى توحيد الديون وقد تم هذا التوحيد وتبين منه أن الديون بلغت
٩١ مليون جنيه

خصص لتسديد الديون ايراد أربع مديريات وهى الغربية والمنوفية
وبالبحيرة وأسيوط وكذلك ايرادات الدخولية والجمارك والسكة الحديدية
والملاحة والدخان والملح وغير ذلك من أهم ايرادات الحكومة
المراقبة الثمانية — على أن هذا النظام الذى أريد به اعطاء أرباب
الديون الضمانات لم يبلغ درجة النجاح لأنه لم تكن هناك حينئذ ميزانية

تساعد على تعيين هذه الإيرادات ، ولأن التقديرات التقريبية التي كانت قد عملت ظهر فسادها ظهوراً زعزع ثقة الدائنين فاضطر الخديو الى اتخاذ طريقة أشد من الأولى وذلك بأنه أصدر أمراً في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يخول فرنسا وإنجلترا حق المراقبة الرسمية المعروفة بالمراقبة الثنائية على مالية القطروعين مراقبين أحدهما فرنسي وثانيهما إنجليزي وبخولهما السلطة المطلقة في الاشراف على الادارة المالية والتدخل الفعلي في شؤونها . غير أن الأحوال المالية كانت قد ارتبكت وتمعدت الى درجة أدت الى عدم ظهور ثمرة من أعمال المراقبين فرأى الخديو استعمال طريقة أكثر احكاماً من التي استعملها في السابق فعين لجنة عليا للتحقيق مؤلفة من المستر جوشن معتمداً بإنجلترا والمسيو جوير معتمداً بفرنسيا من وظيفتهما تحري عجز الإيرادات والبحث عن الظلم الواقع في تحصيل الضرائب والاهتداء الى العلاج الشافي والسعي كذلك في تعيين الإيرادات المحققة الوجود حتى يمكن التعويل عليها

باشرت هذه اللجنة عملها ورفعت تقريراً اشارت فيه الى أن من أسباب اختلال الأحوال المالية عدم وجود ميزانية وعدم انتظام طريقة الحسابات وكون الضرائب توزع بطريق الاستبداد وكون الخديو متمتعاً بسلطة مطلقة فلم يسمع الخديو سوى الامتثال لما أوعزت به اللجنة وأراد أن يوجد العلم أئنة لأرباب الديون فأنشأ في أغسطس سنة ١٨٧٨ مجلس النظار لكي يشترك معه في ادارة البلاد عوضاً عن استقلاله بالأمر ولم يكتف بذلك بل أدخل في الوزارة اثنين من الأجانب أحدهما فرنسي ناظرًا للإشغال والآخر إنجليزي ناظرًا للمالية على أن هذه الوزارة لم تلبث

كثيرا فأن الخديوي تذر من مراقبة الوزراء الأجنيين فالت نفسه الى التخلص منها فاسقط الوزارة واستبدلها بأخرى جميع أعضائها مصريون وكان ذلك في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩

تخلص الخديو حقيقة من المراقبة الشديدة التي كانت واقعة من مجلس النظار لوجود الوزراء الاجنيين فيه لكنه لم يستطيع التخلص من اللجنة العليا وقد جاء في تقريرها أنه يستحيل على الحكومة القيام بدفع الديون المطلوبة منها في الأوقات المعينة لها فارتأى حينئذ الخديو أن يتغلب على اللجنة من طريق الأمة فاعوز الى مجلس النواب أن يبدى آراء واقتراحات تفيد أن إيرادات البلاد كافية لتسديد الديون خلافاً لزعيم اللجنة فادركت هذه حقيقة الباعث لمجلس النواب على هذا العمل علاوة على كون رأى مجلس النواب هذا جاء بعيداً عن الصحة بدليل أن المصروفات تجاوزت الإيرادات بنحو خمسة ملايين من الجنيهات في سنة ١٨٧٧ و ١٨٧٨ فاضطرت اللجنة الى الاستقالة واتضح وقتئذ أن هناك عقبات يضعها اسماعيل باشا تحول دون كل اصلاح مالى فلم تر كل من فرنسا وانجلترا بدا من طاب عزله وتم لهما ذلك في يونيه سنة ١٨٧٩

وقد رأينا أن تأتى هنا على نص التلغراف الذي ورد يومئذ من الباب العالي الى اسماعيل باشا وهو الآتى :-

« أصبح من المؤكد اليوم أن بقاءكم في مسند الخديوية لا عاقبة له »
« الا ازدياد الصعوبات المالية واشتداد وطأتها ولهذا صدر أمر جلالة »
« السلطان بموافقة قرار مجلس الوزراء باحالة منصب الخديوية الى »
« محمد توفيق باشا وقد صدرت الأرادة الساعطانية المؤذنة بذلك »

« وبلغت الى سموه بتفراغ آخر فادعوك للتخلي عن شئون »
« الحكومة عملاً بأمر جلالة السلطان المعظم »

ولما كان وجود الوزيرين الأجنيين في وزارة سنة ١٨٧٨ مقصوداً من طمأنينة أرباب الديون وقد زالت هذه الثقة بانفصالهما من الوزارة اختضت الأحوال وضع نظام آخر وهو الذي وجد بمقتضى دكرتو ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ومؤداه إعادة المراقبة ثانية. فعين مراقبان أحدهما فرنسي والآخر انجليزي لهما الحق في مراجعة جميع أعمال الحكومة والحضور في جلسات مجلس النظار على سبيل الاستشارة وبقيت هذه المراقبة قائمة بعملها الى أن ألغيت في سنة ١٨٨٣ أي عقب الاحتلال البريطاني لمصر واكتفى بصندوق الدين وقانون التصفية الذي بين القواعد المتعلقة بالدين من حيث دفع الأرباح والاستهلاك ومصادقت الدول على هذا القانون بحيث لا يمكن تغييره ولا تبديله الا باتفاقها جميعاً أو على الأقل بتصديق الدول العظمى الست وهي : - إنجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا

أما صندوق الدين^(١) فكان تأسيسه في سنة ١٨٧٢ كما تقدم وهو يؤلف الآن من أربعة أعضاء بعد ان كان من ستة من جنس الدول المذكورة ومن

(١) جاء في الطبعة الأولى من هذا المؤلف أن صندوق الدين كان مؤلفاً من ستة أعضاء وهو ما يصدق الى حين نشوب الحرب في سنة ١٩١٤ اما عقب معاهدات الصلح فقد أصبح المجلس مشكلاً من أربعة أعضاء فزال العضو الألماني والعضو النمساوي

وظيفته النيابة عن أرباب الديون بمعنى انه يتسلم الايرادات الناتجة من المصالح والمديرية المخصصة للديون التي سبق بيانها وكان من حقه ان يبقى في خزينته المبالغ الزائدة على المقدار المقرر دفعه سنوياً للدائنين لتحفظ هذه الزيادة بمثابة مال احتياطي وكان في يده ان يعين لمصروفات الحكومة حداً لا يمكنها أن تتجاوزه وكان من حقوقه أيضاً أن يضع ميزانية المصروفات الخاصة بإدارته بالمقدار الذي يراه غير مراجعة من قبل الحكومة

فأذارت الحكومة الاستيلاء على شئ من المال الاحتياطي لتنفقه في سبيل الأعمال النافعة كالترع والجسور والمصارف أو الاحتياطات الصحية ما كان يسوغ لها ذلك إلا بمصادقة صندوق الدين كما لا يسوغ لها الاقتراض إلا بإذنه .

وحاصل القول أن صندوق الدين - على حسب الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٧٦ والأوامر العالية الصادرة بعده الى سنة ١٩٠٢ وعددها ٥٢ - أصبح في الواقع حكومة في قلب الحكومة يتدخل في جميع الشؤون

انتخابية سنة ١٩٠٤ - غير أن اختصاصات صندوق الدين هذه قد عدلت بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ عقب الوفاق الذي أبرم بين إنجلترا وفرنسا وخلاصة هذا الأمر انفكاك الرهن عن المصالح والمديرية المخصصة للدين ووجوب أن لا يتسلم صندوق الدين من إيرادات الحكومة سوى مبلغ ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات هو قيمة المقرر السنوي للدين وأن الزائد على ذلك يدفع للمالية مباشرة
هذا وقد ترتب على هذا التعديل أن استولت المالية من خزينة

صندوق الدين على نيف وستة ملايين من الجنيهات كان متجمدا لديه
بصفة مال احتياطي^(١)

ومن أحكام الأمر العالى المتقدم أن الحكومة تقدر مصروفات
إدارتها بالطريقة التى تراها ولها أن تقرض بغير استئذان صندوق الدين
وان المصروفات المتعلقة بإدارة صندوق الدين لا يصح أن تتجاوز ٣٥٠٠٠
جنيه سنوياً الا بتصديق من مجلس النظار
وإخلاصة أن صندوق الدين أصبح بعد ذلك الأمر العالى ولا عمل

(١) الاحتياطي ثلاثة :

١ الاحتياطي العمومى - الغرض منه (أولاً) سد العجز فى الإيرادات
المخصصة (ثانياً) سد العجز فى الإيرادات الغير المخصصة المعدة ليزانية الحكومة
(ثالثاً) القيام بمصروفات فوق العادة

الاحتياطي المخصوصى - وهو مكون من الزيادات المتوفرة من الإيرادات
المخصصة بعد سد العجز الذى ربما يكون فى ميزانية الحكومة والباقي
منها يقسم بعد ذلك قسمين : أحدهما يضاف الى الاحتياطي العمومى ، والآخر
تأخذه الحكومة تتصرف فيه بدون مدخل لصندوق الدين

٣ احتياطي الوفر - وهو الناتج من تحويل الديون فى سنة ١٨٩٠
حيث نقص معدل الفائدة وتقرر ابقاء هذا الوفر فى صندوق الدين
وهذا بيان مجموع المال الاحتياطي فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وهى
سنة الوفاق

جنيه

٤٧٤٩٠٨٣ الاحتياطي العمومى يستنزل منه الاعتمادات المقررة لسنة ١٩٠٤

٣٣٨٩٥٠٨ الاحتياطي المخصوصى يستنزل منه الاعتمادات المقررة لسنة ١٩٠٤

٦٠٣١٣٤٥ احتياطي الوفر

١٤١٦٩٩٣٦

له سوى أنه خزينة مخصوصة تتسلم من إيرادات الحكومة قيمة المقرر للدين وتقوم بتسليمه للدائنين

واعلم أن الأمر العالى المتقدم الكلام عليه ضم الى الوفاق الانجليزى الفرنسى باعتبار أنه ملحق به وصدقت عليه الدول ثم نشر وتقرر أن يكون نلفنا من أول يناير سنة ١٩٠٥

أما الأوامر المالية المتعاقبة بصندوق الدين وعددها ٥٢ كما تقدم فقد النى منها ٤ الغاء تاماً والنى بعض نصوص من باقىها.

فيتضح لنا مما تقدم جميعه أن الحكومة المصرية كانت مقيدة ولم تزل مقيدة نوعاً بقيود دولية من شأنها التأثير فى استقلالها خصوصاً من الوجهة المالية

٥

مجلس الوزراء والوزراء والوزارات

مجلس النظار والنظار والوزارات - هكذا كانت التسمية فيما سبق وسبق أن اعترضنا عليها فى الطبعة الأولى واقترحنا أن تكون التسمية كما هى عليه الآن مجلس الوزراء والوزراء والوزارات وقد أتت الحوادث محقة لما اقترحناه من التسمية اذ بعد انفصال مصر عن تركيا واستقلالها بأمورها وعلى رأسها المنفور له السلطان حسين استعصن عن التسمية القديمة بهذه التسمية الحديثة على أننا سنظل مبرين عن الوزراء فيما يتعلق بالمهد السابق بالتسمية القديمة تمييزاً لها عن سواها وقد يننا فيما مر باهمية السلطة الخديوية وعلنا أنها كانت محصورة

في يد الخديو لا يشاركه فيها أحد بحسب الفرمانات . غير أن الخديو كما تنازل عن بعض سلطته التشريعية ومنحها مجالس شورية تنازل كذلك عن بعض سلطته الى الهيئة التي كانت معروفة بمجلس النظار وقيد نفسه بقيود مخصوصه رغبة منه في تقدم البلاد وتحسين حال الرعية . وقد كان هذا التنازل في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ حيث صدر أمر عال باللغة الفرنسية لنوبار باشا بتقليده رئاسة مجلس النظار وتكليفه بتشكيله

المجلس المخصوص - كان للخديو قبل ذلك التاريخ مجلس يسمى بالمجلس المخصوص^(١) من وظيفته تحضير مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية وغيرها ويعرضها على الجنب الخديوى ، وكان له أن يصدق عليها أو يرفضها حسب ارادته المطلقة بدون أن يكون لأعضاء المجلس الحق في الاصرار على رأيهم فكانوا بالنسبة للخديو كالكتاب بالنسبة لرئيسه ، يحضر الكتاب ويحرره على الأسلوب الذى يراه فاما أن يقره الرئيس ويمضيه وإما أن ينبذه أصلاً أو يصدق عليه بعد أن

(١) شكل هذا المجلس لأول مرة في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ أى في عهد محمد على باشا ، وكان مؤلفاً من خمسة أعضاء . ومن اختصاصه النظر في المسائل التي تعرض عليه من جمعية عمومية مركبة من بعض الموظفين تعقد مرتين في الأسبوع بالقاهرة

وتقرر حينئذ أن تعقد جمعية مثلاً في الاسكندرية وقد حل محله مجلس الاحكام بمقتضى أمر عال تاريخه ١١ ربيع سنة ١٢٧٣ ثم أعاده اسماعيل باشا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٢ (٨ شعبان سنة ١٢٨٩) وكانت تعرض عليه أمور الحكومة جميعها فيه حصصها ويعرضها على الخديو للتصديق عليها

يدخل عليه ما يراه من التحورات بغير أن يعترض المرؤوس بأية طريقة كانت لأنه مأمور خاضع لأوامر الرئيس لا شأن له ولا مسؤولية عليه وهذا النظام لا يحاكي مجلس النظر في شيء ولم يكن في الحقيقة إلا قلماً استشارياً لوضع المشروعات ولم تخرج به السلطة أو شيء منها من يد الجناب الخديوى

نظام مجلس النظر - لما كان اختلاط مصر والمصريين بأوروبا وسكانها يزداد شيئاً فشيئاً وصارت العلاقات بين الجانبين تتقوى وتتنوع وانتشرت المعارف في القطر الى درجة معينة أخذت الافكار تنبّه والنفوس تصبوا الى النهوض فابتدأ رئيس الحكومة نفسه في تمهيد السبل الى توصيل بلاده الى محاكاة الاقطار الاوربية فيما يختص بنظام حكم البلاد خصوصاً وان مصر كانت قد أخذت تقلد أوروبا في انشاء المدارس وترتيب الجيش وتنظيم الطرق وتشبيد المباني وغير ذلك من الأعمال النافعة الى سائر القطر بها في طريق الحضارة والمدنية

وكان الخديو اسماعيل باشا رأى أن ذلك كله غير كاف لخلوه مما يضمن حقوق الأمة والأفراد نظير قيامهم بالواجبات المفروضة عليهم ، فسن لأول مرة في الحكومة المصرية نظام مجلس النظر بمقتضى الخطاب الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ (١٠ رمضان سنة ١٢٩٥) السابقة الاشارة اليه

هذا ومن رأى بعضهم أن قيام اسماعيل باشا بتأسيس مجلس النظر لم يكن عن محض رغبته في خير الأمة بل لأسباب أخرى وهي أنه رأى سحق الدول عليه بسبب تبديد الأموال وتبذيرها ومعاكسته

للمراقبين بناء على انفراده بالأمر وهو ما يضر حملة الديون المصرية فأراد
بإنشاء مجلس النظار أن يقطع تلك الحجة ويثبت للدول أنه حسن النية
الى درجة أنه تنازل عن السلطة الى تلك الهيئة

وعندنا أن هذا التعديل أرجح بدليل أن الخديو أدخل في هذه
الهيئة الجديدة اثنين من الاجانب أحدهما فرنسى ناظرا للأشغال والآخر
انجائزى ناظرا للمالية - وبدليل أنه ترك الرئاسة نفسها للرئيس مجلس
النظار حتى يتيسر له بهذا كله اقناع الدول بأنه لا يريد الاستئثار بشؤون
البلاد ولا التأثير في النظار ومما يمكن من أمر هذه الاسباب فالواقع هو
أن مجلس النظار أنشئ في التاريخ المتقدم تنفيذا لذلك الخطاب الآتى نصه : -
« انى أطلت الفكرة وأمعنت النظر في التغييرات التى حصلت »
« فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة »
« وأردت فى وقت مباشر تكمل لأمرية تشكيل هيئة النظارة الجديدة »
« التى فوضت أمرها اليكم أن أوكد لكم ما توجه قصدى ليه ، وثبت »
« عزمى عليه ، من اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد »
« المرعية فى ادارات ممالك أوروبا وأريد عوصاً عن الانفراد بالأمر المتخذ »
« الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة »
« على المصالح تعاد لها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى أنى أروم القيام »
« بالأمر من الآن فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى »
« هذا الترتيب أرى أن اجراء الاصلاحات التى نهبت عليها يستلزم »
« أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فان ذلك أمر لازم »
« لا بد منه »

« يجب على مجلس النظارة أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة »
« بالقطر ويرجع رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عددا فيكون »
« حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية وبتصديق عليها أقرر الرأى »
« الذى تكون عليه الأغلبية »

« يتعين على كل ناظر من النظارة أن يجرى قرارات المجلس المصدق »
« عليها منا فى الادارة المنوطة به »

« وتعين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمدولة »
« بين الناظر التابعين لم ادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه »
« الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه »

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم »
« تحت ادارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء »
« وظائفهم وذلك بعد اتفاه مع رئيس هيئة النظارة - وأما انفصالهم »
« عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس »
« المجلس والتصديق عليه منا »

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين »
« لادارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا - وأما الوظائف »
« الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من »
« ناظر الديوان »

« أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور التى تكون من خصائصه »
« لاغير، وأرباب الوظائف والمستخدمون فى كل فرع من فروع الادارة »
« لا يتلقون إلا أوامرا من رئيس المصلحة التى هم مستخدمون بها »
« وتابعون لها ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره »

ينعقد مجلس النظارت تحت رياستكم لأننى فوضت هذا التنظيم الجديد
« تحت عهدكم وجمعت مسؤوليته عليكم »
« وانى أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً،
« لعمائدنا وأخلاقنا ولا لأرائنا وأفكارنا بل موافقاً لحكم الشريعة الفراء »
« وبتميم ترتيب محاكم الحقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا »
« الاجتماعية والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية »
« وانى معتمد عليك فى اجراء الاصلاحات التى صممت عليها »
« مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها »
« والحصول عليها من حكومتنا »

يؤخذ من عبارة هذا الخطاب الذى هو فى الحقيقة القانون الأساسى
لمجلس النظار أن الخديو رأى عدم الاستمرار على الانفراد بالأمر وأراد
أن تكون له سلطة فى تدبير عموم الشؤون مقيدة بسلطة مجلس النظار
للتوفر الموازنة بين القوتين وبعبارة أخرى أن تشترك هذه الهيئة معه فى
جميع أعمال الحكومة وتكون مسؤولة أمامه عن اجراءاتها ويكون
أعضاؤها كفلاء بعضهم لبعض طبقاً للمبدأ المهود فى أوربا وهو تضامن
الوزراء بمعنى ان خطأ الواحد يستوجب مسؤولية الباقين زيادة على
مسؤوليته الشخصية ومن مقتضيات هذه المسؤولية أن رئيس الوزراء
يوقع دائماً مع الوزير المختص أو الوزراء المختصين القرارات التى تصدر
من مجلس الوزراء (١)

(١) الوزراء فى أوربا يكونون مسؤولين أمام المجلس النيابى أما فى القطر

وأنه (أى الخديو) لم يضع هذا النظام الا لعله أنه يضمن حسن سير الأعمال في البلاد وتتوفر به الطمانينة للأهالى وبأنه موافق لماداتنا وموافق للشريعة الفراء مصداقاً لقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر »

وقد ترتب على تأليف هذه الهيئة الجديدة أن صدر أمر عال بتأريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وزعت فيه الأعمال بحسب أنواعها على جهات مختلفة سميت بالنظارات يدعى رئيس كل منها ناظرأ وقد وردت فى هذا الأمر العالى بالترتيب الآتى : -

نظارة الخارجية ، نظارة المالية ، نظارة الجهادية ^(١) ، نظارة البحرية
نظارة المعارف ، نظارة الأوقاف ^(٢) ، نظارة الداخلية ، نظارة الحفانية ،
نظارة الأشغال

وظائف النظارات (أى الوزراء الآن) هى تنصيب الموظفين وفضلهم وإدارة الشؤون المتعلقة بدواوينهم وإصدار الأوامر بصرف جميع النفقات الخاصة بالمصالح التى تحت إدارتهم وذلك كله على حسب ما هو موضح فى الأوامر المتعلقة بهم .

أما رئيس مجلس النظارين وظيفته قبل كل شىء الاشراف على شؤون البلاد بوجه عام وترأس مجلس النظارين اجتماعه لوضع القوانين والقرارات العامة التى يقتضيتها سير الأعمال واستصدار الأوامر من ولى الأمر بها

المصرى فالوزارة مسؤولة أمام الملك دون سواه وهذا ما عليه الحال الآن

(١) من المصطلح عليه الآن تسميتها بالحربية

(٢) فصلت الأوقاف عن الحكومة سنة ١٨٨٤ وأصبحت إدارة مستقلة

ثم أعيدت فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وأصبحت الآن فى عداد وزارات الحكومة

وعليه أن يعرض على ولى الأمر قرارات المجلس خصوصاً ما يكون مستلزماً صدور الأمر العالى بها

وقد استمرت الحال على هذا النظام الى أن سقطت الوزارة فى سنة ١٨٧٩ فى عهد المغفور له محمد توفيق باشا فكان منه حينئذ أن أصدر ارادة سنية بتاريخ ١٩ اغسطس من تلك السنة بعث بها الى كل ناظر من النظار الجدد وقد جاء فيها ما يأتى حرفياً : -

« بما أن مجلس النظار صار اخوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل ناظر «
« يكون مسؤولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التى «
« كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعداً «
« يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيئنا من النظار تحت رياستنا «
« وكل من النظار اذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه «
« أوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لرؤيتها وحصول المداولة «
« عنها حسب اللازم »

والمفهوم من هذه الألفاظ أن الخديو أراد استرجاع السلطة الشخصية والعودة الى الأفراد بالأمر ولكن الكتاب المرسل من سمو الخديو توفيق لدولة رياض باشا بعد هذا التاريخ بقليل (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) تضمن أن مجلس النظار لم يباغ وأن كفالة النظار بعضهم لبعض لم تزل قائمة ولكن عوضاً عن أن يتداول النظار فى جميع المسائل وحدهم تحت رئاسة رئيس مجلس النظار اقتضت هذه الارادة السنية أن يحضر كل ناظر مالى به من المشروعات والأعمال ويتداول فيها النظار حال انعقاد المجلس تحت رئاسة الجناب الخديو وها هو نص الكتاب المتقدم ذكره المشتمل فى

الوقت نفسه على تكليف رياض باشا بتأليف وزارة جديدة
« اننى لما أخذت أخيراً زمام رئاسة مجلس النظار بيدى لم يخطر »
« بفكرى إعادة الحكومة الشخصية وانما كان ذلك لاحتياجات الوقت »
« مع الرغبة فى تقريب وتأيد العلاقة بينى وبين أعضاء هيئة النظار »
« ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمراً قاطعياً ولا أمراً مغالفاً للأصول »
« التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع »
« نظارى وبواسطتهم، وهذه الأصول من مقتضى الأمر العالى الصادر »
« بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى أن لانسكون مرعية »
« الاجراء على الدوام ولا يخفى على سعادتك ما انطوى عليه ضميرى »
« فى هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعاقبة بأمر الاستقامة »
« والتقدم والنظام التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى ادارة المملكة وانى »
« لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار بالتمام وانى لأعرف »
« درجة اخلاصكم وحسن طوبتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه »
« ونظاماته مع رغبتكم فى بذل الجهود بحفظ حقوقه ولهذا فانى مع ثقتى »
« وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة »
« مجلس النظار على عهدكم حافظاً لنفسى حق الحضور فى جلساته وتولى »
« رياسته عند الانقضاء وانى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى »
« انتخاب رفقاءكم النظار ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على توظيفهم »
« وبعد أن تشكل هيئة النظارة تأخذ فى الاشتغال على مقتضى مانص »
« عليه فى الأمر العالى المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال »
« مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لا يمتريها تغيير بأمرنا هذا وان »

« المحافظين والمديرين ومأموري الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب »
 « أسرارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون تنصيبهم »
 « ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من »
 « لدنيا وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر »
 « تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم . . . الخ »

وقد جرت المادة بعدئذ بمقتضى الكتاب المذكور أن نثقف
 جلسات مجلس الوزراء تارة تحت رئاسة الخديو نفسه متى شاء ذلك وتارة
 تحت رئاسة رئيس النظار وتعرض على سموه جميع الأوامر التى تستلزم
 توقيع الخديو عليها كما تقدم أما القرارات التى من حدود النظار فلا تعرض
 الا اذا كان شأنها يستلزم ذلك أو اذا رغب الخديو أن تعرض عليه

هذا ومن البدهاة أن مجلس الوزراء يتألف من جميع الوزراء فهم
 يحضرون جلساته للمفاوضة والمداولة فى شؤون البلاد لكن حق الحضور
 فى الجلسات بقى زمناً طويلاً غير مقصور عليهم فقد كان للمستشار المالى
 حق الحضور فى جميع الجلسات اعتماداً على أن قرارات المجلس من شأنها
 التأثير فى مالية القطر المكلف هو بالاشراف عليها ولم يبطل ذلك الا
 منذ اعلان استقلال مصر أخيراً

أما باقى المستشارين فما كانوا يحضرون جلسات مجلس الوزراء الا اذا
 أظهروا رغبتهم فى أن تسمع أقوالهم فى المسائل ذات الشأن المتعلقة
 بدواوينهم وهكذا بشأن السردار ووكيل وزارة الأشغال

· وحق المستشارين هذا على الوجه المتقدم كان قد تقرر فى مجلس النظار

وبقي حال النظارات بلا تغيير من حيث عددها وأنواعها حتى انشاء
نظارة الأوقاف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وكان من مقتضى هذا التحويل
أن أصبح ناظرها عضوا في مجلس النظار الا أنها بقيت منفصلة عن
الحكومة مستقلة في أعمالها لارقابة لمجلس الوزراء عليها اللهم الا من
حيث عرض ميزانيتها على الجمعية التشريعية والتصديق عليها من مجلس
الوزراء ولكن وزير الأوقاف هو مع ذلك عضو في الوزارة ومسؤول
مع باقي أعضائها عن الأعمال العامة

وقد أنشئت كذلك وزارة الزراعة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣
حتى تنفرد بالعناية بالشؤون الزراعية التي هي أم الثروة في بلادنا
وقد مست الحاجة الى انشاء وزارة جديدة في ٢ يونيو سنة ١٩١٩
وهي وزارة المواصلات

هذا ومن المعلوم أن الغيت نظارة الخارجية منذ اعلان الحماية في ١٨
ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكنها عادت الى الوجود عقب استقلال مصر
الأخير وعلى ذلك تكون الوزارات الآن كما يأتي :

الداخلية . الحربية والبحرية . المالية . الخارجية . الحقانية . المعارف
العمومية . الأشغال العمومية . الأوقاف . الزراعة . المواصلات .
مظاهر المملكة المصرية الأخرى

كان من مظاهر الملك التي ترتبت على استقلال مصر في هذا العهد
السعيد ان تحولت النظارات الى وزارات والنظار الى وزراء وغير ذلك مما
قدمناه في الباب السابق ولا شك أن التعبير في مصر بنظارة وناظر كان
ملحوظا فيه سابقا للاحتفاظ بتلك التبعية التي كانت تربط مصر بالدولة

العثمانية وهي تبعية ما كان يصح معها اطلاق اسم الوزير في مصر بحيث يشعر التعبير بأن هذا القطر أصبح يحاكي الدولة العثمانية في أنظمتها حالة كونه تابعا لها ومحصل القول أن الوزراء في العهد الماضي كانوا يعرفون بلقب يفرق عن مثيله في تركيا ولكن بزوال السيادة التركية زالت تلك العلة وأصبحت مصر ولا حرج في أن تحذو حذو تركيا وغيرها في احلال الوزارة ومشتقاتها محل النظارة وما كان يتفرع منها

وليس ما تقدم بشأن الوزارة هو المظهر الوحيد للاستقلال بل هناك مظاهر أخرى كان لابد من حدوثها عقب التطورات السياسية الحديثة في مصر ومن هذا القبيل أن أصبح للدولة المصرية الحق في أن تحدد عدد جيشها بالمقدار الذي تراه بالغا ما بلغ فكا للقيود التي كانت تضطرها الى قصر عدد جنودها على ثمانية عشر الفا والمأمول أن يبلغ المقدار الذي تقتضيه حالة مصر المستقلة وهو ما تقرر في أذهان أولياء الأمور على ما يظهر بدليل ما اعزموا عليه من ايفاد طائفة من الناشئين بقصد تدريبهم على الفنون العسكرية من برية وبحرية في البلاد الأجنبية

ومما يجدر ذكره أنه صار لمصر الآن نظام خاص بالنقود صدوره مرسوم في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ ولا صلة بين هذا النظام والنظام السابق عليه من جهة لزوم اشتمال النقود على رمز التبعية (الطغراء الهمايونية) ومن مظاهر الاستقلال أيضا أن لجلالة ملك مصر الحق التام في الانعام بالرتب والشارات على اختلاف أنواعها ودرجاتها (راجع منسومي ١٨ و ١٩ أبريل سنة ١٩١٥).

وتحسن الإشارة هنا أيضا الى أن ما كانت تشبث به تركيا من حق

الاستئثار بوظيفة قاضي القضاة في مصر قد زال كذلك بزوال التبعية وأصبح تمييز القضاة الشرعيين على اختلاف درجاتهم من حق الحكومة المصرية بلا رقيب ولا حسيب أسوة بسائر موظفي الحكومة (أنظر قانون ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ المعدل لللائحة المحاكم الشرعية)

وقد انبنى على الاستقلال عن تركيا من طرف آخر أن أصبح الدماء الآن على المنابر لجلالة ملك مصر ولكنه مقرون بالدعاء لخليفة المسلمين تلك هي المظاهر الداخلية التي رأينا وجوب الإشارة إليها أما المظاهر الخارجية المترتبة على استقلال مصر واعتراف الدول فأهمها عودة وزارة الخارجية إلى الوجود حسبما قدمنا ورفع الدول شأن وكرامتها السياسية التي في القطر المصري إلى منزلة أرقى تتناسب مع مركز مصر الحالي في نظر الدول .

ويحق بما تقدم أمر خطير الشأن ألا وهو تمثيل مصر في الخارج بحيث يحق لها أن تبعث لدى الدول سفراء وقناصل ينوبون عنها في العلاقات الخارجية كشأن الدول المستقلة وقد وجهت الحكومة نظرها إلى هذا الأمر الهام وأخذت تمهد له السبيل على خير الوجوه فأوفدت إلى أوروبا عدداً من الشبان الخائزين لأرقى الشهادات لكي يتلقوا العلم في مدارسها السياسية حتى يصبحوا أهلاً لتولي الوظائف في السفارات بعد ذلك

اختصاص مجلس الوزراء

يبد مجلس الوزراء سلطتان وهما التشريع والتنفيذ

١ - سلطة التشريعية - أما التشريع فلا أنه يحضر الأمر العالي (المراسيم) ويسن البعض منها من تلقاء نفسه وبدون أخذ رأي أحد ويسن

البعض الآخر بعد أخذ رأى الجمعية التشريعية بحسب الحالة الحاضرة وهو يتبعه أولا يتبعه كما سترى فيما بعد

ولم ينزع شئ من زمام التشريع من مجلس الوزراء سوى ما جاء بالمادة ١٧ من القانون الصادر في سنة ١٩١٣ بإنشاء الجمعية التشريعية وهي عين المادة ٣٤ من القانون النظامى السابق ونصها : « لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطار المصرى الا بعد مباحنة الجمعية التشريعية في ذلك وإقرارها عليه »

من كل وزير من عبث التشريع - لكل وزير من الوزراء على جهة الاستقلال الحق في سن اللوائح والقرارات التى تستلزمها شؤون وزارته بشرط أن لا يتخالف القوانين والأوامر العامة وهذا الحق مستفاد بطريق الاستنتاج من المادة (٣٤٨) عقوبات التى نصها : « من خالف أحكام اللوائح العمومية والمحلية الصادرة من جهة الادارة العمومية أو البلدية أو الحماية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات ، فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن ٢٥ قرشاً مصرياً »

واعلم أن اللائحة العمومية هى التى يكون العمل بها جارياً فى القطار كله . أما اللائحة المحلية فيراد بها اللائحة الموضوعة لجهة من جهات القطار خاصة ولا يجوز أن تصدر اللائحة من الادارة العمومية أى من الوزارة

نفسها يجوز أيضاً أن تصدر من الادارة المحلية أى من المدير أو المحافظ، ومن الادارة البلدية أى من الهيئة القائمة بشؤون جهة معينة كالمجلس البلدى بالاسكندرية

على أن اللوائح الصادرة من الفروع أى من المديرية أو المحافظة أو المجالس البلدية تعرض مقدماً على الوزارة للموافقة على أسلوبها قبل نشرها في الجريدة الرسمية واصدار هذه اللوائح يقتضى وجود قانون أو لائحة عمومية تستمد منها السلطة في اصدار هذه القرارات المحلية

(٢) سلطة التنفيذية - وأما التنفيذ فلأن الوزراء منوطون بتنفيذ جميع القوانين على اختلاف أنواعها ولهم الحق في تعيين الموظفين الذين لا يتوقف تعيينهم على قرار من مجلس الوزراء ^(١) كما لهم الحق في مراقبة الموظفين على العموم ، ويسدّم الادارة وما يتعلق بها مثل الأمن العام (المتعلق بالداخلية) وتحصيل الضرائب (الذى مرجعه المالية) وسير الحاكم (الحقانية) وادارة المدارس (المعارف) والرى والمساق والمصارف (الأشغال) والبوستة والسكك الحديدية والكبارى والمين والمنائر (المواصلات) وهكذا كما سيأتى سلطة كل وزير من حيث التنفيذ - وسلطة كل وزير تمتد في جميع أنحاء القطر وملحقاته ولكنها محدودة من جهة نوعها فوزير المعارف مثلاً سلطانه نافذة في جميع جهات القطر ولكن ذلك يقتصر على معاهد العلم ،

(١) تعيين كبار الموظفين كالمديرين والقضاة يكون بمرسوم ملكي بعد الاقرار على ذلك من مجلس الوزراء أما الموظفون العاديون فتعيينهم يكون بقرار من الوزير المختص عند توفر شروط الاستخدام والا وجب صدور قرار التعيين من مجلس الوزراء (الأمر العالي الرقم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١)

وليس لوزير الحفانية ساطة في القطر الا فيما يختص بالمحاکم وما يلتحق بها. على أنه لا يوجد مانع من أن يكون الوزير الواحد متولياً وزارتين أو أكثر (١) وما يجب التنبيه اليه أن الخديو توفيق حفظ لنفسه دون سواء الرئاسة العليا للقوات البرية والبحرية بمقتضى أمر صدر من المعية الى ديوان الحرية في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ (١٠ رجب سنة ١٢٩٩) أى قبل الثورة العراقية بقليل وهو ما يشعر بعدم ركونه الى رؤساء الجيش في ذلك العهد فاراد أن تكون القوة العسكرية طوع أمره

الأمر الكريم - جلالة الملك أن يصدر أوامر من تلقاء نفسه بدون أن تعرض على مجلس الوزراء وتسمى « أوامر كريمة » كتمعين رئيس مجلس الوزراء وهيئة كبار العلماء بالأزهر وناظر الخاصة الملكية وانشاء المعاهد الدينية وغير ذلك قرارات مجلس الوزراء - القرارات التي تصدر من مجلس الوزراء على نوعين أحدهما ما لا يستلزم توقيع ولي الأمر يسمى قرارات على الاطلاق وثانيهما ما يستلزم هذا التوقيع وهو الأوامر العالية المعروفة الآن بالمراسيم الملكية والقاعدة أن كل نوع من هذه الأنواع لا يلغى الأعلى منه فالقرارات لا تلغى المراسيم ولكن العكس جائز

مسؤولية الوزراء - الوزراء مسؤولون جميعاً أمام جلالة الملك عن الأعمال التي من شأنها التأثير في حالة القطر من الداخل أو الخارج ومعنى هذه المسؤولية أنه اذا أخطأ الوزراء كلهم أو بعضهم خطأ يمس البلاد

(١) هذا هو شأن وزارة الداخلية ووزارة الخارجية الآن فانهما في يد رئيس مجلس الوزراء وكذلك وزارتا الحرية والبحرية فهما مجتمعتان في يد وزير واحد وكانتا قبل الآن منضمتين الى وزارة الاشغال

سقطت الوزارة بتمامها من رئيس وأعضاء بناء على التكافل الموجودينهم ولذلك فإن ولي الأمر يقتصر على انتخاب رئيس مجلس الوزراء وحده ويعينه بموجب أمر كريم بخلاف الوزراء فإن هذا الرئيس هو الذى يختارهم ويعرض أسماءهم على جلالة الملك فيصدق على تعيينهم وبهذه الطريقة تتألف الوزارة ويكون الرئيس متعهدا دلالة أمام جلالته بأنه كفيل بجميع الوزراء فى أعمالهم بناء على أنه هو الذى اختارهم

وليس الوزراء معرّضين لهذه المسؤولية وحدها بل هم معرضون أيضاً لتبعة أخرى تستوجب المحاكمة أمام محكمة إدارية مخصوصة تحكم بلوم الوزير المخطئ أو بعزله وأساس هذه المسؤولية الأمر العالى الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ فقد جاء فى المادة الأولى منه ما نصه : -

« إذا أمر أحد النظارات رؤساء المصالح أو غيرهم من كبار المأمورين »
« بصرف مبلغ فى مصروفات أذنوا بها خارجاً عن الاعتمادات المقررة »
« أو أجرى تحويل مبالغ من فصول إلى أخرى فى الميزانية قبل أن يصدق »
« مجلس النظار على تحويلها أو اتخذ اجراءات مخالفة للقوانين واللوائح »
« المتبعة جاز أن يكون مسؤولاً عنها لدى محكمة عليا إدارية »

وتتألف هذه المحكمة العليا من النظار الذين لا دخل لهم فى الدعوى ومن المستشار المالى ومن مستشار ملكى وبرأسها رئيس مجلس الوزراء أو أكبر الوزراء سنا عند المانع

ومتى أقيمت الدعوى على الموظف لا يقبل منه الاستعفاء حتى لا يفر من الجزاء . وقد يكون فى عمل الموظف ما يستدعى المسؤولية الجنائية والمدنية أيضاً فنقام عليه حينئذ دعوى عن كل فعل على وجه الاستقلال

(المادة الخامسة من الأمر العالى المتقدم ذكره) . وبعبارة أخرى قد ترفع عليه ثلاث دعاوى وهى : (١) الدعوى التأديبية نظير مخالفته الأوامر (٢) الدعوى الجنائية عن الجريمة التى ارتكبها كأن يكون قد زور أو اختلس (٣) الدعوى المدنية من أجل مطالبته بالتضمينات

اللجنة المالية

تأليف اللجنة المالية -- انتهى الكلام فيما يختص بمجلس الوزراء على الوجه المتقدم وقد رأينا من المفيد أن نذكر شيئاً بطريق الإيجاز عن اللجنة المالية بسبب الصلة الشديدة التى بينها وبين مجلس الوزراء كما سترى انشئت هذه اللجنة بوزارة المالية بمقتضى أمر عال صادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وكانت مؤلفة من ناظر المالية ومفتش عموم الحسابات ومفتش عموم الإيرادات ومن اختصاصها الاقرار على فصل الموظفين بنظارة المالية والنظر فى انجاز « وسائل المحصولات الصنف » والاقرار على المزايدات التى يبنى عليها صرف مبلغ تزيد قيمته على ١٢ من أصل المربوط السنوى والى تسكون عن جملة سنوات وكان عليها أيضاً وضع اللوائح والاستمارات العمومية المتعلقة بعموم الحسابات وقد تالشت هذه اللجنة بصدر الأمر العالى الرقم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ اكتفاء بالمراقبة الثنائية واستمر الحال كذلك الى أن تالشت هى أيضاً فى سنة ١٨٨٣ ولكنها عادت الى الوجود ثانية فى سنة ١٨٨٤ حيث صدر قرار من مجلس الوزراء فى ٦ مارس من تلك السنة بتأليف لجنة مالية مشكلة من وزير المالية وتكون له الرئاسة ومن المستشار المالى

كنايب رئيس ومن ثلاثة أعضاء هم وكيل المالية ومدير عموم الحسابات ومراقب الأموال المقررة

انحصارها — هذه هي اللجنة المالية من حيث تأليفها وأما من جهة اختصاصها فالنص غامض ومحل للنقد وموجب للنزاع فقد جاءت عبارته على الوجه الآتي

« وان المسائل التي تؤثر على مالية الحكومة ويكون من اللازم »
« عرضها على المجلس (أى مجلس الوزراء) لا تعرض عليه الا بعد أن »
« تبحث فيها هذه اللجنة بحثاً دقيقاً »

وقد جرت العادة أن تعرض على اللجنة المالية جميع مسائل التعيين والفصل (اذا لم يكن مبنياً على حكم من مجالس التأديب أو من المحاكم) وكذلك جميع الأعمال التي يكون لها أساس بمالية الحكومة ولو لم تكن خارجة عن الميزانية

ولمجلس الوزراء أن يتبع هذا الرأي أو لا يتبعه اذا لا يوجد نص يقيد به رأياها ولكن مخالفتها لقراراتها نادرة جدا

فيتأخذ من ذلك أن مجلس الوزراء تنازل في الحقيقة عن شيء من اختصاصاته المالية وخوله هذه اللجنة وهو أمر لا يصح الاستخفاف به اذ من النادر أن تأتي الحكومة عملاً دون أن يكون له أساس بمالياتها فكذا اللجنة ثبت في جميع شؤون البلاد في الواقع ونفس الأمر

الوزارات

وظيفتها وأقسامها وفروعها

الى هنا تم الكلام على مجلس الوزراء واللجنة المالية الملحقة به وقد تقدم بيان وجه الارتباط بينهما وعلما بما سبق حقيقة مركز الوزراء بانضمامهم بعضهم الى بعض بهيئة مجلس وتقول الآن ان وظيفة كل وزير بالنسبة لوزارته أى باعتبار كونه منفردا هى بالاختصار السهر على تنفيذ القوانين بالطرق التى يقتضيها الحال فتارة بالقرارات وأخرى بالمشورات وآونة بما يعطيه من الأوامر وما يليقه من التعليمات كتابة كانت أو شفوية

وكلاء الوزارات - وبجانب كل وزير وكيل وزارة^(١) يعاونه فى تصريف الأمور ويقوم مقامه حال غيابه غير أنه لا يحمل محله فى مجلس الوزراء ومن المشاهد أنه بسبب انصراف همه الوزير الى المسائل العمومية والسياسية يكون فى حاجة عظمى الى الاعتماد على معاونه وكيل وزارته بحيث قد ينفرد هذا الأخير بإدارة أعمال الوزارة والاشراف على فروعها أسوة بالوزير نفسه اللهم الا اذا رأى وجوب الرجوع فى بعضها الى استطلاع رأى الوزير بسبب خطورة الشأن والحاصل أن الوكيل هو الساعد الأيمن للوزير

(١) يوجد الآن ببعض الوزارات وكيلان بسبب كثرة الأعمال مثل وزارة المالية ووزارة الأشغال على أن لوزارة الداخلية ثلاثة وكلاء ينفرد أحدهم بإدارة مصلحة الصحة

المستشاروه - كان في أغلب الوزارات مستشار واحد من رجال الاحتلال يبدى للوزير ما يراه من النصيح والارشاد فيما يتعلق بشؤون الوزارة وقد نجم عن التطور الحديث الذى طرأ على النظام السياسى فى مصر واعلان استقلالها أن تخلى بعض هؤلاء المستشارين عن مراكزهم فى الوزارات ولم يبق الآن سوى مستشار المالية ومستشار الحفانية مهمتهما العناية بالمصالح الأجنبية فالأول حيث الحقوق من التى لخدمة سندات الدين المصرى والثانى من جهة التشريع والقضاء فيما يتعلق بالأجانب وبلي هؤلاء الموظفين العظام نفر من الموظفين والمستخدمين يؤدون الأعمال فى كل وزارة بالقاب ودرجات مختلفة وهم موزعون على أقسام وأقسام تبعاً لاصطلاح كل ديوان

وقد رأينا اتماً للفائدة ان نأتى هنا على ذكر أعمال كل وزارة من الوزارات بالأجمال وعلى بيان أقسامها أو الفروع التابعة لها

١ - وزارة الداخلية

وظيفها - المحافظة على الأمن العام فى البلاد والعناية بتوطيد أركانه فى جميع أنحاء القطر والسهر على الراحة العمومية والاهتمام بالشؤون الصحية وغير ذلك من مهام الأعمال المتعلقة بداخلية القطر وهى أعظم الوزارات شأنًا وأوسعها نطاقًا وتمتد بمنابة القلب من الجسم وهو ما أدى فى الغالب الى أن يتولى أمرها رئيس الوزراء نفسه

أقسامها - (١) ادارة الأمن العام ويتبعها السكرتارية - المطبوعات - المباحث الجنائية - التفيتش - المحفوظات - النظام والخفر - (٢) الادارة العمومية ويتبعها العمد والمشايخ - مجالس المديرات - الانتخابات - الحجاج - (٣) المجالس البلدية والمحلية والقروية (٤) القضايا

فروعها - المحافظات والمديريات - مصلحة الصحة العمومية - مصلحة
السجون - المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديريات - مدرسة البوليس
مصلحة الكسوة الشريفة (

٢ - وزارة الحرية والبحرية

وظيفها - تختص هذه الوزارة بشؤون القرية المسباحة برية وبحرية
ودفع كل اعتداء خارجي والداونة عند الاقتضاء على استتباب الأمن
ونشر ألوية السكينة في البلاد

اقسامها - مكتب الوزير . مكتب وكيل الوزارة . مكتب السردار .
ومكتب كاتم الأسرار الخيرية (عند وجودهما بمصر) . مكتب
الادجوانات جنرال . مكتب مساعد الادجوانات جنرال . مكتب
أركان حرب المراسلات الحرية . ادارة السكرتير المالي

فروعها - مصلحة التعميديات . مصلحة أقسام الحدود ومنع تجارة
الرقيق . مكتب قومندان قسم المحروسة . الأسلحة والوجدات . المدرسة
الحرية والسجن الحربي . القسم الطبي . القسم البيطري . ادارة للقرعة .
مصلحة الأسلحة واللوازمات الحرية . مخازن الجيخانات

٣ - وزارة المالية

وظيفها - تحصيل الضرائب والأموال الأميرية أيا كان نوعها
وتحضير ميزانية الحكومة سنويا ومراقبة المصروفات والإيرادات وغير
ذلك من مهام الأعمال

اقسامها - السكرتارية - الاستشارة المالية - قسم الحسابات
والمستخدمين الأموال المقررة - القضايا - التفتيش - الخزائن العمومية

فروعها - المساحة - الاحصاء - المطبعة الأميرية - الأملاك الأميرية -
الجمارك - خفر السواحل - مصلحة المناجم والمهاجر - معمل التحليل وقلم
تمغة المصوغات - مكتب التجارة والصناعة
٤ - وزارة الخارجية

وتلخيصها - الاهتمام بعلاقة مصر بالدول الأجنبية وبالنظر في جميع
المسائل المتعلقة بالأجانب وهي أداة الاتصال بين المصالح المختلفة في مصر
والممالك الأخرى على أنها الآن في دور التكوين بعد أن أعلن استقلال
البلاد وسيكون لها بعد قليل شأن عظيم إن شاء الله بإنشاء السفارات
في البلاد الأوربية وغيرها

أقسامها - القسم القضائي - قسم المخابرات السياسية - قسم
الجنسيات - القسم العربي - قسم المحفوظات
٥ - وزارة الحفانية

وتلخيصها - تشمل أعمال هذه الوزارة إدارة الهيئات القضائية
الموجودة في مصر على اختلاف أنواعها أهلية وشرعية ومختلطة وأخطاء
ومرافعة وإدارة أموال عديمي الأهلية ووضع القوانين واللوائح وغير ذلك
أقسامها - إدارة المحاكم الأهلية - إدارة المحاكم الشرعية - إدارة
المحاكم المختلطة - إدارة المجالس الحسبية - إدارة المستخدمين - إدارة
الاحصاء والمباني ويتبعها قلم المجموعة الرسمية - لجنة المرافعة القضائية -
اللجنة التشريعية

فروعها - إدارة النيابة الأهلية - محكمة الاستئناف العليا وسائر
المحاكم الأهلية - مدرسة الحقوق الملكية - مدرسة القضاء الشرعي

٦ - وزارة المعارف العمومية

وظيفتها - هذه الوزارة تفتى بأمر التعليم في البلاد من ابتدائي وثانوي وعال ومعاهد العلم الأميرية تابعة لها الا القليل حيث ألحق بوزارات أخرى كشأن مدرسة البوليس ومدارس الحقوق والقضاء الشرعي والزراعة ومن وظائفها أيضا الاشراف على التعليم في المدارس الأهلية ومساعدة البعض فيها بمكافآت سنوية رغبة في نشر العلم

انقسامها - التعليم الأولي - التعليم الابتدائي - التفتيش - السجلات - المستخدمين - الترجمة - المخازن واللوازم - القيودات - الصحة - البعثة - المطبوعات - القلم الافرنجى - الخزينة - المحفوظات - الامتحانات

فروعها - سائر المدارس التي بأنحاء القطر للبنين والبنات - مدرسة الطب - ادارة التعليم الفنى والتجارى والصناعى ويتبعها مدرسة الهندسة ومدرستا التجارة العليا والمتوسطة وكذلك المدارس الليلية المعبدة لتعليم المواد التجارية - دار الكتب الأميرية

وبهذه الوزارة هيئة تعرف بانهم «مجلس المعارف الأعلى» تعرض عليه المسائل ذات الشأن كالميزانية وانشاء وانهاء المدارس ونظم الامتحانات وبرامج التعليم ومنح الاعانات لمختلف المدارس وغير ذلك من المسائل التى يقدمها له الوزير

٧ - وزارة الأشغال العمومية

وظيفتها - تختص هذه الوزارة بأعمال الري والصرف وعمل القناطر والجسور والطرق والمباني الحكومية والاصلاحات اللازمة وغير ذلك

اقسامها - قسم الري - الميكانيكا والكهرباء - المبانى - المحاسبة -
السكرتارية - الادارة - الهندسة
فروعها - مصلحة تنظيم القاهرة وحلوان - مصلحة المصارف
والكبارى والطرق الرئيسية - مصاحبة الآثار - دار الأوبرا - قسم
الطبيعيات

٨ - وزارة الأوقاف

وتلغفها - تتولى هذه الوزارة ادارة الجانب الوافر من أوقاف
المسلمين والعناية بتوزيع صافي غائهما على مستحقيها وبالجملة الاشراف على
الأعيان الموقوفة على العموم وصرف الخيرات وفقا لشروط الواقفين
والعناية بأمر المساجد واقامة الشعائر الدينية وتعهده معاهد التعليم
الاسلامية ومختلف المدارس التابعة لها وادارة كثير من المستشفيات
والملاجىء التى تنفق عليها وغير ذلك

اقسامها - مكتب الوزير - المساجد - المدارس والملاجىء والتكايا -
القسم الطبي - الأوقاف الأهلية - الأعيان الموقوفة - الزراعة - الهندسة
ويتبعها الآثار العربية - الري والميكانيكا - الايرادات - الحسابات - القضايا -
مراقبة الايرادات والمصروفات - المحفوظات والقيودات - الافتاء الشرعى
فروعها - لها فروع عديدة فى مصر والاسكندرية وطنطا واسيوط
وقنا وغيرها وتسمى « مأموريات »

ويعاون وزير الأوقاف مجلس الأوقاف الأعلى وهو مشكل من
الوزير وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وثلاثة أعضاء آخرين
يكون تعيينهم بمرسوم ملكى بناء على طلب مجلس الوزراء ومن اختصاصات

هذا المجلس تحضير الميزانية ومراجعتها واستصدار الأمر السكريم بها والنظر في التعمينات وغير ذلك

٩ - وزارة الزراعة

وظائفها - الاهتمام بالشؤون الزراعية والعناية بما يصون الحاصلات وينميها والعمل على درأ الأضرار والآفات عن المزروعات وغير ذلك والاشراف على التعليم الزراعى

اقسامها - الادارة والاحصاء . الطب البيطرى . التعليم الزراعى . القسم التجارى . المجلس الاستشارى للزراعة

فروعها - مدرسة الزراعة العليا ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر . القسم السكياوى . قسم الحشرات . قسم البساتين . قسم النباتات وحقول التجارب . مجلس المباحث القطنية

١٠ - وزارة المواصلات

وظائفها - أنشئت هذه الوزارة لمراقبة وتنظيم أعمال ما كان موجودا من مصالح الحكومة المختلفة الخاصة بالمواصلات تشرف أيضا على أعمال شركاتها السكك الحديدية الضيقة وتمثل الحكومة فى المسائل الخاصة بالطيران

اقسامها - السكرتارية - القضايا - قسم المستخدمين والمحاسبة - المحفوظات

فروعها - مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات -

مصلحة البوستة . مصلحة المواني والفنارات . مصلحة الطرق الرئيسية والكبرى . مصلحة الملاحة الداخلية لمراقبة الملاحظة بواسطة طرق النقل المائية الداخلية ولتحسين حالة الترع حتى تكون صالحة للملاحة والقيام بحركة النقل المائي للحكومة . مصلحة النقل الميكانيكي للسيطرة على جميع سيارات الحكومة

المحافظون والمديرون

من المعلوم أن الوزير لا يمكنه بمفرده تدير شؤون القطر كله كبيرها وصغيرها فافتضت الأحوال توزيع الأعمال على عدة جهات تعرف بالمحافظات والمديريات تسهياً للعمل فيقوم بنظر الشؤون في كل واحدة منها أحد كبار الموظفين يعرف بالمحافظ أو المدير^(١) والمحافظات والمديريات على ثلاث درجات

فالمحافظ أو المدير هو أعظم ممثل لوزارة الداخلية في حدود اختصاصه في كل ما يتعلق بشؤون البلاد في الداخل كالأمن العام وعمل الانتخابات العمومية ونحو ذلك - وينوب عن وزارة المالية فيما يتعلق بها نحو ربط الضرائب وتحصيل الأموال والاجارات - وقد ينوب عن باقي الوزارات كما هو الحال في مسائل الري فانه يمثل فيها وزارة الأشغال وفي أعمال القرعة فانه يمثل فيها وزارة الحرية

(١) موضوع هذا الفصل هو المديرون والمحافظون وسنقتصر كلامنا على المديرين وعلى أقلام كل مديرية واختصاص كل قلم منها أما المحافظات فهي والمديريات سيان في الجملة

ويرى التأمل أن المديرين ينوبون في الحقيقة عن كثير من فروع الحكومة فقد ناطت بهم تنفيذ القوانين في دائرة اختصاصهم ورخصت لهم أن يصدروا قرارات بعد عرضها على وزير الداخلية والتصديق عليها منه

أما فيما يختص بالأمن العام فهم يباشرون اجراءات الضبط تحت سلطة وزير الداخلية مباشرة مع مسؤوليتهم أمام الحكومة عن الأمن والنظام كل في الدائرة التابعة له

وعلى المديرين أن يراقبوا سير جميع الأعمال العمومية في دائرة مديريتهم ومن ضمن ذلك أمر محاكمة مرتكبي الجرائم ومعاقتهم لأن هذا الأمر وإن كان خاصا بالنيابة العمومية فلا شك في أن مسؤولية المديرين عن استتاب الأمن تستوجب اهتمامهم بكيفية سير أعمال التحقيق والمعاونة فيه حتى يؤدي الى العثور على الجناة فيجلب بهم العقاب جزاء لهم وعبرة لسواهم

وكلاء المحافظات والمديريات — يقوم الوكيل بالأعمال التي يعينها له المحافظ والمدير ويحل محله عند غيابه فينفرد بتسيير الأمور والاشراف على جميع الاعمال على وجه العموم

المحكماء — اما حكماءو البوليس فانهم يعاونون المحافظين والمديرين في شؤون الضبط والربط ونحو ذلك من الشؤون النظامية وخصوصا ما كان متعلقاً بحفظ الأمن من جند وخبراء
وسنأتي فيما يلي على اختصاصات المدير كل منها على حدة

(اختصاص المدير فى الجنائيات)

صدر قرار من مجلس الوزراء فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يتضمن النظام الذى تكون عليه علاقات رجال النيابة بالمديرين فيما يتعلق بالسير فى تحقيق الجرائم وهو يتخلص فيما يأتى :

أولاً - يجب عليهم التعويل على رأى النيابة فى جميع الامور القانونية كتأويل القانون وتقدير قوة الأدلة ونحو ذلك من الامور الفنية لأن أعضاء النيابة بناء على ما لهم من المعلومات القضائية أقدر على البت فى هذه الامور من أرباب الوظائف الادارية المختصة

ثانياً - اذا رأى المدير ضرورة لتدخله فى اجراءات النيابة وجب أن يكون ذلك بنية المعاونة فى سر الأعمال فلا ينبغي له أن يقوم هو بواجباتها بطرق أخرى بل يجب أن يتحقق من أن أعضاءها يبذلون المهمة فى العمل وأنهم ينتقلون الى محل الواقعة كلما رأى فائدة فى الانتقال

فاذا لم ترصنة الكيفية المستعملة فى التحقيق استدعى عضو النيابة وتداول معه لاقناعه بأن الطريقة التى يشير بها أضمن لكشف الحقيقة وعلى المدير أن يعين النيابة بجميع ماله من الوسائل ليسهل عليها القيام بالعمل الذى هو فى الواقع من الأعمال المنوط هو بها

ثالثاً - يجب على المدير أن يتدارك ما عساه أن يكون ناقصاً فى عمل النيابة فيتمم ما لدى أعضائها من المعارف القضائية والفنية بما له من الدراية بأحوال البلاد ومن النفوذ الناشئ عن وظيفته حتى تظهر الحقيقة بأكمل مظاهرها باشتراك الفريقين

رابعاً - ينبغي عليه أن يبذل ما فى وسعه لحفظ الملائق الحسنة فيما

بين أعضاء النيابة وباقي الموظفين حتى يعمل الجميع بالاشتراك توصلا
للفرض المقصود

خامساً - اذا وقع خلاف في رأى بين المدير والنيابة كان الفصل
في ذلك لناظر الحقانية بعد اطلاعه على الأوراق وتقديره حجة كل فريق
(اختصاص المدير في مسائل الري)

يختص المدير بمراقبة تقسيم المياه في جميع مراكز المديرية ليكون
التوزيع على وجه العدل وله أن يلفت نظر مفتشى الري الى الجهات التي
تكون في حاجة الى المياه اكثر من المخصص لها مع تعيين الزمن الذي
يجب فيه امداد تلك الجهات بالمياه

وعليه مراعاة الشكاوى العادلة التي يقدمها عمدة ومشايخ البلاد عن
قلة المياه

أما العونة التي كانت مفروضة على الأهالي في الزمن السابق فقد
الغيت لكن خفر الجسور وملاحظتها والأشغال المستعجلة التي يلزم
اجراؤها عند حلول خطر أثناء فيضان النيل لم تزل كلها مفروضة على
الأهالي يقومون بها بدون مقابل مراعاة للمصلحة العامة

أما فيما يختص بدلاقات المدير بمفتشى الري فالقاعدة هي أنه ينبغي
عليه أن يترك للمهندسين الشأن في الاجراءات الفنية بحيث تكون عليهم
مسؤوليتها لكن من الواجب عليه مع ذلك السهر على حفظ مديريته من
أن تطفو عليها مياه النيل عند الفيضان والاهتمام بأن يكون توزيع المياه
على وجه العدل في جميع المراكز

وإذا رأى رجال الهندسة تعطيل قناة أكثر من أربعة عشر يوماً
كان من الواجب عليهم إخطار المدير لكي يتسنى له الاعتراض عند
الافتضاء

فإذا وقع خلاف بين المدير ورجال الهندسة وجب رفع الأمر إلى
وزارتهما لفضه مباشرة أو بواسطة مجلس الوزراء

(حقوق المدير التأديبية)

للمدير الحق في مجازاة المستخدمين بالإنذار وبقطع المرتب مدة
لا تزيد على خمسة عشر يوماً . لكن عليه أن يحظر الداخلية عن هذه
الجزآت ويجوز له أيضاً أن يوقفهم مؤقتاً عن وظائفهم مع إحالتهم على
مجلس التأديب بعد موافقة الوزارة

(اختصاص المدير في المجالس الحسبية)

من حقوق المدير رئاسة المجلس الحسبي المؤلف في عاصمة المديرية
ويكون من اختصاصاته النظر في تركات المتوفين الذين كانوا متوطنين
في دائرة المحافظة أو حاضرة المديرية كتنصيب الوصى أو تنبيته أو عزله
وكاستمرار الوصاية إلى ما بعد الزمن المحدد ومحاسبة النائين عن عديمي
الأهلية على العموم وغير ذلك من الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين
والوائح كما سيأتي بيانه في المحل المناسب

(اختصاص المدير في الشؤون المالية)

من أهم أعمال المدير الإشراف على تحصيل الأموال الأميرية حتى

يتحقق من جبايتها في المواعيد المعينة لها - فإذا تبين أن بعض الممولين متأخرون في اداء المطلوب منهم أمر باتخاذ الطرق القانونية من جهة انذارهم بالدفع بحيث اذا ظلوا بعد ذلك متأخرين عن الوفاء وقع الحجز على ماله من الحاصلات والمواشي وسائر الأموال من منقول وعقار ليباع بعد ذلك بالمزاد العلني وفاء للأموال المطلوبة

وعلى المدير بالاختصار تنفيذ جميع القوانين واللوائح الصادرة من جهات الحكومة لأنه يعد نائباً عنها جميعاً كما تقدم

(اختصاص المدير في مخالفات الري وفي تأديب العمدة والمشايخ)

من حقوق المدير أن يرأس اللجنة المشكلة لمحاكمة من يخالف لوائح الري وكذلك اللجنة التأديبية المؤلفة في كل مديرية. لمحاكمة العمدة والمشايخ على ما يقع منهم بسبب وظائفهم

هذا وقد رأينا من باب اتمام الفائدة أن نذكر هنا أقلام كل مديرية واختصاص كل قلم فنقول:

تقسيم أعمال المديرية - تنقسم أعمال كل مديرية الى قسمين.

(١) ادارى (٢) مالى.

القسم الادارى - القسم الادارى يشتمل على الأقلام الآتية وهي :

(١) قلم السكرتارية - ويختص بأعمال القرعة والري وتنفيذ

الأحكام الشرعية وتحصيل مصروفات العالجن في مستشفيات الحكومة وأعمال المجالس الحسبية وما أشبه ذلك

(٢) قلم الشياخات - وهو مختص بتعيين العمدة والمشايخ للبلاد

وللقبائل وبكل ما يتعلق بهم من مكلفات واجازات وجزآت وغيرها
(٣) قلم الخفر - ومن أعماله ربط أجرة الخفر وتعيين الخفراء
ورفتهم والنظر في طلبات انشاء العزب ونحوها

(٤) قلم النظام - ويختص بحسابات ومهمات الضباط والصف
ضباط والعساكر وترقيتهم وفصلهم وبكل ما يتعلق بشؤونهم
(٥) قلم الضبط - ووظيفته تنفيذ جميع القوانين واللوائح الواردة
من الداخلية ومراقبة سير القضايا الجنائية

القسم المالى - أما القسم المالى فعلى خمسة أقلام

١ - قلم الإيرادات - وينقسم الى سبعة أقسام وهى :

القسم الأول - ومن أعماله (١) النظر فى ربط الأموال على الأتبان
المستجدة وفى رفع الاموال عن توالف الأتبان وتحقيق ورفع مال
الشراقى (ب) نزع ملكية الأرضى اللازمة للمنافع العمومية (ج) مساحة
الجزائر وطرح البحر (د) رفع مال الأتبان المسموح بها لعمد البلاد وغير
ذلك من أعمال المساحات والمعينات

القسم الثانى - ويختص بتعيين وفصل الصيارف . وبما يتعلق بهم من
جهة الاجازات والجزآت والمكلفات وبكيفية أخذ الضمانات عليهم
وتحصيل الضرائب واجارات أملاك الحكومة وقروض البنك الزراعى
المصرى

القسم الثالث - ومن أعماله الحجز الادارى والبيع نظير متأخر
الأموال ورسوم المحاكم الشرعية وغرامات مخالفات الرى ومن أعماله
أيضاً الحجز الامتيازى

القسم الرابع - ومن اختصاصه اجراءات نقل التكليف بناء على التصرفات والأحكام وتسوية أعمال فك الزمام بحسب مايجريه مصاحبة المساحة العمومية

القسم الخامس - ومن شؤونه جرد الأملاك (اى المباني) وتقدير العوائد وربطها وتحصيلها ورفع ما يستحق رفعها منها

القسم السادس - ومن اختصاصه انشاء المصارف والمساقى الخصوصية فى أرض الغير وانشاء العيون والآبار فى الواحات وتحصيل أموالها وتحرير الكشوف الرسمية واحصاء أصناف الزراعة

القسم السابع - ويختص بالتزام المعادى ومصائد الأسماك وبالأعمال المتعلقة بمنع زراعة الدخان والتبناك والحشيش

٢ - قلم الحسابات - وينقسم الى أربعة أقسام

القسم الأول - يختص بالمستخدمين وكل مايتعلق بهم من تميمينات وترقيات وجزآت وصرف مرتبات واجازات وغير ذلك

القسم الثانى - ويختص بمراجعة مصروفات الحكومة جيمها والتركات التى تؤول للحكومة وتحرير استمارات الانتقال

القسم الثالث - ومن شؤونه حصر الايرادات من أى نوع كانت كالضرائب وعوائد المباني وعوائد الخفر ورسوم مجلس المديرية وأقساط البنك الزراعى وأقساط الأملاك المبيعة من الحكومة

القسم الرابع - حصر حسابات التسوية ومسك دفاتر الأمانات والعهد ودفاتر الحسابات الجارية ودفاتر حسابات الحوالات وحسابات مجلس المديرية والمجالس المحلية والبلدية وغير ذلك

٣ - قلم الأُملاك - وينقسم الى اربعة أقسام
القسم الأول - واختصاصاته بيع أطيان وأراضى الحكومة الحرة
القسم الثانى - ومن شؤونه حصر أطيان الحكومة واثبات التغيرات
الظارئة عليها وعمل المباحث عن الأراضى التى يطلب شراؤها وحصر
الاطيان المؤجرة وكذا عمل التحريات عن البرك والمستنقعات وكيفية
مسؤولية العمد والمشايخ فيما يختص بالأُملاك الأُميرية الحرة
القسم الثالث - ويختص بتأجير أطيان الحكومة
القسم الرابع - وهو يختص بالقضايا التى ترفع من الحكومة
أو عليها

٤ - قلم الخزينة - وتورد به جميع النقود المحصلة بالمديرية وبمعرفة
فروع مصالح الحكومة المختلفة بمقتضى أذونات موقع عليها من
الموظفين المختصين ويجب مع ذلك مراجعتها واستصدار الأمر من
المدير بالتوريد وكذلك من شؤون الخزينة صرف الأذونات الصادرة عليها
٥ - قلم التوريدات - ويختص باستيراد وصرف كافة الأدوات
الكتابية ومهمات النظافة

مأمور والمراكز

من البدهة أن المدير لا يستطيع النظر فى جميع جزئيات الأعمال
فى انحاء المديرية كلها لكثرة عددها واختلاف أنواعها فإعادة لذلك قضت
الاحوال بتقسيم كل مديرية الى عدة أقسام يتراوح عددها بين الثلاثة
(كشأن القاوية وبني سويف والفيوم) والعشرة (كالغربية) يعرف

كل قسم منها « بالمركز » ويقوم بالعمل فيه تحت اشراف المدير نائب عنه يطلق عليه اسم « مأمور »^(١)

فالأمور هو الموظف المنفذ لأوامر الحكومة والتعليمات الصادرة من جميع المصالح على السواء في القسم أو المركز المعين هو فيه ويرى المتأمل ان الأمور من أكثر الموظفين عملاً فقد تعددت الواجبات المفروضة عليه تبعاً لتعدد التعليمات والأوامر التي تصدر اليه من جميع فروع الحكومة فهو مكلف بتنفيذ لوائح الضبط والسجون والمجالس الحسبية والأعمال الادارية والقضائية والمالية وغير ذلك

وأول أمر يجب على المأمور الاهتمام به ويوجه أنظاره اليه هو منع حدوث الوقائع الجنائية فاذا وقعت الجناية وجب عليه بذل الجهد في استكشاف الحقيقة والسعي في جمع الأدلة التي يترتب عليها نجاح الدعوى العمومية التي تقام على مرتكب الحادثة

وعليه أن يتفقد جميع بلاد المركز عدة مرات لكي يتعرف شخصياً بالعمد ومشايخ الخفر والأعيان ويستعلم عن حركات الأشخاص ذوي السلوك السيئ وعليه أن يفتش على الخفراء ويتأكد من أن أحوالهم طبق القانون وأن مشايخ الخفر عالمون بواجباتهم تمام العلم . وعليه الاعتناء بتنفيذ قانون حمل السلاح والسهر على لائحة المتشردين والأشخاص المشتبه في أحوالهم^(٢)

(١) كذلك تنقسم المحافظة الى عدة أقسام يسمى كل منها (قسم) يرأسه موظف نائب عن المحافظ يدعى (مأمور القسم)

(٢) لا بأس ان تأتي هنا على تعريف المتشردين والمشتبه فيهم فاعلم ان القانون الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٩ يعتبر من المتشردين :

وفي حالة وقوع حادثة من الحوادث الجنائية يجب على المأمور أن يتوجه على الفور الى محل الواقعة ويتخذ التدابير لمعرفة الجناة وضبطهم ويرسل بلاغا عنها الى المديرية والنيابة ويشرع في التحقيق حتى يتمه الا اذا حضر أحد أعضائها فيتولى هو التحقيق

ويقوم المأمور بأداء وظيفة النيابة العمومية لدى المحاكم المركزية سواء فيما يختص بأجراء التحقيق واقامة الدعوى أو بتنفيذ الأحكام واستئنافها

(اختصاص المأمور فيما يتعلق بالسجون)

يؤدي المأمور أعمال مأمور السجن في جميع السجون المركزية عند عدم وجود موظف مخصوص له تابع لمصاحبة السجون ويكون مأمور المركز مسؤولا بصفته هذه عن التحفظ التام على

أولا من لم تكن له وسائل للعيش ولا يتعاطى عادة حرفة ولا صناعة وكذلك الشحاذون الأقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول في الطرق العمومية

ثانيا من يسعى في كسب معاشه بتعاطي ألعاب القمار أو التنجيم في الطرق أو المحال العمومية أو في أى عمل آخر يكون ممرضاً لنظر الجمهور أما المشتبه فيهم وهم المعتبر عنهم في القانون بالأشخاص المشتبه في أحوالهم فهم:

أولا من حكم عليه لسرقة أو نصب
ثانيا من جعل تحت ملاحظة البوليس بحكم قضائي بسبب جنحة أو جناية وقعت منه

ثالثا من يوجد بعد غروب الشمس متجولا أو مختفيا بضواحي ناحية أو عزبة أو بلدة أو في أى مكان آخر يستوجب الشبهة بدون عذره مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الأماكن المذكورة

المسجونين وعن النظام والترتيب الداخلى وعن أوامر الحبس الصادرة
من النيابة أو من قاضى التحقيق أو من المحكمة

(اختصاص الأمور فى المجالس الحسبية)

يرأس الأمور المجلس الحسبى للنظر فى تنصيب الأوصياء أو تلييتهم
أو عزلهم وفى استمرار الوصاية الى ما بعد الثمانى عشرة سنة عند وجود
الموجب لذلك وفى الحجر على عديمى الأهلية وفى تنصيب أو عزل القوام
وفى رفع الحجر وفى تعيين أو عزل الوكلاء عن الغائبين وفى مراقبة أعمال
الأوصياء والقوام والوكلاء وغير ذلك من الاعمال المحال النظر فيها على
المجالس الحسبية

ومع ذلك فقد أخذ الآن رجال القضاء يندبون لرؤس المجالس الحسبية
بموجب القانون نمرة ٩ سنة ١٩١٦ الذى خول مجلس الوزراء حق هذا
الندب والعمل به الآن مقصور على عواصم المديريات

(اختصاص الأمور فى الأعمال الادارية والمالية)

المأمور هو الرئيس فى دائرة المركز وهو المسئول عن جميع شؤونه
ولذا كان من اختصاصه الاشراف على جزئيات العمل وهو يقوم بجميع
الأعمال اما بنفسه أو بواسطة أعوانه كعاونى البوليس والادارة
والملاحظين وباقى رجال الضبط

والمأمور الحق فى أن يرخص باجازات الى مدة محدودة للعموم مشايخ
البلاد ومشايخ الخفر والخفراء فاذا كانت المدة المطلوبة متجاوزة الحد المقرر

له وجب الاستئذان عنها من المديرية وعلى من يريد الوقوف على ذلك تفصيلا مراجعة اللوائح الخاصة بهذا المبحث ومن حقه أيضاً أن يجازى رجال الخفر بالفرامة وبالرفق حسب الضوابط المنصوص عليها فى القانون وكان من الأعمال المحالة على المركز تنفيذ جميع الأحكام الشرعية بطريق الحجز على أموال المحكوم عليهم إلا أن الأمر أصبح مقصوراً الآن على حجز ما للمدين لدى الغير لا حالة الحجز التنفيذى على محضرى القضاء الأهلى

ومن مقتضى القرار الصادر من الداخلية بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ أن يكون مأمور المركز عضواً فى المجلس المحلى الذى فى غير عاصمة المديرية ويتولى رياسته فى حال غياب المدير وهو أيضاً رئيس بحكم وظيفته للمجالس القروية التى تنشأ فى دائرة مركزه بمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩١٨ تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ اغسطس سنة ١٩١٧

وعلى المأمور المساعدة فى التنفيذ اذا كان القائم به محضراً من المحاكم الأهلية أو المختلطة فقد تقع مقاومة المحضر من المحكوم عليه أو من أهله لمرحلة التنفيذ فيحتاج الى الاستعانة بالمركز للتمكن من تنفيذ الأحكام المتوجة باسم ولى الأمر المذيلة بالصيغة التنفيذية وعبارتها كما يأتى :-

« يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا »
« الى تنفيذه وعلى النائب العمومى ووكلاته أن يساعدوه وعلى رؤساء »

« وضباط المساكر ومأمورى الضبط والربط أن يعاونوهم على اجراء »
« التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة »
« بصورة قانونية »

واعلم أن الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية لا تشمل على هذه
الصفة ولكن اللائحة الأخيرة تقتضى أن صورة الحكم التى تسلم الى
جهة الادارة أو أقلام المحضرين بقصد التنفيذ تذكر فى آخرها العبارة
الآتية (مادة ٣٣٩ لائحة الاجراءات الشرعية)

« يجب على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها
وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية
متى طلب منها ذلك طبقا لنصوص اللائحة »

ولا تسلم هذه الصورة الا لصاحب الشأن فى التنفيذ
أما من جهة اختصاص المأمورين بالأعمال المالية فعليه مراقبة جباية
الأموال بواسطة الصيارف واستيفاء أجرة الخفر فى مواعيد استعقاقها
وتحصيل عوائد الأملاك بالبندار

ومن الواجبات المفروضة عليه أيضا الاشراف على الأملاك المخصصة
للمنافع العمومية والأملاك الأميرية الحرة حتى لا يتمكن أحد من
التعمد عليها بالبناء أو الفرس فيها أو نحو ذلك

عمد ومشايخ البلاد

العمدة هو الرئيس الأكبر الذى ينوب عن الحكومة فى بلده ،
ولذلك كان هو المسؤول قبل سواه عن الأمن العام وعن العمل فى دائرة

بلده بجميع القوانين واللوائح المرعية الاجراء وعن تنفيذ الاوامر التي تصدر له من المأمور الذي هو رئيسه مباشرة

ويكون تعيينهم بواسطة لجنة العمدة والمشايخ التي تجتمع في ديوان المديرية ويقع الانتخاب على أحد المرشحين الواردة اسماؤهم في الكشف الشامل لمن تتوفر فيهم شروط التعيين حسب المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ والأمر العالي الصادر في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٣ وأهم تلك الشروط :

- (١) أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة الا في حالة الضرورة
- (٢) أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل (الا اذا كان معيناً لجنفلك أو لجهة تكون ملكاً خصوصياً للأفراد فانه يتجاوز عن هذا الشرط)
- (٣) أن لا يكون قد صدر عليه من المحاكم الأهلية (بسبب جنابة أو جنحة) حكم قضائي عيس بحسن سيرته واستقامته

ويجب أن تتوفر هذه الشروط فيمن يعين شيخاً ولكن يكتفى في حقه بأن يكون مالكا لخمس أفدنة

وأما في البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون عشرة أفدنة أو خمسة (بحسب الأحوال) فيكون الانتخاب من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم

لجنة العمر والمشايخ - من اختصاص هذه اللجنة النظر في جميع المسائل التي تعرض عليها من المدير أو الداخلية بشأن العمدة والمشايخ وأعمالهم وهي تؤلف من المدير أو وكيل المديرية رئيساً ومن مندوب من الداخلية ومن أحد وكلاء النائب العمومي ومن أربعة من أعيان المديرية

أو عمدها ينتخبهم المدير من بين الأشخاص الذين يمينون لهذا الغرض
بطريقة مخصوصة

ولكى تكون مداولات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس
ومندوب وزارة الداخلية واثنتان من العمدة أو الاعيان على الأقل غير أن
حضور وكيل النيابة شرط لازم حين نظر المسائل التأديبية
ولا يكون تعيين من تنتخبهم اللجنة من العمدة والمشايخ نهائياً الا بعد
تصديق الوزارة فاذا لم تصدق أعيدت الأوراق الى اللجنة لانتخاب غيرهم
من المرشحين

ويجوز لوزارة الداخلية بناء على طلب اللجنة أن تعين بطريقة استثنائية
عمدتين لبلد واحد اذا دعت الحال لذلك - كما أن للجنة أيضاً أن تطلب
ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب بعضها الى بعض لتسكون تحت ادارة
عمدة واحد

وأما فيما يختص بالمشايخ فان لوزارة الداخلية بناء على طلب اللجنة
أن تقرر العدد اللازم من المشايخ لينضموا الى العمدة لكي يعاونوه في
تأدية واجباته - ويراعى في عدد سكان البلد والكفور والنجوع
والعزب التابعة للبلد ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة
المأمور باتحاده مع العمدة حسب رغبة الأهالي
(امتيازات العمدة والمشايخ)

يعنى كل عمدة مدة قيامه بوظيفته من دفع الأموال الأميرية عن
خمسة أفدنة من الأطنان التي يمتلكها في نفس الناحية المين هو فيها
ويحول العمدة ومشايخ البلاد المزاياء الآتية مكافأة لهم على خدمتهم

أولاً - اعفاؤهم هو أولادهم من الخدمة العسكرية على الوجه الآتية :

١ - لا يقرعون

ب - لا يطالبون للخدمة اذا كان قد وقع عليهم الاقتراع

ج - اذا دخل أولادهم الجيش يستعززون حتى يتمموا مدة الخدمة

فيه وفي الرديف ولسكنهم يعفون من الخدمة خمس سنوات في البوليس

د - من يموت منهم أو يستعفى بعد تمضية عشر سنوات على الأقل

من تاريخ دخوله دون أن يحكم عليه لتقصير في واجباته يعفى أولاده من

الخدمة العسكرية اعفاء تاماً

أما العمد والمشايخ الذين يموتون أو يستعفون قبل فوات عشر سنوات

فيعطى أولادهم مهلة ستة أشهر لكي يتمكنوا في خلالها من دفع العشرين

جنيها قيمة البديل العسكري

ثانياً - دفع مصروفات انتقالهم كلما اقتضى الحال سفرهم سواء كان

ذلك الى داخل المركز التابعين له أو خارجه

ثالثاً - معاملاتهم أسوة بموظفي الحكومة المربوطة لهم ماهية فيما

يتعلق بأقامة الدعوى العمومية عليهم بسبب مايقع منهم أثناء تأدية وظائفهم

مخالفاً للقانون (أى قانون العقوبات) ومعنى ذلك أن لا تقام الدعوى

عليهم من النيابة الا اذا وافقت المديرية

(الواجبات المفروضة على العمد والمشايخ بوجه عام)

العمدة مسؤول مباشرة على استتباب الأمن العام في دائرة بلده

ومن الواجب عليه عند صدور قانون جديد أو لأئحة جديدة أن يتخذ

الوسائل اللازمة لاحاطة الأهالى علماً بها بأن يعاق صوراً منها في محل
ظاهر في البلد ثم يدعو رؤساء العائلات ويوضح لهم نصوصها حتى يعصل
العلم بها فعلاً الى سكان الناحية

وقد وضعت وسائل حفظ النظام في البلدة تحت تصرف العمدة
بحسب ترتيب نظام الخفر على الطريقة المقررة الآن ولذلك كان هو المسؤول
شخصياً عن راحة الأهالى وصيانة الأملاك في بلده وفي العزب والكفور
والنجوع التابعة لها

أما الخفر ليل فيقوم به شيخ الخفر والطوافة تحت ملاحظة العمدة
ويسوغ له أن يكلف أحد المشايخ بمراقبة هذا العمل
وبما أن سير أعمال الخفر في كل بلد يلزم أن يكون على مقتضى
التعليمات الصادرة من الحكومة بهذا الشأن وجب على العمدة مراعاتها
بأن يوجه عنايته الى الامور الآتية

١ - أن يكون عدد الخفرء مطابقاً للقواعد المقررة تماماً
ب - أن يكون انتخاب الخفرء من الاشخاص ذوي السيرة الحسنة
ج - أن يكون توزيع أجرة الخفر بين الأهالى وتحصيلها منهم
على وجه العدل

د - أن يجري تحصيلها في مواعيد استحقاقها
ه - أن يكون الخفرء ذوي أهلية تامة فيما يختص بتأدية الواجبات
المختلفة المفروضة عليهم

ومن الواجب على العمدة باعتبار كونه واحداً من مأموري الضبطية
القضائية أن يخبر البوليس فوراً عن كل جريمة أوحادثة مهمة هلم بوقوعها

وعليه أن يقبل كافة البلاغات التي ترد اليه وأن يبعث بها فوراً الى المركز أو الى النقطة ومن الواجب عليه أيضاً الحصول على كافة الايضاحات واجراء جميع التحريات المسهلة لتحقيق الوقائع التي تبلغ له أو يعلم بها بأي طريقة كانت ثم يحذر عن ذلك محضراً يرسله الى المركز مع الاوراق والاشياء الدالة على ثبوت الجريمة

ويجوز له أن يشرع في اجراء التحقيق الابتدائي في مسائل التلبس بالجريمة وعليه في هذه الأحوال أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحذر محضراً بالأقوال التي يبينها له كل من له علاقة بالواقعة كالجنبي عليه والمتهم وشهود الاثبات وشهود النفي

وللعمدة أن يأمر بالقبض على المتهم اذا كان منسوباً اليه ارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو اذا لم يكن للمتهم محل اقامة معروف بالقطر المصري ، ويرسل المتهم في هذه الحالة الى المركز في ظرف أربع وعشرين ساعة

ويسوغ له أن يفتش منازل الأفراد في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجريمة ويضبط كل ما يجده من الأشياء التي يمكن التوصل بها الى كشف الحقيقة

وكان من حق العمدة أن يحكم في بعض المخالفات بحيث لا يتجاوز حكمه خمسة عشر قرشاً غرامة او اربعا وعشرين ساعة حبساً بسيطاً بشرط التصديق على الحكم من مأ موري المركز والتي هذا الاختصاص بانشاء محاكم الاخطاط في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ وكان لبعض العمد أيضاً حق الحكم في القضايا المدنية بالقيود الآتية

١ - أن يكون العمدة مرخصاً له بذلك من قبل وزارة الحفانية
بناء على طلب وزارة الداخلية

ب - أن يكون الطرفان تابعين لقرية واحدة أو قرى مختلفة
لكنها تحت إدارة عمدة واحد

ج - أن لا تزيد قيمة الدعوى على مائة قرش

د - أن يكون موضوع الدعوى حقاً شخصياً

وقد زال هذا الاختصاص أيضاً لليلة المتقدمة الذكر عن المخالفات

ومن المفروض على العمدة أن يقدم كل مساعدة تازم للمضربين
السريين والمحضرين المكلفين بتنفيذ الأحكام وعليه بذل الجهد في منع قلع
علامات المساحة من مكانها أو إتلافها والمحافظة على خطوط السكة الحديدية
المارة في دائرة البلد الذي هو عمدته وكذلك السكك الزراعية

ومن الضروري أن يبلغ العمدة المركز عن الأمراض المعدية وإذا
رأى زيادة في معدل الوفيات في بلده عن المعدد المعتاد أو إذا اشتبه في
وفاة وجب عليه أن يخطر المركز وعليه أن يقدم المساعدات للمأموري
مصباحة الصحة

وعليه مراقبة كل تعد على أراضي الحكومة وعليه كذلك أن يخبر
المركز عن كل شخص يكون مختفياً هرباً من الخدمة العسكرية
وعلى العمدة والمشايع بوجه الاجمال الاهتمام أيضاً بمسائل الصحة
العمومية وأعمال الري ونحو ذلك مما يهم المصلحة العامة

(الجزاءات)

يجوز لوزارة الداخلية فصل أى عمدة وأى شيخ بمجرد قرار يصدر منها أى بدون محاكمة تأديبية وكان الاولى أن يبقى فى جميع الأحوال من خصائص لجنة التأديب منعاً لكل تعسف

هذا هو الحق المقرر لوزارة الداخلية أما السلطة التى للمدير فهى أنه اذا رأى أن العمدة أو الشيخ قد قصر فى تأدية الواجبات المفروضة عليه كان من حقه أن يعاقبه بالمقوبات الآتية وهى : -

(١) - الانذار أو التوبيخ

(٢) - الغرامة بحيث لا تتجاوز مائة قرش

(٣) - الايقاف عن وظيفته أثناء التحقيق الحاصل عن أعماله

فاذا ظهر للمدير أن الأمور المنسوبة الى العمدة أو الى الشيخ تستوجب عقاباً أشد مما هو مرخص به له وجب عليه أن يحيل المسألة على اللجنة وهى تحكم بالجزاءات الآتية منفردة أو منضمة بعضها الى بعض وهى : -

أ - الغرامة بحيث لا تتجاوز خمسة جنيهات

ب - الحبس الى مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر

ج - الرفت

ويجب أن يكون حاضراً فى اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزاء من الجزاءات المنصوص عليها فى اللائحة اذ أن وجوده شرط لصحة الحكم كما تقدم وما ذلك الا لأن المفروض فيه أنه أكثر دراية وأوسع المأما بالمسائل الجنائية والعقاب عليها

وتبلغ الأحكام الى وزارة الداخلية ولها أن تصدق عليها أو أن تستبدلها
بأخف منها

عمد القبائل

من المعلوم أن العربان مستقلون ببعض أحكام من قديم الزمان وقد
ترتب على ذلك أن النظام المتبع في معاملة عمد ومشايخ البلاد غير سار على
عمد القبائل وهي تبلغ المائة تقريباً فرأت الحكومة أن تضع للعربان
نظاماً خاصاً بهم وصدر به أمر عال في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فرأينا أن
نذكر خلاصته هنا : -

من مقتضى هذا الأمر العالى أن تتألف في عاصمة المديرية أو المحافظة
لجنة تتركب من المحافظ أو المدير رئيساً ومن مندوب من الداخلية
ووكيل النيابة وأربعة من عمد العربان تعينهم المحافظة أو المديرية ووظيفتها
النظر في جميع المسائل المتعلقة برؤساء العربان
ولا تسكون مداوالات اللجنة صحيحة الا اذا حضرها الرئيس
ومندوب الداخلية وعمدان على الأقل وحضور وكيل النيابة لازم في
جلسة التأديب للأسباب المتقدمة

وقد جعلت كل قبيلة تحت ادارة عمدة تعينه وزارة الداخلية بناء على
طلب اللجنة فاذا زاد عدد رجال القبيلة التابعة على خمسين في المديرية أو
المحافظة ضم المحافظ أو المدير الى العمدة وكيلا واحداً أو أكثر وبلى
هذا الوكيل مشايخ الفرق ومشايخ النقط وهم يعينون بأمر من المحافظ أو
المدير ويجوز تعيين عمدتين أو أكثر لكل قبيلة فتوزع حينئذ الافراد
على العمدة

وعلى العمد ووكلائهم ومشايخ الفرق تنفيذ أو امر الحكومة فاذا
أخل أحدهم بالواجبات المفروضة عليه جاز للمحافظ انذاره أو توبيخه
أو إلزامه بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كما يجوز له إيقافه فاذا كان التقصير
مستازماً لعقوبة أشد وجب إحالة المقصر على اللجنة لمحاكمته فتماقبه
بالغرامة التي لا تزيد على خمسمائة قرش أو الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر
أو العزل ويجوز لها الجمع بين هذه العقوبات كلها

ولا تكون أحكام اللجنة نافذة الا بعدمصادقة وزارة الداخلية ولها
أن تخفف العقوبة أو تحل محلها سبيل التهم منها بتاتاً

ولكل واحد من العمد امتياز وهو عفاؤه من مال خمسة أفدنة
ما دام قائماً بوظيفته . أما الوكلاء ومشايخ الفرق فليس لهم امتيازات من
هذا القبيل

٦

القانون النظامي

تقدم لنا عند الكلام على تعريف بعض القوانين أن قلنا ان القانون
النظامي هو الذي يقرر فيه شكل الحكومة وتعرف منه السلطات القائمة
بشؤون البلاد من جهة تأليفها وتعيين اختصاص كل واحدة منها وكذلك
من حيث تبيان الحقوق السياسية التي خولها الافراد المكفولة
لهم قانوناً

ونقول الآن بوجه الاختصار ان القانون النظامي هو المتضمن
للاقات الهيئة الحاكمة بالهيئة المحكومة

وقد سبق لنا أيضاً عند الكلام على السلطة التشريعية أن قررنا أن أول نظام نيابي وجد في القطر المصري كان في عهد الخديو الاسبق اسماعيل باشا فقد صدر قانون في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (نوفمبر سنة ١٨٦٦) بإنشاء هيئة نيابية باسم مجلس النواب يقف اختصاصها عند مداولة في شؤون القطر الداخلية وفي المشروعات التي يرى الخديو لزوم عرضها على هذا المجلس والعبارة على كل حال بما يصدق عليه ولي الامر

وكان هذا المجلس مؤلفاً من خمسة وسبعين عضواً ينتخبون لثلاث سنوات ويمقد جلساته مدة شهرين في كل سنة وكان يجوز لكل مصري أن ينتخب عضواً فيه بشرط أن تكون سنه خمساً وعشرين سنة وأن يكون حائزاً للأهلية والاعتبار حسب المبين في ذلك القانون وليس في أعمال هذا المجلس ما يستحق الذكر اللهم إلا سلوكه فيما يؤيد وجهة الخديو اسماعيل بازاء لجنة التحقيق كما جاء في فصل « تدخل الدول في شؤون البلاد »

وقد تنوسى أمر هذا المجلس تماماً لسقوطه فعلاً ولكنه عاد الى الوجود ثانية في سنة ١٨٨٠ في عهد الخديو توفيق باشا حيث رأى وزيره الأول المغفور له شريف باشا أن يشرك الامة في نظر المسائل المتعلقة بالضرائب والسخرة وتأسيس مجالس المديرية

وقد استعمل هذا النظام الى أن صدر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ قانون نظامي ذو سلطة فعلية وما اضطر الخديو وقتئذ الى اصناده إلا تغلب الحزب العسكري بقيادة عرابي (باشا) فاصبح الوزراء مسؤولين بالتضامن

أمام مجلس الأمة وصار بيد المجلس تقرير الميزانية ومراقبة الموظفين والقول الفصل في المسائل التشريعية والمالية فلا يصدر قانون الا بعد اقراره عليه فاذا وقع خلاف بينه وبين الوزارة كان للخبديو الحق في حل المجلس وهناك تعاد الانتخابات فاذا كان الاعضاء الجدد من رأى الحكومة فالامر ظاهر أما اذا كانوا من رأى الذى سبق للمجلس ابداءه أولا فلا بد من رضوخ الوزارة لهذا رأى

وقصارى القول أن حكم البلاد أصبح في الحقيقة بيد المجلس وبالتالي بيد الامة ولم يبق للخبديو سوى الساطة التنفيذية لسكن هذا النظام لم يعيش طويلا فقد سقط بسقوط عراقى (باشا) وكان الفراغ من أعمال أول جلسة من جاساته في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ولم يعقد المجلس بعدها

ولما عادت البلاد الى الهدو والسكينة بعد الثورة العراقية سن القانون النظامى السابق الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ والواضع لنظامه هو اللورد دو فرين مبعوث انجلترا في مصر سنة ١٨٨٢ . وكان هذا القانون معروفا بالقانون النظامى وتضمن الكلام على الهيئات النيابية المصرية المنشأة بمقتضاه وهى : -

(١) مجالس المديرىات

(٢) مجلس شورى القوانين

(٣) الجمعية العمومية

(٤) مجلس شورى الحكومة

وسنذكر فيما بعد بياناً موجزاً عن كل هيئة من هذه الهيئات على سبيل الامام بها من الوجهة التاريخية ذا كرين قبل ذلك بعض الشئ عن قانون الانتخاب

قانون الانتخاب

صدر هذا القانون في أول مايو سنة ١٨٨٣ أى في نفس التاريخ الذى صدر فيه القانون النظامى وهو أيضاً من صنع اللورد دوفرين الذى مر ذكره

سرى هذا القانون على أن من حق كل مصرى أن يشترك في الانتخاب بصرف النظر عما اذا كان عالماً أو جاهلاً غنياً أو فقيراً ولكنه اشترط في الناخب

أ - أن يكون قد بلغ من العمر عشرين سنة كاملة

ب - أن يكون من رعية الحكومة المحلية

ج - أن لا يكون من الذين فقدوا الاهلية بمقتضى أحكام

د - أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح

فيمى هو المصرى - واعلم أنه على مقتضى الامر العالى الصادر في ٢٩

يونيه سنة ١٩٠٠ يعتبر من المصريين

(١) المتوطنون في القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ لان

هذا هو العهد الذى تم فيه لمصر أن أصبحت حكومة مستقلة بموجب

الفرمانات بعد أن كانت ولاية عاذية من ولايات الدولة العثمانية

(٢) رعايا الدولة العثمانية المولدون في القطر المصرى من أبوين مقيمين

فيه متى حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم فيه

(٣) رعايا الدولة العثمانية المولدون والمقيمون في القطر المصرى الذين

يقبلون المعاملة بقانون القرعة

(٤) الاطفال المولدون في القطر المصرى من أبوين مجهولين

ويجوز أيضاً للرعايا العثمانيين المتوطنين في القطر المصري منذ أكثر من خمس عشرة سنة أن يصيروا مصريين ويتأهلوا الحقوق الممنوحة في قانون الانتخاب إذا كانوا قد اعلنوا المحافظة أو المديرية التي فيها محل اقامتهم بهذه الرغبة

ويجب على كل من يريد أن يصير مصرياً طبقاً للنص المتقدم أن يقوم بكل ما فرضه القوانين المصرية المختصة بالفرعة العسكرية - أما الذين تزيد سنهم على تسع عشرة سنة فتستبدل خدمتهم بدفع عشرين جنياً مصرياً ولو كانوا قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية العثماني

فرائم النافعين - وكان من مقتضى قانون الانتخاب المتقدم ذكره أن تدين لجنة في كل قرية وفي كل قسم من اقسام المحافظات لتحرير قوائم بأسماء الاشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب فكان من حق الناخبين في كل دائرة أى في كل قرية او قسم انتخاب واحداً من بينهم يعرف بالمندوب فكلهم وكلوه عنهم في انتخاب الدرجة الثانية أى في انتخاب اعضاء مجالس المديريات

(انتخاب أعضاء مجالس المديريات)

مندوب الانتخاب الذي مر علينا ذكره - باعتبار أن القرية وضعت الثقة فيه فاختارته لينوب عنها في الانتخابات - يؤدي في الحقيقة عملاً يستحق الذكر لانه يقوم مقام القرية في اختيار أعضاء مجالس المديرية فإذا انتخب زيداً عضواً فكان القرية هي التي انتخبت هذا المصو

أما طريقة ذلك فهي أنه اذا اقرب ميعاد الانتخابات العمومية (وهي التي يكون القصد منها تعيين أعضاء بدل الذين انقضت مدتهم في

مجلس المديرية) وجب استصدار أمر عال يؤذن بالشروع فيها مع تحديد ميعادها، ولكن يكتفى عن الأمر العالى بقرار يصدر من وزير الداخلية فى حالة ما إذا كانت الانتخابات تكميلية (وهى التى يكون الغرض منها تعيين عضو بدل آخر مستعف أو متوفى)

نظراً لكون هذه الانتخابات - عمومية كانت أو تكميلية - لاتصح قانوناً الا اذا اشترك فيها جميع مندوبى الانتخاب أى وكلاء البنادرو القرى وجب على المديرية أن تدعوم للحضور الى عاصمة الاقليم قبل الموعد المحدد بثمانية أيام على الأقل لانتخاب العضو

(انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين)

كان انتخاب هؤلاء الاعضاء فيما يتعلق بالمديريات بطريقة سهلة وهى أن أعضاء كل مجلس من مجالس المديريات يجتمعون وينتخبون واحداً منهم ليكون عضواً مندوباً فى مجلس شورى القوانين عن تلك المديرية ويكون هذا الانتخاب بالقرعة السرية وبأغلبية الآراء أغلبية نسبية فاذا تساوت الآراء عمل بالاقتراع (مادة ٢٩)

ويتلخص مما تقدم أن عضو شورى القوانين ما كان يصل الى هذا المنصب الا بواسطة ثلاثة انتخابات : -

الاول - الانتخاب الذى حصل فى البندرو أو القرية وأدى الى تعيين مندوب الانتخاب

الثانى - الانتخاب الذى حصل فى عاصمة المديرية واشترك فيه مندوبو الانتخاب وترتب عليه تعيين أعضاء مجلس المديرية

الثالث — الانتخاب الذى اشترك فيه أعضاء مجلس المديرية وحدهم وأسفر عن تعيين العضو المندوب عن تلك المديرية فى مجلس الشورى أما فيما يتعلق بمدينة القاهرة فمندوبو الانتخاب النابتون عن الأقسام كانوا ينتخبون مباشرة العضو النائب عنها فى مجلس الشورى — قلنا مباشرة لأنه لا يوجد مجلس مديرية فى العاصمة (مادة - ٣٨) ويتضح مما تقدم أن عضو الشورى عن القاهرة أو عن الاسكندرية والمدن المحيطة بها يصل الى هذا المنصب بواسطة انتخابين : —
الأول — الانتخاب الذى حصل فى كل قسم وأدى الى تعيين مندوب لهذا القسم
الثانى — الانتخاب الذى قام به مندوبو الاقسام فى ديوان المحافظة وترتب عليه تعيين عضو الشورى

(انتخاب الأعضاء المندوبين للجمعية العمومية)

هذا الانتخاب كان يحصل بطريقة سهلة أيضا وذلك أن مندوبى الانتخاب النابتين عن البنادر والقرى يجتمعون فى عاصمة المديرية لاختيار الأعضاء المندوبين فى الجمعية العمومية عن الاقاليم ويكون الانتخاب بالضوابط والاولى التى تقدم بينها عند الكلام على انتخاب أعضاء مجالس المديريات
أما أعضاء الجمعية العمومية النابتون عن القاهرة أو عن الاسكندرية والمدن المحيطة بها فإن اختيارهم كان بنفس الطرق المتبعة فى انتخاب أعضاء مجالس الشورى

وعلى ذلك يكون تعيين أعضاء الجمعية العمومية في الاقاليم والمحافظات
مترتباً على انتخابين

الأول — الذى أدى الى تعيين مندوب الانتخاب بواسطة أهل
البندر أو القرية أو القسم حسب التفصيل المتقدم
الثانى — الذى اشترك فيه مندوبو الانتخاب في عاصمة المديرية
أو ديوان المحافظة وأسفر عن التعيين النهائى

- ١ -

مجالس المديریات

بحسب قانون سنة ١٨٨٣ (١)

مجالس المديریات هي أصغر هيئة نيابية في الحكومة المصرية
وساطتها محدودة ومحصورة سواء كانت بالنسبة للمواد التى تنظرها أو بالنسبة
للجهات التى تمتد فيها سلطاتها

شروط الانتخاب — ولا يجوز أن ينتخب أحد في مجلس المديرية الا
إذا توفرت فيه أربعة شروط وهي المذكورة في (المادة — ١٤) من
القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ وهذا بيانها : —

- (١) يجب أن يكون عمره ثلاثين سنة على الأقل
- (٢) يجب أن يكون له معرفة بالقراءة والكتابة
- (٣) يجب أن يكون مؤدياً مالياً مقررأ على عقارات أو أطيان

(١) بمقتضى قانون ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ قد عدل نظام مجلس المديریات
تعديلاً مهماً وعدل بعد ذلك أيضاً في أول يولييه سنة ١٩١٣ وسيأتى الكلام على
كل من التعديلات

فى نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذسنتين بالأقل
(٤) يجب أن يكون اسمه مدرجاً فى دفتر الانتخاب منذخمس
سنوات على الأقل

وهناك شرط رأى القانون أن لاداعى للنص عليه لبداهته وهو وجوب
أن يكون العضو المنتخب مصرياً من رعايا الحكومة المحلية
ولا يجوز مع ذلك انتخاب أحد موظفى الحكومة العسكريين
الذين تحت السلاح ولا المالكين ولو كانوا حائزين لجميع الشروط
المتقدمة (مادة - ١٥)

وكان قد وقع خلاف فى مسألة العمد هل يعتبرون موظفين أوغير
موظفين فيما يختص بأحكام هذا القانون فذهب بعضهم الى أنهم موظفون
فلا يصح انتخابهم ورأى البعض غير ذلك وقد انحسم الخلاف بمقتضى
أمر عال صدر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤ مؤداه أن عمد ومشايخ البلاد
لا يعتبرون من موظفى الحكومة فيما يتعلق بمجالس المديريات ولكنهم
يعتبرون موظفين فيما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية
وأن كل عمدة أو شيخ بلد يقبل وظيفة عضو فى مجلس شورى القوانين
أو فى الجمعية العمومية يعتبر مستعفياً

وكذلك لايجوز أن ينتخب شخص واحد فى أكثر من مجلس واحد
(صورة ذلك أن يكون له أملاك فى مديرتين أو ثلاث وتكون جميع
الشروط متوفرة فيه) وهذا المنع مبنى على احتمال أن مصالح المديرية
الواحدة تتعارض مع مصالح الأخرى حيث يكون مثله كمثل الوكيل
عن خصمين

جانب يمين الصوفى - العضو المنتخب لا يكتسب صفة العضوية الا اذا حاف يمين الصديق للجناب الخديوى (باعتبار ما كان) والطاعة للقوانين أمام المدير بوصف كونه نائباً عن ولى الأمر
عدد الاعضاء - أما عدد أعضاء مجلس المديرية فكان يتراوح بين الثلاثة والأمانية تبعاً لعدد مراكز كل مديرية

هيئة المجلس - وكانت رئاسة المجلس للمدير وبحضره باشمهندس المديرية ولكل منهما رأى محدود فى المداولات
وتعيين الاعضاء هو الى مدة ست سنوات وان كان يشترع فى تغيير نصفهم^(١) بعد مضي ثلاث سنين من تاريخ الانتخاب العمومى أما تعيين الاشخاص الذين سيقع عليهم هذا التغيير فيترك أمره للقرعة فالاعضاء الذين تكون القرعة قد أصابتهم يسقطون من العضوية ويؤخذ حينئذ فى تعيين سواهم بطريق الانتخاب . ويجوز أن يقع الانتخاب على غيرهم أو عليهم أنفسهم مجدداً اذا لامانع يمنع من تكرار انتخاب العضو الواحد المرة بعد الأخرى الى ما لا نهاية

وبما يقال ماوجه لزوم تغيير نصف الاعضاء وبعبارة أخرى لماذا لا ننتظر انقضاء السنوات الست ونعين وقتئذ الاعضاء كلهم مجدداً . فنقول للرد على هذا أن المصاحبة العمومية تقتضى توفر كمال الدراية وتعام الاختبار فى الاعضاء حتى يقوموا بخدمة البلاد على خير الوجوه فن الأفضل والحالة هذه أن يكون أعضاء المجلس على الدوام من المتدربين

(١) اذا كان عدد الاعضاء وترأ وجب أن يقع التغيير على النصف زائداً واحداً وهو ما أتى به قلم قضايا الحكومة

على الأعمال وهو مالا يتوفر اذا آتينا كل ست سنين بأعضاء كلهم جدد بخلاف ما لو سرنا على الطريقة المتقدمة فانها تكفل لنا أن يكون في المجلس على الدوام من الاعضاء ذوى الدراية التامة النصف على الأقل وليس لأعضاء مجالس المديرية مرتبات بل يشتغلون جميعهم بدون مقابل خدمة للمصاحبة العامة

دائرة اختصاص - دائرة اختصاص كل مجالس مقصورة على المديرية النائب هو عنها فلا يمكن أن ينظر في أمور خارجة عنها والا كانت أعماله باطلة عملاً بالمادة (٨) التي نصها (الأعمال والمداولات التي تصدر من مجالس المديرية وتكون مختصة بأمر ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لافية ولا عمل لها)

اختصاص - أما من جهة المواد فان سلطة مجالس المديرية تختلف باختلاف أنواعها على الكيفية الآتية :

من مقتضى المادة الثالثة أنه كان يجب استطلاع رأى المجالس في المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهي :

- (١) اجراء تغييرات في زمام المديرية أو زمام البلاد
- (٢) اتجاه طرق المواصلات برّاً وبحراً والأعمال المتعلقة بالرى
- (٣) احداث أو تغيير أو ابطال الموالد والأسواق في المديرية
- (٤) الأمور التي تقضى القوانين والأوامر واللوائح باستطلاع رأيه فيها
- (٥) المسائل التي تستشير فيها جهات الادارة

وقد نصت المادة الرابعة على أنه يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي :

(١) عمليات الطرق والملاحة والرى وكل أمر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه

(٢) شراء أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المباني والأماكن المخصصة للمديرية أو للمجالس (أى المحاكم) أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تعيين استعمال تلك المباني والأماكن ومن مقتضى المادة الخامسة أن لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من بادىء نفسه فى المسائل التى تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك وللمجلس المديرية اختصاص ذو شأن خطير وهو المدون فى المادة الثانية من القانون النظامى (١٨٨٣) التى نصها « لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً « فوق العادة يصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية انما لانكون « قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق « الحكومة عليها »

ومن الامتيازات التى لاعضاء مجالس المديريات كون مندوبي مجلس شورى القوانين ينتخبون من أولئك الاعضاء باعتبار انهم أفضل من سواهم فى النيابة عن الامة

دور انعقاده - كان ينعقد مجالس المديرية مرة فى كل سنة على الأقل فى الميعاد الذى يدين به تضى أمر عال يصدر به هذا الشأن بناء على طاب المدير

مباشرة - كانت جلسات مرية فما كان يجوز لاحد شهودها ولا

تكون المداولات قانونية الا اذا حضر المجلس ثلثا الاعضاء غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية
وكانت تصدر القرارات بأغلبية الآراء واذا تساوت فرأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس هو الراجح ولا يجوز لأحد الاعضاء أن يستنيد غيره فى ابداء رأيه

مجالس المديریات

بحسب قانون سنة ١٩٠٩

ظلت مجالس المديریات سائرة على النظام الموضوع لها منذ سنة ١٨٨٣ الى أن وضع لها قانون آخر بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩

وقد ترتب على هذا النظام الحديث الغاء البابين الثانى والثالث من القانون النظامي واستبدالهما بالبابين الثانى والثالث الصادر بهما الأمر العالى المشار اليه

وهذا التعديل الجديد أريد به التوسع فى اختصاص تلك المجالس والاكتفاء من اعضائها بأن يكون لكل مركز عضوان وتسهيل اجتماعها وتخويلها سلطة قطعية فى مواد الأمن والمال والأسواق والتعليم الأولى وفى وضع ضرائب معينة وغير ذلك مما يساعد على انماء الفكرة النيابية والرقى السياسى فى أنحاء المديرية

فن مقتضى المادة الثانية من هذا القانون يجوز لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً مؤقتة فى المديرية لصرفها فى منافع عمومية وفى جعلها للتعليم ،

ويجوز له استعمال تلك الرسوم كلها في التعليم . وقراره في وضع هذه الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعياً مادامت لا تتجاوز خمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية فإذا قُدر أكثر من ذلك وجب الحصول على تصديق الحكومة بالنسبة لما زاد

واعلم أن هذه الخمسة في المائة يتكون منها مبلغ يستحق الذكر فإن مجموع ضرائب الاطيان في القطر كله كان ٥٢٨ ر ٩٣٤ ر ٤ جنيهاً في سنة ١٩٠٨ - ١٠٠ ر ٥٥٨ ر ٥ جنيهاً في سنة ١٩٠٩ و ١١٦ ر ٩٩٠ ر ٥ جنيهاً في سنة ١٩١٠ و ٧١ ر ١٣٨ ر ٥ جنيهاً في سنة ١٩٢٠

وعلى ذلك يكون مجموع المبالغ التي تنصرف فيها مجالس المديريات سنوياً تزيد على ٢٥٠٠٠٠ ر جنيهاً وهو مبلغ لا يستهان به ويجوز للمدير ولكل ناظر من الناظر أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها

وللمجلس أن يبدى من نفسه للمدير ولكل ناظر من الناظر وكذلك لمجلس الناظر رغباته فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم . غير أنه لا يجوز للمجلس النظر في المسائل التي تختص بها المجالس المحلية أو المجالس المحلية المختلطة المعبر عنها بالبلديات ولا في تعيين موظفي الحكومة أو تقلبهم ولا في تأديبهم أو فصلهم

والمادة الرابعة تقضى بلزوم أخذ رأى المجلس مقدماً في مشروعات

عديدة منها ما كان مخولاً للمجالس بحسب النظام القديم ومنها ما جد بحكم التعديل

ومما أحدثه هذا النظام وجوب الحصول على موافقة المجلس على المشروعات الآتية قبل تنفيذها

- (أ) اصدار المدير لأمحة محلية تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها ، أو على بنادر أو قرى فيها ، أو تعديل أو إلغاء لأمحة خاصة بالمديرية
- (ب) سريان قرار أو لأمحة على بندر أو قرية أو ابطال ذلك
- (ج) اصدار قرار لبيان كيفية سريان قرار أو لأمحة على البندر أو قرية في المديرية

ولا يسرى مع ذلك حكم هذه الفقرات الثلاث في حالة الوفاء أو غيرها من الأحوال المستعجلة . غير أنه يجب على المدير أن يخبر المجلس بالأسباب التي دعت الى ذلك في أول انعقاد له

التعليم - وأما فيما يختص بالتعليم فقد جاء هذا النظام بمستحدثات جديدة بالشكر والثناء فنص في المادة التاسعة أن للمجلس زيادة على ترقية التعليم الأولى - ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية - ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته على الطريقة الميينة بعد : -

- (أ) له أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس في المديرية واتخاذ ما يلزم لادارتها

(ب) له أن يدبر مدارس غير التي أنشئت أو امتلكت على الوجه المتقدم بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولاً على الدوام

بالتعليم وأن يشتمل عقد تحويلها الى المجلس على الشروط التى تضمن له ادارتها الفعلية

(ج) للمجلس أن يضع مناهج لسير المدارس على اختلاف درجاتها
(د) له أن يضم اليه أربعة أشخاص على الأكثر ممن لهم عناية
بشؤون التعليم يحضرون الجلسات على سبيل الشورى ويكونون بحكم
القانون أعضاء فى لجنة التعليم متى وجدت

(هـ) له أن يؤلف من أعضائه أو من يعنون بأمر التعليم لجاناً ينامط
بكل واحدة منهما ادارة مدرسة واحدة أو أكثر

(و) له أن يقبل المال أو العقار الذى يوهب لاستعماله هو أو غلته
فى شؤون التعليم . وله كذلك أن يقبل الا كتتابات لعمل من الأعمال
التى اختصاص بها المجلس فى شؤون التعليم

(ز) على المجلس أن يخصص للتعليم الأولى — ومنه تعليم الزراعة
والصناعات اليدوية — سبعين فى المائة من مجموع الرسوم التى تخصص
للتعليم ، والثلاثون فى المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه
(ح) على المجلس أن يراعى على قدر الامكان كل لائحة تصدر من
نظارة المعارف

(ط) وعلى المجلس ابداء رأيه فى المسائل التى تعرض عليه فى مدة
لائقة فاذا أبى ابداء الرأى أو لم يبد رأيه مطلقاً فى تلك المدة جاز للمجلس
النظر أن يأمر باجراء العمل بدون انتظار الرأى

شروط العضوية — لا يجوز انتخاب أحد لمجلس المديرية ما لم يكن
حائزاً للشروط الآتية :

أولاً — أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة

ثانياً — أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة

ثالثاً — أن يكون مؤدياً مدة سنتين الى المديرية مال أطيأن
بالمركز قدره ٢٠٠ جنيه مصرياً على الأقل في السنة فيما اذا كان حائزاً
لشهادة الدراسة العالية والا وجب أن يكون مقدار المبلغ ١٠٠ جنيه مصرياً
على الأقل

رابعاً — أن يكون اسمه مدرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات
خامساً — أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو ضابطاً في الجيش
العامل ولا يعتبر العمد والمشايخ هنا من موظفي الحكومة كما نبهنا الى
ذلك في صفحة ١١٦

سادساً — أن لا يكون عضواً في مجالس مديرية أخرى

مرة العضوية — مدة توظيف العضو ست سنوات ويخرج أحد
نائبي كل مركز بالدور كل ثلاث سنوات ويجوز إعادة الانتخاب للخارجين
ويجب على العضو الجديد حاف اليمن

وإذا تخلف أحد الأعضاء عن الحضور في ثلاثة أدوار متتالية بدون
عذر مقبول قرر المجلس فصله من العضوية

اجتماعاته — يجتمع مجلس المديرية برئاسة المدير في المواعيد التي تقرر في
لائحة الاجراءات الداخلية فإذا لم تكن هناك لائحة فهو يجتمع كلما دعاه المدير
وللمدير أن يدعو المجلس للاجتماع فوق العادة في أى وقت كان.
وعليه دعوته أيضاً اذا طلب ذلك كتابة ثلث الأعضاء على الأقل

الجلسات — ولا يجوز لأحد غير الاعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو

لجأه إلا بدعوة منه أو من المدير لفائدة المسائل الحاصل البحث فيها :
ولسكن لكل ناظر من النظار ان يتدب واحداً أو أكثر من الموظفين
للحضور في جلسات المجلس أو اللجان عند النظر في أمر يتفق بوزارته
وللمندوب الحق في المداولة بغير أن يكون له رأى محدود

ويعتبر المدير - أو وكيله - عضواً في جميع اللجان وله الرئاسة
ولا يصح اجتماع المجلس قانوناً الا اذا حضر الجلسة أكثر من نصف
أعضائه . وتصدر القرارات بالأغلبية أما اذا تساوت الآراء فالأرجحية
للجان الذي فيه الرئيس

ولكل مجلس أن يضع لائحة لاجراءاته الداخلية يصدق عليها من
الداخلية

يجوز حل مجلس المديرية في أى وقت كان بأمر حال تبين فيه
الأسباب التى اقتضت ذلك وحينئذ يجب اجراء الانتخابات الجديدة في
الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الحل

هذا هو النظام الذى كان عليه الحال بحسب قانون سنة ١٩٠٩ وقد
عدل ذلك بمقتضى القانون النظامى الحالى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣
وسياتى الكلام عليه عقب الفراغ من الكلام على الجمعية التشريعية
وذلك بعد الاشارة الى باقى الهيئات النيابية السابقة ببيان وجيز على
سبيل الامام بتدرج أنظمتنا النيابية وطريق تطورها نحو نيل الامانى
وتحقيق آمال البلاد



مجلس شورى القوانين

تأليف المجلس - يتألف مجلس شورى القوانين من أعضاء مندوبين وأعضاء دائمين وعدد أعضائه كلهم ثلاثون الأعضاء الدائمون - فالأعضاء الدائمون هم المعينون من قبل الحكومة أطلق عليهم وصف « دائمين » لأن مهمتهم مقررّة على سبيل الاستمرار

والغرض من تعيين هؤلاء المندوبين من قبل الحكومة التمكن من إيجاد رجال في المجلس ممن يكونون غالباً أكثر دراية وأوفر معرفة من الأعضاء المندوبين عن الأهالى . وفي هذه الطريقة فائدة أخرى وهى إيجاد نواب عن الفئات الصغرى من الأمة المصرية مثل الأقباط والاسرائيليين وغيرهم اذ يتفق أن لا يحصلوا من طريق الانتخاب على مندوب يمثلهم من طائفتهم بسبب أقليتهم

الأعضاء المؤقتون - أما الأعضاء المندوبون وهم الذين يمثلون الأمة فينتخبون من بين أعضاء مجالس المديرية بالكيفية المدونة في قانون الانتخاب وعددهم ستة عشر عضواً واحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجالسها من بين أعضائه بالاقتراع السرى ، وواحد عن مدينة القاهرة ينتخبه المندوبون عنها وواحد عن الاسكندرية والمدن الملحقة بها وهى دمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والاسماعيلية والعريش يختاره الناخبون المندوبون عن هذه المدن السبع

ومهمة الأعضاء المندوبين مؤقتة لست سنوات ولكن يجوز انتخاب العضو الذى انتهت مدته عدة مرات . واذا انفصل أحدهم من عضوية مجلس المديرية فصل فى الحال من مجلس شورى القوانين ويختب بدله مجلس المديرية الذى انفصل هو منه

الرئيسى والوكيلون - أما رئيس مجلس شورى القوانين فيعين بأمر عال من بين الأعضاء الدائمين ويكون له وكيلان أحدهما من الأعضاء الدائمين والثانى من الأعضاء المندوبين

قد علمنا مما سبق ذكره أن أعضاء مجلس شورى القوانين النائين عن الأربع عشرة مديريةية ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات فلا تراعى فى حقهم شروط آخر

وقد سرى القانون على هذا الأساس فيما يتعلق بعضو مجلس الشورى النائب عن القاهرة والعضو النائب عن الاسكندرية والمدن الست الملحقة بها بمعنى أنه يجب أن تتوفر فى كل منهما نفس الشروط الواجبة فى حق عضو مجلس المديرية وهى المينة فى المواد (١٤) وما بعدها من القانون النظامى انحصاص المجلس - كانت وظيفة مجلس شورى القوانين ابداء الرأى فى جميع لوائح الادارة العمومية وفى الميزانية وحساباتها السنوية ^(١) ويراد باللوائح العمومية الأوامر المالية المختصة بالشئون العمومية سواء كانت تتعلق بالمصالح الادارية أو بالشئون القضائية أو بغيرها من الأمور على

(١) أخذ رأى المجلس فى هذه الموضوعات شرط لازم لصحتها بحيث اذا صدر قانون من هذا القبيل بغير استطلاع رأى المجلس كان باطلا فى نظر القانون

للمعوم ومتى عرضت الحكومة المشروعات على المجلس يأخذوه في بحثها
وبعدها مشفوعة برأيه أما بالموافقة وأما بالرفض أو بالتنقيح الذي يدخله
عليها ويبقى للحكومة النظر المطلق في التمويل على رأيه أو صرف النظر
عنه^(١) فإذا رفضت وجب عليها أن تعلن المجلس بالأسباب التي أدت بها
إلى رفضها بدون أن يكون للمجلس الحق في بحث تلك الأسباب.
وكذلك الحال في الميزانية فإن وزير المالية كان يبعث بها إلى المجلس في
أول ديسمبر وهو يبدى آراءه بشأن كل قسم من أقسامها ويعيدها إلى
النظر المذكور فاما أن ينفذها مع الأخذ بتلك الآراء وأما أن يرفض
الآراء مبدئياً أسباب الرفض وليس للمجلس أن يعترض على هذه الأسباب
وعلى كل حال تعتمد الميزانية بأمر عال يصدر قبل اليوم الخامس والعشرين
من شهر ديسمبر

(١) من أسهل الاعتراضات أن يقال ما الفائدة إذن من أخذ رأى المجلس
مادامت الحكومة حرة في نبذه وهو اعتراض وجيه في الظاهر غير أن المتأمل
لا يلبث أن يرى بعض الفائدة من استشارة المجلس على كل حال بدليل ما يأتي
١ - اضطرار الحكومة لأخذ رأى المجلس يسوقها إلى التدقيق والعناية
في وضع القوانين اتقاء لانتقاد عملها وتسفيه آرائها
ب - كثيراً ما أخذت الحكومة بالتعديلات التي اقترحها المجلس وما ذلك
طبعاً إلا لأنها وجدت خيراً من الأصل وهو ما عاد بالمنفعة ولا عجب فقد قال
الامام علي « من استشار فقد شارك الرجال في عقولها »
ومهما يكن من الأمر فما دامت الحكومة والأمة كلتاهما تريد الخير للبلاد
لا عيب على أحدهما إذا تراجعت أمام الأخرى متمثلة بقوله من قال
وحينما كلنا نرعى إلى غرض فخذنا ناضل منا ومنضول

وكان من المقرر أيضاً أن حسابات عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التى أقيمت حساباتها تعرض كذلك على المجلس قبل تقديم الميزانية بأربعة أشهر أى فى أول أغسطس على الأكثر

وكان يجوز للنظار أن يحضروا جلسات مجلس الشورى وحدهم أو يصحبهم كبار الموظفين كما كان لهم أن يستنيبوا عنهم فى الحضور أحد الموظفين المذكورين . وللمجلس أن يطلب منهم حينئذ الايضاحات التى يرى لزومها عن موضوع المشروعات ووجه تقريرها ^(١)

وكان من حقوق المجلس أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية : ومعنى ذلك أنه - وان لم يكن للمجلس الحق فى وضع القوانين التشريعية من تلقاء نفسه - يجوز له لفت نظر الحكومة الى لزوم سنّها على أن للحكومة مطلق النظر فى اجابة مثل هذا الطلب أو رفضه

هذا ولم يقتصر الشارع على تحويل هذا الحق الأخير هيئة المجلس وحدها بل أقر به أيضاً لكل واحد من المصريين على وجه الاستقلال فقد جاء فى المادة (٢٠) من القانون النظامى سنة ١٨٨٣ على لسان الخديوى

(١) كان حضور النظار هنا حقاً لهم لا واجباً عليهم وهو مالا شك فيه بحسب النص لكن الحكومة خولت هيئة المجلس حق استجواب النظار فى ما يعن لها السؤال عنه وكان صدور القرار بذلك فى أواخر سنة ١٩٠٩ بخطاب بينت فيه شروط الامتجواب من نحو تقديمه على الجلسة وبيان صيغة السؤال وغدم خروجه عن موضوع البحث الخ

قوله «يجوز لكل مصري أن يقدم لنا عريضة» ومعنى ذلك أنه من الميسور لكل فرد من أفراد الأمة أن يلفت نظر الحكومة بهذه الوساطة الى وضع ما يراه من القوانين النافذة فقدم العريضة يكون حينئذ بمثابة المرشد الأمين لجهة التشريع فيما هو من خير الكافة ولذا كان يجب أن تكون العرائض عن حقوق وشؤون عمومية ويبعث بهذه العرائض الى رئيس مجلس شورى القوانين لينظر المجلس فيها فاما يرفضها أو يقبلها وفي هذه الحالة الأخيرة كان يحيلها على الناظر المختص لاجراء ما يلزم عنها واشتعار المجلس بما يتم في شأنها

أما العرائض المتعلقة بحقوق وشؤون شخصية فكان يجب أن ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها الى جهة الادارة المختصة بها

وليس من اختصاص المجلس المداولة في كل ما تمهدت به الحكومة بمواثيق دولية كقانون التصفية والخارج المقرر على مصر للدولة العثمانية وبالاختصاص ليس للمجلس ان يتذاكر في أمر المعاهدات على وجه الاطلاق لان سلطاته محصورة في ابداء الرأي في المسائل الداخلية ليس الا للجان - كان لابد لصحة الاجتماع من حضور ثلثي الاعضاء غير محسوب من ضمنهم الأعضاء الغائبون باجازة قانونية

وتصدر القرارات بالأكثية المطلقة والجلسات السرية لا يحضرها أحد أجنبي عن هيئة المجلس . وكثيرا ما وجه النقد الى هذا المنع بناء على أن الأمة أنابت المجلس عنها فيجب أن يكون لها الحق في شهود اعماله عن كتب ومراقبة قيام منتخبيها

بالمهمة الموهودة اليهم . على الوجه المرغوب على أن هناك من يرى عكس ذلك أى وجوب أن تكون الجلسات سرية اذ ذلك أوفق للنظام وأكثر فائدة للعمل لان حضور الجمهور قد يستغفد هم الأعضاء الى تحضير الخطب الطنانة والمقالات الرنانة ارضاء للجمهور بحيث لا يجدون لديهم متسعاً من الوقت بعد ذلك لصرفه فى البحث والتنقيب عن المشاريع المفيدة العظمى

على أنه لاخلاف فى أن العلانية خير من السرية اذ يجب أن يكون حق الأمة الهيمنة على من فوضتهم بأمرها وهو ماسرت عليه كل الأمم فى أنظمتها الدستورية

وقد بقيت جلسات الشورى سرية الى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ حيث صدر أمر عال يجعلها عانية عملاً بطلب الرأى العام الذى كثيراً ما كان قد ألح بذلك على صفحات الجرائد وفى الجلسات النيابية
الانحلال - وكان يجوز لولى الأمر أن يصدر أمراً بانحلال المجلس وتجديد الانتخاب وهو حق مقرر لرؤساء الحكومات ذات الهيئات النيابية بالمعنى الصحيح فلا غرابة حينئذ فى أن يكون لرئيس حكومة مصر وهي ليست نيابية تماماً

أما فائدة الانحلال فى الحكومة ذات الدستور النيابى فهو التوفيق بين السلطة التشريعية أى نواب الأمة والسلطة التنفيذية أى الحكومة . فاذا قام الخلاف بينهما وأصر كل منهما على رأيه كان القول الفصل للأمة بأن يحل المجلس ويأمر الانتخاب فاذا كان النواب الخديثون من رأى الحكومة فقد زال الخلاف وان كانوا على رأى الأعضاء السابقين وجب

على الحكومة الامتثال لرأيهم . أما في القطر المصري فحالة الانحلال هذه قد لا تحدث بالمرّة اذ ليس للمجلس سلطان على الحكومة حتى تضطر لاتخاذ هذه الطريقة فانه ليس له سوى ابداء آراء شورية والحكومة حرة في العمل بها أو صرف النظر عنها

وبما ان حل المجلس يؤدي الى سقوط الأعضاء المندوبين قبل اتمامهم مدة السنوات الست ويترتب عليه أيضاً تعطيل النظر في الشؤون العمومية قضت المادة (٢٦) بوجوب اقتراحه بكفالتين مراعاة لأهميته . احدهما أن يصدر أمر عال قاض بالحل وثانيهما أن تعاد الانتخابات وأن لا تتأخر عن الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الانحلال

أما الأعضاء الدائمون فما كان يؤثر فيهم الانحلال بل يبقون في المجلس بهيئته الجديدة (راجع المادتين ٢٦ و ٣١)

الوكيلونه — وبما أن للمجلس وكيلين فقد يساق الانسان الى الاستعلام عن عملهما وعن يقوم منهما بوظيفة الوكيل اذا كانا حاضرين هما الاثنان ، فاعلم أنه متى كان الرئيس حاضراً فليس من عمل للوكيلين سوى أنهما من أعضاء المجلس شأنهما كشأن الباقيين أما اذا كان الرئيس غائباً فيقوم مقامه في وظيفة الرئاسة وفي الاعمال الادارية الوكيل الحاضر فلذا كان الاثنان حاضرين قدم الوكيل المعين من بين الاعضاء الدائمين بناء على أن اسمه تقدم في الذكر على الوكيل المعين من المندوبين فقد نص في المادة ٣٠ : « فالداعون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين »

والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين

مراتب الاعضاء — أما مراتب أعضاء المجلس الدائمين وفي مجلتهم

الرئيس والوكيل كانت مائة جنيه سنوياً مكافأة لهم اذ أنهم في الأغاب اما من موظفي الحكومة أو من أرباب المعاشات وعلى كلتا الحالتين لا يصح لهم الجمع بين مايتقاضونه من الحكومة ومرتب آخر لأن هذا الجمع منهي عنه بمقتضى القوانين المالية . وهناك استثناء للأعضاء الدائمين الذين ليسوا بموظفين ولا من ذوى المعاشات وكانوا من خارج القاهرة فكانوا يعطون ٣٠٠ جنيه سنوياً . لكل منهم أما الأعضاء المندوبون فكانوا يتناولون ٣٠٠ جنيه سنوياً بصفة مصروفات انتقال ما خلا العضو المندوب عن القاهرة فكان لا يتقاضى سوى ١٠٠ جنيه

٣

الجمعية العمومية

- تشكيلها - كانت تتركب الجمعية العمومية من نظار دواوين الحكومة ومن هيئة مجلس شورى القوانين بين رئيس ووكيلين وأعضاء ، ومن ستة وأربعين مندوباً عن المديريات والمحافظات ويضم الاعضاء وعددهم ستة وأربعون الى النظر وكان عددهم في ذلك العهد ستة ومجلس شورى القوانين وكان أعضاؤه ثلاثين صارت الجمعية العمومية مؤلفة حينئذ من اثنين وثمانين عضواً

وكان يشترط فيمن ينتخب مندوباً للجمعية العمومية أن تكون سنه ثلاثين سنة كاملة على الأقل عارفا القراءة والكتابة ، وودياً منذ خمس سنوات بالأقل في المدينة أو المديرية النائب هو عنها مالا مقرر أعلى عقار

أو أطيان قدره الفافرش سنوياً ومدرجاً اسمه في دفتر الانتخابات منذ
خمس سنين على الأقل

وقد صدر أمر عال في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ مفاده اعفاء المندوبين
عن مدن رشيد مياط وبور سعيد والاسماعيلية والعريش والسويس من
شرط تأدية المال وهو اعفاء اقتضاه الحال لعدم وجود من يتوفر فيه هذا
الشرط في تلك المدن

ملف المين — وكان على الأعضاء المندوبين أن يحلفوا عين الصدق
للجناب الخديوى والطاعة للقوانين قبل مباشرتهم لوظائفهم وكانت تأدية
المين في أول جلسة تمقد

وكانت مدة توظيف الأعضاء ست سنوات مع جواز إعادة
انتخابهم وكان لهم الحق في الاستيلاء على مصارف الانتقال عن كل مرة
يحضرون فيها

ورئاسة الجمعية العمومية هي لنفس رئيس مجلس شورى القوانين^(١)
أما من جهة اختصاصها فيختلف باختلاف الموضوعات فن قراراتها
(١) بائقيد به الحكومة ، (٢) ما هو على سبيل المشورة

(١) فائتقيد به الحكومة هو الاختصاص المبين في المادة (٣٤)
من القانون النظامي التي وضعت في الأصل بالنص الآتي :
« لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات

(١) رئيس هاتين الهيئتين كان من حقه أن يخاطب رئاسة مجلس النظاري
جميع الشؤون باعتبار كونها ممثلة في الجملة للحكومة

أو عوائد شخصية في القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه »

وقد وقع خلاف في تأويل هذه المادة في سنة ١٨٨٥ وعرض الأمر على اللجنة المخصوصة التى يناط بها الفصل قطعياً في كل خلاف يحدث في تأويل معنى أى حكم من أحكام القانون النظامى وهى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٢) منه وانهى الأمر بأن أقرت اللجنة على تعريب المادة (٢٤) على الوجه الآتى :

« كل أموال أو رسوم جديدة سواء كانت على أشخاص معينين »
 « أو على عقارات أو أعيان معينة بالذات لا يجوز تقريرها في القطر »
 « المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فيها وإقرارها عليها »

وبالرجوع الى النص الفرنسى للنادة المتولد عنها هذا الخلاف نراه يقتضى أن الاموال المبر عنها بمقررة ^(١) هى التى لا يجوز ربطها إلا بعد موافقة الجمعية العمومية . ونرى أن الترجمة الصحيحة لتلك المادة هى الآتية :-

« كل ضريبة جديدة من نوع الأموال المقررة سواء كانت على »
 « الاطيان أو على الأشخاص لا يجوز ربطها في القطر المصرى إلا بعد »
 « مباحثة الجمعية العمومية فيها وإقرارها عليها »

والاموال المقررة يراد بها ما يمكن العلم بمقداره قبل الحصول عليه مثل ضرائب الاطيان وعوائد النخيل ، فانه من السهل على المالية في أول السنة المالية أن تعرف بوجه التقريب مقدار ذلك مقدماً بخلاف الأموال

غير المقررة^(١) كموائد الجمارك وكالبدل العسكري فانه لا يمكن معرفة مقدارها الا بعد الحصول عليها فعلا

(٢) وما عدا ما تقدم فاختصاص الجمعية فيه شورى فهي تستأشر فيما يأتى :

(أ) - كل سافة عمومية أى كل قرض من القروض التى تعقدها الحكومة

(ب) - انشاء أو ابطال أى ترعة وأي خط من خطوط السكة الحديدية ماراً أيهما فى جملة مديريات

(ج) - فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

ويجوز للحكومة أن تستشير الجمعية فى كل مسألة وفى كل مشروع سوى ما ذكر ، وعملا بهذا النص رأت الحكومة أن تعرض عليها فى سنة ١٩٠٩ مشروع اطالة امتياز قنال السويس وصرحت زيادة على ذلك أن قرارها يكون نافذا وفى علم الجميع أنها قررت رفض هذا المشروع وكان يجوز للجمعية أن تبدى آراءها ورغباتها من تلقاء نفسها فى جميع المواد المتعلقة بالثروة العمومية والامور الادارية أو المالية - وعلى الحكومة اذا لم تعمل على هذه الآراء والرغبات أن تحظر الجمعية بالاسباب التى دعتها الى ذلك ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب جواز المناقشة فيها وما كان للجمعية أن تنظر الا فى الامور التى تعرض عليها فكل قرار يصدر منها ويكون خارجاً عن حدودها يعتبر باطلا يقضى القانون بأن تعقد الجمعية مرة بالاقبل فى كل سنتين بأمر

يصدر من الخديوى ولكن يجوز تأجيل الاجتماع الى وقت اخر كما يجوز صدور الامر بمحل الجمعية وفى هذه الحالة تعمل الانتخابات الجديدة فى مسافة ستة أشهر

وقد تقدم لنا بيان معنى الحل وفائدته فى فصل مجلس شورى القوانين على أن الحل هنا قد تستدعيه الاحوال فيما هو من أحكام المادة (٣٤) لكون الحكومة مقيدة برأى الجمعية العمومية فيما يتعلق بها

وكانت جلسات الجمعية سرية فى أول الأمر فلا يجوز لأحد الحضور، زالم يكن من اعضائها ولكن أصبحت علنية بصدر أمر عال تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٠٩

- ٤ -

مجلس شورى الحكومة

كان هذا المجلس من جملة الاعمال التى رأى اسماعيل باشا القيام بها. فى زمن اشتداد الازمة المالية عليه وارتباك أحوال القطر بسببها فأمل أن تراها من قبيل الاصلاحات الدالة على رغبته فى عدم الانفراد بالامر والمؤدية الى خير البلاد فتمود الدول الثقة بالقطر المصرى فاهتم بإنشاء « مجلس شورى الحكومة » على أسلوب يحاكي مجلس شورى الدولة بفرنسا وكان ذلك بأمر صدر فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩

ولكن من سوء حظ هذا المشروع كونه جاء فى الزمن الأخير من

عهد المرحوم اسماعيل باشا حيث أدخل من حكم البلاد فعلا في شهر يونيه من تلك السنة فلم يتح للمجلس أن يباشر عملا ما ثم عادت الفكرة الى تأسيسه مجدداً وكان ذلك في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ أى عقب العمل بالقانون النظامي لان هذا القانون - وان أتى علي ذكر مجلس شورى الحكومة في جملة الهيئات التي تكلم عنها - لم يبين كيفية تركيبه ولا مانهية اختصاصه بل نص في المادة (٤٦) منه على أن ذلك يبين في أمر آخر يصدر من الجانب الخديوي وقد صدر بالفعل هذا الامر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ كما تقدم ببيان كيفية تشكيل ذلك المجلس ووظائفه على الوجه الآتي :-

تشكيله - كان يتألف مجلس شورى الحكومة من الاعضاء الآتي ذكرهم وم :

أولاً - خمسة أعضاء يعينون بأمر عال بناء على اقتراح مجلس النظار ويكون تعيينهم الى مدة خمس سنوات ويجوز ابقاؤهم في وظائفهم الى مدة خمس سنوات آخر الى مالا نهاية ولا يجوز عزلهم اثناء مدة توظيفهم الا بأمر عال بناء على طلب مجلس النظار

ثانياً - المستشار المالي ووكلاء نظارات الحكومة الثمانية ورؤساء أقلام قضايا الحكومة الثلاثة وأقدم عضو في مصلحة الأملاك الأميرية وأقدم عضو من مراقبي الدائرة السنية في مصلحة السكة الحديد

ورئاسة مجلس شورى الحكومة من حقوق رئيس مجلس النظار ويعين ضمن الاعضاء الخمسة وكيلان للمجلس وكتب سر عام

افتمصاص - وكان ينقسم مجلس شورى الحكومة الى دائرتين احدهما دائرة التشريع والثانية دائرة الادارة
فن شؤون دائرة التشريع تحضير وتحرير القوانين والأوامر العالية واللوائح.

ومن اختصاص دائرة الادارة ابداء الرأى فى المسائل التى تعرض عليها من نظار الحكومة . ويقوم برئاسة كل دائرة أحد الوكيلين
أما كاتب السر العام فعليه ادارة أعمال الاقلام والحضور فى الجمعيات العمومية ورأيه معدود فى المداولات ، ويشترك فى أشغال وجلسات كلتا الدائرتين

وكان من الواجب أن تعرض على مجلس شورى الحكومة وهو منعقد بهيئة جمعية عمومية جميع مشروعات القوانين واللوائح ذات المنفعة العمومية
لكى يبحثها قبل عرضها على الخديو من أجل التصديق عليها
وكانت المداولات فى الجمعية العمومية وفى كل دائرة من الدائرتين على نظام الاغلبية المطلقة وعند التساوى يكون الرجحان لصوت الرئيس ولا يكون التثام الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضرها نصف الاعضاء
زائداً عضواً وليس لكل دائرة الحق فى المداولة الا اذا حضرها خمسة أعضاء على الأقل

وكان يجوز لنظار دواوين الحكومة الحضور فى الجمعية العمومية وفى كل دائرة من الدائرتين لتقديم ما لديهم من الايضاحات بشأن الأعمال الخاصة بنظاراتهم

وكان لمجلس شورى الحكومة الحق فى أن يدعور رؤساء أقلام المصالح

العمومية أو أى موظف آخر للحضور أمام الجمعية العمومية أو لدى إحدى الدائرتين أو أمام أى عضو من الاعضاء من أجل الحصول منه على الاستعلامات الخاصة بالشؤون الجارية المداولة فيها

وكان كل قرار يصدر من مجلس شورى الحكومة خارجاً عن حدود اختصاصه المبين فى القانون يعد باطلاً من نفسه

وجد مجلس شورى الحكومة على الوجه المتقدم ولكنه لم يعش طويلاً فقد صدر أمر عال فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ بوقفه وبتمعين أحد أعضائه فى مجلس النظر مستشاراً يناط به مشروعات القوانين والأوامر واللوائح، ولكن هذا الاختصاص أحيل فيما بعد على اللجنة الاستشارية التشريعية الآتية الكلام عليها

اللجنة الاستشارية التشريعية

أنشئت هذه اللجنة فى وزارة الحفانية بمقتضى أمر عال تاريخه ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ وقد حصل تعديل فى كيفية تأليفها بموجب الأوامر المالية الصادرة فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٦ و ١٠ يونيه سنة ١٩٠١ و ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ وهى تتركب الآن من وزير الحفانية رئيساً ومن المستشار القضائى وأعضاء لجنة قلم قضايا الحكومة ونظار مدرسة الحقوق الملكية أعضاء

واللجنة الحق على الدوام فى استدعاء باقى أعضاء قلم قضايا الحكومة وللوزير المقدم منه المشروع الحق فى تعيين مندوب يحضر عنه فى جلسة اللجنة المزمع عرض هذا المشروع فيها

وفي حالة غياب وزيرى الحقانية تكون الرئاسة للمستشار القضائى
ووكيل ادارة المحاكم المختلطة بوزارة الحقانية هو الذى يؤدى وظيفة كاتب
السر لهذه اللجنة

انحصارها - وظيفة هذه اللجنة بحث مشروع كل امر عال أو قرار
أو لائحة مما يتعلق بالادارة العمومية وعملها مقصور على إحكام الصيغة
القانونية للمشروع وعلى حمل نصوصه متلاءمة مع باقى قوانين الحكومة

النظام النيابى لسنة ١٩١٣

انتهينا الآن من الكلام على النظام الذى كان العمل ساريا عليه منذ
سنة ١٨٨٣ وما دخل عليه من التعديلات بعد ذلك وسنبحث فيما يلى عن
التطور الذى ترتب على صدور القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ سواء من حيث
الجمعية التشريعية التى حلت محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية
مما أو من حيث مجالس المديريات

الجمعية التشريعية

أنشئت الجمعية التشريعية بالقانون الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣
ومن سوء حظها أن قامت الحرب العظمى فى أغسطس سنة ١٩١٤ فكانت
لم تتمتع بالحياة العملية الا سنة واحدة عقدت فيها دوراً واحداً إذ قضت
ظروف الاحوال بتعطيل أعمالها وهى لا تزال معطلة الى وقتنا هذا (١) غير
أن الامر الصادر بشأن هذا التعطيل لم يقترب بوقف صرف تلك المكافآت
المقررة لهؤلاء الاعضاء الكثرين الذين بقوا بلا عمل يؤدون له للبلاد مقابل

تلك المرتبات الجسيمة التي ظلوا يتناولونها سنين متوالية حتى اليوم وقد يبلغ مجموعها الى الآن ربع مليون جنيه
ومن الاماني التي تصبو اليها النفوس وتبحث في صدر الأمة أن
تبرز قريبا شمس نور الدستور المزمع صدوره حتى ينقطع صرف ذلك المال
الذي يذهب سدى

ولما كان الامل وطيدا في قرب تحقيق تلك الاماني رأينا أن نوجز
الكلام على تلك الجمعية التشريعية على اعتبار أنها هيئة أياها معدودة
بحيث يكفى الاجاز رغبة في مجرد الالمام بأمرها من الوجهة التاريخية
خصوصا وأنه لا يخرج في الجملة عن النظام السابق

أما الغرض الذي كان مقصودا من انشائها واحلالها محل النظام السابق
عليها فيتبين بجلاء من المقدمة التي استفتح بها الأمر العالي المتقدم^(١)

تأليف الجمعية - كان الاعضاء في مجلس شورى القوانين قسمين وهما
أعضاء معينون وأعضاء مندوبون فجاء القانون الجديد بطائفة أخرى من
الاعضاء سماهم قانونيين وأراد بهم الوزراء وأما باقى الاعضاء فمنتخبون
أو معينون

أما عدد الاعضاء المنتخبين فستة وستون يضاف اليهم الاعضاء

(١) افتتح القانون النظامى بمقدمة ملخصها أن الرغبة في وضع الدستور هي
منح البلاد نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة وكافلا لحسن الادارة
ولصيانة الحرية الشخصية وضامنا لاتباع نطاق التقدم والعمران وملائما للبلاد
بنوع خاص ولا ينال ذلك الا بتعاقد جميع الطبقات تعاظدا مبني على الولاء
وترقية نظام الحكومة وتحسين الاسلوب التشريعى باستبدال القوانين النظامية
السابقة بقوانين تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمة وازداد عدد الممثلين

المعينون وعددهم سبعة عشر خلاف القانونيين بدون تحديد العدد وهم موزعون على الوجه الآتى :

أعضاء منتجبون — القاهرة ٤ الاسكندرية ٣ الغربية ٢ المنوفية ٥
الدقهلية ٥ البحيرة ٥ الشرقية ٥ القليوبية ٣ الجيزة ٣ بني سويف ٣
الفيوم ٣ المنيا ٤ اسيوط ٥ جرجا ٤ قنا ٤ اسوان ٤ بورسعيد ١ الاسماعيلية ١
العريش ١ دمياط ١

أعضاء مهينون — الاقباط ٤ العرب البدو ٣ التجار ٤ الاطباء ٤
المهندسون ١ رجال التربية العامة أو الدينية ٣ المجالس البلدية ١
والغرض من تعيين هؤلاء الاعضاء أن يكون لجميع الطبقات حد
أدنى لعدد من ينوبون عنها

الرئيسى والوكيل — للجمعية رئيس ووكيلان وللحكومة اختيار
الرئيس وأحد الوكيلين من بين الاعضاء المعينين أما الوكيل الآخر فتنتخبه
الجمعية من بين الاعضاء المنتخبين

مدة العضوية — مدة العضوية ست سنين ويتجدد انتخاب الثالث
من كل من فريق الاعضاء فى كل سنتين بمعنى أنهم يتغيرون بطريق
التجديد الجزئى ولكن هذا التغير لا يتناول الرئيس والوكيل المعين
لانهما فى حكم الموظفين ومن ثم يقون ست سنين أما الوزراء فهم أعضاء
بحكم وظائفهم فعضويتهم مقيدة ببقائهم فى الوزارة

وسقوط الثالث فى نهاية السنتين الأوليين والثالث الثانى فى نهاية
السنتين التاليتين يكون بطريق القرعة أما الثالث الثالث وهو الباقي فيستقط
من نفسه على أن هذا الأمر لم يقع بسبب وقف أعمال الجمعية كما تقدم

... من الجمعية - يجوز حل الجمعية في أى وقت بأمر من سيد البلاد بناء على طلب مجلس الوزراء فيؤدى الحل الى سقوط الاعضاء المنتخبين والمعينين ويجب في هذه الحالة مباشرة الانتخابات والتعيينات الميينة في خلال ثلاثة أشهر

... اختصاص الجمعية التشريعية - لا يخرج اختصاص الجمعية التشريعية في الجملة عما كان لمجلس شورى القوانين وأهم هذا الاختصاص يتعلق أولاً - بالتشريع فقد نص في المادة التاسعة على أنه لا يجوز اصدار أى قانون ما لم يتقدم ابتداء الى الجمعية التشريعية لأخذ رأيها فيه

والمراد بالقانون هو كل أمر يقرر قاعدة عامة يلتزم الناس العمل بها كقانون العقوبات وقانون انشاء محاكم الجنايات ولائحة المواليذ والوفيات وقوانين المجالس الحسبية وقس على ذلك

وبناء على ما تقدم يخرج من عداد القوانين المذكورة الأوامر المالية المتعلقة بالتعيينات والترقيات أو اخراج بعض الاملاك العامة الى الأملاك الخاصة أو العكس

فاذا عرض على الجمعية مشروع قانون من تلك القوانين العامة لا يخلو الحال من أحد أمرين

الحالة الاولى - موافقة الجمعية على المشروع كما هو فيصدر القانون بالصيغة الأصلية

الحالة الثانية - عدم الموافقة على القانون برمته باعتبار أنه غير صالح أو اقتراح تحويره . فيصرف النظر عنه أو يعدل اذا توفر الاتفاق من الجانبين في الحالتين أما اذا اصررت الحكومة على اصدار القانون كما هو أعادت

المشروع الى الجمعية مشفوعا بالايضاح اللازم وللجمعية البحث عندئذ في الالوجه التي استندت اليها الحكومة لاقناعها بقبول المشروع فاذا جاء رأيها موافقا لرأى الحكومة فالأمر ظاهر والا انعقد مؤتمر من الوزراء واعضاء الجمعية في جلسة سرية فاذا لم يؤد هذا البحث الى الاتفاق وجب تأجيل المشروع خمسة عشر يوما وباتقضاها يقدم المشروع ثانية الى الجمعية اما بصورته الأولى أو منع ما تكون الحكومة قد أدخلته عليه من التعديل بشرط عديم الخروج عن الأساس المبني عليه المشروع

أما اذا استمر الخلاف بين الفريقين كان للحكومة أن تسلك أحد سبيلين فاما أن تصدر القانون على الصورة التي قدمتها أخيرا أو مع التعديلات مع تبليغ الجمعية الاسباب التي دعت الى عدم التعويل على رأيها واما أن تحل الجمعية فتعاد الانتخابات والتعيينات في خلال ثلاثة أشهر فيقدم اليها المشروع مجددا ويسار فيه كما لو كان مقدما لأول مرة والظاهر أنه يجوز بمقتضى النص أن ينتهي الأمر في حالة استمرار الخلاف بحل الجمعية مرة ثانية وهكذا الا أن الحكومة قررت بلسان كبير الوزراء في دور انعقادها بأن الحكومة تكون مقيدة برأى الجمعية الجديدة ومعنى ذلك أنها لاتحلها مرة ثانية لنفس السبب

على أن هذا التصريح عديم الجدوى اذ في المادة ١٥ ما ينفي الحكومة عن حل الجمعية وذلك باصدار القانون على الوجه الذي تراه
ثانيا - تقرير البضائب وهو الأمر الوحيد الذي يكون رأي

الجمعية فيه نافذا أسوة بما كان عليه الحال في مجلس شورى القوانين وسبق لنا الإشارة الى هذا الاختصاص هناك بما تراه كافيا

ثالثاً - الميزانية - واجب على الحكومة ارسال الميزانية العمومية الى الجمعية التشريعية قبل انتهاء السنة المالية باربعين يوماً على الأقل^(١) وللجمعية أن تبذى في شأنها ما يعن لها من الآراء والملاحظات والرغبات دون التصدى لمخصصات ولى الأمر والدين العمومى وغير ذلك مما سيذكر فاذا أخذ بها وزير المالية فالأمر ظاهر وان رفضها كان عليه أن يبين الأسباب للجمعية فتبحث في هذه الأسباب وتناقشها وتبدي ما تراه من الملاحظات الجديدة على أن كل هذه المناقشات لا تحول بأى حال دون صدور الميزانية قبل نهاية السنة المالية بخمسة أيام على الأقل وغاية الأمر أن وزارة المالية تكون ملزمة بأن تبعث الى الجمعية التشريعية في خلال الشهر التالى لنشر الميزانية ايضاحاً للأسباب التى اضطرتها الى عدم التمويل على الملاحظات الجديدة

ومن الواجب أيضاً على وزارة المالية أن تبعث في كل سنة للجمعية حساب عموم الادارة المالية عن السنة السابقة لكي يتسنى لها ابداء الآراء والملاحظات والرغبات في ذلك ويكون هذا الارسال قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة أشهر على الأقل

رابعاً - يتبين مما سبق ذكره من المسائل الثلاث المتقدمة أن للجمعية تدخلا الى حد معين في المناقشات وتبادل الآراء والاخذ والرد مع الحكومة علاوة على كون رأيها هو المعتمد فيما يتعلق بتقرير الضرائب

(١) تبتدىء السنة المالية من أول أبريل وتنتهى في سخر مارس من السنة التالية

ولكن هناك مسائل أخرى وإن أوجب القانون عرضها عليها لكنه أودى ذلك بأن المراد انما هو مجرد الاستشارة حتي اذا لم تقبل الحكومة الاخذ بمشورة الجمعية بعثت اليها بالاسباب وتلك المسائل هي الآتية :

- (١) السافقات العمومية أى القروض الحكومية
- (٢) كل مشروع عام متعلق بجملة مديريات وخاص بإنشاء أو إبطال ترعة أو مصرف أو خط من خطوط السكك الحديدية
- (٣) فرز عموم أطيان القطر لتعدد درجات أموالها أى الضرائب وللجمعية علاوة على ما تقدم حقوق تباشرها من تلقاء نفسها دون توقفها على عرضها عليها من قبل الحكومة وتلك الحقوق هي الآتي بيانها

(١) تحضير مشروعات للقوانين - وذلك بشرط أن لا تكون هذه المشروعات متعلقة بالقوانين النظامية وبناء على هذا الحق يكون لكل عضو من أعضاء الجمعية أن يقدم لها مشروعا من هذا القبيل تجرى بحته وفحصه على الوجه المبين فى المادة ١١

على أن مرجع الأمر فى النهاية للحكومة فاما أن تقر المشروع أو لا تقره حسبما ترى فكان القيام بتقديم المشروع لا يخرج عن حد الاقتراح .

(٢) ابداء الرغبات - للجمعية أن تبدي ما تريد من الرغبات والآراء سواء كان بناء على طلب الحكومة أو من تلقاء نفسها فيما هو من أمور مصر الداخلية كالشؤون المتعلقة بالثروة العمومية أو الامور الادارية أو المالية فاذا لم تعول الحكومة على هذه الآراء والرغبات وجب أن تخطر الجمعية بالأسباب التى دعت الى ذلك وهذا كله مع مراعاة ما أشير اليه من

عدم جواز التصدى لخصصات ولى الأمر والدين العمومى والخراج وبالجملة كل ما هو مترتب على قانون التصفية أو على الاتفاقات الدولية وكذلك فى المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بها وتخرج أيضا من اختصاصها المسائل المتعلقة بتصرف الحكومة فى أمر موظفيها وأموريتها من التعيين والترقية والنقل والمجازاة والفصل

وإذا فرض ونظرت الجمعية فيما هو خارج عن الحدود المقررة لها كان قرارها فيه باطلا وغير معول عليه

(٣) قبول العرائض - يجوز لكل مصرى أن يقدم عريضة لولى الامر لافرق بين أن تكون متعلقة بحقوق أو منافع شخصية أو بمصالح ومقترحات عمومية سياسية كانت أو غير سياسية

ويقوم الديوان الملكى بإرسال هذه العرائض كلها أو بعضها الى رئيس الجمعية التشريعية لى تفصل فيها قبولاً أو رفضاً ومن الواجب أن ترفض كل عريضة تختص بحقوق أو منافع شخصية متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها للجهة الادارية المختصة بها

أما العرائض التى تقرر قبولها فتحال على الوزارة ذات الشأن لاجراء ما يلزم عنها واخطار الجمعية بما يتم فيها

٤ - سؤال الوزراء - وهو حق مبتكر تقرر للجمعية التشريعية ومؤداه أنه يجوز لأعضاء الجمعية أن يوجهوا الى الوزراء أسئلة فى المسائل الادارية ذات المصلحة العامة بمراعاة الشروط الآتية :

١ - أن يكتب صاحب السؤال الى سكرتير الجمعية اخطاراً متضمناً نص السؤال بتمامه ويكون ذلك قبل الجلسة بخمسة أيام على أن هذا

الأجل يجوز تخفيضه الى أربع وعشرين ساعة في حالة الاستعجال بشرط توفر الموافقة من رئيس الجمعية والوزير المسؤول

٢ - لرئيس الجمعية بعد المداولة مع الوكيالين أن يرفض أى سؤال أو أن يطلب تحويره اذا تبين أن فيه الفاظاً غير لائقة أو مطاعن شخصية أو ما يكون باعثاً على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة وكذلك الحال لو أن للسؤال مساساً بالعلاقات والاتفاقات الدولية

فاذا قدمت الاسئلة على الوجه المبين آنفا كان على الوزراء الاجابة عليها على أن من حقهم أن يمتنعوا عن الاجابة اذا رأوا أن المصلحة العامة تقتضى ذلك

هذا ولا يجوز المناقشة في اجابات الوزراء ولكن يجوز توجيه أسئلة تكميلية لهم يكون الغرض منها مجرد استيضاح النقط التى نشأت عن تلك الاجابات

سير اعمال الجمعية التشريعية - تنعقد الجمعية في أول نوفمبر من كل سنة ويمتد الانعقاد الى آخر مايو من السنة التالية ويجوز دعوتها الى الاجتماع في غير هذا الميعاد بأمر عال كلما دعت الاحوال الى ذلك ولا يجوز في الحالتين ارفضاض جلساتها قبل أن تهت برأيها الى الحكومة عن جميع المسائل التى عرضت عليها

وجلساتها علنية الا في المؤتمرات وهى الجلسات التى يشمل فيها الانعقاد حضور الوزراء على أن اللامحة الداخلية للجمعية التشريعية أجازت أن تكون الجلسة سرية اذا اقتضت الآداب العامة ذلك أو كلما طلب الرئيس جعلها سرية للنظر في مشروم أو رأى أو رغبة يرى أنها خارجة

عن اختصاص الجمعية وتقرير ما اذا كانت من اختصاصها أو خارجة عنها
المرور - لا تصلح المداولة الا اذا حضر الجلسة ثلثا الاعضاء على
الاقل بقطع النظر ممن يكون غائبا باجازة مقرررة وتصدر القرارات
بالاغلبية المطلقة ^(١) فان لم تتوفر أعيد أخذ الاصوات واكتفى حينئذ
بالاغلبية النسبية ماعدا قرار عزل أحد الاعضاء فانه لا يكون صحيحاً
مالم يكن بأغلبية ثلاثة أرباع الآراء ^(٢) وعند تساوى الاصوات في حالة
الاكتفاء بالأغلبية النسبية يرجع الجانب الذى فيه الرئيس
تفسير القانون التماسى - كل خلاف فى تأويل معنى حكم أو نص

(١) اعلم أن الاغلبية توصف فيختلف مدلولها باختلاف الوصف فهناك
الاغلبية (١) المطلقة (ب) النسبية (ج) المقيدة

١ - فالاغلبية المطلقة هي الاكثرية التى تتجاوز النصف ولو بواحد فاذا
كان العدد تسعة تحققت الاغلبية المطلقة بخمسة على الأقل

ب - والاغلبية النسبية هي الاكثرية لا بالنسبة للعدد الاصل بل بالنسبة
لغيرها فاذا كان العدد تسعة وكان ٢ من رأى و ٣ من رأى و ٤ من رأى كانت
الاعلية للأربعة لانها اكثر من سواها وان لم تبلغ درجة الاعلية المطلقة اذ
أنها خمسة كما تقدم

ج - أما الاعلية المقيدة فهي المعينة بمحد معلوم كما لو قيل برأى ثلثى
الاعضاء أو ثلاثة ارباع الاعضاء فالنص هو الذى يبين حدها

(٢) نصت المادة السادسة من القانون النظامى على ما يأتى : لا يجوز فى غير
أحوال السقوط المنصوص عنها فى قانون الانتخاب عزل عضو من أعضاء الجمعية
التشريعية الا بأمر حال يصدر بناء على عرض مجلس النظار اثر قرار يصدر من
الجمعية بأغلبية ثلاثة أرباع الآراء »

من أحكام القانون النظامي بحال الفصل فيه فصلاً نهائياً على لجنة مخصوصة
تؤلف من وزير الحقانية رئيساً ومن وزير آخر يعينه مجلس الوزراء ومن
اثنين من أعضاء الجمعية التشريعية حسب اختيارها ومن رئيس محكمة
الاستئناف الأهلية ووكيلها وأقدم مستشار فيها وظاهر أنه لوحظ في هذا
التأليف أن تكون الأكثرية في هذه اللجنة لرجال القانون اذ هم أقدر
من سواهم على تأويل نصوص القوانين وتحرى الغرض منها والوقوف
على مراميها

قانون الانتخاب

صدر قانون الانتخاب في نفس التاريخ الذي صدر فيه القانون
النظامي (أول يوليه سنة ١٩١٣)

ويجب أن ينظر في حق الانتخاب الى جهتين اذ هناك ناخب ومنتخب
ولكل منهما شروط يتعين توفرها واليك البيان :

شروط الناخب - أولاً يشترط في الناخب أن يكون مصرياً من
رعية الدولة المصرية خرج بذلك الاجنبي اذ هو ليس بمصري وخرج أيضاً
المصري الذي يكون متمتعاً بحماية دولة أجنبية فيكون مثله كمثل الاجنبي
والغرض من القيدين واحد وهو عدم اشتراك الاجنبي في ادارة الشؤون
العمومية وقد تقدم لنا تعريف المصري عند الكلام على قانون الانتخاب
المصادر في سنة ١٨٨٣

ولا يخفى أنه بحسب التطور الحديث أصبحت مسألة الجنسية المصرية
الآن في حاجة الى تشريع جديد ومن المسموح أن أولياء الأمور مهتمون
به كل الاهتمام

ثانياً - أن يكون بالغاً من العمر عشرين سنة كاملة على الأقل اذ قل أن تتكامل مدارك الشخص قبل هذه السن

ثالثاً - أن لا يكون في حالة من أحوال الحرمان الميينة في المادة الخامسة من القانون اذ هذه المادة تحرم من الانتخاب من يأتي:

أولاً - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم لسرقة أو نصب أو خيانة أو تزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو رشوة

ثانياً - المعزولون عن وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الأموال الاميرية أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم الخصوصية اضراراً بالمنفعة العمومية أو لقبولهم رشوة أو لتعديدهم على الغير لمنعه من استعمال حقوقه الاهلية

ثالثاً - المحامون المشطوبة أسماؤهم من جدول المحاماة بناء على حكم تأديبي لأحد الأسباب الميينة في الفقرة الأولى اذ قد يجوز أن يحو اسم المحامي من الجدول انما ترتب على المحاكمة التأديبية دون سواها بخلاف الحالة المتقدمة التي تستلزم صدور حكم قضائي بهذا الصدد

رابعا - الذين أشهر افلاسهم والمهجور عليهم وعة الحرمان في الفريق الأول كون المفلسين غير جديدين بالاشراك في الشؤون العمومية بناء على ما يحوم حول سمعتهم من سوء الظنون أما العلة بالنسبة للفريق الثاني فهي كون الجبر في حد ذاته دليلاً على قصور باعهم في تدبير الأمور وحسن الاختيار

منهوب الانتخاب - ينبغي أن لا تتوهم أن أولئك الناخبين هم الذين

ينتخبون أعضاء الجمعية التشريعية بل أنهم يقومون بانتخاب مندوبين عنهم بالوجه والقيود والشروط المبينة في القانون وعحصل ذلك أن كل خمسين ناخبا يضعون ثقتهم في مندوب يمثلهم ويكون اسمه واردا بدفتر الانتخاب وبالنسبة من السن ثلاثين سنة ويبقى حائزا لهذه الصفة مدة ست سنوات أى مدة العضوية بالجمعية التشريعية

هذا هو انتخاب الدرجة الأولى أما انتخاب الدرجة الثانية وهو الذى يفضى الى العضوية في نفس الجمعية التشريعية فإنه يتم بانضمام هؤلاء المندوبين بعضهم الى بعض في كل مديرية حيث يقومون بانتخاب العدد المطلوب عن المديرية بعد تقسيمها الى دوائر وهكذا الحال في المحافظات شروط المنتخب - يجب أن تتوفر في العضو الذى ينتخب للجمعية التشريعية الشروط الآتية

أولا - أن يكون عمره خمسا وثلاثين سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة

ثالثا - أن يكون قد دفع مدة سنتين بالاقبل مال أطيان سنويا قدره خمسون جنيها أو عوائد أملاك قدرها عشرون جنيها سنويا أو خمسة وثلاثين مال أطيان وعوائد مبانى معا سواء كان الملك واقعا في دائرة موطنه أو في جهة أخرى من جهات القطر

وقد خصص مع ذلك حملة الشهادات العليا بمعاملة استثنائية بهذا الشأن اذ أن شرط المال بالنسبة لهم خفض الى الخمسين وبذا أصبح يتسنى لطبقة المتعلمين الاشتراك في هذه الخدمة السامية أكثر من نى قبل ولو أن

قيده المال في حد ذاته مما تنفر منه قاعدة المساواة التي يجب أن تكون سائدة بين الجميع حتى لا تحرم الأمة من خدمة الكفاء من أبنائها بسبب قلة مالهم

رابعاً - أن يكون اسمه مدرجا منذ ثلاث سنين بمجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها

هذا ولا يجوز الجمع بين العضوية والوظيفة العمومية ولذا يجب على الموظف اذا أصابه الانتخاب أن يصرح في ثمانية الايام التالية لانتخابه بعدم قبوله العضوية والا عد متخليا عن وظيفته وسويت حالته في الخدمة غير أن حق العودة الى الخدمة يبقى محفوظا له عند انقضاء عضويته

ولا يجوز الجمع كذلك بين العضوية والجمعية التشريعية والعضوية في مجالس المديرية اذا لا يتسنى للعضو بسهولة القيام بالمهمتين في آن واحد

مجالس المديرية

بحسب نظام سنة ١٩١٣

سبق أن بينا ماهية مجالس المديرية بحسب نظام سنة ١٨٨٣ وما دخل عليها من التطورات بعد ذلك والآن وقد عدل نظام هذه المجالس في سنة ١٩١٣ بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في أول يوليو سنة ١٩١٣ فهنا نحن أولاء نذكر طريقة تأليفها ومالها من الاختصاصات

كيفية التأليف - يكون في عاصمة كل مديرية واحد من هذه المجالس ينتخب اعضاؤه باعتبار اثنين عن كل مركز وبذا لا ينتظر أن يكون عددا لاعضاء واحدا في جميع المراكز

ويرأس هذه المجالس المدير أو وكيله عند المانع وتعتبر هذه المجالس ذات شخصية معنوية بمعنى أن كلا منها يعد كفرد من الأفراد في جميع المعاملات والتصرفات

الانعقاد - ينعقد المجلس في الأدوار التي تعين في اللائحة الداخلية على أنه يجوز انعقاده بطلب من المدير أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل

المضوية - أما مدة العضوية فهي أربع سنوات ويخرج احد نائبي كل مركز بالدور كل سنتين ويبقى الاعضاء الخارجون قائمين بوظائفهم بالمجلس حتى ينتخب بدلهم ويجوز إعادة انتخابهم

فصل الاعضاء - يجوز عزل العضو بمرسوم ملكي بناء على عرض مجلس الوزراء اذا قرر ذلك مجلس المديرية بالاغلبية بشرط أن تبلغ ثلاثة أرباع الآراء

ويجوز أيضاً فصل العضو الذي يتخاف بدون عذر مقبول لدى المجلس ثلاث أدوار متتاليات

اليمن - وعلى الاعضاء عقب تعيينهم أن يؤدوا أمام المدير يمين الاخلاص لولي الأمر والخضوع لقوانين البلاد

الجلسات - وجلسات المجلس سرية بحيث لا يجوز لأحد من غير الاعضاء حضورها الا أنه من حق كل وزير أن يندب واحداً أو أكثر من موظفي وزارته لحضور الجلسات التي يدور فيها البحث في مسائل تتعلق بوزارته ولهؤلاء الموظفين الاشتراك في المداولة على سبيل الاستشارة ليس إلا

هذا ولرؤساء المجالس حق استدعاء من يشاؤون لاستطلاع رأيه
أو أخذ أقواله حسبما تقتضيه الاحوال
وتصدر القرارات بالاغلبية وعند التساوى تكون الارجحية
للجانب الذى فيه الرئيس
شروط الانتخاب - يشترط فيمن ينتخب عضواً في مجلس المديرية
ما يأتى :

اولاً - أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة

ثانياً - أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة

ثالثاً - أن يكون اسمه مدرجاً بمجدول الانتخاب في المديرية منذ

ثلاث سنوات وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال اطيان قدره خمسة

وثلاثون جنيهاً ومع ذلك يكتفى بخمسة هذا المقدار بالنسبة لمن كانت

حائزاً لشهادة من احدى المدارس العليا أسوة بما سبق ذكره عن أعضاء

الجمعية التشريعية

ولما كان بعض مراكز مديرية أسوان يقتضى التساهل في حق

الأعضاء من الوجهة المالية فقد تقرر الاكتفاء بدفع مال قدره خمسة

جنيهاً عن كل عضو من مركز أسوان واعفاء عضوى مركز الدر

بثانا من شرط المال

ويجب أن يكون دفع المال عن اطيان في نفس المركز الذى يريد

العضو ترشيح نفسه عنه

رابعاً - أن يكون متوطناً بدائرة المركز الذى ينوب هو عنه

خامساً - أن لا يكون موظفاً في الحكومة او ضابطاً في الجيش العامل

هذا والعمد والمشايع لا يمدون من موظفى الحكومة وعلى ذلك يصح لهم الجمع بين الوظيفة العمومية والوظيفة النيابية وقد جاز هنا الجمع خلافا لما عليه الحال فى الجمعية التشريعية بالنظر لان عمل هؤلاء الاعضاء فى عاصمة المديرية لا يحول دون قيامهم بشؤون وظيفتهم فى البلدة وهو مالا يدرك لو كانوا يقومون بالعمل فى الجمعية التشريعية

اختصاصات المجالس - لم يطرأ أى تغيير على اختصاصات مجالس المديريات التى بينها عند الكلام على هذه المجالس بحسب نظامها السابق فكان التحويل لم يتناول الا طريقة التأليف ونحو ذلك من المسائل الشكائية

التفسير - اذا قام خلاف بين الحكومة ومجالس المديريات أو بين هذه المجالس والجمعية التشريعية فى تفسير مادة أو معنى لفظ من القانون النظامى فيكون الفصل عن يد لجنة محكمين مؤلفة على المنوال السابق بيانه عند الكلام على الجمعية التشريعية

ملحوظة - هذا وهناك نصوص أخرى متعلقة بابطال انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وفى سقوط العضوية وغير ذلك مما لم نر حاجة الى ايراده اذ أنه من المسائل التفصيلية وعلى كل مستزيد فى البحث الرجوع الى القانون نفسه لإستقراء ما يريد

الدستور الجديد

فى علم الخاصة من أهل البلاد أنه كان لمصر قبل الاحتلال نظام دستورى بالمعنى الصحيح اذ كان لمجلس النواب وقتئذ القول للفصل فى

جميع شؤون القطر وكانت الوزارة مسؤولة عن أعمالها لديه ولكن لسوء الحظ منيت البلاد بالاحتلال في منتصف سنة ١٨٨٢ فلم يرق في نظر الانجليز أن تبقى الأمة حائزة لهذا النعيم فعملوا على إلغاء هذا النظام واستبدلوه بالجمعية التشريعية وقد تبين القارئ أن ساطتها لم تخرج عن دائرة الاستشارة اللهم الا في أمر واحد وهو مسألة الضرائب حيث يكون رأيها فيها قاطعا

ولا ينبغي عن الاذهان أن الجمعية التشريعية التي وضع أساسها في سنة ١٩١٣ لم يكن لها من السلطة في الواقع فوق ما كان لسلفها

وجاءت الحرب العظمى عقب ذلك (سنة ١٩١٤) وحدث بسببها من التطورات ما أدى الى وقف أعمالها وكان من جراء ذلك أيضاً أن ازدادت النفوس تمعشاً للحرية بمنعهاها لاعم ولساطة الأمة بالمعنى الاخص وقد من الله على البلاد بتحقيق تلك الأمانى وبلوغها ما كانت تصبو اليه فأصدر جلالة ملك البلاد أمره بتشكيل لجنة من ذوى رأى والدراية لوضع مشروع لدستور مصر وقد قامت اللجنة بمهمتها حيث انجزت أخيراً عملها ورفعت الى أولى الأُمُر مشروعين أحدهما خاص بمجلس النواب ومجالس الشيوخ وثانيهما بشأن الانتخاب

وقد رأينا استكمالاً للفائدة أن نأتي بالقواعد الأساسية لهذين المشروعين وقلبنا مفعم بالأمال اتنا لا نفرغ من وضع هذا الكتاب الا ويكون قد صدر المرسوم الملكى يزف الى الامة الكريمة بشرى العمل بالدستور الجديد في هذا المهد السعيد

تقديم - وانا تقسم الكلام هنا الى تسعة أقسام نذكرها

اجمالاً ثم نودف ذلك بالبيان اللازم وقد راعينا في هذا التقسيم الترتيب
الوارد في المشروع

أولاً - الدولة المصرية وحقوق المصريين وواجباتهم

ثانياً - السلطات العامة

ثالثاً - الملك

رابعاً - الوزراء

خامساً - البرلمان

سادساً - الساحة القضائية

سابعاً - مجالس المديريات والمجالس المحلية

ثامناً - الشؤون المالية

تاسعاً - أحكام عامة وأحكام وقتية

١ - الدولة المصرية وحقوق المصريين وواجباتهم

مقدمة الحكومة: - بدأ المشروع بالنص على حرية مصر واستقلالها
وعلى أن حكومتها ملكية وراثية نياية وأهم ما يلفت النظر في هذا النص
تقرير المبدأ النيابي في البلاد أما تلك القيود التي كانت على عاتق مصر
قبل الدولة العثمانية ففقد تلاشت حسبما أشرنا الى ذلك غير مرة وبهذا
أصبحت مصر دولة مستقلة ودينها الرسمي هو الاسلام

مقرون المصريين وواجباتهم - المصريون سواء أمام القانون
بصرف النظر عن الفروق التي تكون بينهم أيا كانت وهم متمتعون
بالحقوق الآتية:

(١) الحرية الشخصية - ومعنى ذلك أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا وفق أحكام القانون وأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون كما أنه لا يجوز إبعاد أى مصرى عن البلاد ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون

(٢) حرية الملك - لا يترع من أحد ملكه إلا للمنفعة العامة وبشرط التعويض العادل بالكيفية المنصوص عليها فى القوانين ولا يجوز أيضاً إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والتلفونات إلا فى التحقيقات الجنائية

(٣) حرية الاعتقاد - هذه الحرية مطلقة وعلى الدولة حماية حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد بشرط عدم الإخلال بالنظام العام

(٤) حرية الرأي - لكل أناس الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير ونحو ذلك ومن هذا القبيل حرية الصحافة حيث تقررت فى المادة ١٥ التى نصت على منع الرقابة على الصحف كما أنها حذرت انذار الصحف أو وقفها أو إلغاءها بالطريقة الإدارية. ومن مقتضيات هذه الحرية ما تقرر من أن لكل إنسان الحق فى استعمال اللغة التى يريد

حرية التعليم - وهي حرية مكفولة بشرط عدم الإخلال بالآداب أو النظام وما يحسن ذكره كون التعليم الأولى بمقتضى هذا الدستور يكون الزامياً للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني فى المكاتب العامة

حرية الاجتماع - الاجتماعات على قسمين : اجتماع خاص واجتماع عام

فالمصريين الحق فى الاول بشرط أن يكونوا غير حاملين سلاحاً أما الثانى

فيكون خاضعاً لأحكام القانون من حيث الاخطار عنه مقدماً أو حضور
أحد رجال البوليس في أثنائه
وتتكفل القوانين ببيان حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال
هذا الحق

٢ - السلطات العامة

تنقسم السلطات الى ثلاثة أقسام على النحو المهود
(١) السلطة التشريعية - يتولى هذه السلطة الملك بالاشتراك مع
البرلمان
(٢) السلطة التنفيذية - ويتولاها الملك في حدود الدستور
(٣) السلطة القضائية - تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها وتصدر
أحكامها وفق القانون وتنفذ باسم الملك
وقد نصت المادة ٢٣ على أن السلطات مصدرها الأمة
واستعمالها يكون على الوجه المبين بالدستور وجاء في تقرير اللجنة
الذي رفعتة مع المشروع « انه وان كان هذا المعنى قد روعي في تصوير
أحكام الدستور والتفريع عليها بحيث لا يمكن ردها الى غيره الا أن
النص الصريح فضلاً في هذا الصدد فهو يجعل علة تلك الاحكام واضحة
ومناطق الحكم فيها مما لا يرد عليه الشك أو يقبل الجدل بحيث اذا جد
شيء لم يوضع له حكم سهل توجيه الرأي فيه وتقرير الحكم له على أساس
حاضر جلي »

٣ - المللك

ورثة العرسه - عرش المملكة وراثى فى أسرة محمد على باشا وتكون الوراثة حسب النظام المقرر بمقتضى الامر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ - ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ وقد تقدم الكلام عليه الملك هو رأس الدولة الأعلى وذاته مصونة لاتمس

التصديق على القوانين - الملك هو الذى يصديق على القوانين ويصدرها بعد اقرارها من البرلمان فاذا لم ير التصديق على قانون رده الى البرلمان فى مدى شهر مشفوعا بأسباب عدم التصديق لكى يعاد النظر فيه فاذا لم يرد القانون فى الأجل المتقدم عد ذلك تصديقا من الملك وصدرأما فى حالة رد القانون فى الميعاد وتوفر الاقرار عليه ثانية بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين (أى المجلس النيابى ومجلس الشيوخ وسيأتى ذكرهما) أصدره الملك

أما اذا كانت الأغلبية دون ذلك وجب منع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه ولكن اذا قرر البرلمان ذلك القانون فى دور انعقاد آخر صدر ولوبا لأغلبية المعتادة

محل والتأجيل - للملك الحق فى حل مجلس النواب ومعنى الحل سحب حق الوكالة عن الأمة من الأعضاء واعادة الانتخاب والسير فى هذا الطريق يقتضى توفر الامل فى أن الاعضاء الجدد لا يكونون من رأى السابقين

وللملك تأجيل انعقاد البرلمان بشرط أن لا يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين

القوى الأخرى - إذا حدث بين أدوار الانعقاد أمور هامة تقتضى الاسراع فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القوانين بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب عرض مثل هذه المراسيم على البرلمان فى أول اجتماع فإذا لم يقرها سقطت

ومن حق الملك ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل جميع الموظفين مدنيين كانوا أو عسكريين ومنح ألقاب الشرف والرتب والنياشين وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق اعلان الأحكام العرفية بقيود خاصة كل ذلك على الأوجه المبينة بالقانون

والملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعلن الحرب ويمقد الصلح ويبرم المعاهدات بالقيود المبينة بالدستور على أن اعلان الحرب الهجومية لايجوز بغير موافقة البرلمان فخرجت الحرب الدفاعية اذ لا مناص منها

يتولى الملك ساطته بواسطة وزرائه وهو الذى يعينهم ويقيهم وعلى الملك أن يحلف أمام هيئة المجلسين مجتمعين اليمين الآتية :

« أحلف بالله العظيم أنى احترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وهذه اليمين يؤدىها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم

وكذلك يؤدى هذه اليمين أوصياء العرش مضافا إليها « وأن نكون مخلصين للملك »

وقد احتاط المشروع فنص على طريقة السير التى يجب اتباعها فى حالة خلو العرش ممن يتولى الملك خلفا للملك وخلاصة ذلك أن الملك

باتفاقه مع البرلمان يعين هذا الخلف فاذا لم يحصل تولى البرلمان الأمر
بنفسه في الحال عند خلو العرش وقامت الوزارة بأعباء الملك وحدها
مؤقتا حتي يعين الملك

وقد اشترط لأجل ذلك حضور ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل
وأن تكون القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء في الاجتماع الأول وبالأغلبية
النسبية في الاجتماع الثاني اذا اقتضاء الحال (مادتي ٤٩ و ٥٠)

٤ -- الـوزراء

أنى المشروع بقواعد ذات شأن عظيم فيما يتعلق بالوزراء اذ ألقى على
عاتقهم مسؤولية عظمى بحيث أصبحوا يحاسبون على أعمالهم وبنقاشون
عن كل كبيرة وصغيرة

ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ولكي يتسنى له تصريف
الأمر على أكر حال نعين أن تكون صلاته بالعرش رأسا وبالذات
ويجب أن يكون الوزير مصرياً وأن لا يكون من الأسرة المالكة فلا
يتيسر اذن لاجنبى أن يلى الوزارة وهذا أمر معقول لان الوزراء يقومون
بأمر الدولة وإدارة شؤونها وعليهم تبعه أعمالهم فهم أولى الناس بأن
يكونوا من جنس الدولة ذاتها فاذا صح الاستثناء في غير وظائف الوزراء
فهو هنا غير ممكن لما لمنصب الوزارة من الأثر العظيم في الدولة أما وجه
الحيلة بين أفراد البيت المالك وبين الوزارة فلان تولى هذا المنصب
الخطير يقتضى تحمل مسؤولية لا تتفق مع مركزهم في الدولة وصلتهم
بالجالس على العرش

وتتفرق هذه المسؤولية الجديدة عن المسؤولية الملقاة حالا على عاتق

الوزراء في أن الرقيب عليها بحسب المشروع هو المجلس النيابي بحيث يكون
للأمة حق الاقتراع على الثقة بالوزارة عند الاقتضاء فإذا لم تتوفر هذه
الثقة كان لامناص للوزارة من التخلي عن مراكزها هذا ونرى أن نورد
فيما يلي ما جاء في تقرير لجنة الدستور خاصة بهذا الصدد فإنه واف بالمرام
وهو في غنى عن كل تعليق

« ولما كان الحكم يقتضى مسؤولية وكان الملك غير مسؤول لأنه لا يتولاه
بالذات وجب أن يكون الوزراء الذين يتولونه بالفعل مسؤولين عن
السياسة العامة للدولة . وهم متضامنون في المسؤولية لأنهم جميعاً شركاء
في توجيه هذه السياسة كما أن كلا منهم مسؤول عن حسن سير الأعمال
في وزارته (مادة ٥٨)

« وإذا كانت مسؤولية الوزارة لدى الهيئة النيابية هي حجر الزاوية
في نظام الحكم البرلماني وكانت مصر حديثة العهد بهذا النظام رأت اللجنة
أن لا تنكفي بما اكتفت به بعض الدساتير من مجرد النص على تلك
المسؤولية وترك آثارها تحددها التقاليد البرلمانية

« وأول قاعدة قررها المشروع في هذا الباب أخذاً بالعرف البرلماني
في الممالك المختلفة . أن الوزارة مسؤولة لدى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ
وذلك لأن مجلس النواب هو الذي يحل إذا أريد الوقوف على رأى الأمة
في مسألة من المسائل

« ويترتب على مسؤولية الوزارة لدى مجلس النواب وجوب أن تكون
حائزة لثقتهم لتستطيع أداء مهمتها والبقاء في مراكزها ووجوب تقديم
استقالتها إذا هي فقدت تلك الثقة (مادة ٦٢)

« وقد رأت اللجنة اتقاء للمباغطات أن المناقشة في استجواب لا تجرى إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك لأن تلك المناقشة قد تنجم في بعض الاحوال بالاقتراح على الثقة بالوزارة . على أن اللجنة استثنت من ذلك حالة الاستعجال والحالة التي يوافق فيها الوزير على الاستجواب قبل ذلك الميعاد . ومنثل هذا الاحتياط مأخوذ به في أكثر الأمم البرلمانية

« كذلك يترتب على مسؤولية الوزارة دون الملك أن (توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون وأن أوامر الملك شفوية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة بحال) . (مادة ٥٧ و ٥٩)

« وقد قررت الدساتير البرلمانية هاتين القاعدتين

« على أن المسؤولية الوزارية قد تمتدى المسؤولية السياسية البسيطة حين يبلغ تصرفات الوزراء عن أعمال او قصد حد الجناية على البلاد . ولما كان أمر اتهام الوزراء ومحاكمتهم على ما يقع منهم من ذلك ذا صبغة سياسية فقد وجب ان لا يخضع للقضاء العادي : وأن تشكل هيئة خاصة لمحاكمتهم

« وقد لوحظ في تشكيل تلك الهيئة أن لا تكون كلها من رجال السياسة كأعضاء المجالس اتقاء لغلبة النزعات الحزبية وتوفيراً للكفاءة الخاصة بصناعة القضاء ولا أن تكون مؤلفة كلها من قضاة لحاجة التقدير في المسائل السياسية الى مزاولة خاصة لا يتصل عادة بأعمال القضاء

« وقد نص في المشروع على أن أعضاء المجلس المخصوص من القضاة

يؤخذون من بين أعضاء المحكمة الاهلية العليا وذلك لتصدق هذه العبارة على أعضاء محكمة النقض والابرار اذا وجدت في المستقبل وهي الآن مصروفة بالطبع الى محكمة الاستئناف الاهلية والمطالوب على أى حال أن الذين يشتركون في القضاء في أمر من يتهم من الوزراء يكونون بقدر الامكان قضاة أعلى محكمة في البلاد

« وقد خص مجلس النواب وحده بحق الاتهام . وهذا تفريع على اختصاصه بمسؤولية الوزراء لديه . واشترط في ذلك الاتهام أغلبية خاصة لخطورة الامر وعظم نتائجه كما اشترطت لهذه العلة نفسها أغلبية خاصة في الحكم على الوزراء

« واذا لم يكن قانون العقوبات قد أحاط بكل الاحوال التي يجب ان يؤاخذ فيها الوزراء جنائياً فقد أشير في المشروع الى اصدار قانون خاص يلم بتلك الاحوال (مواد ٦٣ - ٦٦) »

٥ - البرلمان

يطلق البرلمان على مجلسين أحدهما مجلس الشيوخ و ثانيهما مجلس النواب وقد رؤى أن يكون التكوين من مجلسين خلافا لما عليه الحال في بعض الانظمة الدستورية من قصر البرلمان على مجلس واحد وجاء في تقرير لجنة الدستور ما يبرر هذا المسلك وهو :

« وتكوين الهيئة النيابية من مجلسين هو التكوين الذي سارت عليه الدساتير القديمة والحديثة الا القليل جداً منها . ذلك أن التجربة دلت على أن نظام المجلس الواحد له مضار كثيرة في العمل . فان الساطة التشريعية بطبيعة نيابة القائمين بها عن الامة ميالة الى الاعتداء على السلطات

الأخرى فإذا كانت محصورة في مجلس واحد استبدت تلك السلطات استبداداً سيئاً الأثر . أما تداولها في مجلسين فيكفل زوال هذا المحذور وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة

« هذا الى أن في ازدواج المجلسين وسيلة للمغايرة بينهما في طريقة التكوين تسمح بأن يمثل في أحدهما مالا ييسر تمثيله في الآخر من الكفاءات والمصالح الخاصة ، وفي ذلك تقويم للاتجاهات العامة

ومهما يكن في تداول القوانين التي يختلف المجلسان عليها من اصناعة بعض الوقت فان خلافاً في الرأي دليل على عدم القطع بصلاح هذه القوانين . والقوانين غير المقطوع بصلاحها كثيراً ما تضر اذ قد تكون رجعية فتتوقف التقدم ، وقد تكون ذاهبة الى الطفرة فتحدث رجة اجتماعية ضارة بالحياة العامة . فالوقت الذي يضيع في تمحيصها وردها لمقتضيات التطور وحدود الحكمة لا يعتبر ذاهباً هباءً »

بعد ما تقدم تبين فيما يلي القواعد الخاصة بكل من المجلسين

١ - مجلس الشيوخ

تأليف المجلس - يؤلف هذا المجلس من ثلاثين عضواً يعينهم الملك -
ومن اعضاء ينتخبون باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفاً على الوجه والقيود المبينة بالمادة ٧١

شروط العضوية - يجب أن يكون ما يأتي متوفراً في العضو منتخباً كان او معيناً :

أولاً - أن تكون سنة أربعين سنة على الأقل

ثانياً - أن يكون من احدى الطبقات الآتية :

أولاً - الوزراء . الممثلين السياسيين : رؤساء مجالس النواب . وكلاء
الوزارات . رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها . النواب العموميين
نقباء المحامين . رؤساء المصالح العامة . المديرين والمحافظين من الدرجة
الأولى . سواء في ذلك الحاليون والسابقون

ثانياً - الأمراء . كبار العلماء والرؤساء الروحيين . الضباط المتقاعدين
من رتبة لواء فصاعداً . النواب الذين قضوا مدتين في النيابة . الملوك الذين
يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام . وجوه
المالين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم
السنوي عن الف وخمسمائة جنية

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون
الانتخاب .

ويجوز التعديل في حكم هذه المادة بقانون

ومدة العضوية عشر سنين ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين
ونصف المنتخبين كل خمس سنين ويكون للمجلس رئيس ووكيلان
ومن مقتضى المادة ٧٦ أنه اذا حل مجلس النواب فلا يؤثر هذا الحل
في مجلس الشيوخ الا من حيث تعطيل جاساته مؤقتاً

ويرشح المجلس ثلاثة من أعضائه للرياسة تعرض أسماؤهم على الملك
لتمعين أحدهم وينتخب المجلس أيضاً وكيلين وانتخابهم لمدة سنتين ويجوز
اعادة الانتخاب

٢ - مجلس النواب

تأليف - يؤلف هذا المجلس من أعضاء منتخبين باعتبار نائب واحد لكل ستين ألفاً من الأهالي بالطريقة الميينة في المشروع شروط النيابة - أما من حيث شروط العضوية فقد اقتصر المشروع على مسألة السن فجعلها ثلاثين سنة على الأقل ولم يعن بغير ذلك ونعم ما فعل إذ أفسح المجال لأصحاب الكفاءات حتى يتقدموا الى خدمة البلاد وان لم يكونوا من ذوى اليسار الذين كانوا قد احتكروا المقاعد النيابية على أن أرباب الأموال وأصحاب الثروات يمثلون تمثيلاً كافياً في مجلس الشيوخ أضف الى ذلك أن الضرائب لم تصبح الآن أهم موارد الميزانية المصرية إذ هي لا تبلغ سوى السدس منها كما ذكر بتقرير اللجنة ويكون للمجلس رئيس ووكيلان ينتخبهم المجلس نفسه سنوياً وهي خطة محمودة العواقب إذ بها يتوفر تحكيم الاغلبية من حيث تولية الامر لمن هو به أجدر وانتزاعها ممن يكون العمل قد دل على أنه غير أهل لها

أما مدة العضوية فهي خمس سنوات

حل المجلس - قلنا فيما تقدم ان للملك حق حل البرلمان وهو علاج قد يلجأ اليه ولي الأمر في البلاد توصلنا الى معرفة رأى الامة على وجه أكيد في مسألة من المسائل بحيث اذا جاءت الهيئة الجديدة وأصرت على رأى الهيئة السالفة كان ذلك دليلاً على اجماع الامة على الأمر المختلف فيه . اما اذا كان رأيها مغايراً فالامر ظاهر بمعنى أن المجلس الاول ما كان

غخقا فى رأيه وأنه لم يكن معبرا تعبيرا صحيحا عن الرأى العام - نعم
ان المجلس فى الحالة الاولى يكون قد زعت منه النياية بلا حق فى الواقع
الا أن الذى يبرر ذلك الرغبة فى الاستيثاق من رأى الامة وهو لا يكون
الابذه الوسيلة وعلى كل حال فلا ضرر على الاعضاء أنفسهم لاسيما وأن
الغاية لدى الجميع انما هى خدمة المجموع بما يكفل له المصلحة

فواعر عامه للمجلسين - يجب أن يراعى ما يأتى فى حق كل عضو فى
كلا المجلسين

اولا - لا يعد كل عضو نائباً عن الأمة بأكملها وهو حر فى ابداء آرائه
فليس لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه تكليفه بأمر على سبيل الالتزام
ثانياً - لا يجوز الجمع بين العضوية فى مجلس الشيوخ والعضوية
فى مجلس النواب

ثالثاً - لا يجوز الجمع كذلك بين العضوية فى البرلمان والعضوية فى
مجلس المديرية ولا بينها وبين العمدية أو أى منصب أو وظيفة حكومية
عدا المناصب السياسية

رابعاً - على كل عضو قبل أن يتولى العمل أن يؤدى يمين الاخلاص
للوطن وللملك الدستورى وأن يؤدى أعماله بالذمة والصدق

الانعقاد ودوره - انعقاد البرلمان يكون فى القاهرة فى يوم السبت
الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ويمتد دور الانعقاد الى آخر ما يومن
السنة التالية

هذا فى حالة الاجتماع العادى أما اذا دعت الاحوال الى اجتماع
غير عادى فتحدد مدة الانعقاد فى أمر الدعوة

وأدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا انعقد أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني كان الانعقاد غير مشروع والعمل باطلا
الجلسات - تكون جلسات المجلس علنية هذه هي القاعدة على أنه يجوز أن تكون الجلسات سرية اما بناء على طلب الحكومة واما بناء على طلب عدد من الاعضاء لا يقل عن عشرة ويجب في كلتا الحالتين أن يقرر مآراه مناسبة من حيث المناقشة في الموضوع علنيا أم لا
المداولات - لاتصح مداولات أى المجلسين الا اذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه

وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الآراء كان الأمر المنظور في حكم المرفوض
ويلاحظ أن هناك من القرارات ما يشترط فيه توفر أغلبية خاصة كما هو الحال في المادتين ٤٩ و ٥٠ حيث قضتا بوجود ان تكون الاغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في حالة المداولة في حق تخليف الملك في الاجتماع الاول كما تقدم

نظر المجلس في مشاريع القوانين - من المعلوم أن مشاريع القوانين قد تقدم من الحكومة وقد تكون صادرة باقتراح من بعض الأعضاء غير أن القانون المقترح على الوجه الاخير يجب إحالته الى لجنة من أجل فحصه وابداء الرأي من حيث جواز نظر المجلس فيه فاذا رأت اللجنة هذا الجواز ووافق المجلس على هذا الرأي وجب قبل طرحه للمناقشة العائنية إحالته الى لجنة لأجل فحصه وتقديم تقرير عنه أسوة بما عليه الحال في كل مشروع قانون تقدمه الحكومة

ولما كان من اللازم أن يمر كل مشروع قانون على المجلسين وجب
بعد تقريره من أحد المجلسين حالته على الآخر

وحرصا على الوقت قد تقرر في المادة ٩١ بأنه اذا رفض البرلمان
مشروع قانون مقدم من أحد الاعضاء فلا يجوز تقديمه مرة أخرى في
نفس دور الانعقاد وعلى ذلك لا مانع يحول دون طرحه على بساط البحث
في دور جديد لاحتمال أن تكون ظروف الاحوال قد تغيرت وتهيأ السبيل
لقبول مثل هذا المشروع

سؤال الوزراء - لما كان الوزراء في حكم الوكلاء وكان للموكل مناقشة
وكيله الحساب فقد تقرر بأن لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه
الى الوزراء أسئلة أو استجوابات بشرط أن تكون المناقشة في الاستجواب
بعد ثمانية أيام على الأقل اللهم الا اذا كانت هناك ضرورة تبرز الاجابة
حالا أو كان الوزير قد قبل أن يجيب قبل ذلك .

ما يجب مراعاته في من الاعضاء - لما كان الاعضاء ممثلين الامة
التمثيل الحقيقي وكانت يبدع مقاليد التشريع وهي المرجع للسلطة التنفيذية
التي تستمد منها قوتها وجب أن يكون هؤلاء الممثلين أحكام خاصة
ماداموا فاعلين بهذه المهمة السامية وللغاية التي ترمي اليها هذه الاحكام
هي أن يقوم الاعضاء بما عليهم من الواجبات بكل الحرية وتام الاستقلال
بعيدين عن كل تأثير ومصونين من أى اعتداء

واليك بيان هذه الاحكام على سبيل الإيجاز
أولا - لا يجوز مؤاخذة الاعضاء على ما يبدونه من الافكار
والآراء وبذا تتوفر لهم الحرية في التعبير عن رغباتهم بلا حذر

ثانياً - لا يجوز اثناء دور الانمقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو ولا القبض عليه الا باذن المجلس ما خلا حالة التلبس ومعنى ماتقدم أنه يجب بقدر المستطاع تمكين العضو من أداء عمله مادام الانمقاد قائماً فاذا انقضى كان مثله كمثل باقى أفراد الأمة على أن المشروع احتاط فاجاز للمجلس الموافقة على اتخاذ هذه الاجراءات قبل العضو اذ يجوز أن يكون قد أتى أمراً يستوجب التعميل فى التحقيق معه أو محاكمته

ثالثاً - لا يمنع الأعضاء رتباً ولا نياشين أثناء العضوية ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كالوزراء كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية

رابعاً - لا يجوز فصل أى عضو الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له بشرط أن يكون بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء جميعهم ماعدا أحوال عدم الجمع بين الوظيفة النيابية وما يتعارض معها وأحوال السقوط المبينة بالمشروع وبقانون الانتخاب

٦ - السلطة القضائية

تناول المشروع الكلام فى السلطة القضائية وان كانت فى الحقيقة فرعا من السلطة التنفيذية بالمعنى الاعموقرر مبدئياً استقلال القضاء وعدم قابليتهم للنقل والعزل على أنه استدرك وراعى حالة البلاد الآن فعلق العمل بذلك على القوانين الخاصة بهذا الصدد

٧ - مجالس المديريات والمجالس البلدية

لم يتصد المشروع الى وضع أحكام تفصيلية بشأن هذه الهيئات وغاية

ما في الأمر أنه أحوال في ذلك على القوانين التي توضع خصيصا لذلك وترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :
أولا - اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب مع جواز تعيين أعضاء غير منتخبين .

ثانيا - اختصاص هذه المجالس بالنظر في كل ما يهم أهل جهتها وخصوصا في مسائل التعليم والأمن والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية وكل هذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال الميينة بالقوانين وعلى الوجه المقرر بها .

ثالثا - اختصاص هذه المجالس بتقرير ضرائب أو تكاليف على جهاتها خاصة أو باقتراح ذلك أو الموافقة عليه في حدود القانون .

رابعا - نشر ميزانياتها وحساباتها

خامسا - علنية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادسا - تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك

٨ - أحكام متعلقة بالشؤون المالية

أنى المشروع في هذا القسم بأحكام متعددة ترمى الى منع تعسف السلطة التنفيذية فيما يتعلق بتكليف الأهليين بما هو خارج عن القوانين ونص المشروع أيضا على عدم اعفاء أحد من الضرائب تحقيقا

للمساواة التي يجب أن تكون سائدة بين أفراد الأمة كما نص على غير ذلك من الكفالات التي تصون حقوق الأفراد والخزانة العامة ومن هذا القبيل القروض العمومية والاعتمادات الخارجة عن حدود الميزانية فإنها لا تكون إلا بموافقة البرلمان

أما فيما يتعلق بالميزانية الشاملة لأيرادات الدولة ومصروفاتها عن كل سنة جديدة فقد أوجب المشروع تقديمها إلى البرلمان قبل حلول هذه السنة بثلاثة أشهر على الأقل

وتكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً ولا يجوز قض دور الانعقاد قبل الفراغ من تقرير الميزانية من المجلسين

ومن نصوص المشروع بهذا الصدد أنه ليس للمجلس تعديل الاعتمادات الواردة بالميزانية بشأن أقساط الدين العمومي أو أي مصروف خاص بتنفيذ تعهد دولي

وإذا طرأ بين المجلسين خلاف على مسائل متعلقة بالميزانية ولم يتيسر حله في الوقت المناسب اتبع في تمام الجديد ما كان مقررًا في شأنها في الميزانية القديمة غير أن الخلاف في الخمس سنين الأولى يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر وبالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تأخر صدور القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية لا ي سبب من الأسباب فالميزانية القديمة هي التي يعمل بها حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ويجب أن يقدم إلى البرلمان الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضي في مبدأ كل دور انعقادي مادي لطلب اعتماد

ميزانية الاوقاف - ميزانية ايرادات وزارة الاوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الاحكام الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى

٩ - أحكام عامة وأحكام وقتية

اختتم المشروع بالنص على بعض أحكام عامة وأحكام وقتية نورد ما يهم منها فيما يلى

أولاً عام - من ذلك أن دين الدولة الاسلام ولنيتها الرسمية العربية وأن القاهرة قاعدة المملكة . وقد نص على أن تطبيق الدستور لا يخل بتعهدات مصر للدول الاجنبية ولا يمس ما يكون للجانب من الحقوق فى مصر بناء على الاتفاقات والمعاهدات الدولية

تنقيح الدستور - نصت المادة ١٤٦ على أن للملك ولكل من المجلسين حق تنقيح الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو اضافة أحكام أخرى اليها على أن المشروع أراد أن تكون هناك نصوص لا يتسنى المساس بها وهى المتعاقبة باستقلال الدولة ومساواة المصريين لدى القانون وكون الامة مصدرا لجميع السلطات وانحصار وراثته العرش فى أسرة محمد على وتولى الملك الساطة بواسطة وزارته وتضامن الوزراء فى مسؤوليتهم لدى مجلس النواب ووجوب استقالة الوزارة عند تقرير مجلس النواب عدم الثقة بها وكذلك وجوب اعتزال الوزير اذا كان قرار عدم الثقة خاصا به وعدم الاخلال بتعهدات مصر للدول وحقوق الاجانب وقد سبقت الاشارة الى ذلك

وهذه المسائل هي المنصوص عليها في المواد (١) و (٣) و (٢٣).
و (٣٠) و (٤٤) و (٥٨) و (٦٢) و (١٤٣)

هذا ويشترط في تنقيح الدستور ما يأتي :

أولاً - أن يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة قراراً بضرورته
وبتحديد موضوعه

ثانياً - أن يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بمذلك قرار
بالتنقيح بالاغلبية المطلقة لجميع الاعضاء

ثالثاً - أن لا يكون ذلك مدة قيام وصاية العرش

املام وقتية - جاء في هذه الاحكام أن مخصصات جلالة الملك ١٥٠
الف جنيه ومخصصات البيت المالك ١١١٥١٢ جنيه ويجوز زيادة هذه
المخصصات بقرار من البرلمان

وجاء أيضاً أن نصف أعضاء مجلس الشيوخ المعيين ونصف أعضائه
المنتخبين يخرجون في نهاية الخمس السنين الأولى بطريق الاقتراع

هذا ومن المنصوص عليه أن كل مقررته القوانين والامور وغيرها
مما هو معمول به الآن يبقى نافذاً مؤقتاً ما لم يتناقض مع هذا الدستور
ولا يترتب على ذلك أن يلحق تلك الاحكام من الصحة أو القوة ما ليس
لها من قبل قانوننا

هذا والقوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى
المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ الصادر
بوقف أعمالها تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه
والا بطلت حتماً والقوانين المقصودة هنا هي التي لا تكون بطبيعتها ذات
صفة وقتية محضة .

قانون الانتخاب

(مشروع)

هذا هو الشطر الثانى من عمل لجنة الدستور اذ من المعلوم أنه لا يكتفى
تبيان حقوق الأمة بل يجب أيضاً وضع الضوابط والقواعد التى يكون
بها تعيين أولئك الذين سيقومون بتمثيل الأمة فى البرلمان أى فى مجلس
النواب والشيوخ

وقد تناول هذا المشروع البحث فى المسائل الآتية

أولاً - فىمن لهم حق الانتخاب

ثانياً - فى انتخاب أعضاء مجلس النواب

ثالثاً - فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

رابعاً - فى الفصل فى صحة انتخاب أعضاء المجلسين

خامساً - فى جرائم الانتخاب

سادساً - أحكام عامة وأحكام وقتية

وها نحن أولاء نذكر القواعد الاساسية لكل قسم من الأقسام

المتقدمة مراعين فى ذلك الإيجاز لأن المقام لا يحتمل التطويل والاسهاب
كما أسأفنا

١ - فىمن لهم حق الانتخاب

النافبره - لاتخرج القواعد المنصوص عليها بالنسبة للناخبين فى

الجللة عما ورد بقانون سنة ١٩١٣ فلكل مصرى بالغ من العمر عشرين

سنة كاملة حق الانتخاب ويستثنى من ذلك رجال العسكرية الذين هم

تمت السلاح انما لا يدخل في هذا الاستثناء الضباط المستودعون والجنود الذين في الاجازة اذ أن صلتهم العسكرية قد انقطعت ولو مؤقتاً
ويلاحظ أن الشارع لم يكتف هنا بن الرشد المحددة بثماني عشرة سنة نظراً لأن البحث والبت في المسائل العامة أعظم شأنًا وأصعب حلاً وأحوج الى الخبرة والدراية من المسائل المتعلقة بالمصالح الخصوصية
ولكل ناخب اعطاء رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب التي بها موطنه ولا يجوز له أن يستعمل حق الانتخاب أكثر من مرة واحدة
الموطن - عرف الموطن بأنه هو الجهة التي يقيم فيها الشخص دائماً أو التي بها محل ادارة أعماله الأصلي فاذا غير الناخب موطنه وجب عليه أن يعلن ذلك كتابة للمدير أو المحافظ قبل التغيير وذلك لكي يحذف اسمه من الجهة الأولى ويقيد في جدول الجهة الثانية
محرر الجداول - وتحرر جداول الانتخاب بواسطة لجنة في كل مدينة أو قرية في المديرية أو كل قسم من أقسام المحافظات على الوجه المبين بالمادة الرابعة ويجب أن تشتمل هذه الجداول على اسم كل ناخب متوطن في الجهة المحرر لها ذلك الجدول وعلى لقبه وسنه وتراجع اللجان كل سنة جداول الانتخاب وتحديث فيها من الاضافة والحذف ما تقتضيه الاحوال

الحرماء من الانتخاب - قلنا ان الانتخاب حق لكل من بلغت سنه عشرين سنة الا أن هذا الحق يفقده من يأتي :

أولاً - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالأقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم لمرة أو نقيب أو خيانة أمانة أو تزوير أو

شهادة زور أو هتك عرض أو افساد أخلاق أو رشوة أو سم مواش وكذا المحكوم عليهم في الجرائم التي ترتكب للتخلص من الخدمة العسكرية.

ثانياً - المعزولون من الوظائف العامة بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الاموال العامة أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم أو مصالح غيرهم الخاصة اضراراً بالمنفعة العامة أو لقبولهم الرشوة أو لتعديدهم على الغير لمنعه من استعمال حقوقه الاهلية

ثالثاً - المحامون والخبراء الذين شطبت اسماؤهم من الجدول بناء على حكم تأديبي لسبب من الأسباب المبينة في الوجه الاول من هذه المادة. رابعاً - الذين شمر افلاسهم والمحبور عليهم .

طلبات ادراج أو حذف الاسماء لما كان ادراج الاسم في جدول الانتخاب حقاً لكل من توفرت فيه الشروط وهي كما تقدم في غاية البساطة فقد نصت المادة الثانية على أن لكل مصرى أهمل ايراد اسمه بغير حق في الجدول أن يطلب ادراجه به كما أن لكل ناخب أن يطلب ادراج اسم غيره ممن تبين له أنه أهمل أو حذف بغير حق وله كذلك أن يطلب حذف اسم من يكون قد ادرج بغير حق

الفصل في الطلبات - كل طلب من قبيل ما تقدم تفصل فيه لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ ورئيسا ومن قاض يعينه ورئيس المحكمة الابتدائية ومن رئيس النيابة أو وكيله وكذا تفصل هذه اللجنة في ادراج اسم أى ناخب ويكون الفصل في ذلك كله من ١٥ فبراير الي ١٥ مارس من كل سنة

وتستأنف قرارات هذه اللجنة أمام المحاكم الابتدائية المتوطن في دوائرها ذوو الشأن في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانها اليهم فاذا لم يحصل اعلان زيد على الميعاد ثلاثة أيام وكان مبتدئاً من ١٥ مارس وتكون قرارات اللجنة نافذة مؤقتاً حتى يصدر الحكم الاستثنائي

ويجوز الحكم بفرامة لغاية خمسمائة قرش على من يرفض استثنائه والعملة في تحويل المحكمة هذا الحق هي مجازاة من يقدم على الاستئناف مدفوعاً بعامل المكابرة في الحق الظاهر . ويلاحظ أن الحكم بالفرامة المتقدمة جوازي كما أن تعيين مقدارها متروك لفتنة المحكمة وعدالتها بشرط أن لا تتجاوز ذلك الحد الأقصى

المندوبون - يقسم الناخبون الى وحدات كل منها ثلاثون وهؤلاء الثلاثون ينتخبون واحداً من بينهم ينوب عنهم فاذا أدى التقسيم الى وجود عدد لا يبلغ الثلاثين انتخب عنه مندوباً بشرط أن لا يقل من جهة أخرى عن خمسة عشر وينتج من ذلك أنه اذا أفضى التقسيم الى أربعة عشر فافل ألحق بالقسم الثلاثيني الأخير وعد جزءا منه

ويراعى في تقسيم الناخبين الى أقسام ثلاثينية التجاور في السكن في المدن وحصص المشايخ في القرى

وكل ما يشترط في المندوب أن تكون سنه خمساً وعشرين سنة على الأقل أى أزيد من الناخب بخمس سنين

ويعطى المديرون والمحافظون لمن أنتخبوا مندوبين نذاكر اعتماد تستعمل كل منها على اسم صاحبها ومحل توطنه ويان القسم الثلاثيني الذي

ينوب عنه وتظل مدة النيابة باقية خمس سنوات تنتهى بها ويتحتم عندئذ انتخاب مندوب آخر

وقد يقتضى الحال اجراء هذا الانتخاب قبل ذلك اذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب

وإذا اقتضى الأمر عمل انتخاب عام أو تكميلي كان ذلك على الوجه المبين فى الفقرة الثانية من المادة ١٩

مردوبو المندوبين — كل خمسة مندوبين فى قرية أو مدينة أو قسم فى مدينة ينتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من الناخبين مندوبا لانتخاب عضو مجلس الشيوخ فإذا بقى ثلاثة فأكثر انتخبوا مندوبا والا انضم العدد الباقي الى آخر قسم وعد جزءاً منه

ويراعى هنا أيضاً لزوم ملاحظة التجاور فى السكن فى المدن وحصص المشايخ فى القرى أسوة بما تقدم

ويشترط فى المندوب هنا أن يكون عمره ثلاثين سنة كاملة على الأقل أى أكثر من الناخب بعشر سنين ومن المندوب بخمس سنين ويعامل مندوبو المندوبين معاملة المندوبين سواء بسواء فيما يتعلق بتذكر الاعتماد ومدة النيابة وانتخاب البدل

٢ - فى انتخاب أعضاء مجلس النواب

كيفية الانتخاب — ينتخب أعضاء مجلس النواب فى كل مديرية أو محافظة باعتبار واحد لكل ستين الفامن الاهلين واذا بقى ثلاثون فأكثر

زيد عضواً وكذلك المحافظات وعواصم المديريات التي عدد سكانها ستون ألفاً فأكثر تكون وحدة انتخابية مستقلة

وقد كان المسموع أن اللجنة عازمة على أن يكون لكل مائة ألف من الأهالي عضو فقبلت هذه الاشاعة بمنتهى النفور وأجمع الناس طراً على استنكار تقرير مثل هذه القاعدة لما يبنى عليها من قلة عدد أعضاء المجلس وعدم تمثيل الأمة تمثيلاً كافياً فأصابت اللجنة الى الاعتراضات وجمعت التمثيل لكل ستين ألفاً وخيراً فعلت

هذا وقد نص المشروع أيضاً على تقسيم المديرية أو المحافظة الى دوائر انتخاب بقدر عدد ما يخصها من الأعضاء وتعين الدوائر في جدول يصدر به قانون

وينتخب العضو بالأغلبية المطلقة لعدد الاصوات التي اعطيت فاذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على هذه الأغلبية يما دال انتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالوا العدد الأقل كثر من الاصوات (١) أما في الانتخاب الثاني فيكتفى بالأغلبية النسبية اذا لم تتوفر الأغلبية المطلقة وما كان للقانون الا أن يقف عند هذا الحد

ومما يلاحظ هنا أن الانتخاب لمجلس النواب تم على ثلاثة أدوار :
(١) الناخبون أنابوا عنهم مندوباً (٢) اجتمع المندوبون وندبوا آخرين منهم
(٣) مندوبو المندوبين أو نوابهم اجتمعوا فانتخبوا عضواً مجلس النواب

(١) الظاهر أن المراد بذلك أن يكون الانتخاب الجديد محصوراً في الذين يكون مجموع ما نالوه من الاصوات عبارة عن الأغلبية المطلقة

شروط العضوية - يشترط في عضو مجلس النواب
أولاً - أن تكون سنه ثلاثين سنة على الأقل
ثانياً - أن يحسن القراءة والكتابة
ثالثاً - أن يكون اسمه مدرجا بمجدول الانتخاب في المديرية أو
المحافظة التي ينتخب فيها ،
رابعاً - أن لا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين
في الاجازة الحرة
خامساً - أن يرشحه ثلاثون^(١) على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه
هذا ولا يجوز ترشيح أحد الا في المديرية أو المحافظة التي يكون
اسمه مقيداً في أحد جداولها الانتخابية . ولا يجوز الترشح في أكثر
من دائرتين .
ولا يجوز للموظف في دائرة اختصاصه الترشح ولا الترشح .
ويستثنى من ذلك العمدة والموظفون الذين لهم بحكم وظائفهم اشراف عام
على جهات القطر كالوزراء ووكلاء الوزارات والنائب العمومي ونحوهم
تحرير ميعاد الانتخاب - يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم ،
والتكميلية بقرار من وزير الداخلية .

٣ - انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

كيفية الانتخاب - ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ في كل مديرية أو
محافظة باعتبار واحد عن كل مائة وثمانين الفا من الأهالي وإذا بقي بعد
ذلك تسعون الفا فأكثر زيد عضو

وتكون المحافظات وعواصم المديریات التي يبلغ عدد أهلها تسعون ألفاً كثروحدة انتخابية مستقلة ونظراً لكون كل من محافظتي دمياط والسويس لا يبلغ عدد سكانها هذا العدد فتلحق الأولى منها بمديرية الدقهلية والثانية بمحافظة القنال

وبمقارنة العدد المشترط لانتخاب عضو عنه بما سبق ذكره عن مجلس النواب تراه ثلاثة أضعاف ما اشترط لهذا العضو بالمجلس الأخير ذلك لأن السلطة التنفيذية احتفظت بتعيين الثالث من أعضاء هذا المجلس ولأن المهود في الدساتير أن يكون مجلس الشيوخ أقل عدداً من مجلس النواب

وقد أشرنا عند الكلام في انتخاب مجلس النواب ان انتخابهم نتيجة ثلاث درجات وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الشيوخ فان مندوبى المندوبين أنفسهم في كل دائرة من دوائر الانتخاب ينتخبون عضواً واحداً لمجلس الشيوخ أما المعينون فلا علاقة لهم بطريقة الانتخاب هذه

شروط العضوية - لا ينتخب عضواً في مجلس الشيوخ الا من اجتمعت فيه الشروط الآتية (مادة ٦١)

أولاً - أن تكون سنه أربعين سنة على الأقل .

ثانياً - أن يكون من احدى الطبقات الآتية :

١ - الوزراء . الممثلين السياسيين : رؤساء مجلس النواب . وكلاء الوزارات . رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها . النواب العموميين نقباء المحامين . رؤساء المصالح العامة . المديرين والمحافظين من الدرجة الأولى . سواء في ذلك الحاليون والسابقون

٢- الأُمراء . كبار العلماء والرؤساء الروحانيين . الضباط المتعاقدين من رتبة لواء فصاعداً . النواب الذين قضوا مدتين في النيابة . الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام . وجوه المالكين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن الف وخمسمائة جنيه وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب من مديرية أسوان .

ثالثاً - أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها .

رابعاً - أن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه .

٤ - الفصل فى صحة انتخاب أعضاء المجلسين

وفى عدم الجمع وفى سقوط العضوية

لكل ناخب الحق فى أن يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس يشمل على الاسباب التى بنبنى عليها الطلب

والفصل فى صحة نيابة الأعضاء فى كل مجلس منوط بالمجلس نفسه وكل عضو من أحد المجلسين انتخب عضواً فى المجلس الآخر يعتبر متخلياً عن عضويته الأولى اذا لم يصرح فى ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة انتخابه بأنه غير قابل لعضوية الهيئة التى انتخب لها أخيراً ويعلن

ذلك رئيس المجلس الذي خلا من العضو فيه ويكون الأمر كذلك إذا انتخب عضو أحد المجالسين عضوا بمجالس مديريته وكل موظف انتخب عضوا بأحد المجالسين يعتبر متخليا عن وظيفته إذا لم يصرح في ثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه بأنه غير قابل تلك العضوية وحينئذ يعطى حقه في الماش أو المكافأة على حسب الأحوال ويؤخذ من ذلك أن حق العودة الى الوظيفة يكون غير مكفول خلافا لما عليه الحال بالنسبة لأعضاء الجمعية التشريعية والغالب أن واضعي المشروع أرادوا عدم تقييد الحكومة باعادة الموظف بعد أن يكون اختار الوظيفة النيابية

هذا وإذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الاهلية المنصوص عليها في المادة الخامسة وهي التي تحرم من الانتخاب سواء طرأت عليه هذه الحالة أثناء نيابته أو لم تعلم إلا بعد انتخابه سقطت عضويته وكذلك تسقط العضوية عند فقد الصفات المشترطة في العضو ويكون الفصل فيما تقدم بقرار من المجلس نفسه

٥ - في جرائم الانتخاب

من غريزة الانسان أن تصبو نفسه الى مراتب التقدم ومراقى العلا وهي نزعة شريفة اذ هي تؤدي الى المنافسة فينفرد ذوو الكفاءات بتولى الامور وغاية الامر يشترط في ذلك أن يكون السعى في هذا السبيل بالطرق المشروعة تحقيقا لهذه الغاية

وكيلا يشغل الوظيفة النيابية صاحبها الا باستحقاق أتى مشروع الانتخاب في المواد ٧٠ الى ٨٠ باحكام مختلفة للمعاقبة على الجرائم التي تقع في

الانتخاب ممن يقيد بمجول الانتخاب اسما مزوراً أو يعطى بيانات غير صحيحة أو يخفى وجهاً من أوجه الحرمان أو يخطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو يتلف أو يستعمل القوة والتهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت وغير ذلك أما العقوبة فهي الحبس أو الغرامة أو هما معا ويختلف مقدارهما باختلاف الفعل المرتكب

والغاية من هذه الاحكام الكثيرة احاطة الانتخاب بسياج من الضمانات ليقع حراً صحيحاً خالياً عن الفساد والا كراه معبراً حقيقة عن رأى الناخب تعبيراً صادقاً

٦- أحكام عامة وأحكام وقتية

أتى المشروع فى هذا الباب بما يجب عمله فى جداول الانتخاب الموجودة الآن وذلك بأن تصحح على مقتضى الأحكام الواردة فى المشروع فى الخمسة عشر يوماً التالية لصدور القانون وتبقى معروضة مدة الخمسة عشر يوماً التالية

ويتولى تعيين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس الرى^(١) بالمديرية عضوين وفى محافظات مصر والاسكندرية والقنال يندب وزير الاشغال العمومية مهندس تنظيم^(١) بدل باشمهندس الرى ويصدر وزير الداخلية قراراً باعلان هذه الدوائر

واللجنة المتقدمة الذكر مؤقتة وذلك حين صدور القانون المعين لدوائر الانتخاب كما أشرنا الى ذلك فيما تقدم

(١) اشترك الباشمهندس أو مهندس التنظيم فى عمل التقسيم يقصد منه المعاونة فى أمر فى يتطلبه تحديد الدوائر

٧

حقوق الافراد

أشرنا عند الكلام في مشروع الدستور الجديد الى الحقوق المقررة بمقتضاها لكل مصرى وقد رأينا مع ذلك أن نعود الى تبيان هذه الحقوق بشيء من التفصيل

من المقرر الآن عند جميع الحكومات المتمدنية أن للانسان خمسة حقوق مقدسة لا يمكن إلّا أن يتعرض لها كيفما تغير نظام الحكومة وشكلها وتلك الحقوق هي .

أولاً - الحرية الشخصية : بمعنى أن كل شخص حر في أفعاله مادامت غير مخالفة للقوانين وأن لا يعاقب إلا بحكم

ثانياً - احترام الملكية : ومؤداه أنه لا يمكن حرمان أحد من أمواله إلا بمقتضى القوانين

ثالثاً - المساواة : ومغادها أن جميع الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات ولا يمكن ترتيب امتيازات بينهم إلا اذا قضت المنفعة العمومية بذلك

رابعاً - أمن الانسان على نفسه من القبض عليه أو حبسه أو معاقبته ظلماً وهو حق مدرج تحت حكم الحرية الشخصية

خامساً - حق الدفاع عن النفس في حالة الاضطهاد والقسوة

هذه هي الحقوق التي خولها الافراد بحسب نظام الدول الغربية .. أما ما يخص بالقبط المصري فليس لدينا حتى الآن قانون خاص يرجع

اليهولسكن بما أن مضر كانت تابعة للدولة العثمانية فكان من اللازم التعويل على القواعد المقررة في المملكة العثمانية وهي الصادر بها الأمر السلطاني المعروف بالخط الشريف بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩) الذي قرر منح واحترام هذه الحقوق في الحال والاستقبال وتضمن العهد والميثاق من طرف الحضرة السلطانية بأن لا يصدر شيء يخالفها وقد وعد السلطان في ذلك الأمر الصادر بكليته بأنه سيحلف قسماً بالله العظيم في أودة الخرق الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء (الوزراء) على احترام وتأييد تلك الحقوق

هذا وقد أوجب السلطان على والى مصر اذ ذاك العمل بمقتضى ذلك القانون فقد جاء في فرمان ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) الصادر للمرحوم محمد علي باشا ما يأتي : « وجميع أحكام خطنا » الشريف الهمايوني الصادر عن كليته وكافة القوانين الادارية الجارية » العمل بها وتلك التي سيجرى العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع » اليهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين بابنا العالي والدول » المتعابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في مصر أيضاً »

وقد جاء كذلك في فرمان الصادر له في أول يونيه سنة ١٨٤١ : « ان القواعد الموضوعة لأمنية الأشخاص والأموال وصون » الشرف والعرض الذاتي هي من المبادئ التي قدمتها أحكام ونصوص » خطنا الشريف الهمايوني الصادر من كليته وكافة المعاهدات المبرمة » وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتعابة يقتضى أن تكون » جميعها نافذة بكامل أحكامها في ولاية مصر »

وقد تضمنت فرمانات التي صدرت لاسماعيل باشا وتوفيق باشا وسمو الخديو عباس باشا وجوب سريان فرمان كلخانه في مصر كما هو سائر في جميع الممالك العثمانية

ويؤخذ من مجموع هذه فرمانات أن الحقوق الاساسية الممنوحة للمصريين هي نفس الحقوق المقررة لجميع العثمانيين بمقتضى فرمان كلخانه والخط الهمايوني المتمم له الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

وهذه الحقوق خمسة (١) المساواة (٢) الحرية الشخصية (٣) احترام الملكية (٤) حرية الاديان والتعليم (٥) احترام المساكن

١ - المساواة

حق المساواة هو أن يكون الناس جميعاً سواء في المعاملة لا فرق بين غنى وفقير مسلم او غير مسلم . ويتفرع عن هذا الحق أربعة فروع وهي :-

أولاً - المساواة أمام القانون : وهي عبارة عن وجوب النظر في التشريع الى جميع الأفراد بمثابة أنهم فئة واحدة تسن لها القوانين على وجه واحد بدون تمييز بين فريق وآخر

ثانياً - المساواة أمام القضاء : وهي تقتضى أن تكون جهات القضاء واحدة لجميع الناس فلا يكون منها جهات ممتازة واستثنائية لفريق مخصوص

ثالثاً - المساواة في التوظيف : ومعنى ذلك أن لجميع افراد الامة الحق في تولي الوظائف والخدمات العمومية متى توفرت فيهم الشروط المطلوبة قانونياً

رابعاً - المساواة في الضرائب : بمعنى أن كل فرد من الأفراد يشترك في أداؤها بنسبة أملاكه أو إيراده أو حرفته بحسب الأحوال ، وبدون التفتات الى مركزه في الهيئة الاجتماعية أو لأي اعتبار آخر

وبالرجوع الى نصوص الخط الشريف المتقدم ذكره نجد أنه اعتمد المساواة في حق جميع رعايا الدولة العثمانية سواء كانوا أتراكا أو غير أتراك مسلمين أو غير مسلمين فانهم يتمتعون جميعاً بنفس الحقوق ولهم الحق في تأمين أرواحهم وأموالهم وحفظ ناموسهم

وقد نهى ذلك الأمر عن أن تذكر في المحررات الدبوانية التعابير والالفاظ المتضمنة تحقير جنس لجنس آخر ، كما منع استعمال كل وصف وتعريض يمس الشرف ويستوجب العار

وبناء على النصوص المذكورة أصبح جميع الرعايا المصريين متساوين

في الحقوق لافرق بين طائفة وأخرى وعلى ذلك فهم : -

١ - يمينون في الوظائف الادارية والسياسية كلها بدون تمييز طبقاً

لقواعد مقررة تسرى على الجميع

٢ - يقبلون في المدارس الملكية والعسكرية مادامت شروط

القبول متوفرة فيهم

٣ - يدفعون الخراج كل على قدر اقتداره وأملاكه بدون أخذ

زيادة على المقرر من أحد ما

٤ - يقومون بالخدمة العسكرية على طريقة واحدة فتجربى على الجميع

أحكام الاعفاء من العسكرية بواسطة تقديم البدل الشخصي أو النقدي

٢ - الحرية الشخصية

الحرية الشخصية هي ثاني الحقوق الخمسة التي خولها الانسان وقد حددها «مُنْتِن»^(١) بقوله : هي المقدرة على فعل كل ما يتعلق- بذاتي . كما حددها الحكيم « سنيك »^(٢) « من قبل .. وعرف « منتسكيو »^(٣) الحرية المدنية بأن لا يجبر المرء على ما لا توجيهه القوانين وقد اتفق الكثير من العلماء على تعريف الحرية بكونها مقدرة المرء على فعل ما لا يضر بغيره من الناس ، وفيه نظر من وجهين الأول أن حد الاضرار بالغير منوط بالأحكام الموضوعية على ما بها من الخلل والثاني أن قيد الاضرار بالغير يخرج به الاضرار بالذات وهو مخالف لمقتضى القانون الطبيعي الحقيقي بالاتباع

وقد تدون هذا الحق في الخط الشريف السابق الكلام عليه الساري على مصر كما تقدم اذ جاء فيه « انه بمقتضى التنظيمات الجديدة أصبحت « أشخاص الرعايا العثمانيين وأموالهم خاضعة لقوانين التمدن والتقدم « فلا يمكن حرمان أحدهم مسلماً كان أو غير مسلم من حريته أو ممتلكاته « « الا بمقتضى حكم صحيح صادر من الجهة المختصة والا فيوقع العقاب « على من خالف ذلك »

(١) هو فيلسوف فرنسي جليل الشأن ولد في سنة ١٥٣٣ وتوفي في سنة ١٥٩٢ .

(٢) أحد فلاسفة الرومان ولد في سنة ٣ ومات في سنة ٦٥ ميلادية

(٣) من مشاهير الكتاب السياسيين الفرنسيين ولد في سنة ١٦٨٩ ومات في سنة ١٧٧٦

وزيادة على ما تقدم نرى الحرية الشخصية مكفولة في القطر المصري بمقتضى قانون العقوبات فإن المادة (٢٤٢) منه نصت على أن « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد »
« الحكم المختصين بذلك وفي غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين »
« واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة ، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً »

أما اذا حصل القبض من شخص موهماً بواسطة ملبسه أو بما في يده من الاوراق أنه من مستخدمى الحكومة فانه يعاقب بالسجن عملاً بالمادة (٢٤٤) عقوبات)

ولا بأس بأن نضيف على ما تقدم أن توقيع أى عقوبة يقتضى توفر شرطين :-

الأول - أن يسبق برفع دعوى بناء على طلب النيابة العمومية
الثانى - أن يصدر بالعقوبة حكم من المحكمة المختصة بذلك
(راجع المادتين ٢٠١ تحقيق جنایات)

ومن قبيل المحافظة على الحرية الشخصية المعاهدة التى عقدت بين مصر وانكلترا فى ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٧ فانها قضت بمنع تجارة الرقيق بمصر ومنع بيع الرقيق منها للخارج ومن تشويه الأطفال ، ونصت على أن من يخالف ذلك يحاكم أمام مجلس عسكرى ويحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى الأمر العالى الخاص بذلك

ولما كان نص المعاهدة لا يفيد الاعقاب من يبيع الرقيق فقد كان وقع شك فيما اذا كان العقاب ينال المشتري أيضاً ولسكن هذا الشك قد

زال بعبارة الوفاق الجديد المحرر بين انكلترا ومصر في سنة ١٨٩٥ لأنه تضمن النص الصريح على وجوب معاقبة البائع والمشتري وكذلك المقايض وتجارة الرقيق كانت ممنوعة قبل ذلك أيضاً في بلاد الدولة العثمانية بمقتضى أمر صادر في سنة ١٨٦٣

وكان من مقتضى اللوائح السنوية في بلاد الدولة العثمانية أن لا يؤذى أحد من الناس وأن تلتفى الجزآت البدنية سواء كان في السجون أو في الخارج فإذا ارتكب أحد شيئاً من ذلك عزل وعوقب بما يوجبه قانون العقوبات

أما قانون العقوبات المصرى فقد نص في المادة (١١٠) منه على أنه إذا أمر الموظف بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف فانه يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر فإذا مات المحنى عليه حكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً أى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

وقد جاء في المادة (١١٣) أن كل موظف استعمل القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنياً مصرياً

فيتلخص من هذه النصوص جميعها أن الحرية الشخصية مكفولة في القطر المصرى على خير الوجوه سواء بمقتضى النصوص الواردة في القوانين أو بما كان متبعاً في بلاد الدولة العثمانية التى كانت مصر تابعة لها الى حد معين

٣ - احترام الملكية

الملك هو ثمرة كد الانسان في عمله سواء بقوته الحسية أو بمواهبه
المنوية والغاية منه استقلال المرء بنفسه حتى يكون غنياً عن الغير ومن ثم
نرى التلازم بين الملك والحرية فلا عجب بعد ذلك اذا رأينا القوانين في
كل آن تهتم بأمر المحافظة على الملكية واحترامها حتى يطمئن صاحب
المال على التمتع بنتيجة مجهوداته في الحياة الدنيا ويثابر على الكد والكسح
بما ينمي الثروة العمومية ويجعله غيوراً على دولته مخلصاً لحكومته وما
الملكية في الجملة الا المال وقد قال عز وجل « المال والبنون زينة الحياة
الدنيا »

فراعاة لهذه الفوائد الكبرى العائدة على كلتا الهيئتين الحاكمة
والمحكومة قد تقرر حق احترام الملكية في الخط الشريف السابق ذكره
اذ جاء فيه مانصه : -

« وكل انسان يكون مالكا لماله وملكه ومتصرفاً فيهما بكامل
الحرية ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر »
فلا يمكن اذن على حسب هذا النص أن يتعرض أحد أيا كان
نفوذه وكيفما كانت سلطته لأموال الآخر الا في الاحوال الميينة في
القانون

وقد كان من المعتاد في بلاد الدولة العثمانية أنه اذا جرم على أحد بسبب
جناية ارتكبها تحرم وراثته من حق الوراثة وتصادر أمواله لجهة الحكومة
لكن خط كلثمانيه قد نهى عن ذلك بقوله : -

« وإذا فرض ورفعت تهمة على أحد وكان ورثته يرثي الساحة منها »
« فبعد مصادرة أمواله لا تحرم ورثته من ارثهم الشرعى »

فالملكية محترمة بهذه الصفة في يد صاحبها وأيدي ورثته ولا يمكن أن يفتالها أحد البتة . ولا تؤخذ منه بالرغم من ارادته الا اذا كان هناك نص صريح يبيح ذلك

ومن المقرر قانونا في القطر المصرى أن الملكية لا تزول عن صاحبها بدون اختياره الا في الأحوال الآتية : —

أولا — اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الاسباب المشروعة قانونا كالشفعة ومضى المدة

ثانياً — اذا نزع الملكية منه بناء على طلب دائنيه طبقا للأحوال الميينة في القانون

ثالثاً — اذا اقتضى الحال نزع الملكية منه للمنافع العمومية
هذا ويلاحظ أن نزع الملكية في الحالتين الأخيرتين ليس من قبيل الغصب بل انه عمل مقيد مراعاة للمصلحة العامة القاضية بوجوب استيلاء الدائنين على حقوقهم من المدين الماطل وبوجوب تقديم النفع العام على النفع الخاص فيما يتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية على أن المالك يعموض عن ملكه في هذه الحالة بقيمة ما يساويه حسبما يقدره الخبير

٤ — حرية الأديان والتعليم

(١) حرية الأديان — قضى الخط الهمايونى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ بتأييد حرية الأديان فى ممالك الدولة العثمانية . وبأنه يجب على

الحكومة اتخاذ الطرق حتى يتمكن أصحاب كل مذهب من إقامة شعائره بكامل الحرية، ومما جاء فيه قوله : -

« وبما أن عوائد كل دين ومذهب موجود بممالكنا المحروسة »
« جارية بالحرية فلا يمنع أى شخص من تبعتنا الملوكية من اجراء رسوم »
« الدين المتمسك به ، ولا يؤذى بالنسبة لتمسكه به ، ولا يجبر أحد على »
« تبديل دينه ومذهبه »

ولا عجب في هذا التسامح فان حرية الاديان مقررة في الواقع من عهد ظهور الاسلام فقد ورد في الكتاب العزيز قوله تعالى (لا اكره في الدين) ، (لكم دينكم ولى دين) ، (افأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)

ومنصوص في الفرمان المذكور على جملة أشياء تستأزمها حرية الاديان كبناء الكنائس الجديدة ونظام مالية الاكليريوس ونحو ذلك مما تدعو اليه اقامة شعائر الدين

ولا يخفى أن الحق الذي منحه غير المسلمين في التقاضى أمام محاكمهم الدينية فيما يختص بالأحوال الشخصية هو من فروع هذه الحرية الدينية هذا هو الحال في بلاد الدولة العثمانية أما ما يتعلق بحرية الأديان في القطر المصرى فقد جاء في قانون العقوبات عدة نصوص تفيد حرية الاديان - فمن ذلك المادة ١٣٨ فانها تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلثة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى : -

أولا - كل من شوش على اقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد

ثانياً - كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لاقامة شعائر دين أو رموز أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس

ثالثاً - كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها وتقصي المادة (١٣٩) بتوقيع المقاب السابق بيانه على كل تعديقع بالة ول أو الاشارة أو الكتابة أو الرسم أو الرمز الخ على أحد الاديان التي تؤدي شعائرها علناً ، ومن قبيل ذلك: -

أولاً - طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان اذا حرف صمدانص هذا الكتاب تحريفا يغير معناه

ثانياً - تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الغير

والترخيص لأهل كل دين باقامة شعائر دينهم مقيد بما يحفظ النظام العام وكرامة الحكومة . وقد ورد في قانون العقوبات ما يكفل ذلك فان المادة (١٦٩) منه تضمنت أنه اذا التى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحاً أو ذمماً في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من ولي الامر أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية ، أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بترامة لا تتجاوز عشرة جنهات مصرية .

وبالرجوع الى كتب الحقوق الدستورية في البلاد الاوربية يرى أن معشر الغربيين يقرون لكل انسان بحرية الاعتقاد فيما يحل اليه وفي

انتحال الديانة التي يرى تفضيلها على سواها ويعترفون كذلك أن لاجناح عليه اذا لم يكن له دين بالمرّة ومبنى ذلك عندهم أن العقيدة الدينية أمر من الأمور المتعلقة بذات الانسان يتصرف فيها كيف يشاء

(٢) مريّة التعليم - هذه الحرية مقرّرة بموجب فرمان الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ المتقدم ذكره فقد جاء فيه ما يأتي :-

« كل طائفة مأذونة باعداد مكاتب أهلية للمعارف والحرف »
« والصنائع وانما طرق التدريس وانتخاب المعلمين تكون تحت ملاحظة »
« مجلس المعارف المينة أعضاؤه من طرفنا الملوكي »

هذا شأن حرية التعليم في البلاد العثمانية وهي حرة مقيدة - كما رأيت - بوجوب اشراف الحكومة فقد حفظت لنفسها الحق في مراقبة مواد التدريس وكتب التعليم وانتخاب المدرسين وهو احتياط يقتضيه النظر الى مصلحة البلاد فان الغاية المطلوبة من التعليم والتربية واحدة وهي السكّال في نوع الانسان ولذلك نعلم ان افتراقهما في أفراد الأمة يعد نقصاً في كمالهم وباعثاً لانحطاط جامعهم فهم الأفراد لانقوم الأمة الابهيم كالبيت لا يقوم الا بالدعائم وهذا هو السبب في جعل المدارس تحت اشراف الحكومة ان لم تكن تابعة لها حتى بذلك تستقيم طرق التعليم وتثمر الثمرة المرجوة لخير أبناء البلاد

هذا واعلم أن من حقوق الحكومة على المدرسة أن تبعث في الابناء الطاعة لقانون الوطن وحبه والتعاون وتشريف العادات والآداب الوطنية وحب مولى البلاد وراعى الأمة (راجع كتاب التربية للمرحوم نجسن توفيق)

فكان المنتظر بعد ذلك أن تراقب الحكومة المصرية معاهد التعليم بما يحفظ مصالح القطر واسكنها في الواقع غير فاعلة بهذا الواجب على الرغم من أهميته فانا نرى كل طائفة تنشئ في البلاد ماشاءت من المدارس ولا نرى وزارة المعارف تراقب أى مدرسة منها لا من حيث مواد التدريس ولا من حيث الكتب وانتقاء المدرسين^(١)، أما علة ذلك - على ما يظهر - فهي أن يدها مغلوطة بسبب الامتيازات الأجنبية ولأنها لا ترى من العدل قصر الرقابة على المدارس التي ينشئها التابعون للدولة المصرية وعلى ذكر ذلك نقول ان بعض المدارس الأهلية أصبح الآن خاضعاً لوزارة المعارف بمقتضى أمر خاص فيما يتعلق بانتخاب كتب التدريس ومن حيث ملاحظتها والتفتيش عليها

٥ - احترام المساكن

تفرض الأحكام الشرعية بمراعاة حرمة المساكن عملاً بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها) وقد جاء أيضاً في الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فابرجع)

واعلم أن حرية المساكن مقررة نظاماً أيضاً في بلاد الدولة العثمانية بحيث لا يمكن الدخول في مسكن أى شخص قاطن في الممالك العثمانية إلا بناء على أمر مخصوص وفي الأحوال المعينة في القوانين

(١) وبما يوجب الأسف أن كل انسان أيا كان يستطيع أن يكون قبا على مدرسة أو أن يكون مربيا فيها بدون قيد ولا شرط لا من حيث العلم ولا من حيث الاخلاق فالامر فوضي في الحقيقة ويمقتضى الاصلاح العاجل

وبالرجوع الى القوانين المصرية نراها سارت أيضاً على احترام المساكن فان المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه (لا يجوز لاحد بغير أمر المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للعامة ولا مخصصاً لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال الميينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل ، أو في حالة الحريق أو الفرق)

فاذا كان الدخول من موطف اعتماداً على وظيفته كان عقابه الحبس أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً (مادة ١١٢ عقوبات) وأما اذا كان من أحد الأفراد فان عقابه يختلف باختلاف الأحوال حسب التفصيل المبين في المواد ٣٢٣ الى ٣٢٧ عقوبات فعليك بمراجعتها اذا أردت للتوسع

حقوق خراى

الى هنا تم الكلام على الحقوق الخمسة المقررة للأفراد في القطر المصرى ولكننا نرى أيضاً ذكر بعض الحقوق الفرعية المعترف بها على وجه العموم في البلاد الغربية والتي وردت في مشروع الدستور كما سبق وهي :

أولاً - حرية الاشتراك - يختلف القصد من الاجتماع فتارة يراد به تأليف هيئة مخصوصة من أفراد متعددين بنية الاستثمار مما يعرف بالشركات وهي تمتاز بكون الأعضاء أى الشركاء انما يسمعون وراء نفع شخصى وتارة يكون الغرض من تكوين الهيئة السعى في عمل عام المنفعة

والأصل أن تكوين الهيئة على الوجه الأول لا يحتاج الى اذن ما، بخلاف الحالة الثانية فان التكوين يتوقف على اذن من الحكومة كلما زاد عدد الهيئة على حد معين والحكومة لا تأذن طبعا الا بعد التحقق من أن هذه الهيئة لا تقصد شيئا مغايرا للقوانين أو مخالفا للآداب العمومية

ثانيا - حرية المطبوعات - هذا الحق هو عبارة عن التمكن من نشر الافكار والآراء بواسطة الكتب والجرائد والمجلات والنشرات والاعلانات ونحو ذلك وهو يتقيد بقانون العقوبات أو بقانون خاص أو بالاثنتين معا كما هو الحال في القطر المصري

ثالثا - حرية العمل - ومعنى ذلك أن كل انسان حر في ممارسة العمل الذي يهواه وفي انتخاب المهنة التي يميل اليها فاذا أراد أن يكون مدرسا أو طبيباً أو محامياً كان له ذلك ما دام حائزا للشروط الواجب توفرها بحسب القوانين واللوائح

رابعا - حرية الاجتماع - يراد بالاجتماعات هنا أن ينضم فريق من الناس بعضهم الى بعض بقصد عقد حفلة لكي يلقى فيها شيء من الخطب أو المباحثات والمحاضرات أو مجرد المظاهرة واعلم أن هذا العمل غير محظور في ذاته الا أنه يلزم المجتمعين اخطار السلطة الادارية بالاجتماع لكي تبعث ببعض رجالها من أجل السهر على حفظ النظام والوقوف على حقيقة ما يقال وما يعمل

٨

عموميات على ميزانية الحكومة

من البديهي أنه لا يصلح الحال بغير المال . وإن أهم الأمور في تدبير الممالك أن يكون سيرها المالى على وجه الضبط والدقة بحيث يتعين مقدار الدخل وتقدر قيمة الخرج ويوجد التناسب بين الاثنين على قدر ما يصل اليه حد الامكان حذرا من أن تضطر الدولة الى مد اليد للاقتراض فيؤدى بها الدين الى الخراب والهوان ورحم الله من قال «الذل في ثلاث. الدين ولودرهم ، والبنت ولو مريم ، والسؤال ولو أين الطريق » لذلك سرت الممالك المتقدمة على نظام وضع الموازين وقد اتبعت الحكومة المصرية هذه القاعدة فهي تضع فى أواخر كل سنة مالية ميزانية السنة التالية وطريقة تحضيرها هي أن كل مصلحة من مصالح الحكومة تضع مشروع الميزانية الخاصة بها ويدرج فى هذا المشروع الإيراد والمصروف بحسب المنظور

وتقدم هذه المشروعات فى أول يناير وتتضمن أوجه الفرق بين الميزانية الحالية والميزانية المقبلة . وتجمع المالية هذه الموازين الفرعية وتتخذها أساساً للميزانية العمومية الشاملة لجميع إيرادات ومصروفات الحكومة

واعلم أن هذه الميزانية تطبع سنويا فى مجلد ضخمة تميز فيه الإيرادات والمصروفات ضمن أبواب وفصول وفروع وغير ذلك من البيانات التفصيلية يبدأ فيه بذكر الامر العالى الصادر باعتماد الميزانية ويشتمل

بعد ذلك على مذكرة اللجنة المالية . وقد عمل لها فهرس بحسب المواد
وفهرس على الحروف الأبجدية تسهيلا للمراجعة
ووضع الميزانية على هذا الوجه حديث العهد في مصر فانه لم يتقرر
الا منذ سنة ١٨٨٠

ويقوم بوضع الميزانية في وزارة المالية قلم مخصوص يعرف بقلم الموازين
أما ميزانية سنة ١٨٨٠ فقد كان وضعها على الوجه الاتي : —

إيرادات	مصرفات
جنيه	جنيه
٦٢٢ ر ٨٥٦١	٣٠٠ ر ٣٢٣ ٤ (ماعدا قسط الدين العمومي)
وكانت ميزانية سنة ١٩١٠ كما يأتي :	
إيرادات	مصرفات
جنيه	جنيه
١٥٩٦٥ ر ٦٩٣	١٤٤١٤ ر ٤٩٩

وفي حالة ما اذا كانت الميزانية الجديدة مشتملة على زيادات مطلوب
اضافتها الى المصروفات بناء على رغبة فروع الحكومة يجب أن تبحث
فيها اللجنة المالية فاما أن تقررها ولما أت ترفضها . ثم تبعث المالية
بالميزانية الى مجلس النظار مصحوبة بمذكرة تبين فيها أوجه الفرق بين
الميزانية السابقة والميزانية الجديدة فيما يختص بكل من الإيرادات والمصروفات
هذا ومن المعلوم لنا مما سبق ايضاحه أن مجلس الوزراء يبعث
بمشروع الميزانية الى مجلس شورى القوانين لاجذ رأيه فيها على الوجه
المتقدم . يانه ثم يصدر الامر العالي باعتمادها فيتحتم السير على مقتضاها

بحيث لا يصح بعد ذلك صرف أى مبلغ الا اذا كان واردا فيها . فاذا طرأت ظروف استثنائية تستدعى صرف شيء غير مبين في الميزانية وجب الحصول على الاذن بذلك من اللجنة المالية فاذا وافقت وجب التصديق على قرارها من مجلس الوزراء

وقد بينا في الجدول الآتى مصادر الإيرادات وقيمة كل منها بحسب المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١

جنيه	جنيه
أموال الاطيان ٥٨٣٨٠٧١	إيرادات البوستة ٥٣٩٧٧٦
عوائد الاملاك ٣٨٧٥٦٤	الارباح الناتجة من تشغيل النقود ٣٥٤٣٧١٢
الجمارك ٦٦٥٨٣٥٨	اجارات وممتلكات املاك لالى ١١٠٨٣٢٥
الدخان والتبناك والسجائر ٤٢٤٧٩٢٩	مقطع من ماهيات للمستعدين ٢١٤٥١٥
رسوم التليغات والتلفونات ٢٦٢٦٤١	بدل الخدمة العسكرية ٣٨٣٦٠٠
مسايد الاسماك ٩٢٧٩٥	رسوم خفر ١٢٤٠٠٩٩
التنمعة ٧٨٠٦٧	إيرادات متنوعة ١٣٩٩٨٢١
رسوم تمعة المصوغات ٣٧٦٧٦	ضريبة القطن ١٢١٩٨٠٦
الرسوم القضائية والقيدية ١٩٣٩٦٧٠	إيرادات غير اعتيادية ٣١٣٨٤٨٥
إيرادات السكة الحديدية ٨١٥٥٧٨٥	مبيع املاك ٣١٣٨٤٨٥
التلفراقات ٣٤٦٣٩٦	مبيعات مصلحة القوين (١) ٦٠٠٣٥٩٩
التليفون ٣١٠٢٣١	المجموع ٤٦٤٤٦٩٢١

(١) هي مصلحة انشئت بسبب الازمة المتولدة عن الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) وكان الغرض منها استيراد المواد اللازمة للقطر كالتنمعة والاعنام تخفيفا لحالة الضيق الاقتصادي الذي طرأ عليه البلاد وقتئذ وتخفيفا للأثمان التي بلغت وقتها حداً باهظاً ضج منه الناس طرأ وقد ألغيت هذه المصلحة بزواله الملة التي كانت اقتضت إيجادها

أما أوجه الصرف في تلك السنة فإليك بيانها ومقدار كل قلم منها مع ملاحظة أنها تحتوي على مصروفات جسيمة غير عادية كان من نتيجتها أن تجاوز مجموع ما صرف إيرادات السنة ذاتها بكثير وقد سدد العجز من زيادة إيراد السنين السابقة أى من المال الاحتياطي

جنيه	جنيه
٢١٤٢٥	٧٠٩٢٧١
منع تجارة الرقيق	مخصصات ومربيات العائلة
٨٠٠٧١١	وكابنيه (١) الحضرة العلية
٤٦٠٢٧٣٥	السلطانية
٤٧٦٤١٠٤	٦٢٤٦٩ مجلس الوزراء والجمعية
اعانة ممنوحة للمساعدة	التفربية ووزارة الخارجية
على غلاء المعيشة	٢٧٤٠٩٣٥ وزارة المالية وفروعها
٥٣٣٩٠ مصروفات غير اعتيادية	١٠٥٠٧٧٧ » المعارف العمومية
بسبب الحرب	٢٠٢٧١٢٠ » الداخلية والصحة
١٤٧٨١٨٢٤ شراء مواد الحاجيات	والسجون
الاولية	١١٩٦٤٩٥ وزارة الحفانية
٣٠٤٣٧٤ تسوية المصاريف الناشئة	٤٦٤٤٥٥٩ » الاشغال العمومية
من الاضطرابات الاخيرة (٢)	٢٩٣٦٩٠ » الزراعة
٢٢٠٩٠ اللجان الوقتية	١٦٧٥٨٧٤٢ » المواصلات
١٣١٨٣٨٧ اعانة خاصة	٢٩٤٦٧٨٣ خدمة الادارة والتحصيل
٦١٢٣٤٢٠٩ جملة المصروفات	٢١٨١٣٢٨ وزارة الحرية والقوات
	البريطانية

(١) لفظة فرنسية بمعنى الحاشية أو المعية

(٢) هي تمويلات صرفت لمن الحقهم اضرار بسبب ما حصل بمصر من الحوادث في نهضتها الاخيرة (سنة ١٩١٩ وما بعدها)

وبمقارنة هذه الميزانية بأول ميزانية صدرت في سنة ١٨٨٠ كما تقدم نرى أن الإيرادات أصبحت الآن أكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه في تلك السنة كما أنها تبلغ نحو ثلاثة أضعاف الميزانية عن سنة ١٩١٠ مع أن هذه قريبة العهد مما يدل على الزيادة المستمرة في الإيرادات ونموها بسرعة عظيمة لاسيما في السنوات الأخيرة

ومن المعلوم أن الميزانية تختلف من حيث الإيراد والمصروف باختلاف الأزمان والأحوال . وقد عثرنا على بيان إيرادات الحكومة ومصرفها عن سنة ١٧٩٨ ميلادية (١٢٠٣ هجرية) فإذا هي كما يأتي : -

الإيرادات	المصروفات
جنيه	جنيه
١٦٠ ر ٠٨٦	١٣٧ ر ٥٨٦

فتكون الزيادة في الإيراد ٢٢ ر ٥٠٠ جنيه ، ويرى من هذا البيان أن إيراد الحكومة من مائة واثنين وعشرين سنة ميلادية كان جزءا من ثمانمائة تقريباً مما هو الآن (١)

(١) بعد أن دوننا ماسبق إيضاحه عن الميزانية المصرية نشر بعض الجرائد مذكرة وزير المالية عن الحساب الختامي لسنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ ومنها يتبين أن هذا الحساب أسفر عن النتيجة الآتية : ٤١٨٠٣١٦٦ جنيه إيرادات و ٣٧٧٤٧١١٢ جنيه مصروفات فتكون زيادة الإيرادات على المصروفات ٤٠٥٦٠٥٤ جنيه ويلاحظ أن نتيجة حساب هذه السنة تخالف نتيجة حساب السنة السابقة وما ذلك إلا لحوال الأسباب التي دعت إلى أن تكون سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ استثنائية في ميزانيتها

الضرائب

يطلب من الحكومة القيام بمدة شئون عمومية كالنشاء الترع والجسور والمصارف والكبارى والخزانات والسكك الحديدية وكالسهر على الأمن فى خارج البلاد وداخلها بواسطة الجيش والبوليس وتشبيد المدارس على اختلاف أنواعها واقامة المحاكم لتوزيع العدل بين الناس ونحو ذلك من الأعمال التى تعود بالفائدة على الأمة ، فلكى تتمكن الحكومة من القيام بهذه المطالب دعت الحالة لوضع الضرائب على الاهالى تارة على أشخاصهم مباشرة وتارة على أموالهم المنقولة أو الثابتة

والضرائب فى القطر المصرى عبارة عن أموال على الاطيان وعوائد على المباني وهى من أهم أبواب الإيرادات وهناك موارد ايراد غير هاسبق يبانها عند الكلام على الميزانية

وقد راعت الحكومة فى فرض الضرائب أربعة مبادئ وهى : —
أولاً — كونها توزع بطريق العدل وبدون أدنى تمييز

ثانياً — وجوب اعلان الممول بقيمة المقرر عليه ليعلم مقدار المطلوب منه قبل حواله

ثالثاً — جعل الاستحقاق على أقساط لتسهيل الوفاء مع ملاحظة مواسم المزروعات وأوان حصيدها فيما يختص بأموال الاطيان ومراعاة الأقاليم أيضاً ، ولذا نجدها تختلف فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى وفى بعض المديرىات عن الأخرى فى نفس الوجه الواحد

رابعاً - وحدة طريقة التحصيل مع جميع الممولين

هذا وفي حالة تأخر الممول عن أداء الضريبة في ميعادها يجوز للحكومة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠^(١) أن تحجز وتبيع الثمار والمحصولات والمنقولات والمواشى التى فى العقار المتردة عليه الضريبة فإذا لم يكف المتحصل من ثمنها حجز العقار نفسه ويبيع . وهذا كله وفاء للمطلوب من الممول لجهة الحكومة لافرق فى ذلك بين الأهالى والأجانب اذ أن الأمر العالى المتقدم سار على هؤلاء بناء على أنه من القوانين المقاربية الواجب خضوع الأجانب لاحكامها عملاً بالقرمان الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٨٦٧ الذى أجاز لرعايا الدول الأجنبية تملك العقار فى الاقطار العثمانية

ضرائب الاطيان - وقد سارت الحكومة فى تقدير ضرائب الاطيان على معدل الأجرة فى تعتبر الايجار أولاً ثم تعين الضريبة بنسبة ٢٨ ٢٤ ٪^(٢) وسرى الاعتبار على تقسيم اطيان القطر الى اثنين وعشرين نوعاً قدرت أجرة أعلى نوع منها بمبلغ ٥٧٥ قرش فتكون ضريبته ١٦٤ قرش وأجرة أحط نوع بمبلغ ٥٠ قرشاً ضريبته ١٤ قرشاً وافرقت الضريبة بين كل نوع والا خريتر اوح بين ٧ و ٨ قروش وهذا كله على حسب الجدول الآتى :-

(١) وقد صار تعديل الأمر المذكور بالأوامر العالوية الصادرة فى ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(٢) هذه النسبة قد نقصت الآن فى الواقع الى نحو ١٥ ٪ لارتفاع أجرة

الاطيان بسبب التحسينات التى تمت فى نظام الرى والصرف

قيمة الاجرة	قيمة الضريبة	قيمة الاجرة	قيمة الضريبة	قيمة الاجرة	قيمة الضريبة	قيمة الاجرة	قيمة الضريبة
٥٧٥	١٦٤	٤٢٥	١٢٢	٢٧٥	٧٩	١٢٥	٣٦
٥٥٠	١٥٧	٤٠٠	١١٥	٢٥٠	٧٢	١٠٠	٢٩
٥٢٥	١٥٠	٣٧٥	١٠٧	٢٢٥	٦٥	٧٥	٢٢
٥٠٠	١٤٣	٣٥٠	١٠٠	٢٠٠	٥٧	٥٠	١٤
٤٧٥	١٣٦	٣٢٥	٩٣	١٧٥	٥٠		
٤٥٠	١٢٩	٣٠٠	٨٦	١٥٠	٤٣		

وهذه الضرائب قد يزيد بعضها وينقص البعض الآخر بمقدار قرش واحد في الحالتين حسبما تراه اللجنة المنوطة بتعديل الضرائب وقد كانت ضرائب الأطنان من أهم دخل الحكومة فقد بلغت ٢٠١ ر ٥ جنيه في ميزانية سنة ١٩٠٩ (١) أى ثلث ايراد تلك السنة تقريبا أما الآن فهي التسع تقريبا وقد أصبحت في المرتبة الثالثة أى بعد الجمارك والسكك الحديدية

عوائد المياني - أما عوائد المياني فتقدر باعتبار جزء من اثني عشر جزءا من قيمة الأجرة ويستحق دفعها مقدماً على أربعة أقساط متساوية بين كل منهما والآخر ثلاثة أشهر . وقد بلغت هذه العوائد بمبلغ ٣٨٧٥٦٤ ر ٣٨٧ جنيه في ميزانية سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ كما سبق واعادة النظر في تقدير الأجرة يحصل كل ثمانى سنوات

(١) وهي السنة التي تلتها الطابعة الأولى من هذا الكتاب

عوائد النخيل — كان مقررا على كل نخلة قرشان ونصف قرش سنوياً
لكن هذا المال ينقص الى قرش ونصف قرش بالنسبة لوادى حلفا . وكان
يشرع في تعداد النخيل مرة في كل خمس سنوات . وكان مال النخيل مستقلا
عن ضريبة الأرض المغروسة هي فيها فيجمع بينهما . غير أن هذه الضريبة
الغيت بأمر عال صادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ وهذا الالغاء عادل
اذ لا محل لعوائد النخيل مع ضريبة الاطيان

وحاصل البيانات المتقدمة أن الضرائب على اختلاف أنواعها
أصبحت في غاية الانتظام ومنتهى الدقة سواء من حيث التقدير ومواعيد
الاستحقاق ، فلا تستطيع الحكومة زيادتها بمحض ارادتها ولا أن تطالب
بها قبل حلول أجلها وهو نظام عادل لم يكن معروفاً في مصر من قبل
فقد مر عليها زمن تنوعت فيه الضرائب وتعددت العوائد مما أدى الى
فقر الاهالي وخراب البلاد فن ذلك المقابلة وعوائد الملح وعوائد الدخولية
والعوائد الشخصية وعوائد العربات والدواب وعوائد الاغنام والمعرز
والرسوم المعروفة بالفرجة وغير ذلك مما لا يحصى ، ومن حسن حظ
البلاد أن انقضى ذلك الزمن بيؤسه وتلاشت تلك الضرائب بعدة
أوامر عالية وفي جملتها الأمر الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ حيث
قضى وحده بالغاء واحد وثلاثين نوعاً من تلك الضرائب التي كانت عبئا
ثقيلا على البلاد

الديون المصرية

من المعلوم أن كل حكومة باعتبار كونها شخصاً معنوياً تأخذ حكم الافراد في أملاكها وأموالها فتتصرف فيها تصرف الانسان في ملكه والحكومة بهذه المثابة تقوم بمباشرة العقود على اختلاف أنواعها فتبيع وتشتري ، وترهن وترتهن ، وتقرض وتقرض ، وتؤجر وتستأجر ، وتمهداتها فيما يختص بهذه الاعمال تشبه تمهدات الافراد فإذا أخذت بعقد عقده أو عملت عملاً أضر بالغير كانت ملزمة بتعويض الضرر المترتب على فعلها عملاً بالاحكام القانونية

وللحكومة صفة أخرى وهي الأتم وهي كونها تقوم بمباشرة الشؤون العمومية وتدير أعمال البلاد وهي الوظيفة التي جعلت الحكومة من أجلها وأنشئت بقصد القيام بها ، فلكى تتمكن من تأدية وظيفتها هذه قد فرضت الضرائب والرسوم على الاهالى ولكن يتفق أحياناً أن شؤون البلاد تضطرها الى أن تكون المصروفات اكثر من الايراد فتحتاج حينئذ الى الاستقراض بواسطة ما يسمى «سلفيات عمومية» وهي على نوعين:

١ - المدين الغير المنتظم - واعلم ان الدين في هذه الصورة يختلف عنه في الصورة الآتية لان الحكومة اذا استدانت باعتبار أنها كالأفراد تكون ملزمة بدفع رأس المال والفوائد في المواعيد المحددة في العقد ، واذ اقصرت خاصتها الدائن أمام الحاكم ، وهي تحكم عليها بما تعهدت به فإذا لم تنفذ الحكم بالرضا نفذه المحضرون عليها قهراً عملاً بالقواعد المقررة في

القوانين. والديون المعقودة على هذا الوجه تعرف بالديون السائرة أو الغير المنتظمة

٢- الدين المنتظم - أما في الحالة الثانية فنقرر أن ليس على الحكومة لأرباب الدين سوى دفع الفوائد. اذ ان رأس المال انما يستوفى بطريق الاستهلاك بصورة تدريجية على حسب رغبة الحكومة وقدر طاقتها وتعرف الديون المترتبة على هذه السلفيات بالديون المنتظمة

ومن المقرر أنه لا يجوز للدائنين مقاضاة الحكومة بشأنها أمام المحاكم بل من المقرر أيضاً أن لها الحق في إيقاف دفع الفوائد وتأخير الوفاء مؤقتاً ولو لأجل غير مسمى كما لها أن تعلن عن عدم الوفاء بالمرة اذا أُلجأتها الاحوال الى ذلك

بيان الديون الغير المنتظمة - والديون السائرة الواردة في ميزانية سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ هي الآتي بيانها: -
جنيه

١ قسط المقابلة ^(١) وقدره في السنة ١٤٠٩١٧

٢ قسط الخزانات وقدره في السنة ١٥٣٢٩٥

٣ قسط السكة الحديد من بورسعيد الى الاسماعيليه وقدره في السنة ١٩٩٣١

٤ اعمال التطهير في مدخل السويس ١٦٥٠

٥ قسط السكة الحديد من قنا الى أسوان وقدره في السنة ٢٣٠١٠

٦ سكة حديد حلوان ٥٤٤٤

٣٤٤١٩٧

(١) لما أحس المغفور له اسماعيل باشا بخطر الديون وقد بلغت مبلغا جسيما فبكر في طريقة يتخلص بها من وخامة الماقبة فرأى أن يستعين بأموال الأهل

بيانه الديون المنتظمة - أما الدين المنتظم فنوعان : (١) موحد (٢) ممتاز

١- الدين الموحد - وهو يشمل ديون الحكومة التي اقترضت في سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ فانها ضمت الى بعضها ووضعت لها قواعد مخصوصة من حيث الارباح ودفعها وطريقة الاستهلاك فأصبحت بذلك واحدة من جهة الحكم أما معدل ربحه فأربعة في المائة ^١ ومعدل ربحه أربعة في المائة و« كانت » ^(١) رهنت من أجله إيرادات الجمارك ومديريات الغريبة والمنوفية والبحيرة وأسيوط ما خلا عوائد الملح والدخان البلدى

٢- الدين الممتاز - هو عبارة عن جزء معلوم من الديون « كانت » ^(١)

واستلهم لذلك بالامر العالى الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ الذى من مقتضاه أن من يدفع للحكومة مرة واحدة أو بالتدريج فى اثنتى عشرة سنة أضعاف الضريبة المقررة على أطيان علاوة على الضريبة السنوية تخفض مقابل ذلك ضريبة أطيانه الى النصف تخفيضاً دائماً فقبل ذلك عدد وافر من الممولين (٤٤٤٩٥٥) ودفعوا فعلاً ٥٤١ ر ٨٤٩ ر ١٦ جنيهاً

ثم جاء قانون التصفية فى سنة ١٨٨٠ فألغى نظام المقابلة وتقرر بمقتضاه أن ترد الحكومة فى مدة خمسين سنة المبالغ التى استولت عليها من ذلك الطريق مضافاً إليها ٤ ٪ بعد أن يخصم من هذه المبالغ ما ربما يكون مطلوباً للحكومة والد حاصل من طريق خصم أقساط المقابلة السنوية من الأموال المطلوبة باسم (تعويض المقابلة)

(١) قلنا « كانت » لأن القانون نمرة ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بشأن الدين العمومى بعد الاتفاق مع الدول سوى فى المعاملة بين الديون بأن خصص لها فقط إيرادات المديريات عدا قنا لغاية ما يكتفى لتسديد القسط السنوى ومصرفات صندوق الدين

وهنت لتسديد رأس ماله وفوائده أموال معينة وهي إيرادات السكك الحديدية والتأخرافات ومينا الاسكندرية وقد منح هذا الرهن حاملي سندات هذا الدين مقابل تساهلهم في معدل الفائدة لأنها كانت في الاصل ٥٪ بحسب الشروط فنقصت الى ٣.٥٪.

الدين المضمون — وهناك دين آخر يعرف بالمضمون وهو يبلغ تسعة ملايين ونصف مليون تقريباً من الجنيهات اقترض في سنة ١٨٨٥ على أثر الحوادث العراقية والثورة السودانية ومعدل فائدته ٣٪.

أما وصفه بالمضمون فسيبه أن وفاءه مكفول بضمانة الدول الست الكبرى وهي : المانيا وانكلترا والنمسا وفرنسا وايطاليا وروسيا ولذا اتخذ احتياطاً مخصوص في تسديده بأن يؤخذ في كل سنة مبلغ ٣١٥٠٠٠ جنيه من الإيرادات المخصصة لضمانة الممتاز والموحد لتأدية ذلك الدين

١. اول الديون — واعلم أن مصر لم تعرف الديون الا في زمن سعيد باشا فانه اقترض في سنة ١٨٦٢ مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي (أى أربعين مليون فرنك) بمعدل ٧٪ واستأذن في ذلك الباب العالي ورهن للدائنين ضرائب روضه البحرين مقدرة بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ فرنك سنوياً وكان من المتفق عليه أن الاستهلاك يتم في ثلاثين سنة بطريق القرعة ولم يسدد من هذا الدين في حياة سعيد باشا سوى جزء يسير بحيث كان الباقي منه عند وفاته ثلاثة ملايين جنيه

(٢) لم يزل هذا الاحتياط موجوداً وقد نص عليه في المادة ٣٣ من قانوني

سنة ١٩٠٤ المتقدم الذكر

وفي ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ جاس اسماعيل باشا على الاريكة الخديوية
بأخذ في الاستدانة بفوائد باهظة لاتنقص عن ٧٪ وقد وصلت أحيانا
الى ٩٪ هذا خلاف مصروفات العمولة والفرق بين القيمة الاسمية وسعر
الاصدار كما سترى

وهذا بيان الديون من عهد بدايتها : -

اسم الخديوي	السنة	القيمة الاسمية	الفائدة	الميعاد بالسنة	سعر الاصدار
مسعيد	١٨٦٢	٣٢٩٢٨٠٠	٧	٣٠	٨٣ر٥
اسماعيل	١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٧	١٥	٩٣
»	١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠	٧	١٥	٩٠
»	١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٧	١٠	٩٢
»	١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠	٩	١٥	٩٠
»	١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠٠	٧	٣٠	٧٥
»	١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠	٧	٢٠	٧٥
»	١٨٧٣	٣٤٠٠٠٠٠٠	٧	٣٠	٧٤ر٥

ومن هذا يري أن معظم الدين تكون في عهد المرحوم الخديو اسماعيل
باشا وقد بلغ الدين في سنة ١٨٨٣ (٩٦٤٥٧٠٠٠) جنيه وكان المال الذي
يدفع سنويا فائدة واستهلاك ٤٢٦٨١٠٠٠ جنيه ثم صدر القرض المضمون
وقدره تسعة ملايين ونصف مليون تقريبا في سنة ١٨٨٥ كما تقدم
وطرأت ظروف أخرى اضطرت الحكومة الى الاستدانة بعد ذلك

لتمتكن من الصرف على أعمال الري ونفقات السكة الحديدية والاستبدال المعاشات بحيث ان مجموع الدين وصل في سنة ١٨٩١ الى ١٠٦ر٤٥٨ر٠٠٠ جنيها ولكن مركز مصر المالى كان قد اخذ في التحسن بسرعة عظيمة الامر الذى ساعد الحكومة المصرية كثيرا على الاتفاق مع المالىين الغربيين على استبدال الديون بأخرى بشروط اكثر موافقة لمصلحتها بفائدة اقل من التى كانت مرتبطة بدفعها وقد نالت ذلك بفضل متانة حالتها المالية وأصبح الدين بعد هذا الاستبدال ١٠٣ر٩٣٥ر٦٤٠ جنيها في سنة ١٨٩٢ ثم نزل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ الى ٩٦ر٤٨٤ر٠٠٠ جنيه أى مثل ما كان في سنة ١٨٨٣ بوجه التقريب واليك جدول الديون في آخر مارس سنة ١٩٢١

نوع الدين	قيمه الاسمية	الباقى منه الآن
المضمون بسعر ٣ فى المائة	٩ر٤٢٤ر٠٠٠	٥ر٨٧٢ر٠٠٠
الممتاز بسعر ٣ فى المائة	٣١ر٥٨١ر٢٠٠	٣١ر١٢٧ر٧٨٠
الموحد بسعر ٤ فى المائة	٦٠ر٩٥٨ر٢٤٠	٥٥ر٩٧١ر٩٦٠
مجموع الدين الى غاية مارس سنة ١٩٢١		٩٢ر٩٧١ر٧٤٠

أسباب الربو — أما تورط اسماعيل باشا فى الديون فسببه أنه كان مغرمًا بالمدينة الاوربية وكان من أسى رغائبه أيضًا على ما يقال أن تستقل البلاد المصرية ويكون ملكا عليها هي وما يلتحق بها من الاقطار السودانية فأخذ يسعى فى تحقيق هذه الأمانى من طريق انشاء الترع والجسور والعمارات والقصور والشوارع والمتنزهات والورش والفاوريقات والكبارى والسكك الحديدية والمدارس والجيوش والقلاع والحصون وقد صرف

مقادير جسيمة أيضاً بسبب قتال السويس وإنشاء المحاكم المختلطة يضاف إلى ذلك ما أنفقته في سبيل الحصول على الامتيازات التي نالها حسبما تقدم . ولما لم يكن إيراد البلاد كافياً لسد أبواب الصرف هذه المتعددة التجأ إلى الاستدانة وأخذ في أحداث الضرائب والاكتثار من الرسوم والمخارم بحيث تجاوزت حدود الطاقة حتى بلغ مادفع على الفدان الواحد في بعض السنين ستة جنيهات وقيل أكثر - ومن المعلوم أن هذا المبلغ في ذلك الزمن يساوى ضعفه بل أكثر في الزمن الحاضر :

والخلاصة أنه لم تمض سنة ١٨٧٦ وبعبارة أخرى لم يمض ١٤ سنة على جلوس المرحوم اسماعيل باشا الا وقد بلغت الديون مبلغاً يستوقف النظر وهو ٩١٠٠٠٠٠ جنيه فتداعى مركز مالية الحكومة وترتب على ذلك أن تدخلت الدول في شؤون البلاد حسياً

تلك كانت آمال المنفور له اسماعيل باشا ولكن الاقدار جرت على غير أمانيه فخطبت أعماله وانتهى أمره بالتنازل عن الأريكة الخديوية بأمر الباب العالي بعد اتفاقه مع الدول الكبرى وكان ذلك في سنة ١٨٧٩ وتولى الخديوية بعده المرحوم محمد توفيق باشا فزادت الديون في عهده للضرورات التي اقتضتها ولكنها أخذت في التناقص تدريجياً بعد ذلك كما سبق ويمكن القول الآن بأن الدين المطلوب من الحكومة المصرية أصبح لا يعد شيئاً مذكوراً بجانب رقيها المالى ومواردها الغزيرة وإيرادها الآخذ في الازدياد سنة بعد أخرى

السلطة القضائية

سبق لنا في الدروس الماضية أن عرفنا السلطة القضائية بأنها عبارة عن الهيئة القائمة في كل أمة متحضرة بنشر لواء العدل أى أنها تناط بتوقيع العقوبات وبجسم المنازعات التي تتولد بين الافراد والحكومة أو بين الافراد بعضهم مع بعض وقد تمسشنا حينئذ في تقسيم السلطة على المشهور فاعتبرنا أنها ثلاث سلطات : -

افسام السلطة - (١) التشريعية (٢) التنفيذية (٣) القضائية ، ولكن لا بد لنا من القول الآن ان من رأى بعضهم أن السلطة على قسمين فقط وهما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وأن السلطة القضائية لم تخرج عن كونها فرعاً من السلطة التنفيذية تقوم هي أيضاً بتنفيذ القوانين في أحوال معينة وعلى وجه مخصوص وهو رأى لا يخلو من الوجهة وله في هذا العصر كثير من الانصار

وهذه السلطة هي التي تحكم بجميع العقوبات من غرامة وحبس وسجن وأشغال شاقة واعداد على حسب نوع الجريمة وبمقتضى نص القوانين التي وضعها الشارع

أما السلطة القضائية فهي التي تفصل في المنازعات التي تقوم بين الناس ويكون مرجع الامر فيها الى القوانين المدنية والتجارية فيتقاضى أمامها الجميع من وضع ودفع

وبما أن رجال القضاء حائزون على سلطة واسعة مؤثرة في شرف

الإنسان ونفسه وماله فقد رأى بعضهم وجوب أن يكون أمر تعيينهم ومستقبلهم بعيداً عن يد أحد الخصوم وبمعنى آخر أن يكون تعيين رجال القضاء لا بأمر الحكومة التي هي من المتقاضين بل بإرادة الأمة أي بطريق الانتخاب ولكن طريقة الانتخاب هذه قد جربت في بعض البلاد الأوروبية فلم يكن من ورائها سوى الضرر للأسباب الآتية : -
أولاً - أن الانتخاب وحده لا يضمن كفاءة القاضي ولا استقامته لاحتمال أن يقع على ذى الجاه والنفوذ بدون التفات للجدارة الفنية فينعدم العدل الذي هو أساس الملك

ثانياً -- أن هذه الطريقة تكون داعية للقضاة على إرضاء الناخبين أصحاب النفوذ ليتأكدوا من إعادة انتخابهم في المدة المقبلة فيكون أمر تعيينهم في الحقيقة بيد أحد المتقاضين الأكثر ثروة والأعز نفوذاً ولا يخفى ما في ذلك من الضرر

لذلك قد جرت جميع البلاد على تخويل الحق في تعيين القضاة حاكم البلاد (سلطان - ملك - أمبراطور - رئيس جمهورية) ولكن خوفاً على استقلال القاضي من تأثير الحكومة فيكون متعيزاً لجانها خاصاً لتنفيذها قد اتفق علماء القانون والاجتماع على وجوب جعل القضاة غير قابلين للعزل فيزول بهذه الوسطة تخوفهم على مستقبلهم ، على أن البعض يرى أن هذا العلاج غير كاف لضمانة استقلال القضاة مادام أمر تقدمهم وترقيتهم بيد الحكومة لأن الإنسان مدفوع بطبعه إلى التزلف لمن بيده الأمر في رفع شأنه فيخشى أن ينحاز رجال القضاء إلى جهة الحكومة سعياً وراء تقدمهم وترقيتهم فدفعاً لهذا الضرر قد أشار

بعضهم باتخاذ طريقة وسطى وهى أن تنتقى الحكومة بعض رجال ترى فيهم الدراية والكفاءة للوظائف القضائية وتعرض اسماءهم على المحاكم وهى تنتخب من بينهم من تراهم لاثقين للوظائف الخالية فتعينهم الحكومة حينئذ ، على أن هذه الطريقة ليست خالية أيضاً من العيوب فقد يتفق أن رجال المحاكم يميلون نحو أبنائهم وأقاربهم فينتخبون منهم دون سواهم فتصبح الوظائف القضائية محتكرة لبعض الفئات كما وقع ذلك فعلا في بعض البلاد الأوروبية فيما مضى من الزمان

أما النظام المتبع الآن في أغلب الحكومات فهو تحويل الحكومة الحق في تعيين القضاة ولكن مع اشتراط عدم قابليتهم للعزل أو النقل من جهة الى أخرى بدون رضاهم

أما في مصر فالحكومة هى التى تعين رجال المحاكم عملاً بالمادة ٣٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هجرية (١٤١٤ يونيو ١٨٨٢ م) التى نصها «تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب العمومى ورؤساء أقلامه ووكلائه يكون بأمر يصدر منا (أى من ولى الامر) بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظارة» وقد جاء كذلك في المادة ٤٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ما يوجب عدم قابلية عزل القضاة لكن الحكومة حفظت لنفسها الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في اثناء السنتين التاليتين للافتتاح وقد جرت على اطالة الزمن المميز للعزل الى أن صدر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أمر حال قضى بأن قضاة المحاكم الابتدائية يبقون قابلين للعزل الى حين صدور أمر جديد ولم يصدر بعد ذلك سوى الامر

المالى نمرة ٥ فى سنة ١٩٠٤ وهو قد أبطل عدم قابلية العزل دلالة فيما يختص بقضاة المحاكم الابتدائية اذ جاء فيه قوله « مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يعزلون » (مادة ٤٩ لائحة الاجراءات)

فيتضح مما تقدم أن قضاة محكمة الاستئناف الاهلية هم وخدامهم الغير القابلين للعزل أما غلة ذلك فلأن المعتبر فى انتقائهم أنهم أوسع علماً وأعز دادة من قضاة المحاكم الابتدائية ولأن محكمة الاستئناف هى الملجأ الاخير فى أهم القضايا فرأت الحكومة منحهم ذلك الامتياز

ومع ذلك قد زعم بعض المتشائمين أن عدم قابلية العزل هذه لا تكفى للاستقلال لأن المستشارين الوطنيين قابلون للرقى فى الوظائف الادارية كمنصب المحافظ أو المدير بل الوزير فيخشى من انحيازهم الى جهة الحكومة ولأن المستشارين الاجانب جرت العادة على تعيينهم الى مدة محدودة كخمس سنوات بمعنى أن بيد الحكومة حق التجديد أو الفسخ ومن ثم يخشى أيضاً من تولفهم لجانبها بحكم المصلحة الشخصية

هذا ولا بد لنا هنا من الاعتراف بأن قضاة المحاكم الابتدائية وان كان أمر ترفيتهم وعزلهم بيد الحكومة قد ظهروا فى الجملة بمظهر الاستقلال التام وهو ما يستوجب لهم الشكر والاعجاب

أما قضاة المحاكم المختلطة فهم خميماً غير قابلين للعزل فتلهم كمثل قضاة محكمة الاستئناف الاهلية

هذا واعلم أن تعيين القضاة الشرعيين يكون بالطريقة عينها المقررة لقضاة المحاكم الاهلية أى بمرسوم ملكى يصدر بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء طبقاً للمادة ١١ من لائحة ترتيب واجراءات

المحاكم الشرعية وسيرد بيان ذلك عند الكلام على المحاكم المذكورة
ولما كانت السلطة القضائية من الامور الجديرة بعناية الهيئة الحاكمة

الخليقة باهتمامها الاهتمام التام وجب أن يراعى معها ما يأتي : -

١ - لا يجوز أن يستثنى أحد من الخضوع لهذه السلطة بل يجب
أن ينقاد لها كل من كان مقيماً في دائرة نفوذ الحكومة ومن الاسف أن
هذه المزية مفقودة في بلادنا بالنظر للامتيازات الأجنبية السابقة الكلام
عليها في الموضوعات الماضية

ب - من الواجب أن يكون نظام السلطة القضائية بسيطاً ملائماً
لعادات البلد وأخلاق الاهالي وأن تكون الجهات القضائية قريبة للمتنقذين
حتى يسهل على الفقير الالتجاء اليها

ج - ينبغي أن يسمح النظام القضائي بالظمن في الاحكام أمام
جهة عاليا لأن الانسان قابل للخطأ كيفما كان خبيراً بمداته مدققاً في عمله
على أنه يجب من جهة أخرى أن لا تعتمد طرق التظلم ولذلك انفقت
قوانين معظم البلاد على جعل المحاكم في الجملة درجتين فقط ففي صدر الحكم
من الدرجة الثانية كان بمثابة القانون فلا يقبل التبديل ولا التعديل

د - ينبغي أن يكون التماضي بدون مقابل لأن القضاء بين الناس
واجب على الحكومة وهي تقتضى من الاهالي الضرائب والرسوم من
أجل استتباب الامن وبشر لواء العدل ولكن لما كانت مالية الحكومات
لا تساعد على ذلك اضطررت لفرض الرسوم على المتنقذين انما يحسن
أن تكون هذه الرسوم قليلة حتى يتيسر للفقير المطالبة بحقوقه

ومع ذلك لابد من أن تقول هنا ان قوانين الحكومة تجيز اعفاء
الفقير من دفع الرسوم مقدماً اذا ثبت عسره وكان حقه محتمل الكسب
لا فرق في ذلك بين أن يكون حقه من اختصاص المحاكم الاهلية أو
الشرعية أو المختلطة .

هـ - يجب أن تتوفر فيمن يتولى القضاء العدل والعلم والاستقلال
ونحو ذلك من الفضائل

تقدم السلطات القضائية - والساطة القضائية في القطر المصري مشتملة
بل مبعثرة بحالة تستوجب الاسف فهناك المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة
والمحاكم الشرعية والمحاكم القنصلية ومجالس الطوائف الغير الاسلامية
من مسيحيين واسرائيليين على اختلاف المذاهب وهناك أيضا هيئات
قضائية يصنع التعبير عنها بمحاكم ادارية كلجنة تأديب العمدة والمشايخ ولجنة
مخالفات الرى ولجنة خفر النيل وغير ذلك

ونستكمل على كل هيئة من الهيئات القضائية في مصر مبتدئين
بالمحاكم الاهلية

١ - المحاكم الاهلية

انبأؤها - كانت جهات القضاء في القطر المصري واحدة قبل سنة ١٨٥٦
وكانت كلها ترجع الى قواعد الشريعة الاسلامية من حيث تشكيكها وأحكامها
ولسكن منذ السنة المذكورة انشأت الحكومة المصرية في عهد المرحوم
سميد باشا محاكم سميت « مجالس محلية » وكانت تحكم بمقتضى القانون
الهلبوني واستمرت الى أن رأت الحكومة ضرورة السعي في انشاء

نحاكم مصرية تضارع المحاكم المختلطة التي كانت قد انشئت في القطر المصري منذ سنة ١٨٧٦ من حيث كفاءة رجالها ونظامها بأمل الاستغناء بها فيما بعد عن المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية فأنشأت المحاكم الحالية في سنة ١٨٨٣ بمقتضى أمر عال صدر من المغفور له توفيق باشا خديو مصر في ١٤ يونيو من تلك السنة وأطلق عليها اسم (المحاكم الاهلية) وافتتحت في بلاد الوجه البحري في السنة المذكورة وفي الوجه القبلي في سنة ١٨٨٩ وهي تصدر الاحكام باسم الجناب الخديوى بما ينطبق على القوانين واللوائح والاورام فاذا لم يجد القاضى نصاً صريحاً لزم أن يحكم بقواعد العدل ويراعى العرف أيضاً في المواد التجارية ونم هذا النص الاخير فقد قيل ان النصوص محدودة والحوادث ممدودة

افحص اصراً على وجه العموم - وهي تحكم بالمقبوبة على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة ^(١) من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات

(١) الجريمة ثلاثة أنواع وهى الجنائيات والجنح والمخالفات

(أ) فالجنائيات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الالائية :-

الاعدام

الاشغال الشاقة المؤبدة

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

(ب) والجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الالائية :

الحبس الذى يزيد أقصى مدته على أسبوع

الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى

(ج) والمخالفات هى الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الالائية .

الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية

وتفصل بين الوطنيين بعضهم مع بعض وبينهم وبين الحكومة في المسائل المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو بمقار^(١) وسواء كانت الحكومة دائنة أو مديونة بسبب عقد أو بسبب اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الاوامر العالية (مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم

الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع

الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى (المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات)

(١) المال في اصطلاح القانون هو كل شئ قابل لحيازة الافراد فالطيور مثلاً هي شئ مادام^{١١١} في غير حوزة الانسان لكنها متى دخلت في حيازته أصبحت مالا

وتنقسم الاموال : -

أولاً - الى منقولة وثابتة فالثابتة هي الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها كالارض والمناجم أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يمتريها خلل أو تلف كالدار والحمام

ثانياً - الى أهلية وموقوفة فالاهلية هي التى يكون للناس فيها حق الملك التام والموقوفة هي المرصدة على جهة بر لا تنقطع

ثالثاً - الى مباحة وأميرية فالمباحة هي التى لامالك لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضح يد عليها والاميرية هي الاملاك المخصصة للنفاع العمومية كالطرق والسكك الحديدية والمين

هذا هو التقسيم الوارد في المواد (١ الى غاية ١٠) من القانون المدنى بيناه بطريق الايجاز اذ لا محل للتطويل

الاهلية) وتحكم أيضاً في المواد التي ينحصر بها قانون أو أمر من الاوامر .
وليس لها النظر فيما يأتى : -

أولاً - ما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيث الملك
(مادة ١٥) والاملاك الاميرية العمومية هي ممتلكات الحكومة المخصصة
لمنفعة عامة كالقلاع والحصون أو لاستعمالها عاماً كالترع والطرق
ثانياً - المنازعات المتعلقة بالدين العمومى أو بأساس ربط الاموال
الاميرية ، ذلك لان المسائل الخاصة بالدين العمومى هي مسائل دولية
لا تتعلق بالحكومة المصرية وحدها ولان المفروض فى ربط الاموال
أنه مقرر بواسطة الجمعية العمومية النائية عن الامة (مادة ٣٤ من القانون
النظامى)

ثالثاً - المسائل المتعلقة بأصل الوقف ويراد بأصل الوقف كل
ما تتوقف عليه صحته كاشتراط أهلية التبرع فى الواقف وأن يكون الوقف
منجزاً وأن تكون العين مملوكة للواقف وقت الوقف أما مالا يتوقف
عليه صحة الوقف فليس من أصل الوقف ويكون حينئذ من اختصاص
المحاكم الاهلية كدعوى استئجار أعيان الوقف ومطالبة ناظر الوقف بتقديم
الحساب ونحو ذلك

رابعاً - مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة
لارتباطها بالاحوال الشخصية

خامساً - مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق
بالاحوال الشخصية

تسبيلها - والمحاكم الاهلية درجتان : ابتدائية واستئنافية

والدرجة الاولى تشمل المحاكم الجزئية والمحاكم المركزية والمحاكم الابتدائية أى الكلية وكذا محاكم الاخطاط التى سنفرد لها بحثا خاصا وتشمل الدرجة الثانية المحاكم الجزئية (بالنسبة لمحاكم الاخطاط) والمحاكم الكلية (بهيئة استئنافية) ومحكمة الاستئناف العليا وسيرد بيان ذلك كله فيما بعد

ويقوم بالقضاء فى كل محكمة جزئية قاض يندبه ناظر الحقانية من فضاء المحكمة الابتدائية ويوجد فى كل محكمة جزئية واحد أو أكثر من أعضاء النيابة للقيام بوظيفتها وعدد المحاكم الجزئية الآن (٤٤) تتم أما المحاكم المركزية فيقوم بالقضاء فيها أيضا قاض يندبه ناظر الحقانية لكن أعمال النيابة لديها محالة على بعض موظفى البوليس أما مقر تلك المحاكم الآن فهو المحافظات فقط عدا دمياط وأصبح عددها ٢٤ بعد أن كان ١٠٨ وذلك بسبب انشاء محاكم الاخطاط

ويوجد بكل محكمة ابتدائية عدة قضاة وتصدر الاحكام من ثلاثه منهم يجلسون بهيئة محكمة ويجوز ترتيب دائرتين أو أكثر فى كل محكمة حسب مقتضيات العمل

ويقوم بوظيفة النيابة العمومية فى كل محكمة ابتدائية رئيس نيابة يعاونه عدد من الوكلاء والمساعدين والمعاونين

وعدد المحاكم الابتدائية ثمانية مقرها مصر والاسكندرية وطنطا والزقازيق والمنصورة وبنى سويف وأسيوط وقنا

فمحكمة مصر يشمل اختصاصها محافظة القاهرة ومديرتى الجيزة والقليوبية

ومحكمة الاسكندرية يشمل اختصاصها محافظة الاسكندرية
ومديرية البحيرة

ومحكمة طنطا يشمل اختصاصها مديرتى الغربية (عدا مركزى
شرين وطاखा) والمنوفية

ومحكمة الزقازيق يشمل اختصاصها مديرية الشرقية ومحافظتى
بورسعيد والسويس والعريش والطور

ومحكمة المنصورة ويشمل اختصاصها مديرية الدقهلية ومحافظة
دمياط ومركزى شرين وطلخا من مديرية الغربية وهى أحدث المحاكم
الكلية عهداً اذ انشاؤها كان فى ١٥ مايو سنة ١٩١٣ (قانون نمرة ٢٤)
ومحكمة بنى سويف يشمل اختصاصها مديريات بنى سويف
والفيوم والمنيا

ومحكمة أسيوط يشمل اختصاصها مديرتى أسيوط وجرجا
ومحكمة قنا يشمل اختصاصها مديرتى قنا واسوان
أما محكمة الاستئناف فواحدة ومقرها القاهرة وكانت الاحكام
تصدر منها فى الاصل وهى مؤلفة من خمسة قضاة ^(١) ولكنها تصدر منها
الآن وهى مؤلفة من ثلاثة عملا بالتعديلات التى صدرت فيما بعد
وبمحكمة الاستئناف مقر النائب العمومى عن جلالة الملك يعاونه
فى العمل رئيس نيابة الاستئناف وغيره من أعضاء النيابة العمومية

(١) قضاة محكمة الاستئناف الاهلية والمختلطة وطنيون وأجانب يطلق على
الواحد منهم اسم مستشار

هذا وقد أدخل على القضاء الاهلى نظام حديث صدر به أمر عال بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ وهو انشاء محاكم الجنابات يمتاز عن سواه بكون المحكمة تعدد جلساتها في المحكمة الابتدائية التي ارتكبت الجريمة في دائرتها وبكون أحكام هذه المحاكم تصدر بصورة نهائية لا يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف فالمحاكمة أمامها غير خاضعة حينئذ لنظام الدرجتين المعتاد

ولم يبق لدينا الآن سوى كلمة تقال عن محكمة النقض والابرار فهي تؤلف من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف يجوز أن يكون أحدهم من سبق له المشاركة في الحكم المطعون فيه وسيأتي الكلام على اختصاص كل محكمة من المحاكم الاهلية على اختلاف أنواعها

تقدم لنا بيان اختصاص القضاء الاهلى على العموم أما اختصاص كل محكمة من المحاكم الاهلية من حيث المواد فسيأتي ذكره على الوجه الآتى :-

١ - المحكمة الجزئية

اختصاصها العادى - يحكم القاضى الجزئى في المسائل المدنية والتجارية الى غاية ٥٠٠ قرش فاذا كان المدعى به ^{اربع مائة} ~~أكثر~~ قرش فأقل كان حكمه ^{بجسم} ~~بجسم~~ نهائياً والا كان قابلاً للاستئناف

اختصاصها الاستثنائى - وللقاضى الجزئى اختصاص استثنائى يجيز له الحكم ابتدائياً الى ما لانهاية وفقاً للقيود المبينة في المادة ٢٦ من قانون المرافعات

الامور المستعجلة - ومن اختصاصه أيضاً الفصل في الامور المستعجلة

ويراد بذلك المواد التي يخشى عليها من فوات الوقت كتعيين خبير لمعاينة آثار هدم أو حريق أو غرق خشية من زوال المعالم
 اختصاصها الجنائي - أمامن جهة الاختصاص الجنائي فيحكم القاضي
 الجزئي في المخالفات والجنح إلا ما أحيل من هذين النوعين على المحاكم
 المركزية أو محاكم الاخطاط

ب - المحاكم المركزية

انشئت المحاكم المركزية بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٤ فبراير
 سنة ١٩٠٤ وهو نظام قصد به تبسيط المحاكم على المتهمين فى القضايا
 البسيطة والاسراع فى اصدار الاحكام فيها
 وكانت هذه المحاكم موجودة فى القطر كله فاصبح وجودها الآن
 مقصورا على المحافظات بعد انشاء محاكم الاخطاط كما تقدم
 ويقوم بالقضاء فى المحكمة المركزية قاض يندبه لذلك وزير الحفانية
 ويشمل اختصاصه أغلب المخالفات وبعض الجنح وله ما للقاضى الجزئى
 من السلطة دون أن يكون له مع ذلك أن يحكم بالحبس الى أكثر
 من شهر أو بفرامة تزيد على جنيتين مصريين ثم أطلق هذا القيد نوعا
 فأصبحت مدة الحبس ثلاثة أشهر والفرامة عشرة جنهات مصرية
 وكان لبعض المحاكم المركزية اختصاص فى المواد المدنية التى لا تزيد
 قيمتها على العشرين جنيه مصرية الا أنه الذى من عهد انشاء محاكم الاخطاط
 كما سيأتى :

جلسة الامراء - وفى سنة ١٩٠٥ أنشئ فى كل من القاهرة

والاسكندرية جلسة مخصوصة لمحاكمة الاحداث يقوم بالعمل فيها أحد قضاة المحكمة الابتدائية ويراد بالاحداث كل من كانت سنهم أزيد من سبع سنوات وأقل من خمس عشرة سنة ذكوراً كانوا أو أنثاء فإذا كانوا متهمين بجنحة أو مخالفة أحيوا على تلك الجلسة بخلاف ما لو كانوا متهمين بجناية فيحالون حينئذ على محكمة الجنايات

ج - المحكمة الابتدائية

افحصاصها - المحكمة الابتدائية هي الاصل فهي تنظر في جميع القضايا المدنية والتجارية غير الداخلة في اختصاص المحكمة الجزئية والمحكمة المركزية وتفصل بصفة استثنائية في الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية ومن المحاكم المركزية متى كان الاستئناف جائزاً بمقتضى القانون ومن وظيفتها أيضاً نظر الطعن في انتخاب أعضاء مجالس المديرات بصفة قطعية حسب المقرر في المادة (٥٠) من قانون الانتخاب وفي استئناف القرارات الصادرة من اللجنة المنوطة بالفصل في الطلبات المتعلقة بادراج الاسماء بدفاتر الانتخاب (مادتي ٨ و ٩ من القانون المذكور)

د - محكمة الاستئناف

افحصاصها - تحكم هذه المحكمة بصفة محكمة ثاني درجة في القضايا المدنية والتجارية التي تحكم فيها المحاكم الابتدائية ومن وظيفتها أيضاً الحكم في قضايا الطعن في انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية على حسب ما هو مبين في المادة (٥٠) مخالفة الذكر

هـ - محكمة النقض والابرار

امتصاصها - أما محكمة النقض والابرار فالغرض منها المحافظة على نصوص القوانين في المواد الجنائية وتأويلها تأويلاً صحيحاً فهي لا تبحث في الوقائع من جهة الثبوت والنفي بل عملها قانوني محض فاذا وجدت الحكم خالياً من العيب القانوني رفضت طلب النقض والا حكمت بما يقتضيه الحال كما سيذكر بعد ، والاحوال الثلاثة التي تقتضى قبول النقض هي الآتية :-

(١) اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم مثال ذلك - أن تكون المحكمة قد حكمت بالمعقوبة على من سرق من والده مع أن القانون نص على عدم عقابه ، وفي هذه الحالة تحكم المحكمة فوراً بالبراءة

(٢) اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم - كأن تكون المحكمة قد اجرت حكم القتل عمداً على القتل خطأ أو العكس أو تكون قد عاقبت من زور ورقة رسمية بمعقوبة الجفحة بدلا من عقوبة الجناية التي تقتضيها هذه الجريمة ، فتصدر الحكم بالمعقوبة التي تنطبق على الواقعة

(٣) اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم (مادة ٢٢٩ جنائيات) ومن الامثلة على ذلك - كون الشهود لم يحلفوا اليمين أو أن القضاة الذين أصدروا الحكم كان منهم من حكم في القضية ابتداءً أو كان الحكم خالياً من الاسباب وفي هذه الصورة تحيل الدعوى على محكمة أخرى غير التي حكمت أولاً ومن درجتها

و - محاكم الاخطاط

ويلحق بالمحاكم الاهلية المحاكم المعروفة بمحاكم الاخطاط وهالك لمحمة
بشائها من حيث الغرض من انشائها وطريقة تأليفها ومواد اختصاصها
وتنفيذ أحكامها

١ - الغرض من انشاء محاكم الأخطاط

محاكم الأخطاط هي أحدث الانظمة القضائية عهداً بدىء في انشائها
في سنة ١٩١٢ (القانون نمرة ١١ الصادر في ٨ يونيه سنة ١٩١٢) وكان
الغرض منها تقريب القضاء من المتقاضين بالأقاليم في المواد المدنية
والجنائية الصغيرة واقامته على نحو يتفق مع حاجاتهم ورغباتهم وأن يكون
تحقيق هذا الغرض من طريق تخويل الاعيان قسطا غير قليل من ولاية
القضاء على أن لا يكونوا مأجورين وعلى أن يكونوا بقدر الامكان من
طبقة المتقاضين أنفسهم ليكون لهم من ذلك نظام قضائي سهل سريع
لا يتعثر في القواعد الفنية والقيود الوضعية عدا ما في إيجاد هذا النظام
من تخفيف أعباء الأعمال عن القضاة الجزئيين ليتفرغوا الى النظر في
الدعاوى المهمة ^(١) وقد لوحظ في هذا النظام من جهة أخرى قلة النفقات
على المتقاضين على قدر الامكان

وليس هذا النظام في الواقع بمبتكر في تاريخ القضاء في مصر فقد سبق
قبل النظام الحالي الذي بدىء فيه من سنة ١٨٨٣ أن كانت ولاية القضاء

(١) أنظر تقرير المستشار القضائي لوزارة الحفانية سنة ١٩١٢ ص ١٦

في الغالب معهودة الى أشخاص غير اخصائيين وكان هناك ما يسمى بمجالس الدعاوى وهي أول درجة في سلم القضاء المصرى السابق وكانت مؤلفة من شيخ البلد يعاونه اثنان من الأهالى (١)

٢ - في تشكيل محاكم الأخطاط

قضى القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ بأن تشكل محاكم الأخطاط بمقتضى قرار أو قرارات يصدرها وزير الحفانية وتنشأ في كل مركز محكتان على الأقل (٢) وتعين دوائر الاختصاص بقرار يصدره وزير الحفانية كذلك بالاتفاق مع وزير الداخلية وتؤلف كل محكمة من خمسة أعضاء يكون أحدهم رئيسا ويختارون من قوائم يجردها سنويا النائب العمومى والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية وتحتوى كل واحدة منها على أسماء عشرة أشخاص على الأكثر وستة على الأقل لكل محكمة

(١) أنظر التقرير السابق ذكره الصفحة ١٦ وما بعدها تجد فيها بياناً شيقاً عن النظام القضائى السابق على العهد الحالى

(٢) لم تتمم محاكم الأخطاط القطر كله في آن واحد بل ان ما أنشئ فيها سنة ١٩١٢ كان ستاً وثلاثين فقط (منها ١٩ في مديرية الدقهلية و ١٨ في مديرية بنى سويف و ٩ في الفيوم) ثم صمت في اوائل سنة ١٩١٣ « المحاكم الأخرى التى أنشئت عندئذ بدأت أعمالها في ١٥ فبراير من السنة المذكورة، وكان عددها بعد التعميم ٢٢٨ وصارت الآن ٢٣٤ موزعة كما يأتي : البحيرة ١٨ الغربية ٣١ المنوفية ١٥ الدقهلية ٢١ الشرقية ١٩ القليوبية ١٢ الجيزة ١٢ الفيوم ٩ بنى سويف ٨ المنيا ١٨ أسيوط ٢٤ جرجا ١٧ قنا ٢١ اسوان وهى مقصورة على المراکز ولا أثر لها في عواصم المديریات ولا في المحافظات (المادة ٢٨ من القانون)

ويجب أن تتوفر في الاعضاء الشروط الآتية (المادة ٤ من قانون
الأخطا)

(١) أن يكونوا بالغين من العمر خمسا وعشرين مسنة كاملة
على الأقل

(٢) أن يحسنوا القراءة والكتابة

(٣) أن تكون لهم أملاك في الخط

(٤) أن يكونوا معروفين في الخط بالزاهة والوجاهة

(٥) أن لا يكونوا موظفين في الحكومة ولا ضباطا في الجيش

العامل ولا مآذونين ويجوز بصفة استثنائية ادراج العمدة والمشايخ في
القوائم

(٦) أن لا يكونوا محكوماء عليهم بعقوبة لجناية أو سرقة أو تزوير

أو خيانة أمانة أو نصب أو تفالس

والقوائم المذكورة المحررة على الوجه المتقدم ترسل من وزارة الحفانية

الى وزارة الداخلية لبدء ما يكون لديها من الملاحظات واذا تعذر وجود

العدد المطلوب من أهالى الخط نفسه يكمل العدد المذكور من أهالى

المركز وبعد ذلك يصدر وزير الحفانية كل سنة قراراً بتعيين الاعيان

الخمس الذين تتألف منهم محكمة الخط من بين الاعيان الواردة اسماؤهم في

القوائم المذكورة ويعين في القرار نفسه الاعيان الثلاثة الذين يندبون

للحكم ويكون الاثنان الباقيان عضوين احتياطيين بحيث اذا غاب أحد

الاعضاء الثلاثة الاصليين يندب القاضى الجزئى الموجودة في دائرة اختصاصه

محكمة الخطأ أحد هذين العضوين الاحتياطيين فإن كان الغائب هو الرئيس بين القاضى فى قرار النذب من يقوم مقامه ^(١)

وقضت المادة ١١١ (من اللائحة) المعدلة بالقانون نمرة ١٦ سنة ١٩١٧ بأنه يجب أن يحلف الاعيان الذين تشكل منهم محاكم الاخطا طميئناً بأنهم يؤدون وظائفهم بالصدق والأمانة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الاهلية الداخلى فى دائرة اختصاصه الخط وكانت المادة قبل التعديل تستلزم حلفهم اليمين أمام وزير الحاقانية ولا يخفى ما فى ذلك من العناء وتعطيل الاعمال وتكبد المصروفات للبعيدى عن مصر

وقضت المادة ٢٥ من القانون بأن القاضى الجزئى يجلس وحده فى محكمة الخط الذى به محل المركز وله أن يرأس محاكم الاخطا ط الكائنة فى دائرة اختصاصه وحينئذ يتنحى أحد عضوى المحكمة بالدور الا أنه رؤى بعد ذلك إنشاء محاكم اخطا ط مؤلفة من الاعيان فى بنادر المراكز واقضى ذلك تعديل المادة ٢٥ المذكورة بالقانون نمرة ٩ سنة ١٩١٣ فأصبحت كما هو آت : « للقاضى الجزئى أن يرأس جلسات أى محكمة من محاكم الأخطا ط التى فى دائرة اختصاصه وحينئذ يتنحى أحد عضوى المحكمة بالدور والأحكام التى تصدر من محاكم الخط وهى مؤلفة بهذه الصفة تكون غير

(١) لم ينص القانون على ضرورة أن يكون العضو الذى يندب للرئاسة عند غياب الرئيس هو العضو الذى يليه فى الترتيب من الحاضرين والمفروض أن هذا هو الذى يجب مراعاته بالنظر لكون الاعضاء مذكورين فى قرارات التعيين بالترتيب وقد يجدون غضاضة على أنفسهم من عدم اتخاذ هذا الترتيب أساساً لمعاملتهم

قابلة للاستئناف » واستثنى القانون من ذلك القضايا التي يطلب فيها الحكم باستبعاد الأوراق فإن القاضى الجزئى لا يصح له نظرها مع غيره (١٠١٥١٥ لائحة) والمقصود من ذلك إمكان استئنافها أمامه عند الحكم بالاستبعاد (مادة ١٠١٥ لائحة) إذ قد تستلزم لدفعتها إجراءات مخصوصة حسب قانون المرافعات فيكون للقاضى الجزئى الحرية التامة فى ذلك

وإذا خلا محل أحد الأعضاء الخمسة المنتخبين طبقاً للمادة السادسة من قانون الأخطاط انتخب وزير الحقانية من محل محله من بين الأعيان المذكورة أسماؤهم فى القوائم المحررة التى تقدم ذكرها وانتخاب الأعضاء لمدة سنة وعلى كل حال ينتهى هذا الانتخاب فى ٣١ ديسمبر من كل سنة (مادة ٩ قانون معدلة بقانون نمرة ١٩ سنة ١٩١٣) ويجوز تجديد نديهم سنة بعد أخرى على أن كثيرين منهم ظلوا يشتغلون سنوات متوالية

٣ - فى اختصاص محاكم الأخطاط

انتصاص نهائى - تختص محاكم الأخطاط بالفصل نهائياً فى المواد المدنية والتجارية الآتية (١٠ و ١١ من القانون)

أولاً - الدعاوى الخاصة بأموال منقولة إذا كان المدعى به لا يزيد عن خمسمائة قرش

ثانياً - الدعاوى المتعلقة بطلب أجرة الانفار والصناع إذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش

ثالثاً - الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل فى أراضى الزراعة أوفى الثمار أوفى الحاصلات سواء كان بفعل انسان أو حيوان إذا كانت قيمة التعويض المطالبة لا تزيد عن ألف قرش

رابعاً - الدعاوى المتضمنة طلب أجره المساكين والأراضي إذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش وكانت الأجرة السنوية لا تزيد عن ألفي قرش

خامساً - الدعاوى المتعلقة بملكية أو إيجار أو استعمال المواشي التي لا تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف قرش

سادساً - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة إذا كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ثلاثة آلاف قرش

سابعاً - كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها إلى محكمة الخط لتحكم فيها حكماً نهائياً

ثامناً - في المسائل المتعلقة بفصل حدود الأقطان والارتفاع بمساق الري والمصارف الخصوصية وحكمها يكون قاضياً بأعادة الشيء إلى أصله وإحالة النظر في الموضوع إلى الجهة المختصة

اقتصادياً - وتختص بالحكم في المنازعات الآتية حكماً ابتدائياً قابلاً للاستئناف أمام القاضي الجزئي (المادة ١٢ من القانون)

أولاً - الدعاوى العينية التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش
ثانياً - الدعاوى المتعلقة بملكية السواقي والارتفاع بها كانت قيمة المدعى به فيها

ثالثاً - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة إذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ثلاثة آلاف قرش ولا تتجاوز ستة آلاف قرش

رابعاً - الدعاوى المتعلقة بأعادة وضع اليد على العقار متى كانت

مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى

وقضت المادة ٥٤ من لائحة الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الأخطاط الصادرة بها القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ بجواز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأخطاط في مسائل الاختصاص وفي الدعاوى التي حكم فيها باستبعاد الأوراق كما كانت قيمة المدعى به فيها ويلاحظ أن الأحكام التمهيدية الصادرة في قضايا يجوز استئنافها لا يصح أن تستأنف على حدة ولكن استئناف الحكم في الموضوع يشملها (المادة ٥٥ من اللائحة)

وتراعى محاكم الأخطاط في تطبيق القوانين العادات المحلية وهذا فرق عظيم بينها وبين المحاكم العادية إذ هذه مقيدة بنصوص القوانين إلا عند عدم وجود النص فانها ترجع الى قواعد العدل أما محاكم الأخطاط فن الواجب الصريح عليها مراعاة العادات الثابتة التي لا تخالف قواعد العدل والقانون الطبيعي علاوة على تطبيق القوانين (مادة ١٧ قانون) وقضت المادة ٣٦ من قانون الأخطاط بإلغاء القانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤ المتعلق بمحاكم المراكز في كل مركز انشئت فيه محاكم أخطاط^(١) وبإبطال سريان اختصاص العمدة في المواد الجنائية والمواد المدنية طبقاً للامر العالي الرقيم ١٩ مارس سنة ١٨٩٥ والامر العالي الرقيم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ لانه بتعميم

(١) ولما كانت المحاكم الجزئية الآن معممة في جميع مراكز القطر تقريباً فكانت لمحاكم المراكز أصبح لا وجود لها الا في المحافظات وقد سبق أن أشرنا الى ذلك آنفاً

المحاكم الجزئية وبانشاء محاكم الاخطاط أصبح لا عمل للعمل بالقوانين المذكورة
اذ محاكم الاخطاط هي الآن أول درجة في سلم القضاء الاهلي وقد حلت بذلك
عمل محاكم المراكز في جزء من اختصاصها وما لم يدخل في اختصاصها من
اختصاص المحاكم المذكورة في المديرية رجع الى القاضي الجزئي صاحب
الاختصاص الأصلي

وإذا قارنا بين اختصاص القاضي الجزئي واختصاص محكمة الخط
في المسائل التي تقضى فيها كل منهما نهائياً ظهر لنا أن محكمة الخط تقضى
نهائياً في بعض مسائل لا يقضى فيها القاضي الجزئي إلا بصفة ابتدائية
وهي الدعاوى المتعلقة بالمواشي وشركات الزراعة لغاية ٣٠٠٠ قرش (الفقرتان
الخامسة والسادسة من المادة العاشرة من القانون)

ونظراً لأن هذه المحاكم لم تكن مكفولة النجاح وقت صدور القانون
بانشاءها فقد احتاط الشارع لهذا الأمر بأن نص في المادة ٢٧ بأنه اذا لم تجدد
قرارات التعيين بطل سريان هذا القانون وعادت اختصاصات كل من
القاضي الجزئي والعمدة الى سيرتها الأولى. ولا تكون محكمة الخط مختصة
الا اذا كان المدعى والمدعى عليه متوطنين أو مقيمين في دائرة اختصاص
محكمة من محاكم الاخطاط وذلك لان قانون الاخطاط لا يسرى على عواصم
المديرية ولا على المحافظات فاذا كان أحد الخصوم من سكان إحدى هذه
المدن كانت الدعوى من اختصاص المحاكم العادية وقد لوحظ في ذلك أن
تكون القضايا التي من نوع واحد بين القرويين على وتيرة واحدة من
حيث الاختصاص فلا تكون تارة من اختصاص محكمة الخط وأخرى
من اختصاص المحكمة الجزئية ولذا أوجب القانون أن يكون الطرفان

مقيمين في دائرة محكمة من محاكم الاخطاط
ونجميع القضايا المدنية والتجارية التي من اختصاص القاضي الجزئي
يجب أن تمر بمحكمة الخطط فرض الصلح فيها على الخصوم فإذا لم يتم أحوال
المحكمة هذه القضايا إلى المحكمة الجزئية ويجب أيضا على المحكمة أن
تسمي في الصلح بين الخصوم في القضايا التي من اختصاصها (مادة ١٩)
ولرئيس محكمة الخطط أن يأمر باتخاذ الاجراءات التحفظية (مادة ١٣
من القانون) كتوقيع حجز أو تعيين حارس على أشياء يخشى عليها من
فوات الوقت أو نحو ذلك

وللمحكمة الخطط أو رئيسها في المسائل التي من اختصاصها النظر فيها
كل السلطة التي للقاضي الجزئي ولكن لا يجوز الحكم بالحبس لأكثر من
أربع وعشرين ساعة أو بفرامة لأكثر من خمسة وعشرين قرشا وهذه
العقوبة يحكم بها على من يقع منه تشويش مخل بنظام الجلسة وينفذ الحكم
فورا (مادة ١٧ من اللائحة)

أما إذا ارتكبت جنحة أو جنابة في الجلسة يحرر محضرا عما حصل
ويرسل إلى العمدة لاجراء اللازم (مادة ١٩ من اللائحة)
ويحضر المتقاضون أمام محكمة الخطط بأنفسهم ولكن تجوز اناة
الاقارب أو الأزواج أو الاتباع والمخدرات اللاتي ليس لهن من ينفذه
من ذكروا أن يبن من يرين من غير المحامين (مادة ١٨ من القانون
ومادة ٩ من لائحة الاجراءات)

٤ - الاجراءات أمام محاكم الاخطاط

لما صدر قانون محاكم الاخطاط ولم يكن هناك متسع من الوقت

يكفى لوضع لائحة للاجراءات وعرضها على مجلس شورى القواين أعدت
لائحة وقتية للعمل بها ريثما تصدر لائحة جديدة تعرض على مجلس شورى
القواين وفعلا صدرت هذه اللائحة بالقانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ وذلك
طبقا لحكم المادة ٣٤ من قانون محاكم الاخطاط

وقد روعي في هذه اللائحة بساطة الاجراءات بحيث لا يستعصى
فهما على أحد وأن تكون على جانب عظيم من سهولة المأخذ والتطبيق
خالية من التعقيد وكثرة الاجراءات على النحو المعروف عن قانون
المرافعات ويحسن الرجوع الى هذه اللائحة فنظرة يسيرة اليهاتين مقدار
غيره الشارع على تسهيل سبل الوصول الى الحق بأبسط ما يكون من
الوسائل وكان المأمول أن تأتي هذه المحاكم بالتناجج المرغوبة التي دعت
ولاية الامور الى انشائها مدفوعين بعوامل الرأفة بالمتقاضين من سكان
الريف والسمهر على مصلحتهم الا أن المفهوم الى الآن أن هذه المحاكم لم
تحقق الآمال المرجوة منها فان الحكومة تصادف صعوبات جمة في
انتخاب الاعضاء اللازمين لها حتى اذا ما تيسر لها ذلك بعد عناء نشأت
أمامها صعوبات عملية أخرى أساسها فقدان الوسائل الفعالة التي تستطيع
بها ارغام الأعضاء على المتابعة في أعمالهم وتنفيذ القانون تنفيذا مرضيا
والسير مع ذلك بمحاكم الأخطاط في سبيل الترقى على أن المرجو أن
انتشار التعليم وارتفاع درجة المعارف مما يساعد كثيرا على تحسين
حال هذه المحاكم ورفع شأنها الى المستوى اللائق بها حتى تؤدي
أحسن الخدمات

٢ - المحاكم المختلطة

انساؤها - تقدم لنا ذكر الامتيازات الاجنبية وكون الاجانب غير خاصمين لقضاء البلاد فأصبحت كل طائفة منهم تابعة لقضاء دولتها أى المحكمة القنصلية وقلنا وقتئذ ان هذه الحال تولدت عن المعاهدات وبمحكم المادة وتساهل الحكومة المصرية فكان القنصل يحكمون بين رعاياهم والخائزين للحماية ومن الاسف أن هذا التوسع قد تأيد وأصبح قانوناً بموجب اللائحة السعيدية المرووفة بلائحة البوليس السعيدية الصادرة في ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٧ فقد جاء في المادة ٥٣ منها ما يأتى :-

« اذا صدرت من أجنبى ذنوب وجنابات وثبت ذلك بالتحقيق »
« الابتدائى واستحق عليها القصاص والمجازاة فيحسب طاب مدير الضبطية »
« يصير اجراء وقبوع تلك المجازاة بالقنصلانو التابع لها المذنب »
« وجاء أيضاً في المادة (٥٥) منها أنه « اذا كان يظهر أن الشخص »
« الاجنبى الذى يقع منه الذنب أو الجناية أو المخالفة غير تابع لاحدى »
« القنصلات ويتضح بالقياس على ما تقدم أنه خارج عن كل حكومة »
« أجنبية فلما مور الضبطية أن يجرى فى حقه مجرى الحكومة المحلية »
« بموافقة قوانين البلدة »

فكان اختصاص المحاكم المصرية مقصوراً فى الواقع على النظر فى الخصومات القائمة بين الاهالى وفى الجرائم التى تقع منهم وكانت القنصليات مستغرة للجانب الاعظم من مختلف المنازعات والخلاصة أنك كنت ترى كل قنصلية من القنصليات التى بالقطر المصرى وعددها يناهز العشرين

تحكم بين أفراد مخصوصين وبقوانين مخصوصة

فلما تولى المغفور له اسماعيل باشا الخديو السابق في سنة ١٨٦٣ وجه عنايته الى مداواة هذه الفوضى القضائية وأوعز الى وزير خارجيته يومئذ نوبار باشا أن يسمي في إيجاد المحاكم المختلطة وهو الحق يقال قد شمر عن ساعد الجد وبذل المتاعب الكبيرة مدة طويلة الى أن حصل على رضا الدول بها وكان افتتاحها في أول يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها أنشئت في الحقيقة على سبيل التجربة فحدد لوجودها أولاً مدة خمس سنوات حتى اذا ظهرت الفائدة منها أطيل أجلها والا رجع الى النظام السابق على وجودها أو عمل بنظام آخر يتفق عليه وكانت المدة الاولى تنتهي في ٣١ يناير سنة ١٨٨١ ولكنها تجددت واستمرت تجدها الى مديد مختلفة وأخيراً صدر أمر على بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بإطالة مدتها لأجل غير مسمى بالنسبة لرعايا جميع الدول^(١) ما عدا هولنده فالتجديد بالنسبة لرعاياها حصل لمدة سنة واحدة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٢٢

والدول الموقعة على معاهدة المحاكم المختلطة هي المانيا والنمسا والباييك والدانرك واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى واليونان وإيطاليا وهولانده والبرتغال وروسيا وأسوج ونروج غير أن المانيا والنمسا خرجتا على أثر الحرب العظمى ومعاهدات الصلح من عداد هذه الدول ولم يعد لهما شأن بهذه المحاكم وان كانت المقاضاة بالنسبة لرعاياها لم تزل حاصلة امامها

(١) لم يحصل التجديد لأجل غير مسمى لرعايا دولتي فرنسا واليونان إلا بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ نظراً لتأخر ورود مبادئهما على هذا التجديد

الترتيب والاختصاص - واعلم أن المحاكم المختلطة كالمحاكم الأهلية
درجتان : ابتدائية واستئنافية فتوجد محكمة ابتدائية بالاسكندرية
وواحدة بمصر وأخرى بالمنصورة

ويوجد في كل من مصر والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد محكمة
جزئية يقوم بالعمل فيها أحد القضاة الأجانب واختصاصه يشبه في الجملة
اختصاص القاضي الجزئي في المحاكم الأهلية غير أنه أقل نطاقاً إذ بينما
القاضي الأهلي يفصل نهائياً لغاية ألف قرش وابتدائياً لغاية خمسة عشر ألف
قرش في الدعاوى العقارية والشخصية على السواء فإن زميله المختلط لا ينظر
الدعاوى العقارية. بتأناً اللهم الإلحاح وضع اليد وحكمه ليس نهائياً إلا
لغاية ألف قرش وابتدائياً لغاية عشرة آلاف قرش في الدعاوى الشخصية
وتستأنف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية عند جواز الاستئناف
بمقتضى القانون أمام المحكمة الابتدائية التي تكون هي في دائرتها إلا بعض
منازعات مخصوصة فإن الاستئناف فيها يرفع أمام محكمة الاستئناف
العليا بالاسكندرية كما سيأتى

وتوجد كذلك في كل محكمة ابتدائية قاض معروف باسم قاضي الأمور
المستعجلة من وظائفه النظر في الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت
وهي التي يفصل فيها قاضي المحكمة الجزئية بحسب النظام الأهلي كما مر
عند الكلام على المحاكم الأهلية

ومحكمة مصر تشمل اختصاصها محافظة مصر ومديرتي الفيوم
والمنوفية (إلا بعض بلاد من هذه) والوجه القبلي
ودائرة اختصاص محكمة الاسكندرية تشمل محافظة الاسكندرية

ومديرية البحيرة والغربية (ماعدا بعض بلاد من هذه داخلية في اختصاص محكمة مصر ، وما عدا مرا كز طاخا وشرين وسمنود فانها محالة على محكمة المنصورة)

ومحكمة المنصورة يشمل اختصاصها مديرتي الدقهلية والشرقية ومرا كز طاخا وشرين وسمنود وجهات بورسعيد والاسماعيلية والسويس والعريش وشبه جزيرة سيناء

أما محكمة الاستئناف فقرها الاسكندرية

وتؤلف هذه المحاكم من قضاة وطنيين وقضاة أجنب وتصدر الاحكام باسم صاحب الجلالة الملك

وتؤلف المحكمة الابتدائية في حالة صدور الحكم من ثلاثة قضاة أجنبيان ومصرى (١)

وتصدر الاحكام من محكمة الاستئناف وهي مشكلة من خمسة قضاة ثلاثة أجنب واثنين مصريين (٢) ومن المقرر أن يكون لكل من هذه المحاكم رئيس شرف تعينه الحكومة ونائب رئيس تنتخبه المحكمة كل سنة من بين قضاتها الاجانب وهو في الحقيقة الرئيس العامل بخلاف رئيس الشرف فان عمله مقصور على رئاسة الجمعية العمومية مرة في كل

(١) كانت المحكمة مشكلة قبلا من خمسة قضاة ثلاثة اجانب واثنين مصريين فعدل هذا التشكيل بالقانون نمرة ٣ سنة ١٩١٥

(٢) كان الاستئناف مشكلا قبلا من ثمانية قضاة خمسة أجنب وثلاثة مصريين فعدل هذا التشكيل بالقانون المتقدم الذكر

سنة حال انتخاب نائب الرئيس وعلى حضور التشريفات في الاعياد
والمواسم صحبة رجال القضاء المختلط ويكون هو في مقدمتهم^(١)

ومن وظيفة محكمة الاستئناف أن تنظر كمحكمة ثاني درجة في
الدعاوى المحكوم فيها من المحاكم الكلية وفي الدعاوى المحكوم فيها من
المحاكم الجزئية في مواد وضع اليد وفي الاحكام الصادرة على خلاف احكام
سابقة وكذلك في الاحكام الصادرة من قاضي الامور المستعجلة

اختصاص محكمة الاستئناف التشريعي — لهذه المحكمة بمقتضى
المادة ١٢ من قانونها المدني وظيفة تشريعية الغرض منها تعديل القوانين
أو الاضافة عليها كلما اقتضت الحال ذلك وقد منحت هذا الحق بموجب
القانون نمرة ١٧ سنة ١٩١١ المعدل للمادة ١٢ المذكورة الا أنه لا يجوز
اجراء أى تعديل أو اضافة أى نص بلائحة الترتيب وهى القانون
الاساسى للقضاء المختلط فمثل ذلك يستلزم موافقة الدول المصادقة على
انشاء المحاكم المختلطة

ومن اختصاصها أيضاً أن تصادق على لوائح المخالفات التى ترى
الحكومة المصرية سنّها فلا يمكن تنفيذ هاته اللوائح على الاجانب الا
بعد الافرار عليها من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف بعد التحقق
من أمرين :

الاول — كون هذه اللوائح عمومية تسرى على جميع سكان القطر
بدون استثناء

والثانى — أنها ليست مغايرة لنص المعاهدات والاتفاقات وأن

(١) يلاحظ الآن أن هناك عدولاً في الواقع عن تعيين رؤساء الشرف للمحاكم المختلطة

أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من العقوبات المقررة للمخالفات ،
فحكمة الاستئناف من هذه الوجهة تقوم أيضاً في الواقع بعمل من أعمال
السلطة التشريعية

الاختصاص العام للقضاء المختلط - تختص المحاكم المختلطة بنظر
جميع الدعاوى المدنية والتجارية بين الأجانب والأهالي أو بين الأجانب
المختلفي الجنسية ، وتنظر مع ذلك في جميع المنازعات العينية العقارية ولو كان
الخصمان من تبعية واحدة بشرط أن لا يكونا وطنيين
وكل محكمة ابتدائية تعتبر في الأصل في القضاء فتتظر في كل نزاع
ليس بداخل في اختصاص غيرها

واعلم أن الدعاوى التجارية الكلية منفصلة في المحاكم المختلطة عن
الدعاوى المدنية فكلما النوعين ينظر في جلسة مخصوصة وتفصل فيه هيئة
مستقلة بخلاف نظام القضاء الاهلي فانه يجمع الدعاوى المدنية والتجارية
في جلسة واحدة ، وفي حال نظر الدعاوى التجارية الكلية يشترك مع قضاة
المحكمة اثنان من التجار أحدهما أجنبي والآخر وطني لمعاونة الهيئة
القضائية فيما يختص بالاصطلاحات التجارية

الاختصاص الجنائي - وتنظر هذه المحاكم في الجنح والجنايات التي تقع
بخصوص تنفيذ الاحكام والاورام الصادرة منها وكذلك في الجنح والجنايات
التي يرتكبها قضاتها ومستخدموها حال تأدية وظائفهم وكذا الجرائم التي
يرتكبها الغير (أجنبيا كان أو وطنياً) في حق هؤلاء القضاة والمستخدمين
اثناء تأدية وظائفهم أو بسببها وتنظر في جميع المخالفات التي يرتكبها
الاجانب كما تنظر أيضاً في الجرائم الخاصة بالتفالس

وتصدر الأحكام في مواد المخالفات من قاض واحد من القضاة الأجانب

أما في الجنح فتصدر من محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة، اثنين من الأجانب وواحد مصري ومن أربعة محلفين أجانب إذا كان المتهم أجنبياً أما إذا كان المتهم وطنياً أو كانت التهمة قائمة على أجانب ووطنيين فيكون نصف المحلفين ووطنيين

وفي الجنايات تصدر الأحكام من محكمة تؤلف من ثلاثة مستشارين، اثنين من الأجانب وواحد مصري، ومن اثني عشر محلفاً يكونون من الأجانب إذا كان المتهم أجنبياً أما إذا كان المتهم وطنياً أو كانت التهمة موجهة إلى أجانب ووطنيين فيكون نصف المحلفين من الوطنيين والأحكام الصادرة من محكمة المخالفات تستأنف أمام محكمة الجنح إن كانت صادرة بالحبس

وتستأنف الأحكام الصادرة بصورة ابتدائية من محكمة الجنح أمام محكمة الاستئناف

أما أحكام محكمة الجنايات فليست قابلة للاستئناف ولكن يجوز الطعن فيها في الأحكام الصادرة من محكمة استئناف الجنح ومن محكمة استئناف المخالفات بطريق النقض والابرام بالأوجه السابق بيانها عند الكلام على محكمة النقض والابرام في القضاء الأهلي بوجه التقريب اللغات والقضاء والنواب — واللغات المستعملة في المحاكم المختلطة هي العربية والفرنسية والإيطالية والانكليزية والثانية هي الأكثر تداولاً ولين جميع القضاة براسم ملسكية وهم غير قابلين للعزل كما تقدم

هذا وبمحكمة الاستئناف مقر النائب العمومي عن صاحب الجلالة الملك أمام المحاكم المختلطة يعاونه في العمل في كل محكمة من المحاكم الأخرى رئيس نيابة وعدد من الوكلاء والمساعدين وهم يعينون كذلك بمراسيم ما عدا المساعدات بقرار وزاري

٣ - المحاكم القنصلية

افتماصرها - يستنتج مما تقدم أن المحاكم القنصلية بحد إنشاء المحاكم المختلطة أصبحت مختصة بالنظر في :-

- (١) القضايا المدنية والتجارية القائمة بين متخاصمين من جنسية واحدة بشرط أن لا تكون الدعوى عينية عقارية
- (٢) الجرائم التي تقع من الأجانب ولم تكن داخلة في اختصاص المحاكم المختلطة

(٣) مسائل الأحوال الشخصية

وتحكم كل قنصلية بمقتضى قانون دولتها وعند جواز استئناف هذه الأحكام يرفع الى المحاكم الاستئنافية بالبلد التابعة له القنصلية ولا يخفى أن توزيع القضاء على هاته الجهات المتعددة وتجزئته على هذا الوجه مضر بالنظام العام ومجحف بحقوق الحكومة المحلية ومغاير للقواعد السياسية والعاملات المتبادلة بين الحكومات وهناك فوق ما تقدم ضرر آخر يمس بكرامة القضاء وهو احتمال تضارب الأحكام فقد يجوز أن فريقاً من الأجانب المختلfi الجنسية يتحدون على ارتكاب جريمة واحدة ويحاولون على المحاكمة فيكون من إحدى القنصلات أن

تبرئ المتهم التابع لها اما لعدم الأدلة واما لان الجريمة غير معاقب عليها بمقتضى قانون دولتها ، وترى الثانية أن الفعل جنحة لاجنابة ، وترى الثالثة أنه جنابة لاجنحة . ويكون من رأى الرابعة غير ذلك وهكذا ، أضف الى ما تقدم امكان أن يكون بعض هذه الأحكام قطعياً وبعضها قابلاً للاستئناف ونحو ذلك من الفروق التى توجد فى النظمات القضائية عند الأمم المختلفة

لذلك سمعت الحكومة مراراً فى جمل المحاكم المختلطة ذات اختصاص فى المسائل الجنائية بالنسبة لجميع الأجانب وقد دار الاخذ والرد بينها وبين الدول فى أوقات متعددة ولكنها لم تنل هذه الامنية الى الآن

٤ - المحاكم الشرعية

انناؤها - كانت هذه المحاكم من عهد نشأة الدولة الاسلامية هي المحاكم الوحيدة فى البلاد تفصل فى المسائل الدينية كما تفصل فى مواد القصاص والتعزير وفى المعاملات على اختلاف أنواعها ولكن لما دخلت الدولة العلية فى دور جديد مشهور بدور « التنظيمات » وكان ذلك فى سنة ١٨٥٦ افتضى الحال أن تشكل فى مصر محاكم جديدة على النسق الأوربى لتحكم بين الرعايا العثمانيين على اختلاف أديانهم وصارت المحاكم الشرعية منذ ذلك الوقت مقصورة شأنها على الفصل فى مسائل الاحوال الشخصية

وبيان ذلك أن هذا النظام الحديث الذى دخل فى البلاد العثمانية

المتضمن تحسين الطرق الادارية والقضائية الصادر به الفرمان الشاهاني المؤرخ في سنة ١٨٥٦ سري بطبيعة الحال على مصر باعتبار أنها كانت جزءا من ممالك الدولة العثمانية فأنشئت بها محاكم بجانب المحاكم الشرعية سميت (مجالس محلية) وأخذ التعديل يتوالى عليها الى أن أبدلت بالمحاكم الاهلية الموجودة الآن فانفصلت انفصالا تاما عن المحاكم الشرعية وبقيت هذه في الحقيقة منوطة فقط بنظر الاحوال الشخصية على مقتضى أحكام الشريعة الاسلامية واختصاصها هذا مقصور على الرعايا المسلمين أما الرعايا غير المسلمين فاهم محاكم مخصوصة تحكم في أحوالهم الشخصية المرتبطة بالدين وسيأتى الكلام عليها

تعريف الاموال الشخصية - يراد بالاحوال الشخصية كل ما يتعلق بشخص الانسان وذاته كالزواج والطلاق والنسب والقصر والرشد والولاية وغير ذلك من الأمور التي ليس لها مساس بالاموال مباشرة وبمباراة أخرى كل ماله صلة بالانسان منذ ولادته حتى وفاته هذا هو المراد بالاحوال الشخصية أما ما عداها فهي أحوال مدنية أو « معاملات » كما يعبر عنها في كتب الفقه الاسلامي

ولما أنشئت المحاكم الاهلية وخواتم الحكم في المواد الجنائية والمسائل المدنية والتجارية بمقتضى قوانين مخصوصة استثنى من اختصاصها أمور مذكورة في المادتين (١٥ و ١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ومنها الاحوال الشخصية فان المادة (١٦) المذكورة منعت المحاكم الاهلية من النظر في المسائل المتعلقة بأصل الوقف وفي مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها وفي مسائل الهبة والوصية

والموارث. وخلافها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضاً أن
تؤول الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

ولا يوجد مثل هذا الاستثناء في الأقطار الأوروبية لأن جميع
الخصومات هناك سواء كانت متعلقة بالمعاملات أو بالأحوال الشخصية
تنظرها محاكم واحدة عملاً بقاعدة وحدة القضاء

نورد جملتها في *الأحوال الشخصية* - أما في مصر فنظراً لاختلاف
الديانات وتشعب المذاهب قضت الأحوال بتحويل الحكم في مثل هذه
المواد لمحاكم مخصوصة تفصل فيها بمقتضى الأحكام الدينية أو القوانين
المالية فإذا كان الخصمان مسلمين مصريين رفع الأمر للمحاكم الشرعية وإن
كانا مسيحيين مصريين فللمجالس البطركية أو اسرئيليين فللحاخامات
أما إذا كان الخصمان أجنبيين فيرفع الأمر للمحكمة القنصلية
التي يكونان تابعين لها فإذا اختلف الخصمان جنسية أو ديناً وجب رفع
الأمر إلى المحكمة التابع لها المدعى عليه

وأما إذا كان الخصمان مسلمين وليس من رعايا دولة أجنبية بل مشمولين
فقط بحمايتها مثل التونسيين والمراكشيين^(١) فإن النظر في أمور أحوالهم

(١) بالاستعلام من قنصلات فرنسا بالقاهرة عن النظام المتبع عملياً يتعلق
بهذا المبحث أخبرنا بعض كبار الموظفين هناك أن العمل ليس بجار على
وتيرة واحدة سواء كان الأمر خاصاً بالجزائريين أو بالتونسيين فتارة تفصل
القنصلات في مواد أحوالهم الشخصية وتارة تحيلهم على المحاكم الشرعية إلا أن
القنصلات يهاب عليها النظر في مسائل التركات لتعلقها بالمال بوجه أشد أما
الطلاق والزواج والمهر فتترك الفصل فيه للمحاكم الشرعية

الشخصية يكون من اختصاص المحاكم الشرعية والقاعدة العمومية أن هذه المحاكم لا تحكم الا فيما يتعلق بأصل وصحة مواد الأحوال الشخصية بأن تنظر في صحة الوصية مثلاً وتعام شروطها أو تقرر النفقة أو تحكم بصحة الزوجية وما صدر الاعلام أو الحكم بذلك تولد عنه حق مدنى أمكن المطالبة به أمام المحاكم النظامية وبعبارة أخرى ان الحقوق المدنية التى تنتج من الأحوال الشخصية هى كسائر الحقوق المدنية داخلة فى اختصاص المحاكم النظامية فالفصل فى الوصية مثلاً من حيث أهلية الموصى وكونه مات وهو مصر على الوصية ونحو ذلك يكون من اختصاص جهة الأحوال الشخصية أما اذا قام نزاع فى أمر آخر كأن يدعى الموصى له أن ربع التركة الموصى له به مثلاً هو ١٠ فدادين ويدعى خصمه أن الموصى انما توفى عن ٣٠ فدناً فيكون الموصى به ٧ فدادين ونصف فدناً فقط فان الخصومة حينئذ تكون خارجة عن اختصاص جهة الأحوال الشخصية وداخلة ضمن وظيفة المحاكم الاهلية أما المحاكم الشرعية من حيث تأليفها وطرق المرافعات لديها وغير ذلك فرجع الامر فى هذا كله الآن القانون نمرة ٢٥ الصادر فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) والقانون نمرة ٣١ الصادر فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يوليه سنة ١٩١٠) ولا بأس من الاشارة الى أن العمل كان جارياً من قبل على مقتضى اللائحة الصادرة فى ٩ رجب سنة ١٢٩٧ - ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ واللائحة الصادرة فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ وقد رأينا تلخيص كل من اللأحتين

القديمتين فيما يلي ثم تأتى بعد ذلك بما نتج عن اللامحة المعمول بها حالا
موجزين القول اكتفاء بإيراد القواعد الاساسية التى يهتم فى هذا المقام
الالمام بها

١

(لأمحة ٩ رجب سنة ١٢٩٧ - ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠)
تشكيل المحاكم الشرعية - تقضى المادتان (٤٠٤) بأن أعضاء المحاكم
الشرعية يعينون بأمر الحضرة الخديوية بمعنى أن ولى الأمر كان يعين
قاضى افندى العاصمة على حسب القواعد المرعية أى بعد الاتفاق مع الدولة
العثمانية ويعين باقى الاعضاء بعد انتخابهم بوساطة لجنة مؤلفة من قاضى
افندى العاصمة وشيخ الجامع الازهر ومفتى السادة الحنفية ويحضرها أيضاً
ناظر (وزير) الحفانية

وكان يوجد بجانب المحاكم الشرعية بجميع الجهات مفتون شرعيون
يستعين القضاة بأرائهم فى المسائل الشرعية أما فى مصر فيكون الافتاء من
مفتى الديار المصرية وعليه أيضاً الافتاء فى الاحوال التى لم يقتنع فيها
القضاة بأراء المفتين فى الجهات وبمقتضى ما تبصر به فتواه يكون العمل
(مادة - ٢٢)

انحصارها - كانت تختص المحاكم الشرعية بالنظر والحكم فى جميع المواد
الشرعية ومنها المواد المتعلقة بالاحوال الشخصية وما يتفرع عن ذلك ويلحق
به وكذلك مواد القتل انما تكون رؤية مواد القتل المذكورة بمحكمتى
مصر والاسكندرية ومحاكم المديرىات والمحافظات بعد الاحالة عليها من
المجالس النظامية

ومن وظيفة هذه المحاكم أيضاً كتابة السندات الشرعية بجميع ما يصدر بها من التوثيقات والشهادات ونحوها (مادة - ٥٣)

وكان من مقتضى (المادة - ٥٣) أيضاً أن المحاكم الشرعية لا تزال مختصة كما في السابق بنظر جميع المواد لافرق بين أن تكون من الأحوال الشخصية أو غير الشخصية ويزام على ذلك أن المحاكم الأهلية التي انشئت في سنة ١٨٨٣ أى بعد لائحة ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ إنما اختصت ببعضها مع بقاء اختصاص المحاكم الشرعية كما كان غير أن هذا الاختصاص العام ما هو اللفظي نظري ، اذ الواقع أنه من يوم تأسيس المحاكم النظامية صدرت منشورات المحاكم الشرعية بالامتناع من النظر فيما هو داخل في اختصاص هذه المحاكم النظامية بموجب لوائحها وحالة كل ما يعرض عليها مما هو متعلق بها على تلك المحاكم

واختلاصة أن المحاكم الشرعية أصبحت في الواقع منذ سنة ١٨٨٣ مختصة فقط بالنظر في الأحوال الشخصية

وتصدر الاحكام طبقاً لمذهب الامام الأعظم أبى حنيفة (مادة -

١٥٤) ويكون صدورها من قاض واحد الا في مصر والاسكندرية فانها تصدر من المجلس الشرعى وهو مؤلف من اثنين من العلماء بصفة عضوين ومن القاضى رئيساً (مادة - ٢٣)

ولا تنظر هذه المحاكم في نصب الأوصياء والقوام وعزلهم ومسائل ثبوت الرشد لمن يدعيه الابداع المجلد الحسبى ومكاتبته (مادة - ٥٧) وترفع الدعوى أمام المحكمة الموجود في دائرتها أرباب الخصومة حتى لو كان محل اقامتهم بجهة أخرى (مادة ٦٢) فاذا كانوا بدوائر مختلفة

فالمبرة بمحل اقامة المدعى عليه فاذا تعدد المدعى عليهم رفعت الدعوى أمام المحكمة للقيم في دائرتها أحدهم (مادة - ٦٣)
ويوجد في كل محكمة شرعية عدد من الموظفين تباشر المحكمة بوساطتهم تحرير حجج بيع المقارات وعقود الرهن وكتب الوقف والوصية بمقارات الخ (مواد - ٥٥ و ٥٨ و ٥٩)

طروء الطعن - ويجوز التظلم من أحكام المحاكم الشرعية غير محكمى مصر والاسكندرية فيما يكون مختصاً بالخطأ فى الأحكام الشرعية أمام المجلس الشرعى بمحكمة مصر ، فاذا حصل اشتباه فيما صدر من المجلس المذكور أو تشكك يحال النظر فى ذلك على حضرة شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية وما يختص بالخطأ فى الأحكام الصادرة من المحكمتين المذكورتين ينظر فيه بمعرفة حضرة شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية ومن يقتضى مشاركته فى ذلك ان رتب لزوم المشاركة لنظارة الحاقانية ويرفع التظلم لتلك النظارة (مادة - ٣)

المأذونون - وعلى شيخ الجامع الأزهر أن يعين فى كل قسم من أقسام القاهرة العدد الكافى من المأذونين لمباشرة عقود النكاح وتسجيلها هى وأوراق الطلاق فى دفاتر رسمية على وجه مخصوص (مواد ١٦٣ - ١٧١)
أما المأذونون بأقسام الاسكندرية ونواحى سائر المحافظات فكانوا يعينون بمعرفة المحافظ بمساعدة علماء يندبون لهذا الغرض وكان يعين مأذونون نواحى المديرىات بوساطة القاضى بعد انتخابهم بمعرفة العمدة والمشايخ (المادتين - ١٦٠ و ١٦١)

وكان يشترط فى المأذون أن يكون من أهل العلم العارفين بأحكام

النكاح الشرعية بحسب ما تقتضيه الحال في كل جهة من اللزوم والاهمية
(مادة - ١٥٩)

أما عدد المأذونين فكان في القاهرة على حسب ما يراه شيخ الجامع
الازهر وفي الاسكندرية وما يماثلها من النفور حسبما يرى المحافظ وفي
سائر الجهات تكون العبرة برأى القاضى

وكان للمأذونين رسم مقرر نظير قيامهم بهذا العمل
هذا ما رأينا تلخيصه من لائحة ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يولييه
سنة ١٨٨٠) على سبيل الامام بها من الوجهة التاريخية

٢

(لائحة ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧)

من مقتضى هذه اللائحة أن المحاكم الشرعية ثلاثة أنواع :-

أولاً - محاكم المراكز

ثانياً - محاكم المديرات والمحافظات

ثالثاً - المحكمة العليا بمصر

تأليفها - ويقوم بالقضاء في كل محكمة من محاكم المراكز قاض واحد

وتتألف محكمة مصر من قاضى مصر ومن خمسة أعضاء وتصدر

الاحكام ثلاثة أحدهم القاضى وهو الرئيس

وتتألف محكمة الاسكندرية من القاضى ومن ثلاثة أعضاء أحدهم

مفتى الثغر وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم أحدهم القاضى وهو الرئيس

ولا توجد محكمة باسم محكمة محافظة الا في مصر والاسكندرية

فلا يوجد منها في بور سعيد ولا في دمياط ولا في السويس

وتتألف كل محكمة من محاكم المديریات ومحكمة دمیاط من قاض
وعضوين أحدهما مفتی الجهة وتصدر الاحكام من الثلاثة ويكون القاضي
رئيساً

وتتشكل بمحكمة مصر محكمة عليا مؤلفة من خمسة وهم قاضی مصر
رئيساً وأربعة أعضاء

انحصارها - أما من جهة الاختصاص فقد نص في اللائحة على أن
محاكم المراكز تحكم في المواد المتعلقة بالنسك - والمهر والجهاز والحضانة
وانتقال الأم بالصغير من بلد الى بلد والصلح بين الزوجين وحفظ الولد
عند محرمة والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بأسبابها الشرعية
على حسب المقرر في المذهب وتقدير النفقات ومنها نفقة الاقارب والتوكيل
بين الزوجين وثبوت النسب ونحو ذلك مما يتعاق بأموال الزوجية وذلك
في غير الوقف مطلقاً وفي غير الارث الذي تزيد قيمة التركة فيه على
خمسة وعشرين جنباً

أما الجهات البعيدة مثل سيوه والعريش والقصير والواحات الثلاث
فحاكمها كانت تنظر في تلك المواد المتقدمة وفيما هو من اختصاص
المجالس الشرعية

أما المجالس الشرعية (أي محاكم المديریات والمحافظات) فكانت
تنظر فيما يأتي :-

(أ) في المواد الغير الداخلة في اختصاص محاكم المراكز
(ب) في الدفوع (الاستئنافات) المقدمة في أحكام مجالس المراكز
ويستثنى من ذلك الاحكام الصادرة من محاكم سيوه والعريش

والفصير والواحاح الثلاث فلا يجوز الطعن فيها الا بطريق المعارضة وذلك نظرا لبعده هذه الجهات عن غيرها من امهات المدن

(ج) يجوز لكل من رؤساء المجالس الشرعية أن يحكم بمفرده في المواد التي من اختصاص محاكم المراكز وذلك في المدينة التي بها مقر المحكمة وفي الجهات الداخلة في دائرة مجلسه الشرعي أو في دائرة إحدى المحاكم التابعة له ويجوز له أن يندب لهذا العمل أحد أعضاء محكمته

وكانت تنظر المحكمة العليا في الدفوع المقدمة في الاحكام الصادرة من المجالس الشرعية غير التي تكون صادرة من هذه المجالس فيما يختص بالدفوع المقدمة لها في أحكام محاكم المراكز (راجع المواد ١١ الى ٢٠ المعدلة بقانون سنة ١٩٠٧ نمرة ٣)

وقد رأينا ان في هذا القدر كفاية للوقوف على النظام السابق للقضاء الشرعي لاسيما أن اللائحة الجديدة تضمنت ما كانت تشيبله للائحة سنة ١٨٩٧ التي نحن بصدددها وبذا يكون في الكلام على اللائحة الحالية ما نتفادى به التكرار

٣

(نظام المحاكم الشرعية الحالي)

قصدت الحكومة من اصدار القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ والقانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ المتقدم الاشارة اليهما^(١) أن تحدث في المحاكم الشرعية

(١) انظر التعديلات التي جرت بمقتضى القوانين نمرة ١٢ سنة ١٩١٣ و ١٢ و سنة ١٩١٤ و ٧ سنة ١٩١٨ و ٢٥ و ٣٣ سنة ١٩٢٠ و سنة ١٩٢٢

تطوراً يتوفر به رفع مستواها بحيث تصبح مضارعة للأظمة القضائية الحديثة ولذا ترى مما سيأتى اوجه شبه كثيرة بين نظامها الآن وما عليه الحال فى القضاءين الاهلى والمختلط

١- ترتيب المحاكم الشرعية ودوائر اختصاصها

الترتيب - تأليف المحاكم الشرعية يكون على الوجه الآتى :
محكمة عليا بالقاهرة

محكمة شرعية ابتدائية فى كل مدينة من مدن القاهرة والاسكندرية وطنطا والزقازيق والمنصورة وبنى سويف وأسيوط وقنا
محكمة جزئية أو أكثر فى كل من مدينتى المحروسة والاسكندرية ومحكمة جزئية فى كل مركز وفى كل من محافظات بورسعيد والسويس والاسماعيليه ودمياط والعريش

وكان بعاصمة مديرية الجيزة فيما سبق محكمة ابتدائية ولكنها ألغيت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ (القانون نمرة ٣) وأصبحت تابعة لمحكمة القاهرة المسماة قبلاً بمحكمة المحروسة

دوائر الاختصاص - دائرة اختصاص المحاكم الجزئية تشمل البلاد أو الحارات الداخلة فى دائرة المركز أو القسم باعتبار التقسيم الإدارى وتشمل دائرة اختصاص محكمة القاهرة مدينه القاهرة ومدينتى الجيزه والقليوبيه

وتشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مدينتى الغربية (عدام ركزى شربين وطنطا) والمنوفية

وتشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرية الشرقية ومحافظات
بور سعيد والاسماعيلية والعريش

ويشمل دائرة اختصاص محكمة المنصورة مديرية الدقهلية ومحافظه
دمياط ومركزى شرين وطلخا من مديرية الغربية . وهى احدث المحاكم
الابتدائية عهدا اذ انشاؤها كان فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وتشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف مديريات بنى سويف
والفيوم والمنيا

وتشمل دائرة اختصاص محكمة اسيوط مديرتى اسيوط وجرجا
وتشمل دائرة اختصاص المحكمة قنا مديرتى قنا واسوان

وتشمل دائرة اختصاص المحكمة العليا جميع دوائر الاختصاص
المذكورة واذا حصل تغير فى التقسيم الادارى جاز لوزير الحفانية تغيير
دائرة اختصاص القضاء الشرعى طبقا لذلك (مادة ٤ من اللائحة)

انتقال هيئات المحاكم الكلية - تنتقل هيئات المحاكم الكلية الى دمنهور
وشبين الكوم وبنها والفيوم والمنيا وسوهاج واسوان للفصل فى المواد
الكلية والاستئنافات الخاصة بتلك المديريات ويكون هذا الانتقال بناء
على قرار من وزير الحفانية وهذا تيسير عظيم وتخفيف لاعباء السفر
والانتقال على المتقاضين خصوصا الفقراء منهم وكان متوصوا ايضا على
الانتقال الى المنصورة ولكن انشاء محكمة كلية بها قائمة بذاتها يتعين معه
حذف هذه المدينة من عداد البلاد الواردة فى المادة ١٧ من لائحة
الاجراءات الشرعية

ب - تشكيل المحاكم الشرعية

واختصاصها بالنسبة لبعضها مع بعض

تبين فيما يلي كيفية تشكيل كل المحاكم الشرعية بحسب درجاتها واختصاص كل منها ثم تتكلم بعد ذلك على اختصاصها المركزي بالمحاكم الجزئية - تكون كل محكمة جزئية من قاض واحد وتختص بالحكم النهائي في المراد الآتية :

أولاً - أجرة الحضانة والرضاعة والمسكن والنفقات بين الزوجين إذا لم يزدا يطلب الحكم به على ٣٠٠ قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك ثانياً - المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش

ثالثاً - الصالح بين الزوجين

رابعاً - التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين

وتختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المواد الآتية :

أولاً - حق الحضانة

ثانياً - انتقال الأم بالصغير إلى بلد آخر

ثالثاً - أجرة الحضانة والرضاعة والمسكن والنفقات بين الزوجين

إذا زاد ما يطلب الحكم به على ثلاثمائة قرش في الشهر أو حكم القاضي بأزيد من ذلك في الشهر

رابعاً - النفقات بين الأقارب

خامساً - المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفي قرش أو

كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش

سادساً - دعوى الارث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش

سابعاً - دعوى النسب في غير الوقف

ثامناً - الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق

تاسعاً - الطلاق والخلع والمباراة

عاشراً - الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية

حادى عشر - حفظ الوالد عند محرمة

ثاني عشر - التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين

وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه الفقرة الأخيرة نافذة

مؤقتاً ولو مع حصول الاستئناف والمعارضة

المختصاص استثنائي - وتختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوه

والعريش والقنصر والواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص

عليها في المادة السابقة وكذا في جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من

اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة السابعة الآتية ويكون

حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن الا بطريق المعارضة في الأحوال

المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة

المحاكم الابتدائية - (مادتي ٢ و ٧) يكون في كل محكمة ابتدائية

رئيس ونائب وسبعة أعضاء على الأقل وتصدر الأحكام من ثلاثة

وتختص المحاكم الابتدائية بالحكم الابتدائي في المواد الشرعية التي ليست

من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادة الخامسة

وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف الذي يرفع اليها في

الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة

ويكون تصرف المحكمة الابتدائية الشرعية في الأوقاف قابلاً للاستئناف في المسائل الآتية :

(١) اقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واذن أحد الناظرين بالانفراد ولو في عمل خاص، ورفض الاذن بالخصومة والاذن بمخالفة شرط الواقف مهما كانت قيمة الأعيان الموقوفة

(ب) الموافقة على الاستبدال أو عدم الموافقة عليه والاذن بالاستدانة والتحكير والتأجير لمدة طويلة وبيع العقار الموقوف لسداد دين اذا كانت قيمة الأعيان الموقوفة تزيد عن خمسمائة جنيه مصرى

وتقدر قيمة الأعيان الموقوفة وفق القواعد المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ عن لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون نمرة ١٩٠٩ ، الرقيم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

المحكمة العليا - (مادتي ٢ و ٨) يكون في المحكمة العليا رئيس ونائب وثلاثة أعضاء على الأقل وتصدر الأحكام من خمسة قضاة وتختص هذه المحكمة بالحكم في قضايا الاستئناف التي يرفع إليها في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية

٣ - اختصاص المركزى للمحاكم الشرعية - تنص لائحة الاجراءات الشرعية على قاعدة عامة لها مستثنيات. أما القاعدة فهي أن ترفع الدعاوى أمام المحكمة التي في دائرتها محل اقامة المدعى عليه

وأما المستثنيات فهي :

أولاً - إذا لم يكن للمدعى عليه محل إقامة كالزحل ترفع الدعوى أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى (مادة ٢٢)

ثانياً - إذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة فالمدعى ترفع أمام المحكمة التي في دائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان (مادة ٢٣)

ثالثاً - إذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقي فللمدعى الخيار في رفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل إقامة أحدهم فإن لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجودهم أو وجوداً أحدهم وقت اعلانها فإن لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فامام محكمة المدعى كذلك (مادة ٢٤)

رابعاً - ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه إذا كانت من الزوجة أو أم الصغير أو الحاضنة في المواد المنصوص عليها في المادة (٢٥) من اللائحة (١)

أما اختصاص المحاكم الشرعية بالنسبة للمقار فله حالتان :

الأولى منصوص عليها في المادة ٢٦ من اللائحة وهي تقضى بأن الدعوى ترفع في مواد اثبات الوراثة والايضاء والوصية أمام المحكمة

(١) وهي الحضانة والصلح بين الزوجين وانتقال الأم بالصغير الى بلد آخر وأجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجرة المسكن والمهر والجهاز والتوكيل في أمور الزوجية والزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية

التي في دائرتها أعيان الزكة كلها أو بعضها إلا كبر قيمة. أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه

لثانية في المادة ٢٧ من اللائحة وهي قاضية بأن ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو طلب عزل الناظر أو غير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها إلا كبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه

وبلاحظ أن المادة ١٠٣ نصت على أن المحكمة تقضى من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص إذا كان العقار غير داخل في دائرة اختصاصها وهذا النص الذي جاء بطريقة الزامية ومطلقة يتعارض في الظاهر مع ما نصت عليه المادتان ٢٦ و ٢٧ من حيث الخيار بين محكمة الأعيان ومحكمة الأشخاص . غير أنني أرى أن محل تطبيق المادة ١٠٣ هو في غير الأحوال الواردة في المادتين ٢٦ و ٢٧ ولذا ينعدم كل أثر لتعارض ظاهري بين النصوص بعضها مع بعض لأن المادتين ٢٦ و ٢٧ يمتنا المسائل التي يكون فيها اختصاص محكمة العقار اختياريا على سبيل الحصر لكن هناك مسائل أخرى كالمهر والمهر إذا كان عقارا وكعالة عدم وجود المدعى عليه أيضا (أي زيادة عن عدم وجود العقار) بدائرة اختصاص المحكمة وغير ذلك من المسائل التي تجب المادة ١٠٣ فيها مجالا للتطبيق وبهذا التفسير تستقيم حالة النصوص وينتفي كل ضرر إذا سار المتقاضون على طريقة الاختيار المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٧ المذكورتين

ج - القاعون بأعمال المحاكم الشرعية

يقوم بأعمال المحاكم الشرعية القضاة ويماونهم الكتاب والمحضرون وهؤلاء موجودون في محكمة مصر دون سواها وجميع من ذكروا موظفون تابعون للحكومة ثم المحامون والخبراء وهم غير موظفين وان كانوا يعاونون القضاء في أعماله بطرق شتى

القسم الأول - الموظفون

أولا - القضاة

تعيين القضاة وتزقيتهم - تعيين القضاة يكون بأوامر عاليه (مراسيم) وندبهم للمحاكم بقرارات من وزير الحفانية أسوة بقضاء المحاكم الاهاية (مادة ١٠ وما بعدها من اللائحة^(١))

ويختار القضاة من الحاصلين على شهادة العالمية من جامعة الأزهر أو خلافه من المعاهد المقررة (المعاهد الدينية التابعة للأزهر ومدرسة القضاء الشرعي القسم العالي - قانون نمرة ٢ سنة ١٩٠٧) والتميين لم يزل

(١) كانت المحكمة العليا تشكل قبلا من قاضي مصر وأربعة أعضاء ومحكمة المحروسة تشكل من قاضي مصر وسبعة أعضاء وكان ندب قضاة المحاكم الجزئية في مدينة المحروسة يحصل من قاضي مصر بموافقة ناظر الحفانية وفي المحاكم الأخرى كان الندب يحصل من ناظر الحفانية بعد أخذ رأي رؤساء المحاكم وقد ألفت وظيفة قاضي مصر الذي كان يفد من الاستانة وحل محله رئيس ليس له امتياز مخصوص عن باقي الرؤساء وأصبح ندب القضاة للمحاكم من وزير الحفانية وذلك كله بمقتضى القانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٤ الذي جاء معدلا وماغيا لعدة مواد من لائحة الترتيب والاجراءات الشرعية

حاصلاً طبقة النص المادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ حتى توضع لائحة جديدة بشروط الدخول في وظيفة القضاء تنفيذاً لما نصت عليه المادة ١٩ من لائحة الترتيب والاجراءات - مادة ٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩) وقد قسم القضاة الشرعيون الى درجتين بموجب مرسوم ٧ ابريل سنة ١٩٢٠ وتحسنت مرتباتهم وأصبح لهم نظام شبيه بما عمل بالنسبة للمحاكم الاهلية والمختلطة وكان ذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

ثانياً- الكتبة والمحضرون

الكتبة - الكتبة بالمحاكم الشرعية يعاونون القضاة خير معاونه في الأعمال القضائية والتوثيقات وغير ذلك من جزئيات العمل وهم في الجملة كسائر موظفي الحكومة من حيث وجوب توفر شروط مخصوصة في التعيين والترقية وغيرهما

وقد ساعدت مدرسة القضاء الشرعي على تخريج الكثيرين ممن يقومون الآن بتلك الأعمال في المحاكم الشرعية ^(١) والحق يقال انهم كتبة اخصائيون أهل لأعمالهم فياحبذا لو انشئت كذلك مدرسة تختص باعداد الكتبة للمحاكم الاهلية فتزودهم بالمعلومات الكثيرة والمسائل الفنية المختلفة حتي اذا مشغلوا مرا كز في المحاكم أحسنوا القيام بها

(١) هذا ويوجد بالمحاكم الشرعية أيضاً كتبة يدعون بالموظفين القضائيين وهم كذلك من متخرجي مدرسة القضاء الشرعي ويشغلون هذه المناصب بقصد مرانهم وتدريبهم علي الاعمال القضائية تمهيداً لتعيينهم قضاة عند سنوح الفرص

المصريون - أما المحضرون فلا يوجدون إلا في محكمة مصر وما يتبعها من فروع في القاهرة ومهمتهم مقصورة على الاعلانات وهي التي يقوم بها رجال الإدارة في باقي الجهات وإن الحكومة لتحسن صنعا إذا هي عممتهم في المحاكم ووسعت اختصاصهم فتضمن حسن سير العمل وغير خاف ما في ذلك من راحة المتقاضين وإزالة ما منه الآن يشكون من أذات التنفيذات والاعلانات موزعة بين جهتي القضاء والإدارة وليس من شأن نظام كهذا أن يساءد على بلوغ الاجراءات أمام المحاكم الشرعية الدرجة المرجوة من الاتفاق

نأديب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم الشرعية

« تمهيد »

لا يسأل الانسان بحسب القانون العام أى السارى على جميع الناس إلا اذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أخل بحق من الحقوق المدونة في القانون المدني بالمعنى الاعم ، فاذا افتقر شيئاً من النوع الأول أقيمت الدعوى العمومية ليجازى في نفسه أو في ماله ، وإذا انتهك حرمة الحقوق المدنية خاصه صاحب الشأن لتحكم عليه المحكمة بالحق المضمون

هذا هو شأن الأفراد والموظفين على العموم

ولكن الموظفين خاضعون أيضاً لنظام خاص بهم يعرف « بالمحاكمة التأديبية » وسبب وضعه أن الموظف قد يأتى عملاً لا يدخل تحت أحكام القانون العام ولكنه ممقوت في ذاته ومستوجب للزجر

لذلك دعت الحال لوضع القواعد التي تراعى مع من يحاكم للسبب المتقدم
 موجبات المحاكمة التأديبية - ويبيان ذلك أن الموظف قد يرتكب في
 داخل المصاحبة أو خارجها أمراً من الأُمُور التي لها أساس بشؤونها أو الخط
 من شرفها فيؤثر في كرامتها كأن يتأخر في الحضور أو يتخلف عن
 مباشرة أعماله بالمرة بدون استئذان أو يحضر لديوانه بحالة غير مرضية
 أو يعامل زملاءه أو رؤسائه أو الجمهور بما يخرج عن حد الآداب أو
 يسير مهتكا في المحال العمومية أو نحو ذلك مما ينافي شرف الوظيفة وكرامة
 الموظف فيحال حينئذ على مجلس التأديب لينال جزاء ما ارتكبه من الأعمال
 رب قائل يقول ما الموجب لهذه المحاكمة وفي استطاعة الحكومة
 التخلص من ذلك الموظف بواسطة فصله من خدمتها وهو اعتراض مردود
 للأسباب الآتية وهي : -

أولاً - من الجائز أن الموظف المعزول يطالب الحكومة بتعويض
 بدعوى أن عزلها إياه جاء من غير مقتض وفي وقت غير لائق فربما
 حكمت له المحاكمة بالتضمنات

ثانياً - نظام المحاكمة التأديبية يبعث في النفس الرهبة من وصمة
 الحكم فيتوقى الموظف الوقوع فيما يستوجبها وهو ما يعود بالفائدة
 على المصاحبة

ثالثاً - قد يتفق أن ما ارتكبه الموظف لم يبلغ درجة الجسامة التي
 تقتضى عزله بل يكتفى فيه بمقبوبة أخف فيكون في حالته على مجلس
 التأديب فائدة له في الواقع ونفس الأمر

رابعاً - الموظف المعزول بصورة بسيطة ربما يحاول الرجوع إلى

الخدمة في مصلحة أخرى وينال مبتغاه لعدم العلم بحقيقة أمره بخلاف
مالوعزل بحكم، لأن الحكم ينشر في الجريدة ويذاع غالباً في الجرائد اليومية
خامساً - لان المحاكمة التأديبية قد تجر الى حرمان الموظف من
حقه في المعاش وهو مالا يجوز في حالة العزل البسيط

هذا وقد تجتمع الدعوى التأديبية وكل من الدعوى العمومية
والمدنية فتسير كل واحدة في طريقها على وجه الاستقلال

مثال ذلك - ارتكب موظف تزويراً واغتال بواسطته مبلغاً من
المال فعملاً بالقانون العام ترفع عليه الدعوى العمومية نظير جريمة التزوير
والدعوى المدنية لاسترداد ما اغتاله وعملاً بالنظام الخاص الخاص هو له
باعتبار كونه موظفاً ترفع عليه الدعوى التأديبية أيضاً

واعلم أن جميع موظفي الحكومة خاضعون للمحاكمة التأديبية الا
ما استثنى بنص صريح كما هو الشأن في المستخدمين الغير الداخلين في هيئة
العمال فان هؤلاء يجوز فصلهم بمجرد اعلان بسيط، وقد تعددت الاوامر
العالية الخاصة بالمجالس التأديبية ولكن المهم عندنا هنا انما هو الكلام على
تأديب موظفي المحاكم الشرعية

١ - تأديب القضاة

رأينا أن تأتي هنا بنظام التأديب السابق ثم نردفه بنظام التأديب الحالي
لما في ذلك من الفائدة التاريخية

نظام التأديب السابق

انساؤه - هذا النظام وضع بقرار من ناظر الحاقانية بتاريخ ١٦ سبتمبر
سنة ١٨٩٧ جاء في مقدمته الاشارة الى المادة (١٥) من لائحة ٢٧ مايو

سنة ١٨٩٧ المنصوص فيها على أن نظام التأديب يوضع بقرار من ناظر الحقانية وعلى أن قاضى مصر ومفتى الديار المصرية خارجان عن أحكامه ، ثم أشير فيها بعد ذلك الى الامرين العالين الصادرين فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ١٦ يونيه سنة ١٨٩٤ وقرار ناظر الحقانية الصادر فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦ وقرار مجلس النظار الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧

فالامر العالى الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ مقتضاه ابقاء الحق للحكومة فى عزل القضاة والنواب متى رأت ذلك للجنة الانتخاب المذكورة فى بند (٥) من لائحة سنة ١٨٨٠ ومن أحكامه أيضاً أن من يعزل منهم بحال على مجلس مخصوص للنظر فى حرمانه من المعاش أو الاستبعاد أو المكافأة والامر العالى الرقم ١٦ يونيه سنة ١٨٩٤ مفاده أن أحكام الاوامر المختصة بالجزاءات التأديبية ومجالس التأديب والمجلس المخصوص وسير أعمالها تسرى على كتبة المحاكم الشرعية

وقرار ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦ هو الذى كانت تحاكم بمقتضاه كتبة المحاكم الشرعية فدعت الحالة الى ذكره اشارة الى أنه استبدل بالقرار الجديد المتضمن أحكام الدعوى التأديبية بالنسبة للقضاة والكتبة معاً وأما قرار مجلس النظار الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧ فهو المتضمن التصديق على القرار الصادر من ناظر الحقانية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧ طبقاً لما جاء فى المادة (١٥) المتقدم الكلام عليها

وقد أدخلت بعض التعديلات على قرار ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧ بقرار صدر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ وكان النظام بموجب ذلك يتلخص فيما يأتى أولاً : تأليف المجلس - تسرى المحاكم التأديبية على قضاة وأعضاء

المحاكم الشرعية والمفتين ماعدا قاضى مصر ومفتى الديار المصرية ، والذي يقوم بأمر هذه المحكمة مجلس يؤلف على الوجه الآتي : - من ناظر الحقانية بصفته رئيساً وقاضى مصر ومفتى الديار المصرية واثنين من مفتشى المحاكم الشرعية يعينهما ناظر الحقانية اعضاء (١)

ويجب على أعضاء مجلس النأديب أن يكونوا جميعاً حاضرين وقت نظر الدعوى التأديبية والمداولة فيها فاذا تغيب أحدهم أو كان لديه مبالغ عين ناظر الحقانية أحد أعضاء المحكمة العليا ليحل محله أما وجه الزام الاعضاء بالحضور أثناء سماع الدعوى والمداولة فيها فالاحتراز من أن بعض الاعضاء قد يعتمد على البعض الآخر وينفرد هذا بالامر فننعدم الثقة الواجب توفرها في المحكمة

تانياً : الجزاءات التأديبية - الجزاءات التأديبية هي :-

١ - الانذار

ب - قطع الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً

ج - التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

د - التنزيل من درجة الى أخرى

هـ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو الاستيداع

أو المكافأة

و - العزل مع الحرمان كلا أو بعضاً من المعاش أو من الاستيداع

أو المكافأة

(١) لايسع المتأمل في تأليف هذا المجلس الا الاقرار بأنه مما تتحقق به

المدالة بأوفى معانيها فلا غرابة أن تكون أحكامه نهائية كما سيأتى

وكان يجوز لناظر الحقانية اعتماداً على ساطته العمومية بمفرده أن يوقع العقوبتين الاوليين أى بدون محاكمة تأدينية

ثالثاً : اعتماد الموظف بالشهم — يعلن رئيس مجلس التأديب الموظف المقامة عليه دعوى تأدينية بالشهم الموجهة اليه ويكلفه بالحضور أمام المجلس قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل ليدافع عن نفسه شفاهياً ويجوز للمجلس أن يرخص له بالدفاع بالكتابة — من العدل أن يعطى الموظف مهلة بين اعلانه وحضوره حتى يستعد للدفاع — أما إيجاب حضور الموظف بنفسه للمدافعة فلأن هذه الطريقة أوثق لظهور الحقيقة لتتق الامور المسندة اليه بشخصه ولكن يجوز الاذن له بتقديم دفاعه كتابة عند الموجب كأن يكون مريضاً أو غير قادر على الكلام وهو في موقف الافهام

محمولات — ١ — تحقيق الشهم : لناظر الحقانية أن يندب من يرى ندبه من مفتشى المحاكم الشرعية أو موظفيها لتحقيق ما يسند الى موظفي تلك المحاكم ومستغديها من الامور التي تستدعي التأديب — محل العمل بذلك أن تكون المخالفة المسندة للموظف غير مصحوبة بالادلة اللازمة فتدعو الحالة لتحري حقيقة الامر فاذا تم التحقيق عمل بنتيجته فاما أن يحال الموظف على مجلس التأديب واما أن تحفظ الاوراق واما أن يعاقب ادارياً باحدى العقوبتين الاوليين

ب — إيقاف الموظف مؤقتاً — لناظر الحقانية الحق في إيقاف من تقام عليه دعوى تأدينية عن أداء وظيفته حتى يحكم في الدعوى وفي هذه الحالة يرفع الامر في أقرب وقت لمجلس التأديب ويكون للمجلس المذكور أيضاً هذا الحق — يؤمر غالباً بالإيقاف خوفاً من تأثير الموظف على شهود

الواقعة أو منعاً لتمادى ضرره كما لو كان متها بالرشوة أو الاختلاس ،
أما وجوب التعجيل في احالة الامر في هذه الحالة على مجلس التأديب
فظاهر لان في التطويل ضرراً على المصلحة من طريق حرمانها من عمل
الموظف وعلى الموظف لاستمرار الريبة في استقامته وعدم تسامحه مرتبه
فلزم على ذلك كله البت في أمره في أقرب الاوقات

ج - موميات العزل - يجوز الحكم بعزل كل موظف من موظفي
المحاكم الشرعية يقصر في واجبات وظيفته أو يرتكب أمراً يخل بحسن
السلوك أو بالآداب أو نحو ذلك أو يترتب عليه امتهان القضاء أو الخط
من كرامته - أما البت في هل ما ارتكبه الموظف يدخل أولاً يدخل
تحت أحكام هذا النص فهو من خصائص المجلس يفصل في ذلك بمطلق
رأيه بعد تقدير الوقائع حق قدرها ، ومعنى ذلك أن الجهة القضائية هي
التي تعين موجب العقاب مع أن القاعدة هي أن الجهة التشريعية هي التي
تقوم بذلك كأن تقول « من سرق يعاقب بكذا ومن ضرب يجاز
بكذا »

ووجه هذا الاستثناء كون الموظف قد يحيد عن الاستقامة بطرق
شتى وأساليب لا تحصى لا يمكن النص عليها مقدماً
د - قابلية العزل - أحكام هذا القرار لا تنس ماله الحكومة من الحق
المطلق في فصل أى قاض أو موظف أو مستخدم من وظيفته بدون
توسط مجلس التأديب ومن هذا نعلم أن القضاء الشرعيين قابلون للعزل
ولمجلس التأديب أن يجري ما يحتاجه من التحريات ويسمع شهادة

الشهود الذين يرى لزوم الاستشهاد بهم وقد خول المجلس هذا الحق لكي يتحرى الحقيقة قبل اصدار الحكم والحكم الذى يصدر من هذا المجلس يكون باتحاد الراء وبالاعلائية ولا يقبل الاستئناف وتوضح فيه الاسباب التى بنى عليها ويوقع عليه من الاعضاء جميعا

نظام التأديب الحالى

نصت المادة ١٥ من اللائحة الجديدة على أن وزير الحفائية يبين كيفية ترتيب المجالس التأديبية لرؤساء ونواب وأعضاء المحاكم الشرعية وأنواع التأديب بقرار يصدره بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء ولكن هذا القرار لم يصدر الا بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ وقد قضى بأن مجالس التأديب للقضاة الشرعيين يؤلف من وزير الحفائية رئيساً ومن رئيس المحكمة العليا ومفتى الديار المصرية ومفتشين من مفتشى المحاكم الشرعية أعضاء وإذا منع أحد الاعضاء مانع عن الحضور ينوب وزير الحفائية من يقوم مقامه من أعضاء المحكمة العليا

ولو وزير الحفائية أن يأمر بتحقيق مايسند الى أحد القضاة من الأفعال التى تستوجب العقوبة التأديبية وأن يصدر قرارا بوقفه عن عمله حتى يتم التحقيق أو تنتهى اجراءات المحاكمة وهو الذى يحيل الموظف على مجالس التأديب

أما اجراءات المحاكمة فتنحصر في وجوب اعلان المتهم بالحضور أمام مجلس التأديب ويحصل هذا الاعلان قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل ومن الضروري أن يشتمل على ماخص التهمة

وفي حالة ما اذا كان هناك تحقيق فللمتهم الحق في الاطلاع على الملف الخاص به في خلال ثلاثة ايام من اعلانه وبذا يتسنى له الدفاع عن نفسه وهو حق مقرر له كما أن له أن يدافع عن نفسه كتابة ومشافهة وللمجلس التأديب للوصول الى الحقيقة أن يسمع شهادة الشهود الذين يرى لزوما لسماع شهادتهم سواء بنفسه أو بمن يندبه لهذا الغرض العقوبات - أما العقوبات التي يجوز الحكم بها على القضاة فهي : -
الانذار

التوبيخ

ال عزل من الوظيفة - ويجوز في هذه الحالة حرمان الموظف من كل المعاش الذي يستحقه أو حرمانه من جزء منه لا يزيد على نصفه ومن مقتضى النص أن الحرمان الجزئي يجب أن لا يتجاوز النصف كما تقدم حتى يكون الباقي بعد ذلك مما يعتد به وعليه فلا يخلو الحال من أحد أمرين فاما أن تكون التهمة جسيمة كالنزوير والاختلاس ونحوهما بحيث تستوجب غالباً الحرمان التام واما أن لا تبلغ هذه الدرجة من الجسامه كالتقصير في العمل أو عدم الامتثال بحيث يرى الاكتفاء بالحرمان الجزئي

وسكت القانون عن المكافأة اذ قد يكون الموظف المطروح أمره للمحكمة لم تبلغ خدمته مدة المعاش فيكون له الحق في مكافأة ليس الا والظاهر أن حكم المعاش يسرى على المكافأة والقرارات التي يصدرها المجلس نهائية لا تقبل الطعن

عقوبة الأ نذار يجوز صدور ها من وزير الحقانية أو من مجلس التأديب
أما العقوبتان الأ خريان فلا يجوز توقيعها الا من مجلس التأديب
هذا ولا تنس الأ حكام المتقدمة مالا لحكومة من الحق المطلق في
فصل أى قاض من وظيفته بدون توسط مجلس التأديب عملا بما هو وارد
بقوانين المعاشات

٢- تأديب الكتبة

تأليف المجلس - قضت المادة العاشرة من قرار ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧
بترتيب مجلس تأديب في كل محكمة من محاكم مصر والاسكندرية ودمياط
والمديريات يؤلف من :-

القاضى	رئيسا	
أقدم عضو	من أعضاء المحكمة	{
كاتب أول المحكمة	عضوين	

ومع أن التطاور الحديث الذى أدخل على المحاكم الشرعية كان يقتضى
توفر الملاءمة بين اسماء الوظائف في نظامها الحديث ونظام التأديب
فاننا بعد البحث علمنا أنه لم يكن هناك من تغير وما ذلك طبعاً الا لأن
المسألة ليست من الاهمية بمكان اذ لافرق في الحقيقة بين قاضى المديرية
في الاصطلاح السابق ورئيس المحكمة في الاصطلاح الحديث وهكذا
الحال لباقي الاعضاء

ويختص هذا المجلس بالنظر والحكم في الدعاوى التأديبية المتعلقة
بكتبة تلك المحاكم ومحاكم المراكز (المحاكم الجزئية) التابعة لها ولما كانت

دمياط قد أصبحت في النظام الحالى تابعة لمحكمة المنصورة فهى تابعة لها أيضا بطبيعة الحال فيما هو من شأن تأديب الكتبة

فاذا كانت الدعوى التأديبية مقامة على كاتب أول المحكمة (الباشكاتب) عين وزير الحفانية الموظف الذى يقوم مقامه في مجالس التأديب

أما فيما يختص بمحاكم الجهات البعيدة مثل سيوه والعريش والقصير والواحات الثلاث الخ - فقد اقتضت الأحوال أن يكون تأديب كتبتها

من اختصاص أحد المجالس التى في المحاكم الأخرى واليك بيان ذلك :-
مجلس تأديب محكمة البحيرة ينظر أيضا دعاوى تأديب محكمة سيوه

» » الشرقية » » العريش

» » المنيا » » الواحات البحرية

» » أسوط » » الواحات الداخلة والخارجة

» » قنا » » القصير

الجزاءات التأديبية - أما الجزاءات التأديبية التى توقع على كتبة المحاكم

الشرعية فهى :-

ا - الانذار

ب - قطع الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما

ج - الايقاف مع الحرمان من الماهية مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

د - التنزيل من درجة الى أخرى

هـ - العزل

امره الطاب بالحكم - وحيث ان الحكم هنا ليس نهائيا وجب

اعلانه الى الكاتب المحال علي المحاكمة في ظرف أسبوع بالاكثر من يوم

مدوره فاذا رأى أن يعارض فيه أى يطعن فيه بطريق الاستئناف تعين عليه ابداء تظلمه هذا فى مدة الثمانية الايام التالية ليوم الأعلان بأن يقدم بذلك تقريراً مكتوباً الى المجلس المخصوص الذى فى نظارة (وزارة) الحقانية وهو يؤلف ممن يأتى على مقتضى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٥ :

وكيل وزارة الحقانية رئيساً ومدير الادارة الشرعية ومدير قسم المستخدمين والمحاسبة ورئيس تفتيش المحاكم الشرعية وأحمد متشبهاء يعينه وزير الحقانية أعضاء

ويترتب على الطعن انعقاد المجلس المخصوص من نفسه فاذا لم تقدم معارضة عرض الحكم الابتدائى على الوزير فاذا صادق عليه قضى الأمر وان لم يصادق أحيل الموضوع على المجلس المخصوص فيكون له فى الحالتين الحق فى الحكم بالبراءة أو بأية عقوبة تأديبية

واذا كان الكاتب قد استحق العزل وجب على المجلس أن يحكم فى مسألة حرمانه من المعاش كله أو بعضه

وتراعى فى محاسبة الكتبة الاجراءات السابقة الكلام عليها فيما يختص بالقضاة من حيث الاعلان ومواعيده والدفاع بالطريقتين الشفهية والتحريرية ونحو ذلك ويراعى أيضاً ما لناظر الحقانية من الحقوق من حيث انه يجوز له ايقافهم كما يجوز له معاقبتهم بالجزاءين الأولين

القسم الثانى — الغير الموظفين

أولاً — المحامون

نرى من المناسب قبل الدخول فى موضوع هذا البحث أن ننقل

هنا كلمة من كتاب « الحمامة » تأليف المرحوم أحمد فتحي باشا زغلول قال في صفحة (٤) تحت عنوان « الحمامة عند الأمم القديمة » ما يأتي :

« حق الدفاع قديم وجد منذ وجدت الخصومة وهي من لوازم ،
 « الاجتماع ولا بد فيها من الهجوم والدفاع وقد يختلط الأمر على طالب »
 « أحدهما فيركن الى من يأتينه في حقوقه وهذا يرشده برأيه ويعمل »
 « لنصرته ويدفع عنه مخاصمه ، وقد وجد عند جميع الأمم في جميع الأزمان »
 « رجال تضلعوا من القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين »
 « بابتداء المشورة لهم أو بالدفاع عنهم أمام القضاء وقد وجد هو أيضاً مع »
 « وجود الأمم تبعاً لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم الاجتماع »
 « وجاء أيضاً في صفحة (٢٠) ضمن الباب المعنون بالحمامة في »
 « الزمن الحاضر قوله لم يبق بلد من البلاد المتقدمة الاعرف قدر الحمامة »
 « فأجلها ولا قانون من القوانين الا لا حظ لوجودها وبين حقيقتها وأوضح »
 « الروابط التي تجمع بينها وبين القضاء من جهة وبين المتخاصمين »
 « من جهة أخرى ، فحدد واجباتها وعين مالها من الحقوق وقد ثبتت »
 « في عوائد الأمة وصارت من ضروريات الاجتماع فيها ولهذا كان »
 « الاعتناء بشأنها من الزم واجبات كل حكومة حتى يحصل منها أعظم »
 « حظ من النفع وينتفى ما يتبعها من الضرر »

« وحالة الحمامة ليست واحدة في كل بلد بل تختلف كثيراً في »
 « شروط الدخول فيها وفي حقوق الحامين وواجباتهم وفي استحقاقهم »
 « للتعاب وطرق المطالبة بها وفي كيفية تأليف طائفتهم وفي استقلالها »
 « بالنسبة الى الحكومة عموماً والى القضاء خصوصاً وفي العقوبات »

« التأديبية وطرق الحكم بها وفي التبعة التي يتحملها المحامي من العمل »
 « بحرقته » — اهـ :

يدلّك ما تقدم على قدر المحاماة ورفعة شأنها عند الامم وقد عنيت
 الحكومة المصرية بأمرها فوضعت لكل طائفة من المحامين قانوناً خاصاً
 بها يرجع اليه في معرفة ما للمحامي وما عليه فان المحامين أمام المحاكم
 المختلطة نظاماً خاصاً بهم كما أن المحامين لدى المحاكم الاهلية خاضعون
 لنظام مستقل

دور المحاماه — وقد اجتازت المحاماة أمام المحاكم الشرعية أربعة
 أدوار فكانت بذلك شبيهة في تطورها بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية والمختلطة
 الدور الأول — كانت المحاكم الشرعية فيما سبق الجهة القضائية التي
 يرجع اليها في كثير من المنازعات ولما كانت معرفة الشريعة أمراً ضرورياً
 وجدت طائفة استأثرت باقامة الخصومات لدى القضاة وكانوا يسمون
 « وكلاء الدعاوى » واذ كان لا يشترط فيهم أهلية مخصوصة دخل بينهم
 العارف بواجبات الصناعة وغير العارف لها وانخرط في سلوكهم كثيرون
 ممن لا يعرفون الشريعة بل يعملون طرق الرجا والمحاباة ففسدت أخلاق
 الطائفة وشردت عن جادة الاستقامة واستحق بذلك وكلاء الدعاوى لقب
 « المزورين » (أنظر كتاب المحاماة لفتحى باشا صحيفة ٢٤٨ وما بعدها)

الدور الثاني — يتبدى الدور الثاني من لائحة ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ اذ
 نصت المادة الرابعة منها على ما يأتي : « للقاضي أن لا يقبل في التوكيل عن
 الأشخاص عند اقتضائه من يكون منهما بين الناس بعدم الأمانة أو معروفًا
 بالحيل والفساد أو مشهوراً بالتزوير أو سوء السلوك »

ولم تكن هناك شروط أو قيود مخصوصة فكان كل انسان يستطيع أن يكون وكيلًا في الخصومة غاية الأمر أن للقاضي عليه حق الرقابة
الرور الثالث - في ١٧ مارس سنة ١٩٠٩ ابتدأت المحاماة للشرعية
تدخل عهداً جديداً مبشراً بانصلاح حالها واستقامة أمورها اذا اشترطت
المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى التاريخ المذكور فيمن يعين
وكيلًا للدعوى ما يأتى :

أولاً - أن يكون سنه خمساً وعشرين سنة على الأقل
ثانياً - أن لا يكون مشتغلاً بحرفة أو عمل يحط من قدر المحامى ولم
يكن مرتكباً لما يحل بالآداب الشرعية
ثالثاً - أن يكون حسن السمعة والصيت
رابعاً - أن يكون مقيماً بالقطر المصرى
خامساً - أن يكون حائزاً لشهادة العالمية من أحد أركان التدريس
المعتبرة فى لائحة نظام الأزهر أو أن يكون متحصلاً على شهادة من مدرسة
الحقوق الأميرية أو الشهادة النهائية من مدرسة دارالعلوم أو يكون سبق
له التوظيف بوظيفة قضائية بالمحاكم الشرعية أو يكون سبق له لاستخدام
بوظيفة كاتب بها مدة سنة على الأقل بشرط أن يؤدى بنجاح امتحانا
أمام لجنة مخصوصة

الرور الرابع - كانت المحاماة للشرعية مقتضية إثر المحاماة الأهلية متبعة
خطواتها فيما سلكته من سبل التقدم والارتقاء إذ أن صدور قانون
المحاماة الأهلية نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ أعقبه سن قانون المحاماة للشرعية نمرة
١٥ سنة ١٩١٦ الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١٦ وجاء منسوجاً على منواله

ونصت المادة الثانية منه على الشروط التي يجب توفرها فيمن يريد ادراج اسمه في جدول المحامين وهي:

أولاً - أن يكون حاصلًا على شهادة العالمية من أحد المعاهد الدينية التابعة للأزهر أو على شهادة الدراسة النهائية من مدرسة الحقوق السلطانية (الملكية) أو أن يكون اشتغل بوظيفة القضاء بالمحاكم الشرعية مدة أربع سنوات أو أن يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين أمام هذه المحاكم عند العمل بهذا القانون

ثانياً - أن لا يقل عمره عن احدى وعشرين سنة كاملة

ثالثاً - أن يكون حسن السمعة

رابعاً - أن يكون مقيماً بالقطر المصرى

وبموجب هذه الشروط خرج ممن كانوا يستطيعون قبلاً الاحتراف بالمحاماة ككتبة المحاكم الشرعية وخريجو مدرسة دار العلوم

ومدة التمرين سنة بمكتب أحد المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا ويجوز أن يكون التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية ترخيص من مجلس النقابة فاذا قضى المحامي مدة التمرين طيباً لما تقتضيه المادة السابعة قبل بناء على طلبه في المرافعة أمام المحكمة الابتدائية ويجوز قبوله بناء على طلبه في المرافعة أمام المحكمة العليا بعد اشتغاله بالمحاماة مدة سنتين باسمه أمام المحاكم الابتدائية

ويحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو مدرساً للشرعة الاسلامية في الازهر أو في أحد ملحقاته أو في مدرسة الحقوق الملكية

وامبات المحامى - نص قانون المحاماة على بعض واجبات على المحامين وهى :

أولاً - المحامى مسئول قبل موكله عن أداء ما عهد به اليه بما تقتضيه الاحكام الشرعية والقوانين واللوائح ونصوص التوكيل فيجب عليه الحضور فى الدعوى بنفسه فاذا حصل له مانع جاز له أن ينوب عنه محامياً آخر تحت مسؤوليته ذاتياً ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع من ذلك (مادة ٢١)

ثانياً - تقديم المحامى توكيلاً الى قلم الكتاب رسمياً أو مصدقاً على التوقيع عليه واذا كان بيد المحامى توكيل عام مصدق عليه قانوناً بالانابة عن أحد الخصوم يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه (مادتي ١٦ و ١٨)

والتوكيلات الصادرة من مصالح الحكومة ومن جميع الاشخاص الامنوية يجب أن تكون ممضاة من رئيس المصلحة وموقعها عليها بختمها الرسمي (مادة ١٧)

ثالثاً - المحافظة على السر الذى يعلمه بواسطة مهنته وهذا واجب مقدس وعدم افشاء السر موصى به فى المادة (٢٠٥) مرافعات والافشاء معاقب عليه جنائياً (مادة ٢٦٧ عقوبات) ويستثنى من ذلك حالتان : الاولى - اذا كان الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جريمة أو جناية (٢٠٥ المذكورة) . الثانية - اذا طلب منهم المبلغ تأدية الشهادة بما أبلغ به (٢٠٦ مرافعات)

ويجب على المحامى متى قبل التوكيل أن يمتنع عن ابداء أى نصيحة

لخصم موكله سواء في القضية نفسها أو في قضية أخرى ذات ارتباط بها أو سبقت له وكالة فيها ثم تنحي عن وكلاته (مادة ١٤)

رابعاً - الامتناع عن سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يחדش شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع عن مصالح الموكل ذلك الاتهام وتكون التبعة في هذه الحالة الأخيرة على المحامي وحده . وقد نصت المادة ٢٦٦ عقوبات على أن أحكام السب والقذف لايجرى تطبيقها على ما يختص باقتراء الخصوم بعضهم على بعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم وهذا الاقتراء لا يستوجب إلا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية

خامساً - المرافعة مجاناً عن الفقراء المعفين من الرسوم القضائية وله في حالة الحكم على الخصم الآخر مطالبته بالمصاريف التي تقدرها المحكمة كما أن له أن يرجع بها على موكله إذا زالت حالة فقره وإذا جاز للمحامي التنحي عن وكلاته بوجه عام فليس له ذلك من تلقاء نفسه في هذه الحالة إذ المروءة تقتضى عدم التخلي عن عضهم الفقر بنابه والتجأوا إلى العدالة يطالبون الانصاف ورفع الحيف والأذى وينبئ على ذلك أن المحامي يجب عليه أن يقوم بما تكلفه به لجنة الاعفاء من الرسوم^(١) ولا يسوغ له أن يتنحي عنه إلا لأسباب تقبلها هي (مادة ٢٠)

سادساً - رد المستندات والأوراق إلى موكله بعد انتهاء التوكيل

(١) هذه اللجنة تنظر في طلبات الاعفاء من الرسوم وتؤلف في المحاكم

الابتدائية من قاضيين والباشكاتب وفي المحاكم الجزئية تنظر هذه الطلبات بمعرفة القاضي (مادة ٢١ من لائحة الرسوم)

وهذه الأوراق تنقسم الى قسمين : الأول - المستندات الأصلية التي سلمها اليه موكله أو حصل عليها بفعل التوكيل وهذه يجب تسليمها اذا طالب الموكل ذلك انما اذا لم يكن المحامي قد حصل على أتعابه جاز له أن يأخذ على نفقة موكله صوراً من الأوراق التي تثبت حقوقه . الثاني - الأوراق الأخرى المتعلقة باجراءات المرافعة كالحاضروالاعلانات ويلحق بذلك الخطابات الواردة من الموكل والمستندات المتعلقة بما دفعه المحامي من طرفه ولم يؤده اليه الموكل وكل هذه الأوراق المختلفة يجوز للمحامي حجزها لديه انما يجب عليه أن يعطى موكله وعلى حساب هذا الموكل صوراً منها اذا طالب منه ذلك (مادة ١٣)

سابعاً - لايجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين مايتأتى . أولاً - التوظيف بمرتب في احدى مصالح الحكومة مالم يكن بوظيفة مدرس في أحد المعاهد الدينية . ثانياً - الاشتغال بأى عمل يحط من كرامة المحاماة (مادة ٢٣)

ثامناً - ويجب على المحامي فوق ذلك أن يكون مستقيماً شريفاً النفس أميناً محترماً للقوانين واللوائح طاهر الذمة صادق القول غيوراً على مصلحة موكله فان هذه الصفات من أهم مايتحلى به في عمله وهى رأس ماله الذى يضمن له النجاح والرفعة وتأدية الواجب بطريقة مرضية ترتاح اليها النفوس وتطمئن الخواطر

في حقوق المحامين - نص قانون المحاماة على أن للمحامين الحقوق الآتية :

أولاً - للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم

وهذا حق يجب على المحامين المحافظة عليه حتى لا يزج بنفسه بينهم متطفل ما بأية حيلة كانت ويستثنى من ذلك حالتان - الأولى - ما نصت عليه المادة (٥٥) من قانون المحاماة من تخويل مصالح الحكومة الحق بانابة أى شخص تعينه المرافعة عنها - الثانية - اذ أذنت المحكمة للمتقاضين في أن ينبؤوا عنهم أشخاصاً من ذوى قرباهم أو أزواجهم أو أصهارهم المادة (٧٦) من لائحة الاجراءات

ثانياً - للمحامى أن يتنحى عن التوكيل الا في حالة الدفاع عن المعين من الرسوم كما سبق الذكر وعليه في حالة هذا التنحى أن يعلن موكله بتنحيه وأن يستمر في اجراءات الدعوى شهراً متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح ذلك الموكل (مادة ١٢)

ثالثاً - الاشتراط على أى أجر شاء الا أن هذا الأجر عرضة للمراجعة من قبل المحكمة (مادة ٥١٤ مدنى) ولكن لا يجوز للمحامى أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها (مادة ٢٢)

رابعاً - للمحامين الواردة أسماؤهم في الجدول الحق في ائس الرداء الخاص بهم بل هو واجب يتحتم عليهم القيام به كلما حضروا أمام المحكمة (مادة ٢٤)

في تأديب المحامين - يستحق التأديب كل من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال حرفته أو في غيرها ويجازى أمام مجلس تأديب بالعقوبات الآتية :

أولاً - التوبيخ

ثانياً - الايقاف لمدة لا تتجاوز سنة

ثالثاً - محو الاسم من الجدول

وزيادة على ذلك يجوز لرئيس المحكمة العليا ورؤساء المحاكم الابتدائية

انذارهم (مادة ٢٥)

والمجلس الذى ينظر فى تأديب المحامين يكون مؤلفاً من رئيس المحكمة العليا أو من ينوب عنه ومن ثلاثة من أعضائها تعيينهم الجمعية العمومية فى كل سنة أو من يقوم مقامهم ومن نقيب المحامين أو من عضو من أعضاء مجلس النقابة يندبه المجلس المذكور بدلاً منه (مادتي ٣ و ٢٦)

ويوجد مجلس تأديب آخر لكل محكمة من المحاكم الابتدائية مؤلف من رئيس المحكمة ونائبها ومن قاض يندبه كل سنة الجمعية العمومية وهذا المجلس ينظر فيما يقع من المحامين المقبولين فى المرافعة أمام المحاكم الابتدائية وحدها أو الذين لايزالون تحت التمرين من المحفوفات التى تكون أقل أهمية مما تقدم ذكره فيما يتعلق بالتأديب أمام المجالس بالمحكمة العليا . ويجوز لمجلس التأديب بالمحكمة الابتدائية الحكم بالتوبيخ أو بالاعتقال لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويجرى التحقيق بمعرفة عضو من أعضاء المحكمة العليا أو قاض من قضاة المحكمة الابتدائية يندبه رئيس المحكمة بذلك (مادة ٢٨)

أما اذا رأى رئيس المحكمة أن الافعال المنسوبة الى المحامي ليست بدرجة من الأهمية تستدعى احالة على أحد مجالس التأديب جاز لها تبليغ التحقيقات التى أجرتها الى مجلس النقابة للتصرف فيها وسيأتى القول بأن لمجلس النقابة حق الانذار

ويعلم المحامي المقدم لمجلس التأديب بتاريخ الجلسة التى يحددها رئيس

المجلس باخطار يرسل اليه قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل وجلسات هذا المجلس علنية مالم يقرر خلاف ذلك بناء على طلب الخصوم أو محافظة على النظام العام والآداب ويصدر المجلس حكمه بمسمع أقوال وطلبات النيابة ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع وإذا لم يحضر المحامي يجوز للمجلس أن يحكم في غيبته وللحامي في هذه الحالة أن يعارض في الحكم في أسبوع من تاريخ اعلانه له بتقرير محرر في قلم الكتاب ويجوز لمجالس التأديب والنيابة والمحامي المتهم أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم ومن تخلف منهم عن الحضور أو حضر وامتنع عن تأدية الشهادات جازت معاقبته بالمعقوبات المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجنح ويسرى مفعول الأحكام الصادرة من مجالس التأديب لدى المحاكم الابتدائية أمام جميع المحاكم ومن باب أولى يسرى كذلك مفعول الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالمحكمة العليا (المواد من ٣٠ الى ٣٦)

نقابة المحامين

قضى القانون الجديد للمحاماة أن يكون للمحاماة نقابة تجمع شتاتهم وتعلم شأنهم وتحافظ على حقوقهم وتندب من يمثلهم في المجالس التي تنظر في أمورهم وكانت فيما سبق خالية منهم فجاءت حادثاً عظيم الاهمية في تاريخ المحاماة الشرعية

وتؤلف هذه النقابة من المحامين المقيدين في الجدول ويمثلها مجلس تـنـخـيـبـة الجمعية العمومية للنقابة . وهذه الجمعية مكونة من جميع المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية بشرط أن يكونوا

قد قاموا بدفع قيمة الرسوم السنوية طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة
أما المحامون المقررون أمام المحاكم الجزئية فليس لهم الحق في حضور
اجتماعات الجمعية العمومية

ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مائة عضو
على الأقل فإذا لم يتوفر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة
ثانية في ظرف خمسة عشر يوماً من الاجتماع الأول ويكون انعقادها
صحيحاً إذا حضرها ثلاثون عضواً على الأقل وقرارات الجمعية تكون
بالأغلبية

وتختص الجمعية العمومية بما يأتي:

أولاً - انتخاب مجلس النقابة

ثانياً - ابداء رأيها في الميزانية السنوية التي يقدمها مجلس النقابة

ثالثاً - تقدير قيمة الرسم السنوي الواجب على المحامين دفعه

رابعاً - النظر في حساب السنة الماضية واعتماده

خامساً - النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس

الادارة أو التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات
الغير العادية

مجلس النقابة

مجلس النقابة مكون من خمسة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية
بطريقة الاقتراع لمدة ثلاث سنين ومن هؤلاء الاعضاء اثنا عشر من
المحامين الذين لا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين والثلاثة الباقون
من بين المحامين الذين تقل مدتهم عند الانتخاب عن عشر سنين ومن بين

الخمس عشرة عضواً المذكورين رئيس النقابة ووكيلها ويحصل ترشيح الاعضاء باخطار موقع عليه من عشرة من المحامين على الأقل ويرسل الى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية بمسرة أيام على الأقل

ويختار كل ناخب عدداً بقدر العدد المطلوب المجلس ومدة الانتخاب ثلاث سنوات وينتهي كل سنة انتخاب خمسة أعضاء منهم واحد من الذين تقل مدتهم عن عشر سنين في المحاماة وتجوز إعادة الانتخاب مرة واحدة بمعنى أنه لا يتكرر أكثر من مرتين متواليتين

ويجب انتخاب النقيب والوكيل من بين أعضاء النقابة الذين لا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين وتنتخبها الجمعية العمومية كل سنة من بين أعضاء مجلس النقابة عقب تجديد انتخاب أعضائه مباشرة والانتخاب يكون بطريقة الاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين ويكون نهائياً على كل حال وعند تساوى الأصوات ينتخب الأقدم من المرشحين وإذا تساوت الأقدمية ينتخب الأكبر سناً

ويجب على مجلس النقابة اخطار رئيس المحكمة العليا بنتيجة الاقتراع وتزول عضوية من أصبح غير حائز للشروط اللازمة أو اذا غاب من غير عذر شرعى عن جلسات المجلس خمس مرات متواليات

أهمصاصات مجلس النقابة — يختص مجلس النقابة بما يأتى ولا تكون مداولاته صحيحة الا اذا حضرها خمسة أعضاء على الأقل

(١) يعين المجلس من يحل محل العضو الذى زالت عضويته قبل انقضاء مدته وللباقي من هذه المدة وللجمعية العمومية فى دور انعقادها المقبل الحق فى تغيير هذا التعيين

(٢) وضع اللائحة الداخلية للنقابة ويجب أن يصدق وزير الحفانية على هذه اللائحة وعلى كل ما يطرأ عليها بعد ذلك من التعديلات

(٣) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية

(٤) ادارة الحسابات وتحصيل الرسم السنوى الواجب على المحامين دفعه

(٥) مخابرة جهات الحكومة أو أى شخص آخر فيما يتعلق بشؤون

النقابة

(٦) السعى فى الحاق راغبى الثمرين بمكاتب المحامين

(٧) مراقبة سير المحامين

(٨) الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل فى المنازعات التى تقوم

بينهم على الاتعاب متى طلب منه ذلك

(٩) الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من خلاف

بسبب حرقهم بما فى ذلك منح الشهادة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة

من المادة التاسعة

(١٠) حق الانذار

(١١) حق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل باسمها

كلما حصل مساس بكرامتها أو بمصالحها وعلى النقيب تنفيذ قرارات

مجلس النقابة

ويقوم بأعمال النقابة فى الحاكم الابتدائية ثلاثة من المحامين المقبولين

أمام المحكمة العليا المقيمين فى دائرتها يعينهم المجلس ليقوموا مقامه فى كل

ما اختص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة فاذا قل عدد المقبولين أمام

المحكمة العليا في دائرة المحكمة الابتدائية عن ستة جاز أن يكون التعيين من المحامين المقبولين أمام المحكمة الابتدائية ويعتبر مجلس النقابة سلطة إدارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها في المادة (٢٦٣) من قانون العقوبات بحيث أنه لاعتقاب على من يخبر المجلس بالصدق وعدم سوء القصد بفعل مستوجب للعقوبة ارتكبه أحد المحامين

ثانياً - الخبراء

الخبراء هم الذين يعاونون القضاة في المسائل الفنية وقد تناولت لائحة الاجراءات السكلام عليهم (المواد ٢١١ - ٢٤١) وأباح المادة (٢١١) للمحكمة اختيار من تثق به منهم بدون قيد الا أن العمل جار في الواقع على اختيار الخبراء المقرردين أمام المحاكم الأهلية .

ثالثاً - المأذونون

المأذونون هم الفئة الثالثة من غير الموظفين الذين يعاونون القضاة في أعمالهم ومهمتهم مقصورة على تحرير عقود الزواج ووثائق الطلاق وقد سبق أن ذكرنا بعض الشيء عن نظامهم السابق ولكن المادة ٣٨٣ فقرة أخيرة من اللائحة الحالية للمعالم الشرعية نصت على أن وزير الحفانية يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصاتهم وعدد وم جميع ما يتعلق بهم

وقد صدرت هذه اللائحة فعلاً بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩١٥ وهي تشمل على كيفية انتخاب المأذونين وتعيينهم وعلى ما لهم من الاختصاصات

وما عليهم من الواجبات . وكذلك على ما يمكن توقيعه عليهم من العقوبات اذا هم خالفوا واجبات وظيفتهم وهاك بيان ذلك :

الانتخاب وشروط التعيين - لكل جهة مأذون أو أكثر ينتخبه الاهالى ومحضر الانتخاب يرفع الى المحكمة الشرعية التابعة لها الجهة المراد التعيين فيها أما التعيين فلا يكون الا بموافقة وزارة الحفانية ويشترط فيمن ينتخب لوظيفة المأذونين أن يكون حائزاً للشروط الآتية :

١ - أن يكون مصري الجنس

٢ - أن تكون سنه احدى وعشرين سنة على الأقل

٣ - أن يكون حائزاً على الأقل لشهادة الأهلية أو الشهادة الثانوية من الجامع الازهر أو من أحد المعاهد الدينية الاسلامية الأخرى أو شهادة القسم الأول من مدرسة القضاء الشرعى فاذا لم يوجد في جهة من يكون حائزاً لاحدى هذه الشهادات جاز انتخاب غيره ممن لا يكون حاملاً لشهادة بشرط أن يؤدى امتحاناً في أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بهما شرعاً ونظماً وفي الاملاء والحساب والخط اذا لم يكن قد سبق امتحانه في هذه المواد الثلاث بحسب الشهادة الحاصل عليها الممتحن

٤ - حسن السير

الاوراق التى تقدم - يجب على من ينتخب للمأذونية أن يقدم الشهادات الآتية :

١ - شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها

٢ - شهادة من عمدة البلدة أو نائبه أو شيخ القسم واثنتين من أعيان

الجهة مصدفا عليها من المركز أو القسم دالة على أنه حسن السير

٣ - شهادة من قلم السوابق بعدم صدور أحكام عليه تخل بالشرف
أو توجب حرمانه من الحقوق المدنية

لجنة الاستئناف والتعيين - تشكل في كل محكمة ابتدائية لجنة
لامتحان وتعيين المأذونين من رئيس المحكمة أو نائبه وقاضيين من
قضائها وبعد استيفاء جميع الاجراءات تصدر اللجنة قراراً بتعيين المأذون
ولا يكون ذلك القرار نافذا الا بعد تصديق وزارة الحفائية عليه

الافضصاصات - يختص المأذون في جهته دون غيره بمباشرة عقود
الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك وللعلماء المقيدة
أسماؤهم في أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد لكن لا يجوز
ذلك الا اذا كان المأذون حاضراً لقيد العقد بعد تحصيل رسمه

وفي حالة اختلاف محل اقامة الزوجين كان المختص باجراء العقد مأذون
الجهة المقيمة بها الزوجة الا اذا اتفق الطرفان على اجراء العقد بمعرفة
مأذون آخر بشرط أن يقدم لهذا المأذون شهادة من المحكمة الجزئية
الشرعية المقيمة (أي الزوجة) في دائرتها بأن التحريات دلت على عدم وجود
مانع شرعى لذلك الزواج فاذا لم يكن للزوجين محل اقامة ثابت كالرحل
جاز اجراء العقد بمعرفة مأذون الجهة التي يكونان بها وقت طلب العقد
والمأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التي يقيم بها المطلق

الا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر

واميات المأذون - جاءت اللائحة مبينة واجبات المأذون وهي تلخص

فيما يلي :-

(١) اتخاذ مقر ثابت في الجهة التي عين فيها

(٢) مباشرة عمله بنفسه

(٣) اتخاذ دفترين أحدهما لقيد الزواج وما يلحق به والآخر لقيد الطلاق وهذان الدفتران يصرفان له من المحكمة التابع هو لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه المأذون الى المحكمة خالا بإيصال بمن استلمه ولا يجوز استعمال الدفتر لا أكثر من خمس سنين على أنه يجب على المأذون أن يقدم كل ثلاثة أشهر دفترى عقود الزواج واشهادات الطلاق المذكورين الى المحكمة الجزئية التابع لها لمراجعة ما فيها من الاعمال وهى مراقبة ضرورية حتى يظل المأذون يقظا في عمله قائماً بواجباته على الوجه المطلوب

(٤) توريد المتحصلات لخزانة المحكمة التابع هو لها أو اصراف الجهة

التي يقيم بها بالطرق المقررة

(٥) التحقق قبل مباشرة عقد زواج من خلو الزوجية من جميع

الموانع الشرعية والنظامية

(٦) اخطار العدة أو المحافظة بما يحصل على يده من عقود الزواج

والتصادق عليه واخطارهما أيضاً في حالة الطلاق اذا كان الزوجان أو أحدهما من تبعة اجنبية

(٧) قيد الطلاق بنفس الالفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها

تأديب المأذونين - تناولت اللائحة أيضاً الكلام على ما قد يقع من

المأذون مخالفات لما عليه من الواجبات فأجازت معاقبته باحدى العقوبات الآتية

(١) الانذار

(٢) الايقاف عن العمل لمدة أقلها شهر وأكثرها ستة أشهر

(٣) الحرمان من الوظيفة

وهذا لا يمنع من محاكمة المأذون جنائياً على ما قد يكون قد وقع منه ويمتبر جريمة معاقبا عليها ويصدر الانذار من رئيس المحكمة عن المخالفات التي تستوجب ذلك فاذا رأى أن المخالفات تستحق عقوبة أشد رفع الامر الى لجنة الامتعاذ والنعيين السابق ذكرها لتحكم بأى عقوبة من العقوبات المتقدمة

وللحقانية الحق في توقيف المأذون ادارياً عن عمله حتى تنتهي محاكمته كما أن لها رفته ادارياً اذا بدت أسباب تستدعى ذلك

د - اجراءات الدعوى

نرى تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة أقسام

١ - الاعلانات واجراءات المرافعة

٢ - الجلسات

٣ - الحكم وما يتعلق به

وستتناول الكلام فيما يلي على كل من المسائل المتقدمة متوخيز الإيجاز مباحثنا اذ المقام لا يحتمل التطويل

١ - الاعلانات والاجراءات

ضرورة الاعلانات - ترفع الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصوم بالحضور أمامها في علم طلب يعان للخصم بناء على طلب المدعى على يد من يعين للاعلانات

ويقوم الطالب بتحرير علم الطالب سواء بنفسه أو باملأته لكاتب المحكمة

وكل اعلان يقع في الدعوى من الخصوم بعضهم لبعض بناء على طلبهم أو أمر المحكمة يكون بوساطة جهة الادارة أو من يعينه وزير الحفانية لهذا الغرض

مستعملات الموعود - يجب أن يشتمل الاعلان على ما يأتي
أولا - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان
ثانياً - اسم طالب الاعلان ولقبه وصناعته ومحلّه
ثالثاً - اسم الشخص الذي حصل الاعلان بوساطته وصنعتّه
رابعا - اسم المعلن اليه ولقبه وصنعتّه ومحلّه
خامساً - اسم من سلم اليه الاعلان ولقبه وصنعتّه

فاذا كانت الورقة المعانة هي عريضة دعوى وجب أن تشتمل أيضا على موضوع الخصومة بالاختصار في القضايا الجزئية ابتدائية أو استئنافية أما في غيرها فيجب أن تكون مشتملة على وقائع الدعوى واقعة كل واقعة بدليلها وعلى الحق الذي يطلبه المدعى وعلى طلباته من المحكمة وعلى بيان الأوجه الشرعية التي يستند اليها في طلباته (مادتي ٣٧ و ٥٣)

مواعيد الحضور - ميعاد الحضور هو على الاقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية وستة أيام في القضايا السككية وفي القضايا المستأنفة وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور بمعنى أن الايام هنا يجب أن تكون كاملة الا أنه يجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة (مادة ٥٤)

والميعاد المذكور مفروض فيه أن الخصوم مقيمون في جهة واحدة فإذا كان محل الخصم المراد اعلانه بعيداً عن المحكمة يزداد على الميعاد المذكور يوم لكل مسافة عشرين كيلومتراً وما يزيد من الكسور على عشرة كيلومترات تزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما يكون السير بالسكة الحديدية ينقص من مواعيد المسافة نصفها (مادة ٥٥)

ونصت المادة ٥٦ على المواعيد بالنسبة للأشخاص الساكنين خارج القطر المصري وهي تراوح بين ستين يوماً وثلثمائة وستين يوماً على حسب بعد الجهة

فبموجب الدعوى - يجب أن يتم الاعلان في الميعاد المقرر حتى يتمكن المدعي من استلام الاصل وتقديته الى كاتب أوديس قلم المرافعات لاجل قيده في الجدول العمومي قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل وتعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة من يوم قيدها مع عدم الاخلال بالحقوق التي تترتب على الاعلان نفسه كقطع التقادم وابتداء تاريخ الاستحقاق المطالب به وغير ذلك (راجع مادتي ٦٠ و ٦١)

وإذا مضى يوم الجلسة ولم تقيد الدعوى يسقط الاعلان ويجب لرفع الدعوى اعلان جديد (مادة ٦٣)

فريم المستغنى - يودع الخصوم مستنداتهم وأقوالهم الكتابية في زمن تحدده المحكمة لذلك ويجب أن يتم الايداع قبل الجلسة التي تؤجل إليها القضية بثمانية أيام على الأقل ان كانت أعلنت الى خصمه أو اطلع عليها وأمضى بما يفيد الاطلاع فإن لم تكن أعانت للخصم ولم يكن اطاع عليها قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً وعلى الخصم أن يقدم رده قبل الجلسة

باربع وعشرين ساعة ان كان قد أعلنه للخصم أو اطاع عليه فليسبق أو بثلاثة أيام ان لم يكن قد حصل ذلك وهذا كله اذا لم يتفق الخصوم على مواعيد أقل مما ذكر (مادة ٦٥)

ويمكن الاطلاع على الاوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة في محل تسليمها بغير نفلها منه (مادة ٧٢)

امراءات المرافعة — لا حاجة بنا الى تناول بحث هذا الموضوع الذي يقتضى دراسة خاصة بل نكتفى بالإشارة الى أن اللامحة أنت هنا بقواعد كثيرة شبيهة بما هو متبع أمام المحاكم الأهلية والمختلطة فيما يتماق بحضور الخصوم وسماع الدعوى ودفعتها والجواب عنها كما بينت طريقة الاستجواب وذكرت الأدلة المقررة شرعاً وهي الاقرار والشهادة والنكول عن الحلف (مادة ١٢٤) وبينت اجراءات الطعن في الخطوط والاوراق بالانكار وبالنزوير وغير ذلك

٢ — الجلسات

عناية الجلسات ونظامها — الأصل في الجلسات أن تكون علنية وهو نظام مفيد لان وجود الناس في الجلسة يؤثر في القاضى تأثير الرقيب فيزداد تدقيقاً وتحرياً للمدالة قطعاً لشكوى الشاكين ودفماً للوم اللامئين؛ ولكن قد يكون محور الدعوى دائراً على أشياء لا يصح تأدياً ذكرها علناً بحضور الجمهور في مجلس القاضى الذى يجب أن يكون محاطاً بالهيبة والاحلال، وقد يترتب أيضاً على المرافعة العلنية أن يشتد اللجاج بين المتخاصمين فيحدث ما يحدث من المشاحنة والضوضاء وهو ما يخل بنظام

الجلسة فإعادة لذلك أجازت اللائحة جعل المرافعات سرية في مثل الأحوال المتقدمة (مادة - ٨٦)

التشويش في الجلسة - ومن مقتضيات احترام مجلس القاضي أن يكون النظام سائداً فيه فكل تشويش في الجلسة يناقى كرامة الهيئة القضائية ومن ثم أوجبت المادة (٧٣) على القاضي أن يحافظ على حسن النظام في الجلسة وخواتمه الحق في أن يخرج منها كل من أحدث فيها تشويشاً فإذا امتثل فيها والا أمر بحبسه أربعاً وعشرين ساعة ويكون هذا الأمر نافذاً فوراً حتى يظهر أثره في الحال ويكون رادعاً للغير

التمرد على المحكمة - علمنا مما تقدم ماهي عقوبة التشويش ولكن قد لا يقتصر الأمر على ذلك فإذا وصل الجرم الى حد التمرد في الجلسة بالقول أو الإشارة على أحد موظفي المحكمة حال قيامه بالوظيفة أو بسبب قيامه بها وجب تحرير محضر بالواقعة وإرساله الى النيابة للمحاكمة (مادة ٧٤١) (١)

شهادة الزور - وإذا ثبت لدى القاضي أن الشاهد شهد زوراً كان

(١) هذه الجريمة منصوص عليها في المادة (١١٧) عقوبات التي نصها : « من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفاً عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً ، فإذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو برامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً »

له الحق في تحرير محضر بذلك وارساله الى النيابة أيضاً (مادة - ١٩٣) (١)
وعلى ذكر ذلك نرى من اللازم لفت النظر الى أن الآراء مختلفة
في جواز معاقبة من شهد زورا أمام المحاكم الشرعية ففريق يرى أن
للعقاب ودليله أن من أركان الشهادة في القانون الاهلي تأدية اليمين ونظام
المحاكم الشرعية لا يجوز تحليف الشاهد الا استثناء ولا عبرة بما يقال
من أن لفظة « أشهد » متضمنة معنى اليمين اذ لو كان ذلك صحيحا لما كان
هناك موجب للتحليف استثناء فهذا الاستثناء مسقط حيثئذ للاستدلال
ومن رأى الفريق الآخر أن اليمين ليست بركن جوهرى ولذا أجازوا
محاكمة الصبي اذا شهد زور حالة كونه لا يؤدى اليمين وعندنا أن رأى
الاخير هو الأرجح ولا ريب في أن لفظة « أشهد » متضمنة لليمين ..

٣ - الحكم وما يتعلق به

منى رفعت الدعوى بالطريقة المتقدمة وسارت الخصومة طبقاً للقواعد
المبسوطة في اللائحة مع ما قد يتخلل سيرها من نحو ابداء الطلبات والرد
عليها وابداء الدفوع واقامة الادلة والتحقيق اثباتاً ونفيًا والانذار والانكار
والتحليف والنكول ومعاينة خبراء وانكار خطوط وطعن بتزوير ونحو ذلك
مما قد تستدعيه حالة القضية أصبح من الواجب على القاضى أن يفصل في
الدعوى احقاقاً للحق فقيام القاضى بهذا الامر هو المعبر عنه بالحكم

(١) هذه الجريمة تقع تحت حكم المادة (٢٥٧) عقوبات التى نصها : -
« كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين
أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى »

تعريف الحكم - الحكم هو عبارة عن حسم القاضى نقطة من نقط النزاع وينقسم الحكم الى :

أولاً - حضوري ، وغيابي : فالحضورى هو الصادر فى مواجهة الطرفين حقيقة كان أو اعتباراً بحيث لا يجوز لاحدهما الطعن فيه بطريق المعارضة ، أما الغيابي فهو الصادر فى غير مواجهة أحد الخصوم فيجوز له الطعن فيه بتلك الطريقة

ثانياً - ابتدائي ، وانتهائي : فالاول هو الذى يكون استئنافه جائزاً بخلاف الاول

ثالثاً - قطعى ، وغير قطعى : فالقطعى هو ما فصل فى الدعوى بصورة نهائية بالنسبة للمحكمة التى أصدرته كما لو جاء الحكم قاضياً للمدعى ، بأطلبه أو برفض دعواه ، أما الغير القطعى ^(١) فهو الذى يصدر بقصد تهئية الفصل فى المنازعة كما لو كان صادراً بسماع البيئة أو بنذب خبير أو بانتقال القاضى لموطن النزاع لكشف الحقيقة بنفسه

ويصدر القاضى حكمه بحضور الطرفين بمجرد ثبوت الدعوى لديه بالطرق الشرعية : الاقرار والبيئة والنكول عن الحلف (مادة ١٢٤ وما بعدها)

ومن مصلحة الخصوم أن يصدر الحكم فوراً عقب المرافعة حتى

(١) ومن المصطلح عليه فى المرافعات أن الحكم غير القطعى ينقسم الى حكم تمهيدي وحكم تمهيدي فى الدعوى فالتحضيرى هو الذى يهيئ الاسباب الموصلة الى حسم الخلاف دون ان يؤخذ منه ما ترمى اليه المحكمة فى الحكم أما التمهيدى فيستدل منه غالباً على وجهة نظر المحكمة

لا يتكلفوا مشقة الحضور ثانية لسماعه ولكن هذه الغاية لا تترك الا اذا كانت المنازعة بسيطة أما اذا كانت متشعبة الاطراف فان الفصل فيها يقتضى زمناً ما فاذا رأى القاضى تأجيل الحكم أباً كان نوعه (مادة ٢٧٣) وجب عليه أن يمان الخصوم باليوم والساعة اللذين حددتهما لذلك حتى يتسنى لهم حضور النطق به اذا شاؤوا

المفروض فى الكلام المتقدم أن يكون الخصوم قد حضروا جميعاً أما اذا تخلف المدعى عليه بعد اعلانه فان الحكم فى غيبته يختلف باختلاف الأحوال كما سيأتى :

١ - غاب مطلقاً - يعلن ويعذر اليه ثلاث مرات ويصدر الحكم فى غيبته فى مواجهة وكيل الخصومة بقيمة عنه القاضى ويكون الحكم غائباً (مادتي ٢٨١ و ٢٨٢)

٢ - غاب بعد الاقرار - يحكم عليه بمقتضى هذا الاقراره يعتبر الحكم حضورياً (مادة ٢٨٧ فقرة ثانية)

٣ - غاب بعد الانكار وثبوت الدعوى فى مواجهته - يحكم عليه بمقتضى الثبوت ويعتبر الحكم حضورياً (مادة ٢٨٧ فقرة أولى)

٤ - تأجلت الدعوى قبل اثباتها سواء كان التأجيل قبل بماعها أو بعد سماعها وقبل الجواب عليها أو بعد الجواب عليها ولكن بالانكار فان لم يحضر المدعى عليه بعد ذلك لا يعذر اليه بل يصدر الحكم فى غيبته فى مواجهة وكيل الخصومة (مادتي ٢٨٣ و ٢٨٤)

ومن مقضى النص أيضاً أنه اذا لم يحضر الخصوم أو وكلاؤهم فى أول

جلسة أو في أية جلسة أخرى تشطب الدعوى كما أن الشطب جائز إذ اتفق الخصوم عليه (مادة ٨٣)

أما إذا كان المدعى هو الذى تخلف عن الحضور في اليوم المحدد لسماع الدعوى فالمدعى عليه أن يطلب شطب الدعوى وأما أن يطلب اعلان المدعى في ميعاد عشرة أيام على الأقل مانع تعرضه فاذا أعانه لذلك ولم يحضر في الميعاد ولم يبد عذراً مقبولاً قررت المحكمة اعتبار القضية كأن لم تكن (مادة ١١٠)

أجزاء المحكم - أما الحكم من حيث هو فيتركب من أجزاء ثلاثة وهى الوقائع والاسباب والمنطوق

الوقائع - فالوقائع هي عبارة عن سرد الحادثة وما حصل في القضية من الاجراءات الى الوقت الذى تمت فيه المرافعة وهذا الجزء يكتبه عادة الكاتب لا القاضى

الاسباب - هي الادلة والالوجه الشرعية التى يبنى عليها القاضى حكمه وقد نص في المادة (٢٧٩) على أن الاحكام يازم أن تكون مشتملة على الوجه الشرعى الذى بنى عاينه الحكم وجاء في المادة (٢٨٠) يجب أن تصدر الاحكام على أرجح الاقوال في مذهب الامام الاعظم أي حنيفة ومع ذلك فإن المسائل المنصوص عليها في القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ بخصوص أحكام النفقة والتفريق بالغييب يحكم فيها طبقاً لنصوص ذلك القانون المستمد من المذاهب الاخرى (١)

(١) ويعد اصدار هذا القانون خطوة واسعة في سبيل الخير وتيسير الامر على الناس بعدم التقيد بقواعد مذهب دون آخر واقتباس ما تحويه المذاهب الاخرى من الاحكام الموافقة لمصالح العباد تخفيفاً ورحمة

وتبيان الاسباب لازم لانه يدل المتخصصين على تمايل وجهة صدور الحكم ولانه في حالة (الاستئناف) يساعد المحكمة المنظور هو أمامها على معرفة الادلة وتقدير الاوجه التي حدثت بمحكمة الدرجة الاولى الى اصدار الحكم المطعون فيه

المنطوق - أما المنطوق فهو خلاصة الحكم ويأتى بعد الفراغ من ذكر الاسباب عقب قوله «فهذه الاسباب» أو «بناء على ذلك» أو ما في معناهما ولا يجوز في أى حال من الاحوال أن يس القاضى منطوق الحكم ولو تبين أنه خطأ بل يجب عليه ابقاؤه كما هو وبالكيفية التي نطق بها لان المنطوق يعتبر ملكا للخصوم بخلاف الاسباب فانها ملك القاضى وله الحق في تهذيب عبارتها وتنقيح أسلوبها وغير ذلك مما لا يمس حقوق المتخصصين بقى علينا بعد ما تقدم بحث المسائل الآتية .

أولا - كيفية صدور الحكم

ثانيا - المدولة

ثالثا - طرق الطعن في الاحكام

أولا - كيفية صدور الحكم

تصدر الاحكام باتحاد الآراء أو بالاغلبية (مادة ٢٧٧) والمراد هنا الاغلبية المطلقة ولم تذكر اللائحة الطريقة التي يكون بها فض الخلاف اذا لم تتوفر هذه الاغلبية فقد يجوز أن لكل عضو من الاعضاء الثلاثة رأيا مباينا لرأى الباقين كما يجوز أن تكون الهيئة مركبة من خمسة لائنين منهم رأى ولاتنين رأى وللخامس رأى آخر ، ولكن قانون

المرافعات الاهلى اشتمل على حل هذه المسألة بقوله فى المادة (٩٨) « اذا تشعبت الآراء لا كثر من رأيين » فالفرق الاقل عدداً أو الفرق الذى ضمنه العضو الاقل مدة^(١) يلزمه أن ينضم الى أحد الرأيين الصادرين من الاكثر عدداً ، وعلى ذلك فالعضو الخامس المنفرد برأى فى الصورة الثانية المتقدم ذكرها يجب عليه الانضمام الى أحد الرأيين الآخرين حسبما يستصوب وبذلك تتوفر الاغلبية أما فى الصورة الاولى فيجب على القاضى الاقل أقدمية أن ينحاز الى أحد الرأيين الآخرين وقد الزم هو بذلك لان المعتبر أنه أقل خبرة واستعدادا من زميله

ثانياً - المداولة

نرى من المستحسن أن نأتى هنا أيضاً على بيان الطريقة التى يجب اتباعها لجمع الآراء بعد المداولة لان اللامحة لم تذكر كل ما يهم اللام به بهذا الصدد فقد نصت على أنه يجب على رئيس الجلسة أن لا يبدى رأيه الا فى الآخر (مادة ٢٧٦) وذلك خوفاً من أن باقى الاعضاء يوافقونه مراعاة لمركزه ونفوذه ولم يرد شئ آخر بخصوص طريقة جمع الآراء ولكن قانون المرافعات نص فى المادة (٩٦) على أنه يبدأ بأخذ رأى العضو الاحد سناً حتى لا يتأثر هذا برأى الآخرين

ومتى تمت المداولة وصدر الحكم وجب قيده فى المضبطة المرجوع اليه وقت اللزوم

ويجب أن تكون المداولة سرية بحيث لا تتعدى للقضاة الذين فصلوا

(١) أي الاحداث عهدا فى وظيفة القضاء

في الدعوى (مادة ١٧٤) حتى لو أن الحكم صدر بالأغلبية ذلك لان هيئة المحكمة متضامنه فيما تصدره من الأحكام على وجه العموم وحرصا على المساواة بين الخصوم أوجب القانون أنه اذا اقتضى الحال أن تستحضر المحكمة أحد الخصوم أو وكيله عند المداولة لاستيضاحه عن بعض المسائل فلا يكون ذلك إلا بحضور الخصم الآخر وكذلك الحال فيما يتعلق بالاوراق فانه لا يجوز قبولها من أحد من الخصوم بدون اطلاع الباقي عليها مقدما (مادة ١٧٥)

ثالثا - طرق الطعن في الاحكام

ما يبطل الحكم به وما لا يبطل سريعا - رأينا من باب الفائدة أن تأتي بالفواعل الشرعية الأساسية فيما يتعلق بصحة الحكم وبما يبطله فن هذه القواعد أنه اذا جاء حكم القاضي موافقا لما خصصه به الحاكم ان كان هناك تخصيص وموافقا للشرع ولم يأت المدعى عليه بدفع فلا ينقض هذا الحكم ولو رجع القاضي عنه أو رجع الشهود عن شهادتهم ولكن الحكم يكون محلا للطعن في الأحوال الآتية أولا اذا كانت الاجراءات غير صحيحة

ثانيا - اذا جاء حكم القاضي خارجا عن دائرة اختصاصه أى في غير ما خصصه به الحاكم

ثالثا - اذا كان الحكم يمس حق شخص آخر لم يكن في الخصومة رابعا - اذا حكم القاضي بما يخالف الشرع الشريف

خامساً - اذا ظهر أن البينة شهدت على خلاف المحسوس
سادساً - اذا دفع المدعى عليه الدعوى بعد الحكم بدفع لم يسبق
له ابداءه

طرق الطعن المقرره بالمحتمل - تخلف المدعى عليه عن الحضور
بعد اعلانه بفيد في الغالب أن لا اعتراض لديه على الدعوى ولكن يجوز
أن تخلفه ترتب في الواقع على عذر مقبول كالمرض أو السفر أو عدم وصول
ورقة الاعلان ليده فعلا ولما كانت العدالة تقتضى التساهل مع الغائب
الى حد معين أجازت اللائحة لمن حكم عليه غيبا أن يطعن في الحكم بطريق
المعارضة

كذلك قد يخطئ القاضى في تقديره قيمة الأدلة ومستندات الخصوم
فيمعد حكمه عن الصواب أو يقضى على غير هدى لتقصير الخصوم في
اقامة الدليل والدفاع عن حقوقهم فاذا ما أصدر حكمه كان لا بد من وسيلة
يتسنى بها تدارك الخطأ ورد الحق الى نصابه

وهذه الوسيلة هى التنظيم من الحكم سواء الى القاضى نفسه أو الى
محكمة أخرى تكون أعلى درجة وعندئذ يعاد النظر فى القضية ويكون
الحكم الصادر بعد ذلك أدعى الى الثقة

والاحكام واجبة الاحترام ولا سبيل للمساس بها مهما كان فيها من
العيوب الا بالطعن فيها بالطرق المنصوص عليها قانونا هذا اذا كان
أمر الطعن فى حين الامكان اذ الطعن غير ميسور فى كل الأحكام بل منها
ما يصدر نهائيا من أول درجة والحكمة فى التقنين على هذا الوجه هى
زهادة قيمة الشيء المتنازع فى شأنه وتقايل أوجه الطعن فيما لا يحتاج الى

كثير من البحث والاستقراء كما أن مظنة الخطأ في تقدير القاضى يجب أن تقف عند حد

تقسيم طرق الطعن - وطرق الطعن فى الأحكام على قسمين أحدهما عادى ويشمل المعارضة والاستئناف والثانى استثنائى ويشمل التماس إعادة النظر والطعن فى الحكم ممن يتعدى اليه ويلحق بذلك طلب تفسير الحكم أو تصحيحه وسنفرد لكل من هذه الأوجه بحثاً خاصاً بعد أن نتكلم على أوجه الفرق بين القسمين المذكورين

المتفرقة بين طرق الطعن العادية والغير العادية - يوجد بين طرق الطعن العادية والغير العادية الفروق الآتية :

أولاً - لم يحدد القانون الأحوال التى يجوز الطعن فيها بالطرق العادية بخلاف الأحوال التى يسوغ فيها الطعن بالطرق الغير العادية فقد ذكرها القانون على سبيل الحصر

ثانياً - توقف طرق الطعن العادية تنفيذ الأحكام الا اذا كان التنفيذ المؤقت، صرحا به فى الحكم أو واجبا بقوة القانون أما طرق الطعن الغير العادية فليس لها هذا التأثير على التنفيذ

ثالثاً - طرق الطعن العادية مشروعة للأحكام على وجه العموم ولكل متضرراً من حكم صادر فى غير مصلحته أن يلجأ اليها وعلى من يتمسك بأن لاوجه للطاعن فيها أن يثبت ذلك بخلاف طرق الطعن الغير العادية فعلى من يستعملها اثبات أن له وجهاً فى اتخاذها

رابعاً - الطرق العادية هى التى تستعمل أولاً حتى اذا ما استنفدت جاز الطعن بالطرق الغير العادية فى الأحوال المنصوص عايتها قانوناً

١ - في المعارضة

تعريف المعارضة - المعارضة هي الطلب المرفوع من محكوم عليه غيايبا في خصومة الى المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم لكي تسمع دفاعه وتأنى أو تمدل الحكم المذكور اذ ليس من العدل أن لا يسمع دفاع شخص في خصومة مرفوعة عليه لجواز أن يكون ذا عذر في التأخير عن الحضور

المتفرقة بين المعارضة والاستئناف - المعارضة والاستئناف هما الطريقتان العاديتان للطعن في الأحكام وهما ان اشتركا في هذه الصفة فهما يختلفان في الواجهة الآتية :

أولا - المعارضة جائزة في كل الاحوال مهما كان النزاع زهيدا في قيمة الا في الاحوال الاستثنائية التي نص القانون عليها صراحة اما الاستئناف فلا يكون الا اذا كان المدعى به في الدعوى الأصلية يتجاوز مقدارا مخصوصا أو في غير ذلك من الاحوال الأخرى التي ذكرها القانون

ثانيا - المعارضة هي الطريق الذي يجب سلوكه أولا مادام الحكم صادرا غيايبا أما الاستئناف فلا يكون الا بعد استعمال طريق المعارضة أو مضي ميعادها على أنه لا مانع من امكان الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها (مادة ٣٠٩)

ثالثا - المعارضة ترفع أمام المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم للرجوع عنه أما الاستئناف فيرفع أمام هيئة أخرى لتصحيح ما في الحكم من خطأ

رابعا - المعارضة ليس من شأنها أن تحدث تغييرا في مركز كل من الخصوم فن كان منهم مدعى يبقى كذلك ومن كان مدعى عليه ظل في مركزه أما في الاستئناف فالأمر قد يكون عكس ذلك اذا كان الاستئناف مرفوعا ممن كان مدعى عليه في أول درجة اذ يصبح بمثابة مدعى في الاستئناف

قبول المطامير المعارضة - ينأى فيما تقدم الأحكام التي تعتبر غيائية وهذه الأحكام هي التي تقبل فيها المعارضة فخرج بذلك الأحكام المعتبرة صادرة في مواجهة الخصوم فانها تمد بمثابة أحكام حضورية ومن ثم لانكون قائلة الاستئناف ان كان له وجه (مادة ٢٩٠)

مبدأ المعارضة - في حالة صدور حكم غيابي فان المحكوم له لا يستطيع الشروع في تنفيذه حالا بل يجب عليه أن يعلنه للمحكوم عليه اعلانا بسيطا وبعد انقضاء ثمانية أيام على ذلك يعلنه بصورة الحكم التنفيذية ويكون للمحكوم عليه ثلاثة أيام من هذا الاعلان لامكان عمل المعارضة في الحكم على أنه يستطيع ولو قبل الاعلان البسيط أن يعارض (مواد ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٤)

وهناك حالتان يكون الاعلان فيها بالصورة التنفيذية دون حاجة الى الاعلان البسيط وهما : (١) اذا كان مأمورا بالنفذ المؤقت في الحكم (٢) اذا كان الحكم صادرا في مواد النفقات أو في أجرة الرضاع أو المسكن أو الحضانة (مادة ٢٩٣)

كيفية رفع المعارضة - تحصل المعارضة باحدى طريقتين : الأولى - بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المعتادة لرفع الدعاوى

الثانية - ابدائها وقت التنفيذ وعلى القائم به اثباتها في محضره

آثار المعارضة - يترتب على المعارضة وقف تنفيذ الحكم الا في حالتين الأولى - اذا كان النفاذ الموقت مأمورا به في الحكم. الثانية - اذا كان الحكم صادرا في مواد النفقات أو في أجره الرضاة أو المسكن أو الحضانة (مادة ٢٩٨) ووجه ذلك أن تنفيذ الحكم يقتضى أنه نهائى وهو لا يكون نهائيا منذ تقديم الطعن فيه فالمعارضة المقدمة في الحكم يجب حينئذ أن تقف تنفيذه الا في الحالتين المتقدمتين فانه يكون واجب التنفيذ على الرغم من المعارضة مراعاة لما سوغ هذا الاستثناء وهى تلافي الضرر أو شدة الاحتياج

وتوقع واضح للأئحة أن المحكوم عليه غاييا يعارض ثم يتخلف عن الحضور فيصدر الحكم عليه غاييا ثانية ويكون منه حينئذ أن يعارض مرة أخرى وهكذا فنما لهذا الضرر نص في المادة (٣٠٣) على أنه اذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له الا الاستئناف في ميعاده وكذلك الحال بالنسبة للمعارض ضده فان الحكم الذى يصدر فى غيبته بعد المعارضة لا يصح المعارضة فيه مطلقا وليس لديه سوى الاستئناف اذا كان الحكم قابلا له (مادة ٣٠٤)

وأول شئ يجب على القاضى ملاحظته هو شكل المعارضة بمعنى أنه يتحقق في مبدأ الأمر من كونها رفعت في الميعاد وقدمت للمحكمة الصادر منها الحكم وأن الرافع لها هو المحكوم عايه أو وكيله وأنها مرفوعة عن حكم من الاحكام الغيابية فاذا لم تتوفر شروط الشكل كانت المعارضة غير مقبولة وافتصر القاضى حينئذ على الحكم بعدم قبولها دون

التعرض للموضوع ، أما اذا توفرت فيجب بعد ذلك النظر في أصل الدعوى فيحكم القاضي في الموضوع :-

- (أ) برفض المعارضة وتأيد الحكم اذا وجدته صوابا
 - (ب) أو بقبول المعارضة والغاء الحكم اذا تبين أنه خطأ
 - (ج) أو بقبول المعارضة وتعديل الحكم اذا اتضح أن بعض الحكم صواب وبعضه خطأ
- وهذا كله بعد تقديره أدلة الطرفين

٢ - الاستئناف

أما الاستئناف فيحصل في الأحكام المحضورية أو المعتبرة كذلك الا ما استثنى قانونا من أحكام القاضي الجزئي فخرج بذلك الاحكام النيابية السابق الكلام عليها على أن الاستئناف جائز فيها بغير معارضة سابقة أو ضرورة مضي ميعادها ويمد ذلك تنازلا عنها وتعتبر هذه الاحكام حينئذ بمثابة أحكام حضورية (مادة ٣٠٩)

ميعاد الاستئناف - ميعاد استئناف الأحكام الجزئية خمسة عشر يوما والاحكام الكلية ثلاثون يوما ويسرى من :

- (أ) يوم صدور الحكم اذا كان حضورياً أو من يوم اعلانه اذا كان معتبرا كذلك

- (ب) يوم انقضاء ميعاد المعارضة اذا كان الحكم غنياً
- (ج) يوم اعلان الاحكام التي تصدر في المعارضة ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم (مادة ٣٠٩)

كيف يرفع المستأنف - يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الاعلان المعتادة ويجب أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات رافع الاستئناف وتكليف الخصوم الحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللتين يكون فيهما الحضور وتقديم ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف ولقلم كتاب محكمة الاستئناف وفي الحالة الاولى يجب على قلم كتاب محكمة أول درجة أن يرسل أوراق القضية الى المحكمة الاستئنافية وفي الحالة الثانية يتعين على قلم كتاب محكمة ثاني درجة طلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى (مواد ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣) ويجب على المستأنف أن يقيد الاستئناف في الجدول العمومي في ستة أيام ان كانت القضية كلية أو في ثلاثة أيام ان كانت جزئية فان لم يحصل ذلك كان الاستئناف ملغى وسقط الحق فيه ان كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ أما طريقة حصول القيد فتكون بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ريع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى (مادة ٣١٥)

آثار الاستئناف - للاستئناف آثار وهي أولا - خروج الدعوى من يد محكمة أول درجة ودخولها في سلطة محكمة ثاني درجة وهذه تصبح وحدها صاحبة الشأن في نظر النزاع من جديد فلها تعديل الحكم أو الغاؤه اذا لم تجده جديرا بالتأييد (مادة ٣١٨) غير أن الحكم الحاصل فيه الاستئناف اذا كان قد تناول الفصل في عدة طلبات وقبل المحكوم عليه

الحكم في بعضها جاز له أن يستأنفه بالنسبة لباقي الطلبات
ثانياً - يترتب على الاستئناف الحكم في أصل الدعوى استئناف
جميع القرارات والأحكام التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى
ولم يكن سبق استئنافها (مادة ٣٠٧)

ثالثاً - يترتب على الاستئناف أيضاً استمرار وقف التنفيذ وذلك
لان ميعاد الاستئناف واقف للتنفيذ بحيث ان المحكوم له لا يتسنى له
اتخاذ شيء من اجراءات التنفيذ فاذا ما حصل استئناف للحكم ظلت هذه
الحالة مستمرة حتى يفصل في الدعوى استئنافيا هذا اذا لم يكن الحكم
الابتدائي مشمولاً بالنفاذ الموقت (مادة ٣١٦)

عمل المحكمة الاستئنافية - وعلى محكمة الاستئناف أن تبحث أولاً
ما يختص بالشكل فتتحقق من كونه مرفوعاً في الميعاد ومن ذى صفة في
رفعه ونحو ذلك فاذا لم تتوفر شروط الشكل قضت برفض الاستئناف
شكلاً بغير دخول في الموضوع والانظرت الاستئناف من حيث موضوعه
فان ظهر لها صحة الحكم ولم يدع أحد من الخصوم دفعا شرعياً قررت
تأييد الحكم وان ظهر لها عدم صحته سارت في الدعوى وسمعت أدلة
الخصوم وفصلت بما يقتضيه الشرع وان ادعى أحد الخصوم دفعا شرعياً
نظرت فيه قبل الفصل في الموضوع ثم قررت اما رفض الدفع وتأييد
الحكم المستأنف أو قبول الدفع وقض الحكم المذكور (مادة ٣١٨)
هذا وقد يكون الحكم صحيحاً والدفع مقبولاً وفي هذه الحالة تسمع
المحكمة الدعوى وتحكم فيها حكماً باتاً لا يقبل الطعن مرة أخرى

هذا ورب معترض يقول كيف نوفق بين قولنا الحكم صحيح والدفع مقبول في الاستئناف لان صحة الحكم تقتضى عدم قبول الدفع وهو اعتراض وجيه في الظاهر ولكن بامعان النظر في الحوادث يسهل العثور على صور لذلك وهالك أمثلة منها

- (١) حكم على الزوجة بالطاعة ثم دفعت بالطلاق ولم تكن قد تمسكت به
- (٢) حكم بالدين ثم وجد المحكوم عليه ايصالا فدفع الحكم به
- (٣) حكم بالنفقة ثم طرأت أحوال تقضى بتعديلها

غياب المضموم في الاستئناف - نصت المادة ٣١٩ على أنه اذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ الا اذا كان ميعاد الاستئناف باقيا

أما اذا غاب المستأنف عليه فتتبع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى (مادة ٣٢٢) بمعنى أن المستأنف عليه يعذر ثلاث مرات ثم يقيم القاضى وكيلا تسمع الدعوى في مواجهته ويصدر الحكم غايبا وللمستأنف عليه المعارضة فيه كما أنه اذا غاب الطرفان شطبت الدعوى وغير ذلك من القواعد المنصوص عليها لمحاكم أول درجة

المعارضة في الاستئناف - تجوز المعارضة في كل حكم غياي صادر من المحكمة الاستئنافية ويلزم تقديم المعارضة في ظرف الايام العشرة التالية لاعلان تلك الاحكام والاسقط الحق فيها ورفع المعارضة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والايضاح المقررة لرفع الدعاوى (مادتي ٣٢٥ و ٣٢٦)

٣ - التماس اعادة النظر

التماس اعادة النظر طريق غير عادى يسلكه بعض الخصوم فى الدعوى المحكوم فيها نهائياً لكي تعيد المحكمة الى مصدر الحكم النظر فى الدعوى وتعديل عما قضت به كله أو بعضه

والالتماس لا يكون الا بناء على سبب واحد أو أكثر من الاسباب المنصوص عليها قانوناً ولاجل هذا عد طريق طعن غير عادى
أوجه الالتماس - يقبل الالتماس لأحد الالوجه الآتية التى نصت عليها المادة (٣٢٧) على سبيل الحصر :

الاولى - اذا لم يصادف الحكم قولاً فى المذهب
الثانية - اذا ابى الحكم على أوراق حكم قضائية بتزويرها بعد صدوره
الثالثة - اذا ظهرت أوراق قاطعة فى الدعوى كانت معجوزة بفعل الخصم

الرابعة - اذا صدر حكمان انتهائيان متناقضان فى حادثة واحدة بين الخصوم أنفسهم أو من تلقوا الحق عنهم

الاعطام التى يجوز رفع الالتماس فيها - الالتماس غير جائز الا فى الاحكام الانتهائية كما نصت المادة ٣٢٨ على أن ميعاد الالتماس يبتدىء من تاريخ صدور الحكم ان كان حضورياً ومن تاريخ انتهاء المعارضة ان كان كان غيابياً وينبنى على ذلك جواز الالتماس فى الاحكام الآتية

أولاً - الاحكام الحضورية الصادرة من القاضى الجزئى بصفة انتهائية
ثانياً - الاحكام الغيابية التى تكون مواعيد المعارضة فيها قد

انقضت اذ لو كان باب المعارضة لم يزل مفتوحا فلا محل للالتماس لان المعارضة موصلة لنفس الغاية وأكثر منها فهي طريق عادي غير مقيد بأسباب مخصوصة

ويؤخذ من ذلك أن الأحكام المقاتلة للاستئناف حضورية كانت أو غيابية لا يقبل فيها الالتماس بعد فوات ميعاد الاستئناف لأن عدم الاستئناف في حد ذاته يفيد قبول الحكم الصادر ولم يسو الشارع بين ميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف هنا لأن الأول ضيق ولا يسمع التفكير والتدبر ولذا لم يبين القانون على فواته ضياع حق الالتماس
ثالثاً - الأحكام الاستئنافية الصادرة من المحاكم الكلية أو

المحكمة العليا

ميعاد الالتماس - ميعاد الالتماس ثلاثون يوماً من تاريخ صدور الحكم إن كان حضورياً ومن تاريخ انتهاء مدة المعارضة إن كان غيابياً ومن تاريخ الحكم بتبوير الأوراق أو ظهورها (مادة ٣٢٨)

إجراءات الالتماس - يرفع الالتماس بورقة تعان للخصم بطرق الاعلان المقررة لرفع الدعاوى وتشتمل على بيان السبب الذي انبنى عليه بياناً كافياً والا كان الالتماس غير مقبول

ويقدم الالتماس الى المحكمة التي أصدرت الحكم الا في حالة تناقض الحكمين فانه يقدم بالكيفية الآتية (مادة ٣٣٠)

أ - اذا كان الحكمان صادرين من محكمة واحدة يقدم الالتماس الى المحكمة التي أصدرتهما

ب - اذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة كلية

واحدة يقدم الالتماس للمحكمة الكلية المذكورة

ج - اذا كانا صادريين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمتين كليتين يقدم الالتماس للمحكمة الكلية التابعة اليها المحكمة الجزئية التي اصدرت الحكم الثاني

د - اذا كانا صادريين من محكمتين كليتين يقدم الالتماس للمحكمة العليا وتنظر المحكمة في الالتماس بغير مراعاة فازرائه غير صحيح رفضته وان رائته صحيحا قبائمه شكلا واعادت المرافعة من جديد في النقطة الملتبس اعادة النظر فيها وقضت بما يقتضيه المنهج الشرعي (مادة ٣٣١)

٤ - الطعن في الاحكام ممن تتمدى اليه

بقى علينا أن نوجه النظر الى المادتين (٣٣٧ و ٣٣٨) ولأجل معرفة الصورة المقصود بهما يجب أن نذكر على سبيل التمهيد أن الاصل في الاحكام انها لا تكون نافذة الا في حق من كان طرفا في الخصومه الصادرة هي فيها فاذا رفع زيد دعوى على عمرو باستحقاقه عقارا وكان هذا العقار مملوكا لى أنا في الواقع وصدر الحكم لزيد بهذا العقار فلا يصح قانونا تنفيذ هذا الحكم بأن يتسلم زيد العقار المحكوم به فأجازت لى اللاتحة أن أمنع التنفيذ بواسطة دفع الحكم أى الطعن فيه وان لم أكن طرفا فيه لا فرق بين أن يكون صادرا من جهة ابتدائية أو انتهائية

وهناك مثال آخر وهو : رفع زيد دعوى على تركة في مواجهة أحد الورثة دون الباقيين الذين أنا منهم فاذا رأيت أن الحكم الذى صدر لزيد صار بحقوق التركة جاز لى ان أدفعه بالطريقة المتقدمة

ويجوز لى مع ذلك أن الازم السكوت حتى يجي وقت التنفيذ
فأمانع فيه اعتماداً على ذلك المبدأ العادل القاضى بأن الاحكام لا تكون
حجة الا على من كان طرفاً فى الخصومة ولكن يحتمل أنى لا أدرك هذا
الوقت لمرض أو سفر فيقع التنفيذ ويحل الضرر

وبما يقال ان لدى طريقة أخرى وهى اقامة دعوى أصاية أدفع بها
الضرر الذى ترنب على الحكم فى المتالين وهو قول صحيح غير أن ذلك
لا يحول دون التنفيذ علاوة على ما فيه من المتاعب والتكاليف

واعلم أن قبول هذا الطعن يتوقف على شرطين : -

الاول - أن يكون الحكم ماساً مباشرة بحقوق غير المتخاصمين

الثاني - أن لا يكون الطاعن قد أعلن خصماً فى الدعوى لانه فى
هذه الحالة يكون شأنه كشأن باقى الخصوم فلا يتسنى له الطعن فى الحكم
الا بالطرق المعتادة

أما المحكمة التى يقدم اليها الطعن فهى التى أصدرت الحكم ان كان
نهائياً أو المحكمة الاستئنافية ان كان الحكم ابتدائياً ويحصل الطعن بورقة
تعلن للمحكوم له بالطرق المقررة لرفع الدعاوى

رابعاً - الفتاوى

كانت المادة (٢٢) من لائحة سنة ١٨٨٠ تقيد المحاكم الشرعية بالفتاوى
عند الاشتباه ولكن المادة (١٠٠) من لائحة سنة ١٨٩٧ أتت بما يفيد أن
المحاكم غير مقيدة بها وأن أعمال المفتين أصبحت متصورة على فتاوى

المحاكم الاهلية والحكومة والافراد^(١) في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وهذا النظام الجديد أفضل لانه لا يصح تكليف القاضى بأن يحكم برأى سواء بل يجب أن يكون حكمه مطابقا لاعتقاده الشخصى وموافقا لما يوحىه اليه ضميره

ولم تخرج اللائحة الحالية (مادة ٣٧٧) عما كان متبعاً فيما سبق غير أن التطور الحديث كان من شأنه قيام نائب المحكمة بوظيفة الافتاء

هـ - لائحة الاجراءات الداخلية

الصادرة في ١١ يولييه سنة ١٨٩٣

يتألف هذا القرار من ٥٩ مادة بعضها لا يحتاج الى شئ من التفسير لوضوحه أما البعض الآخر فانه يقتضى بعض تعليقات على أنه يلاحظ أن بعض ما جاء في هذه اللائحة الداخلية وردت بشأنه نصوص أخرى باللائحة الترتيب والاجراءات الحالية وما ذلك الا لأن واضع هذه اللائحة الاخيرة أراد أن يجعلها شاملة جميع القواعد المتعلقة بالاجراءات على قدر الامكان فلم يكتف بما ورد باللائحة الاخرى التى هى عرضة للتبديل خصوصاً بعد ان تقادم العهد عليها

فاللادة الاولى ترمى الى عدم تمكين المستخدمين من التغيير والتبديل

(١) أوجب القانون على المحاكم الاهلية قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى المفتى غير أنها ليست مقيدة به (مادة - ٢٠٥ جنائيات) وقد تمول الحكومة على الاستفتاء لاجل الوقوف على حقيقة الحكم الشرعى للاسترشاد به فى قضاياها. وشؤونها وهكذا الحال فيما يتعلق بالافراد

في الاعمال الكتابية فوجب ان تكون الدفاتر حائزة لشكل مخصوص تتوفر به الثقة والاعتماد

التفريغ - ولما كان من الجائز أن يخطئ الكاتب في تسطير بعض الكلمات وكان كشطها أو الضرب عليها مما يزعم الثقة ويدعو للاشتباه قد أوجبت اللائحة أن الكلمات التي وقع فيها الغلط تستبدل بما يطابق الصحة بطريق التفريغ كما هو مبين في (المادة ٢)

الاوراق الخصوصية والعمومية - من المقرر أن العقود التي تحرر بالحاكم تنقسم الى قسمين : قسم يعبر عنه بالاوراق الخصوصية ، وقسم يعرف بالاوراق العمومية ، وفائدة هذا التقسيم انه لا يجوز اعطاء صورة من احدى اوراق القسم الاول الا صاحب الشأن فيها بخلاف اوراق القسم الثاني فيجوز اعطاء كل من يطالب صورة منها بعد دفع رسمها

فمعد الوكالة وعقد القرض وعقد الوديعة كلها اوراق خصوصية فلا يجوز اعطاء غير المتعاقدين صورة من احداها كما لا يجوز تمكين الغير من الاطلاع عليها لانها بمثابة الاسرار ، أما مشتملات السجل كالبيع والرهن والوقف ونحو ذلك فمن الميسور لغير المتعاقدين أن يحصل على صورة منها حتى يتمكن بهاذن معرفة التصرفات التي تكون قد حصلت في الاموال ولكن اللائحة اجازت مع ذلك لغير الطرفين الحصول على صورة من الاوراق الخصوصية بشرط صدور قرار بذلك من المجلس الشرعي المختص (راجع المادتين - ٤ و ٥)

المضبطة - جاء في المادة (١١) ذكر دفتر المضبطة وهي عبارة عن مجموعة المحاضر التي تحرر في كل قضية وقد نصت تلك المادة على البيانات

المتعددة التي يجب ذكرها فيها لان هذه المحاضر يجب أن تكون مرآة تظهر كل ما حدث في القضية من البداية الى النهاية فاذا شهد الشهود وجب تدوين شهادتهم حرفياً فيها واذا حلفهم القاضي عملاً بالمادة (٤٠) من اللائحة لزم ذكر ذلك وبيان علاقتهم بالخصوم (مادة ١٥)

وبجب المحافظة بقدر الامكان على الالفاظ التي يؤدي بها الشاهد شهادته ، وعلى الشاهد أن يوقع عليها فاذا أبدى ملاحظة وجب اثباتها ان كانت مطابقة للواقع (مادة - ١٦)

أما ما جاء في المادة (٢٠) من حيث وجوب توقيع القضاة على المضابط فتكراراً للفقرة الثانية من المادة (٧٤) من اللائحة السابق الكلام عليها اذ أوجبت على كل من سمع دعوى وحكم فيها أو باشر أمراً من الامور الشرعية أن يكتب اسمه بخطه على قيد ذلك بالمضبطة المختصة به تفريماً المستندت - قد بينت المادة (١٧) الطريقة الواجب استعمالها في تقديم المستندات الى المحاكم وهي طريقة تكفل المحافظة عليها وتجعل الموظف مسؤولاً عنها قبل الذي قدمها وتسلم الايصال عنها

ونص في المادة (١٨) على وجوب التوقيع بختم المحكمة على كل مستند يقدم في الخصومة والغرض من ذلك أنه اذا استرد الخصم المستند وقدمه للقضاء مرة ثانية أمكن الاستدلال بهذا التوقيع على سبق تقديم السند في قضية أخرى

ولما كانت المستندات ماسكاً لصاحبها كان له أن يستردها متى شاء غير

أن للفاضى أن يمنعه من ذلك عند المقتضى كأن يكون المستند محل تهمة أو محجوزاً عليه ونحو ذلك (راجع المادة - ١٩)

صور الامطام - يحدث كثيراً أن ذوى الشأن يطلبون صورة من حكم مضى عليه زمن طويل فيعسر على المال الاهتداء اليه فيضيع الوقت وتمطل مصالح الاهالى فنمأ لهذا الضرر أوجبت المادة (٣٠) انشاء فهرست للاحكام بترتيب الحروف الهجائية يعول فى وضعه على أسماء المدعين وبهذه الوسطة يسهل الكشف على الاحكام وإن تقادم العهد عليها لان العامل يحد فى الحال اسم المدعى ونمرة القضية ونمرة السجل أما صورة الحكم التنفيذية فترسل الى جهة الادارة وتذيل بهذه العبارة (وتحررت هذه الصورة التنفيذية بناء على طلب فلان للتنفيذ) ^(١) ، وأما اذا كان القصد من الصورة مجرد اعلان الخصم بها حتى يتبدى ميعاد المعارضة أو الدفع فان الصورة تذيل فى هذه الحالة بالعبارة الاتية (وتحررت هذه الصورة بناء على طلب فلان للاعلان) والحصول على أى واحدة من هاتين الصورتين يتوقف على أن يكون

الطالب لها ذا شأن فى الحكم (مواد - ٣٥ و ٣٦ و ٣٧)

تبين لك مما تقدم أنه لا بد للمحكوم له من الحصول على صورتين من الحكم الواحدة بعد الاخرى : الأولى الاعلان حتى تسرى مواعيد الطعن ، والثانية من أجل التنفيذ ، وهى طريقة موجبة لزيادة المصروفات وضياح الوقت وعندنا أنه من السهل استبدالها بطريقة أخرى أيسر

(١) جاءت صيغة التنفيذ بالمادة ٣٣٩ (اجراءات شرعية) بعبارة أوسع

وهي الاكتفاء بصورة واحدة مذيلة بعبارة التنفيذ فيعملها المحكوم له حتى اذا مضت مواعيد الطعن حصل التنفيذ بمقتضاها
أما تثبت جهة الادارة من صيرورة الحكم نهائياً فيكون بموجب شهادة دالة على ذلك

محاسن القاضى - من الواجب أن يكون مجلس القاضى محفوقاً بالهيبة والوقار وأن يقصر القاضى اهتمامه على سماع الدعوى والاصغاء التام لاقوال الخصوم وما يبدونه من الادلة فالقيام بهذا الواجب يناقش اشتغال القاضى بشئ آخر ولذا جاءت المادة (٤٣) مبينة لهذا الواجب المهم بداهة بقولها (يجب على القضاة وأعضاء المجالس الشرعية أثناء انعقاد الجلسة أن لا يشتغلوا الا بما يتعلق بنظر القضايا المرفوعة اليهم) ومن مقتضى المادة (٤٤) أنه لا يجوز للقضاة وأعضاء المجالس الشرعية محادثة الخصوم في أمور خارجة عن موضوع قضاياهم ولا اظهار رأيهم فيها بأى طريقة كانت قبل النطق بالحكم

سر المداولات - من القواعد المقررة في القوانين الوضعية أن المداولة سر يجب صونه وكتمانها محافظة على كرامة القضاء وعملاً بالتضامن الذى بين الفخاة الموقعين للحكم بحيث يعتبر كأنه صادر عنهم جميعاً وان كان صادراً بالاغلبية وقد سارت التلائمة على هذا المنهج فنصت المادة (٤٩) على أن (كل مداولة تحصل تكون سرية فلا يجوز اباحتها^(١) والمفهوم من هذا المنع أن القاضى اذا خالف هذا الواجب يكون عرضة للمحاكمة التأديبية

(١) المقصود باباحتها افشاؤها أو « البوح بها » وهو الصحيح لغة ولكننا حافظنا على النص الاصلى للمادة

وقد أشرنا فيما تقدم الى أن لائحة الاجراءات الشرعية المعمول بها الآن نصت في المادة (٢٧٤) على سرية المداولات

المطرفة القضائية - لاشك أن مزاولة الاعمال لاسيما القضائية منها تحدث سامة في النفس ومللا في الفكر فتضعف الهمة وتقلل من النشاط ، فلاجل تمكين القضاة من الرياضة وترويح البال سنت الفسحة القضائية وحدد لها زمن الصيف بحيث تبتدى من أول يونيه وتنتهي في آخر سبتمبر (مادة - ٥٢)

وتقسم هذه المدة الى قسمين متساويين يشتغل في اثناهما القضاة الحاضرون بينما يكون الفريق الآخر في الاجازة فيقوم الفريق الحاضر بأعماله وأعمال زملائه الغائبين

الاجازات - وتعطى الاجازات في هذه المدة لمن يطلبها من عمال المحاكم الشرعية على العموم وبراعى في توزيعها أمران : الاول استحقاق الموظف للمدة المطلوبة على حسب لائحة الاجازات ، والثاني أن لا يترتب على الاجازات ضرر لسير العمل

أما المدة التي يستحقها الموظف إجازة فهي شهر ونصف شهر داخل القطر وشهران خارج القطر ، فاذا كانت له مدة متجمدة جاز له أن يأخذ ثلاثة أشهر داخل القطر وثلاثة أشهر ونصف شهر خارج القطر

أمرية القضاة - لم يبق الآن الا الكلام على المادة (٥٨) فاعلم أنه اذا كان قضاة احدى المحاكم من درجات مختلفة فصاحب الدرجة العليا يكون متقدما بطبيعة الحال على صاحب الدرجة الدنيا بحيث يتقدم عليه في الاحتفالات والجلسات الخ ، أما اذا كانوا من درجة واحدة فالاسبق

في التعيين يكون له حق التقدم ، فاذا كان تاريخ التعيين واحداً فالمرتبة بالترتيب الوارد في أمر التعيين

ملحوظ - سبق أن نوهنا بأن للأئمة الترتيب والاجراءات الشرعية الحالية اشتملت على بعض القواعد الواردة بالأئمة الاجراءات الداخلية كسماع البيئته وتقديم المستندات وسرية المداولة وغير ذلك بطريقة أوفى بما ورد بالأئمة الاجراءات على وجه العموم وقد رأينا عدم اغفالها عند الكلام على هذه الأئمة الأخيرة لأنها لم تزل قائمة ولم يأن شئ منها بنص صريح وبما يلفت النظر أن هذه الأئمة أتت على ذكر المجلس الشرعي وقد بينا عند الكلام على نظام المحاكم الشرعية السابق أن المقصود بهذا المجلس محاكم المديرية وقد حلت محلها المحاكم الابتدائية

و . الاختصاصات التبعية للمحاكم الشرعية

نتكلم في هذا المبحث عن بعض مسائل تقوم بها المحاكم الشرعية بطريق التبعية لاختصاصها الاصلى وهذه المسائل تنحصر فيما يأتي :

اولا - تحقيق الوفاة والوراثة

ثانياً - الاشهادات والتسجيل

اولا - تحقيق الوفاة والوراثة

من المواد التي اختصت بها المحاكم الشرعية تحقيق الوفاة والوراثة لأنها من المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية اذ المقصود منها اثبات الملاقة أو القرابة التي تربط شخصا بآخر متوفى واستحقاقه في ميراثه

ويقوم بهذا الامر رؤساء المحاكم الكلية أو نوابها أو أحد قضاتها وقضاة المحاكم الجزئية على حسب قواعد الاختصاص (المواد ٢٦ و ٣٥١) وبيان ذلك أنه اذا كانت التركات تزيد على مائتي جنية كانت دعوى الارث من اختصاص المحاكم الابتدائية أما اذا كانت دون ذلك فتكون من اختصاص المحاكم الجزئية هذا من حيث القيمة اما من حيث الاختصاص المركزى فللمدعي الخيار بين محكمة المدعى عليه والمحكمة التى يوجد فى دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها الا كبر قيمة

تقديم الطلب - يقوم طالب تحقيق الورثة بتقديم طلبه الى المحكمة المختصة حسبما ينينا ويكون هذا الطلب مشتملا على البيانات الآتية (مادة ٣٥٢) وهى :

تاريخ الوفاة - وفى ذكر هذا التاريخ أهمية كبرى لمعرفة الورثة الحقيقيين أى الذين كانوا على قيد الحياة وقت وفاته .

أسماء الورثة - حتى يتسنى معرفة عددهم ونصيب كل وارث منهم وسؤالهم عما اذا كان لديهم اعتراض على ما يريد الطالب اثباته

محل إقامه الورثة - لكي يتيسر بسهولة الاستدلال عليهم سواء فى اجراء التحريات أو فى مخابرتهم فيما بينهم التحريات وتحقيق الوفاة أو فى اعلانهم اذا اقتضى الحال ذلك

محل عقارات التركة - محل العقارات يهتم أيضا لمعرفة المحكمة التى تكون مختصة بسبب وقوع العقارات فى دائرتها سواء كلها أو أكبرها قيمة التبريات - تحميل المحكمة الطلب بعد تقديمه على الوجه السابق الى المديرية أو المحافظة أو المركز حسب الاحوال فتتحرى عن حقيقة البيانات

الواردة به من عمدة البلدة أو من يقوم مقامه ومن المشايخ في القرى ومن مشايخ الاثمان والحارات وأهل قرابة المتوفى في المدن إذ أن جميع من ذكروا أدرى من سوامم بحقيقة المتوفى والوارثين له وهم على كل حال يستطيعون الوقوف على حقيقة اذ لم تكن لهم به معرفة سابقة ولا أجل التحقق من حصول هذه التحريات حتم القانون توقيع هؤلاء الاشخاص عليها مع تصدق جهة الادارة على التوقيعات لتكون مدعاة للثقة (مادة ٣٥٣)

على أنه يجوز أن يجد القاضى نقصا في التحريات بمعنى أنها لا توصل الى الوثوق مما بسطه الطالب في طلبه أو كان فيها بعض المغايرة للحقيقة فله عندئذ أن يستوفى التحقيق بنفسه (مادة ٣٥٤)

فاذا تمت التحريات أعان الطالب بقية الورثة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذى يحدده لذلك فاذا حضروا جميعاً أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب أصلاً وجب تحقيق الورثة اعتماداً على شهادة الشهود الموثوق بهم وعلى التحريات السابقة أما اذا تضمن الجواب انكار الارث تشكلت المسألة بشكل نزاع يقتضى رفع الدعوى بطريقها الشرعى (مادة ٣٥٥)

هذا ويلاحظ أن الوصى يقوم مقام محجوره وكذلك الشأن في القيم ووكيل الغائب (مادة ٣٥٦)

ومن المعلوم أن نتيجة هذا التحقيق لا تنافى امكان صدور حكم فيما بعد قاضيا باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين وعلى كل حال يبقى الاشهاد حافظاً قوته حتى يصدر حكم ينافيه (مادة ٣٥٧)

ثانياً - الشهادات والتسجيل

على كل محكمة ضبط الشهادات على اختلاف أنواعها من بيع ورهن وتأجير ووصية وهبة ووقف وتحكيم وغير ذلك من التصرفات الشرعية وكذلك عليها ضبط الشهادات المتعاقبة بالاحوال الشخصية كالإقرار بالنفقة وبالزوجية وبالأبوة واعتناق الاسلام وغير ذلك

وتقوم كل محكمة أيضاً بكتابة سندات وتسجيلاتها على الوجه المقرر مع وجوب مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من حيث عدم جواز تسجيل أى ا شاهد بوقف أو اقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج أو غير ذلك مما يشترط فيه الا اذا كان الاشهاد صادراً من يملكه على يد حاكم شرعى فى القطر المصرى

ويراد بالضبط كتابة الشهادات بالدفاتر المعدة لتدوين الاقرارات ويمبر عنها « بالمضابط » بحيث يكون كل اقرار مذيلاً بتوقيعات أرباب الشأن فيه

ويقصد بالتسجيل ادراج هذه الشهادات بدفاتر أخرى معروفة « بالسجلات »

هذا ولذى الشأن أن يحصلوا مقابل رسم معلوم على صدور من هذه الشهادات تكتب على ورق تمنحه معد لذلك يختلف باختلاف أنواعها وقيمها

وعلى من يريد التوسع فى هذا المبحث والوقوف على مايتبع من الاجراءات مراجعة مواد اللائحة وهي ٣٦٠ وما بعدها

ز - تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية

لائحة التنفيذ الصادرة في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧

« مقدمة »

لأفائدة من رفع الدعوى وإضاعة الزمن في المرافعات وما ياتحق بها من المنازعات ومختلف المشاغبات ولا معنى لدفع الرسوم لخزينة المحاكم وتأدية الأجر لوكيل الخصومة إذا لم يكن من الميسور للمحكوم له أن يحصل على المحكوم به كرهاً عن المحكوم عليه في حالة عدم قيامه طوعاً بإدائه المطلوب منه

لذلك نرى واضح القوانين في كل آن شديد العناية بسن القواعد ووضع الضوابط التي يستعملها المحكوم له في اقتضاء حقه من المحكوم عليه واعلم أن التنفيذ نوعان : اختياري ، وقهري ؛ فالأول عبارة عن قيام المحكوم عايه بتأدية المحكوم به طوعاً وهذا نادر ، والثاني هو استعمال إكراه على وجه مخصوص في حق المحكوم عليه يؤدي إلى حصول المحكوم له على المحكوم به

والذي يقوم بالتنفيذ القهري في المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة أعوان مخصوصون يعرفون بالمحضرين أما أحكام المحاكم الشرعية فإن تنفيذها يحصل بواسطة موظفين غير تابعين لها فاما المحضرون واما جهة الادارة وتختلف طريقة التنفيذ باختلاف ماهية الأحكام فالحكم الصادر باستحقاق زيد لمقار ينفذ بأن يتسلم العقار ، والحكم الصادر بدين ينفذ

بأن يحجز ويباع من أموال المدين ما يكفي لوفاء قيمة الدين ، والحكم الصادر بحبس ينفذ بتسليم المحكوم عليه الى مكان الحبس ليبقى به المدة المحكوم بها ، وهكذا

واعلم أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ وان لم تشمل على اجراءات التنفيذ أشارت في المادة (٩٢) الى وجوب تنفيذ الاحكام النهائية بواسطة جهة الادارة وأوجبت في المادة (١٠٢) على ناظر (وزير) الحاقانية أن يصدر لائحة بهذا الخصوص غير أن ظهورها ابطأ كثيراً اذ كان بقرار من وزير الحاقانية في ٤ ابريل سنة ١٩٠٧ جاء في مقدمته الاشارة الى المادتين المتقدم ذكرهما

ونصت المادة ٣٨٣ من اللائحة المعمول بها الآن على أن وزير الحاقانية يتخذ كافة ما يلزم لتنفيذ لائحة الترتيب والاجراءات ويضع لائحة يبيان الاجراءات والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ولكن لائحة التنفيذ الصادرة في سنة ١٩٠٧ بقيت متبعة الى الآن غير أن قسط المحضرين في تنفيذ الاحكام الشرعية أصبح كبيراً مما خفف العبء في ذلك عن عائق رجال الادارة

وتشتمل لائحة التنفيذ هذه على خمسة أقسام وهي : —

- (١) أحكام عمومية
- (٢) الحجز على المنقولات
- (٣) الحجز على العقار
- (٤) الحجز على مال المدين لدى غيره
- (٥) أحكام متنوعة

الاحكام العمومية

لما كان التنفيذ هنا يؤدي الى تجريد المدين من أمواله افتضت الحالة الوثوق مقدماً من صحة الدين المطلوب التنفيذ من أجله . ودليل الصحة هنا هو الحكم ولكن يشترط أن يكون صادراً من محكمة ذات اختصاص بالموضوع فاذا لم تكن كذلك اعتبر الحكم لغواً لا عمل له ويقتضى أيضاً أن يكون الدين واجب الاداء في الحال اما لان الحكم نهائي واما لانه صادر بنفقة أو نحوه حسبما تقدم

وبما أن عمل المحضرين أو جهة الادارة في التنفيذ هو عمل الوسيط وجب أن لا تكون عليهم مسؤولية ما فيها لو ظهر أن طالب التنفيذ غير محق في طلبه في الواقع وانما يكون الضمان عليه هو فيلزم وحده بتعويض الضرر الذي يكون قد ترتب على التنفيذ

ومن القواعد المقررة في القوانين الوضعية أن جميع أملاك المدين من منقول وعقار ضامنة لوفاء ما عليه فالمدان أن يحجزها ويبينها كلها أو بعضها بدون أن يراعى الترتيب من حيث نوعها ولكن اللاتمة نصت على وجوب أن يقع التنفيذ أولاً على النقود ثم على المنقولات ثم على العقار ونم النص لانه أقل ضرراً لجهة المدين ولا غبن فيه على رب الدين وطلب التنفيذ سواء كان على مال المدين لدى الغير أو على العقار يقدم على استمارة مخصوصة الى المحافظ أو المدير أو المأمور بحسب الأحوال المبينة في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الاولى ، والمبرة بمحل اقامة

المدين اذا كان التنفيذ على منقولات وبموقع العين اذا كان على عقار ، وعلة ذلك كون بيع العقار في الجهة القريب هو منها يترتب عليه في الغالب كثرة الراغبين في شرائه

أما التنفيذ على المنقولات فقد كانت جهة الادارة منوطة به أيضاً الا أن وزارة الحفانية رأت أن تهديه الى محضريها وأصدرت اليهم بذلك تعليماتها بمنشورات عدة نذكر منها المنشور رقم ١٩ مارس سنة ١٩١٢ والمنشور رقم ١٥ مايو سنة ١٩١٥ الذي ورد به : « أن المحضرين يقومون بتنفيذ الاحكام الشرعية القاضية بالزام المحكوم عليهم بدفع مبالغ كاحكام النفقات وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن ومؤخر الصداق والجهاز التي غير ذلك مما يمكن تنفيذه على أموال المحكوم عليه - أما الاحكام التي يطلب تنفيذها على الاشخاص كاحكام الطاعة والحبس والحضانة وما ماثلها فتنفذها من اختصاص جهة الادارة »

وحذراً من أن الحجز يقع على أكثر مما يقتضيه الدين أوجب نص اللائحة أنه لا بد من بيان المبالغ المستحقة بالضبط الى غاية يوم تقديم الطلب ، وكذا تعيين العقار تعييناً تاماً حتى يتيسر نشر البيانات الكافية لهذا التعيين في اعلانات البيع ليعلم الجمهور حقيقة العقار المعروض للبيع

ومن الواجب أن يقدم طالب التنفيذ صورة الحكم التنفيذية اثباتاً لكونه صاحب الشأن ولا داعي لصورة بسيطة من الحكم الا اذا لم يكن قد سبق اعلانه فيقدم في هذه الحالة طالب التنفيذ المدد اللازم منها على قدر عدد الواجب اعلانهم وذلك لانه من الفواعل الاساسية أنه لا يصح

التنفيذ قبل اعلان المحكوم عليه بصورة الحكم (راجع المادة - ٢)
 شهادة قلم الرهون - على طالب التنفيذ على العقار أن يقدم
 أيضاً شهادة من قلم الرهون فاذا دلت على خلو العقار من الحقوق
 العينية جاز التنفيذ بواسطة جهة الادارة والا فلا، وفي هذه الحالة
 يباشر صاحب الشأن التنفيذ أمام الجهة القضائية المختصة أى الحاكم
 الاهلية أو المختلطة (راجع العبارة الاخيرة من الفقرة السادسة من المادة
 الأولى، والمادة العاشرة)

ومتى تقدم الطالب على الوجه المتقدم الى الحاكم الادارى وجب
 أن يصدر أمره بالتنفيذ ويعين أحد المعاوين لمباشرته ، ويدون ذلك في
 ذيل الاستمارة

انذار المدين - ويجب على المحضر أو المعاون قبل توقيع الحجز أن
 ينبه المدين الى الوفاء وينذره بالحجز ويشير الى ذلك في المحضر كما أنه
 يشير فيه أيضاً الى أن المدين أعلن بالحكم
 فاذا امتثل المدين ودفع المطلوب زالت علة الحجز أما اذا توقف
 أوقع الحجز فوراً

٢

الحجز على المنقولات

من المشاهد ان تعلق النفس بالعقار أشد بكثير من ميلها الى المنقول
 ومن البديهي أن حجز النقود أخف وطأة على المدين من حجز باقى

بممتلكاته لان النقد يسلم لرب الدين بقيمته بدون اجراءات آخر
أما حجز المنقولات فانه يضر بالمدين حسا ومعنى اذ أنه يؤدي حتما
الى البيع بالمزاد العلني وهو يحدث الجلبة والضوضاء والتشهير ويكون
البيع بانخفاض الاثمان في أغلب الاحيان
لذلك رأى واضع اللائحة أن يبدأ أولا بتوقيع الحجز على النقود ثم
على المنقولات ثم على المقار (مادة - ٣ من اللائحة)

ومن دواعي الانسانية استعمال الرفق الى حد معين بالمدين البائس
حتى لا يجرده الدائن من أئرم الاشياء اليه ، لذلك تقرر شرعاً وقانوناً أنه
لا يجوز الحجز على بعض أشياء مثل الثياب والملابس والفراش ومنزل
السكنى (راجع المواد ٣ و ١٠ من اللائحة و ٤٥٤ من قانون المرافعات)
لكن يجوز حجز ما قد يكون في الملابس من نقد وأوراق عملة
ونحوها كما يجوز حجز المصوغات التي يكون المدين متحلياً بها

مفوض شيخ الحارة أو العمدة - وينبغي أن يكون توقيع الحجز بحضور
شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنها حتى يكون شاهداً على قيام
المعاون بالعمل ويدفع عنه الايذاء المحتمل وقوعه من قبل المدين ويوقع
من هذا الشاهد على المحضر

تبيان الاشياء المعجوزة - يجب تبيان الاشياء المعجوزة بياناً وافياً
كي لا يمكن استبدالها ثم تسلم لحارس يعين بالكيفية الموضحة في
المادة (٤) ليقوم بحفظها الى أن تباع ، ويعطى مائخصاً من المحضر مشتملاً
على بيان الاشياء المعجوزة ليقف على حدود مسؤوليته ، واذا عين الحارس

بواسطة المحضر وكان أجنبياً عن المدين كان له الحق في أجر يقدر له بمعاذ البيع - أما البيع فيجب أن لا يكون قبل مضي خمسة عشر يوماً من يوم الحجز والقصد من هذه المهلة تمكين المدين من الوفاء ولكن إذا كانت الاشياء المحجوزة قابلة للتلف كالنواكح واللحوم والاسماك جاز الاستئذان ببيعها ولو عقب الحجز فوراً لأن أقصر ميعاد وهو الثلاثة أيام المبين في اللائحة لبيع ما يكون قابلاً للتلف لا يفتنى به الضرر في هذه الحالة

لم تميز المادة (٣) الحد الأقصى بين يوم الحجز ويوم البيع فليس من مانع حيثئذ أن يكون البيع بعد الحجز بزمن تضر سعيته بالدائن والمدين أما الاول فلتأخير حصوله على حقوقه وأما الثاني فاسريان أجرة الحراسة عليه علاوة على حبس الامتعة عنه

ويحصل البيع بواسطة المحضر في اليوم المحدد بطريق المزاد العلني أملاً في الوصول الى أعلى ثمن ^(١) ويجب أن يكون حاضراً وقتئذ شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما ويوقع منه ومن المحضر على محضر البيع الذي يجب أن يشتمل على جميع الاجراءات وعلى بيان كل جزء وقع البيع فيه

تتصل التمه - متحصل الثمن يكون من حقوق طالب الحجز

(١) مما يلاحظ على اللائحة كونها لم تنص على وجوب أن يتقدم على بيع المنقولات النشر عنه في الجرائد والصاق اعلاناته في الاماكن الصومية حتى يذاع أمره بين الناس ويزداد الامل في كثرة الراغبين على أنه لا مانع فيما يظهر من ان الحائز يقوم بالنشر بمصروف على عاتقه

على قدر المطلوب له الا أنه يجب أولاً تنزيل رسم التنفيذ باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس فان بقي شيء بعد ذلك سلم للمدين

الاستطلاات - هذا وقد يعترض المدين على البيع بدعوى أنه وفي المطلوب منه أو أنه سقط عنه بوجه من الوجوه الشرعية وقد يكون صادقا كما قد يجوز أنه لم يريد بهذا الاشكال سوى عرقلة التنفيذ فرأى واضح اللاتمة التوفيق بين مصلحة الدائن ومصلحة المدين بأن منع البيع على شرط أن يقوم هذا الاخير بايداع قيمة الدين وملاحقته ونرفع هذا الأمر لجهة القضاء في مدة خمسة عشر يوماً من يوم الايداع فاذا اتبع هذه الخطة كانت العبرة بما يحكم به واذا تأخر صرف المودع لصاحب الشأن بمجرد انقضاء الاجل (مادة - ٧)

وقد عني واضح لائحة الترتيب والاجراءات بأمر تنفيذ الاحكام الشرعية فافرد لها باباً خاصاً أتى فيه ببعض القواعد العامة فنص في المادة ٣٤٧ على ما يوجب على القائم بالتنفيذ اتخاذ أوجه التحفظ التي يمتنع بها الضرر عن الدائن عند رفع أى اشكال وقد جاء النص مطلقاً بحيث يتناول غير المدين بل والمدين نفسه في غير حالة الادعاء بالوفاء

أما رفع الاشكال من غير المدين فنصوره المثال الآتي : حكم لزوجة بمنقول على اعتبار أنه مهر لها قبل زوجها ولما أرادت تسلمه تنفيذاً للحكم جاء آخر واعترض على التسليم بطريق الاشكال مدعياً أن المنقول له

وأما رفع الاشكال من المدين ذاته في غير حالة ادعائه البراءة فتنبأ أنه يكون بيد الزوجة حكم بالنفقة وأرادت التنفيذ به عن مدة كانت معاشرة فيها للزوج ومن الامثلة أيضاً اذا طعن المحكوم عليه في الحكم بالنزوير

ولما كانت الاشكالات على نوعين فقد نصت اللائحة على أن الاجراءات الوقائية ترفع الى المحكمة الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ حتى يفصل فيه في أقرب الاوقات والمقصود بالاجراءات الوقائية مايجب اتخاذه من وسائل التحفظ وما يتعلق باستمرار التنفيذ أو يوقفه لحين الفصل موضوعا

أما مايتعلق بأصل الدعوى أى الحكم في الموضوع نفسه فيكون من اختصاص المحكمة الصادر منها الحكم

وعلى المنوط بالتنفيذ في حالة الاشكال أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يجب على الخصوم الحضور فيهما أمام المحكمة المختصة ويعلمهم بذلك فان لم يحضر رافع الاشكال شطبت القضية ووجب تنفيذ الحكم وقد أتى واضع اللائحة في ذيل المادة ٣٤٨ بما يعد نصا مبتكرا لانظير له في قانون المرافعات الأهلى حيث قضى بعدم قبول أى أشكال جديد من رافع الاشكال السابق كما أن الحكم الصادر في الاشكال لايقبل المعارضة ولا الاستئناف

التفسير والتصحيح - ومن قبيل الاشكالات طلب تفسير الحكم أو تصحيحه اذا كان في نصه ابهام يمنع من تنفيذه وقد نصت المادة ٣٣٢ وما بعدها من لائحة الترتيب والاجراءات على مايجب اتباعه لازالة هذا الابهام حتى يتسنى تنفيذ الحكم تنفيذا صحيحا فلو طالب شخص واولاد أخيه - بنصيبهم في وقف وقضت لهم المحكمة بحقوقهم الا أن النص جاء صامتا فيما يتعلق بانتفاع اولاد الأخوة حالا أو بعد وفاة عنهم فيحق في

هذه الحالة لذوى الشأن أن يطلبوا تفسير الحكم من المحكمة أو كما لو طالب شخص الحكم له بنصيبه البالغ الثنتين في ميراث فجاء نص الحكم متضمنا صحة دعواه برمتها غير أن السهو أدى الى ذكر الثلث بدل الثنتين فللمحكوم له في هذه الحالة الالتجاء الى المحكمة لتصحيح الخطأ المادى الذى جاء عفوا في الحكم

ويجب تقديم الطلب الى نفس المحكمة التى أصدرت الحكم في ميعاد ثلاثة أيام كاملة من يوم العلم بالتنفيذ أى من يوم اعلان الصودة التنفيذية كما هو الشأن في المعارضة في الاحكام الغيايية على أنه لا مانع يمنع طالب التفسير أو التصحيح من الخصوم من المبادرة الى استعمال هذا الحق قبل ذلك الموعد

وتنظر المحكمة في الطلب بغير مرافعة وتفسر الحكم أو تصححه بما يزيل الابهام مع عدم المساس بالجوهر اذ المحكمة التى أصدرت الحكم لا يتسنى لها بأى حال تمديله الا في حالة المعارضة ولمصاحبة المعارض وحده

وعلى كاتب المحكمة أن يدون بهامش الحكم المطلوب تفسيره أو تصحيحه قرار المحكمة الصادر بهذا الشأن

دعوى الاسترداد — قد يتفق أن المنقولات التى حجز عليها في مواجهة المدين مملوكة في الحقيقة لسواه وانما وجدت عنده بسبب من الاسباب الغير النافذة للملكية كالوديعة والاجارة فلصاحبها الحق في استردادها بمعنى أنه يرفع دعوى يطلب فيها الحكم له بمالكيتها وبإعلان الحجز المتوقع عليها

ومن القواعد المقررة أن رفع دعوى الاسترداد هذه يترتب عليه وقف البيع ولكن يتضح من عبارة المادة (٨) أن واضع اللائحة علق هذا الاثر على أن يكون مدعى الاسترداد قد رفع الدعوى (على حسب الاصول الى الجهة المختصة باجراء ذلك) والفهم من هذا النص وجوب أن يكون قد رفعها على كل من الحاجز والمدين أمام المحكمة الاهلية أو المختلطة ، الكلية أو الجزئية بحسب الاحوال

فاذا رفعت على هذا لوجه وقف البيع والا فلا ولكن بما أن من الجائز أن الاشياء المحجوزة لا تتحمل البقاء لقبليتها للتالف أو كون قيمتها زهيدة بنسبة أجرة الحراسة فلا شك أن تأخير البيع يكون مضرراً بذوى الشأن فرفعاً لهذا المحذور أجازت اللائحة البيع في هاتين الحالتين رغمًا عن قيام دعوى الاسترداد غير أنها أوجبت ايداع الثمن خزانة الحكومة الى حين الفصل نهائياً في الماسكية فيصرف حينئذ لصاحب الحق فيه فاما الحاجز وإما مدعى الاسترداد

٣

الحجز على العقار

نص في الفقرة السادسة من المادة الاولى على وجوب أن يقدم طالب الحجز شهادة مستخرجة من قلم الرهون ^(١) وفائدتها تظهر من

(١) هذا التعبير يفيد أن قلم الرهون واحد وأن الرهون محصورة فيه والواقع أنه متعدد بتعدد جهات القضاء المصرية بين شرعية ، وأهلية ، ومختلطة فالعمل بالنص على الوجه الذى يكفل الفائدة التامة يقتضى الحصول فى الحقيقة شهادة من المحكمة الشرعية وأخرى من المحكمة الاهلية وثالثة من المحكمة المختلطة أما تمييز المحكمة فالعبرة فيه بموقع العقار .

مطالبة المادة (١٠) المذكور فيها أنه اذا تبين أن العقار متقل بالرهون فلا يجوز نزع ملكيته بالطرق الادارية بل يلزم حينئذ اتخاذ الاجراءات المقررة أمام المحاكم النظامية لتحصل في مواجهة الدائنين طبقاً للضوابط المنصوص عليها في قانون المرافعات أما اذا اتضح أن العقار غير رهون فيمكن الحجز بواسطة الادارة فيوقعه المعاون ويحرر به محضراً مشتملاً على جميع البيانات التي تميز العقار عن سواء وعلى ما اذا كانت العقارات تباع صفقة واحدة أو مجزأة الى عدة أقسام مع تبيان الثمن التقريبي للكل أو لكل جزء على حسب الأحوال

مضمر البشور - ويجب أن يقع الحجز بحضور أحد الاعيان وشيخ الحارة أو العمدة على حسب الأحوال، أو من ينوب عن هذين الآخرين، ويوقع على المحضر منهما ومن المعاون وتسلم صورة منه للمدين حاضراً كان أو غائباً ليقف على حقيقة ما جرى ويكون على يئنة من أمره

وقد جاء في المادة (١١) ما يدعو الى النظر فانها بينت الحد الأدنى للفترة التي يجب تركها بين الحجز والبيع وهو أربعون يوماً لكي يتمكن المدين من الوفاء ويتيسر لجهة الادارة مباشرة اجراءات النشر والاصاق (مادة - ١٢) ولكنها لم تعين الحد الأقصى فالنص لا يمنع من تحديد يوم للبيع يكون بعد زمن طويل جداً وهو ما يضر بالدائن

النشر عن البيع - النشر عن البيع مفيد ويألت واضع اللائحة أوجبه أيضاً في بيع المنقول فان شيوخ خبره يؤدي الى كثرة الراغبين في الشراء ويترتب على مزاحمتهم الوصول الى الثمن الذي يداني الثمن الحقيقي ان لم يبلغ قيمة المثل الا أن اتخاذ الجريدة الرسمية واسطة لهذا التعميم عقيم

حتى مع تكرار النشر فاتها غير متداولة وعندنا أن أى جريدة من الجرائد الأخرى خير منها فى هذا الباب

الاصاق - الاصاق فى الاماكن المينة فى المادة (١٢) يراد به أيضاً التوسع فى احاطة الجمهور علماً بأمر البيع ولذلك يجب أن تشتمل الاعلانات التى تنشر والتى تلصق على البيانات المفصلة فى تلك المادة حتى يكون المشتري على بينة من المبيع

وفروع البيع - أوجبت (١٣) أن يكون البيع هنا بواسطة الحاكم الادارى وبحضور كاتب بخلاف المنقول فهو يباع بواسطة المعاون (المحضر الآن) وما ذلك الا لكون العقار يقتضى الاهتمام بأمره أكثر من المنقولات فاذا وقع البيع وجب على الراسى عليه المزايدة بالمبادأة بنقد الثمن الا اذا كان طالب التنفيذ هو المشتري فيكون دائماً ومديناً فى وقت واحد فلا يكلف حينئذ الا بدفع ما ربما يكون باقياً فى ذمته وذلك اذا كان ثمن المبيع أزيد من المطلوب له

الاصاقات - هذا وقد يتفق أن المدين يدعى التخالف حسب ما مر أو تكون قد رفعت دعوى استحقاق من الغير أو يكون قد وصل الى علم الجهة الادارية أنه يوجد رهن على العقار أو يعترض المطلوب التنفيذ عليه بأن الدين على مورثه وأنه لم يتسلم شيئاً من أعيان الزركة حتى يصح الحجز عليه أو يدعى آخر أن له حق ارتفاق أو حق منفعة على العين أو نحو ذلك فيدون هذا كله فى المحضر ويذكر ما يقرر بشأن ذلك ويوقع فى النهاية على المحضر من الرئيس ومن الكاتب

تأميل البيع - المفروض فيما تقدم أن البيع حصل فى اليوم المحدد

بمحضور الراغبين أما اذا لم يحضر مزادون فيؤجل البيع وينتقص الثمن بقدر ما يراه الرئيس ويحصل الاعلان عن البيع الجديد بطريق النشر والاصاق كما تقدم ويتكرر هذا التأجيل المرة بعد المرة الى أن يرسو المزاد التصديق على البيع - واعلم أن المادة (١٥) جاءت على خلاف الاصل الا أنه من المقرر في الاحكام الشرعية والوضعية أن البيع يتم بالايجاب والقبول فكان يلزم أن من رسا عليه المزاد يعتبر شراؤه بانا من وقت ايقاع البيع ولكن المادة المذكورة قضت بأنه يبقى معلقاً على تصديق نظارة (وزارة) الداخلية وهو احتياط مفيد، فقد يجوز أن البيع وقع ضمن بحس وظهرت حقيقة الحال للداخلية من نظلم المدين أو بمجرد اطلاعه على الاوراق أو من طريق آخر فتتلاقى الضرر بأن تأمر باعادة البيع تسام المبيع - متى تحققت الجهة الأدارة أن المشتري قام بدفع الثمن ورسم البيع باعتبار خمسة في المائة وجب عليها أن تسلم اليه صورة من محضر البيع مذيلة بالصيغة التنفيذية لكي يتمكن من تسلم المبيع ويسجل هذا المحضر بقلم الرهون حفظاً لحقوقه

فاذا رسا المزاد على طالب البيع كان له حق المقاصة كما تقدم أما اذا رسا على سواه فيكون من الواجب التصرف في الثمن على الوجه السابق الكلام عليه في بيع المنقولات

العلم بالرهون بعد البيع - تقدم لنا أنه اذا تبين وجود رهن على العقار لا يمكن بيعه بالطريقة الادارية ولكن المفروض في المادة (١٧) أن العلم بالرهن انما جاء بعد البيع وقد نص فيها على ما يجب عمله في هذه الصورة وهو ايداع الثمن خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه على الدائنين

وتتمين هذه المحكمة بتابعة الدائنين فإذا كانوا من رعية الحكومة المصرية كان الايداع في خزانة المحكمة الاهلية أما اذا كانوا كلهم أو بعضهم من رعايا الدول الاجنبية فيجب أن يكون في خزانة المحكمة المختلطة ثم اذا رفع المدين أشكالا أو تقدمت دعوى استحقاق من الغير وجب مراعاة المادتين (٨٥٧) السابق الكلام عليهما في مادة حجز المنقول

٤

حجز ما للمدين لدى الغير

يقع الحجز على المنقولات عادة وهي في حوزة المدين ولكن يجوز حجزها أيضاً اذا كانت تحت يد الغير ، مثال ذلك : زيد مدين لى وعمر مدين له فيجوز لى أن أوقع الحجز تحت يد عمرو على قيمة المطلوب منه لزيد وفاء لمطلوبى من هذا الاخير ، فأنا حاجز وزيد محجوز عليه وعمر محجوز لديه فإذا كان المدين مستخدماً اعتبر أن مخدمه مدين له وجاز حينئذ توقيع الحجز تحت يده على جزء من الراتب وفاء للدين المطلوب من المستخدم الحجز على موظفى الحكومة - وقد كانت القاعدة المتقدمة سائرة على جميع المستخدمين سواء كانوا فى الحكومة أو عند الافراد ولكن صدر أمر عال فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ قضى بأن « المبالغ التى يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكها كان أو عسكرياً أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من

جهة الاختصاص — وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربح معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو ربح المرتبات الإضافية، فترتب على صدور هذا الأمر العالى عدم جواز الحجز على موظفى الحكومة الا فى الحالتين المشار إليهما فيه وأن لا يقع الحجز على أكثر من ربح المعاش أو الماهية وبتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٩١٨ صدر القانون عمرة ١٧ واطلاق الاحكام المتقدمة على المستخدمين الموظفين التابعين لمجالس المديرية وبلدية الاسكندرية

الحجز على غيرهم — أما اذا كان المدين مستخدماً عند الافراد فيجوز توقيع الحجز تحت يد مخدومه أياً كان سبب الدين ويختلف المقدار الجائز حجه باختلاف الماهية فيكون الخمس اذا كانت الماهية ٨٠٠ قرش فأقل وبقدر الربع مما زاد على الـ ٨٠٠ قرش الى أن تبلغ الزيادة ٢٠٠٠ قرش وبقدر الثالث فيما زاد على المبالغين المذكورين وتوضيحاً لذلك نضرب المثال الآتى باعتبار أن مرتب المستخدم ٤٠٠٠ قرش

فالجزء الجائز حجه : —

قرش	قرش
$\frac{1}{4}$ الـ ٨٠٠ الاولى :	١٦٠
$\frac{1}{4}$ الـ ٢٠٠٠ الثانية :	٥٠٠
$\frac{1}{4}$ الـ ١٢٠٠ الباقية :	٤٠٠

٤٠٠٠ قيمة المرتب ١٠٦٠ الجزء الجائز حجه

ونخصم الجائز حجه وهو ١٠٦٠ قرشاً من قيمة المرتب يكون

الباقى ٢٩٤٠ قرشا فيسلم للمستخدم أما المقدار المحجوز فيسلم للحاجز خصما من مطلوبه فاذا تعدد الحاجزون قسم بينهم قسمة تناسبية مالم يكن دين بعضهم ممتازا بمقتضى القانون فيقدم حينئذ على سواه (مادة ٦٠١ مدنى وما بعدها)

هذا ويشترط فى الحجز الموقع بواسطة الجهة الادارية أن يكون المحجوز لديه من رعايا الحكومة المحلية بخلاف مالم كان أجنبياً فالحجز يوقع حينئذ بواسطة الحاكم المختاطة لانها هى المختصة (مادة - ٢٠)

مادة الاختصاص - الجهة التى يجب تقديم طلب الحجز اليها تختلف باختلاف الاحوال ، فاذا كان المدين مستخدماً فى الحكومة رفع الطلب الى المصاحبة التابع هو لها ، واذا كان من أرباب المعاشات رفع الى المصلحة الحال عليها الصرف ، أما اذا كان المحجوز لديه من الافراد فيقدم الطلب الى جهة الادارة التابع لها محل اقامته

واعلم أن الحجز يقتضى عمليتين : أحدهما اعلان المحجوز لديه ويحصل أولاً حتى لا يتمكن المحجوز عليه من تسلم حقه من المحجوز لديه وثانيهما أخبار المحجوز عليه بتوقيع الحجز ليعلم بما أوجب حبس المبلغ عنه

اقرار المحجوز لديه - ويجب على المحجوز لديه أن يقر لجهة الادارة بما فى ذمته وان يكون ذلك فى مدة ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز تحت يده فاذا امتنع عن الاقرار سلمت الاوراق لطالب الحجز لىكى يتمكن من مقاضاته أمام الحاكم الاهلية ويكون الحال كذلك لو تبين للحاجز أن اقرار المحجوز لديه جاء مخالفاً للحقيقة بأن كان قد أنكر الدين غشاً وتدليساً أو

اعترف بمقدار ينقص عن الواقع فيكون من حق الحاجز حينئذ توجيه المسؤولية عليه بدعوى يرفعها أمام القضاء الاهلى

٥

أحكام متنوعة

استعمال القوة - رأى واضع اللائحة أن هناك نوعان من التنفيذ يقتضى غالباً استعمال القوة ودخول المنازل فنص في المادة (٢١) على أن التنفيذ في هذه الحالة انما يكون بواسطة أحد ضباط البوليس مراعاة لما لهذا التنفيذ من الأهمية الكبرى فاذا طلب صاحب الشأن تنفيذ حكم صادر بطاعة الزوجة أو بحفظ الولد عند محرمه أو بالتفريق بين الزوجين أو بنحو ذلك مما يتعلق بالاحوال الشخصية قام الضابط بالتنفيذ ويتبع في اجرائه التعليمات التى تعطى اليه من المحكمة الشرعية التى بدأ اثرها المحل الذى يحصل التنفيذ فيه ، وقد خصت هي بذلك تلافياً لضيق الوقت وتمطيل التنفيذ فيما اذا رجع للمحكمة الصادر منها الحكم، ويحذر الضابط محضراً بالاجراءات ويوقع عليه

وقد يتفق أن يكون هذا التنفيذ فى محل اقامة أجنبى مع أن الامتيازات تحول دون دخول منازل الاجانب الا بموافقة القنصلانوالتي هم تابعون لها فيجب على ضابط البوليس فى هذه الحالة أن يكون مصحوباً بمندوب من القنصلان أو يكون قد حصل بالاقبل على ترخيص من القنصل هذا ولم يبق من اللائحة ما يستحق النظر الا المادة (٢٢) وبمطالعها نرى أن الشارع خول التنفيذ بمقتضاها على الخصم الذى يكون مطلوباً منه

وسوم للمحاكم الشرعية وسوغ العمل بموجبها أيضاً في تنفيذ القرارات
التي وان لم تكن لها صفة الاحكام هي مع ذلك قابلة للتنفيذ بالطرق
الادارية - المحضرين الآن - « والظاهر أن المراد بذلك القرار الذي يصدر
بتقدير أجرة المحامي أو أجرة الخبير (المادة ٢٣٤ لأئحة الاجراءات)
والقرارات التمهيدية بأن كان النزاع في الحضانة وأمر القاضي باستحضار
الولد للتحقق من سنه أو نحو ذلك

التنفيذ والاكراه البدني

يتضح من البيانات التي مرت علينا في باب التنفيذ أن فكر واضع
اللائحة متجه في الجملة نحو المال بمعنى أنه يأمر بحجزه وبيعه (اذا اقتضى
الحال) منقولا كان أو عقاراً وتقدم أن من ضروب التنفيذ ما يقتضي وقوعه
على ذات الشخص المحكوم منده شأن الزوجة المحكوم عليها بالطاعة
والتفريق بين الزوجين وحفظ الولد عند عمره وغير ذلك

على أن لائحة الترتيب الجاري العمل بها الآن عنيت أيضاً بالموضوعات
المتقدمة وأجازت استعمال القوة ودخول المنازل حتى تنفذ الاحكام على
الوجه المشروع (مادتي ٣٤١ و ٣٤٢)

وقد أظهر واضع اللائحة المتقدمة عطفاً يستحق الشكر نحو طائفة
من الديون هي جديرة بالرعاية الا وهي النفقات وأجرة الحضانة والرضاع
والمسكن فاجاز في المادة ٣٤٣ حبس المدين مع مراعاة ما يأتي

أولاً - أن يكون قادراً على أداء النفقة ثانياً - أن تكون المحكمة
قد أمرته بالأداء وامتنع متعنتاً - ثالثاً - ان لا تزيد مدة الحبس على ثلاثين

يوماً - رابعاً - أن لا يتكرر الحبس في الدين الواحد الحاصل التنفيذ من أجله - خامساً - أن يخلى سبيل الدين اذا قام بالوفاء أو أحضر كفيلًا ومن المعلوم أن هذا الحبس لا تبرأ به ذمة المدين فيظل لصاحب الشأن الحق في التنفيذ بجميع الطرق المقررة

ح - قرار التفتيش الصادر في ١١ أبريل سنة ١٨٩٨

لو أن كل موظف قام بتأدية الواجبات المفروضة عليه على وجه الدقة والسكال كمقتضى الذمة والضمير ما دعت الاحوال الى مراقبة أعماله ومراجعة تصرفاته ولكن المشاهدات تدلنا بالاسف على أن هناك موظفين قل أن يتقنوا أعمالهم أو يدققوا في شؤون وظيفتهم الا اذا كانوا مشغولين بالمراقبة التي هي في حكم الوصاية

لذلك نرى أقلام التفتيش منتشرة في الحكومة فهناك مفتشون للمالية وللداخلية وللحقانية وللانشغال العمومية وللعمارة وغيرها يقومون بالبحث والتنقيب على أعمال الفروع فمن ذلك التفتيش على الجمارك والسجون والصحة وصيارف البلاد والتفتيش على المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة وهم جرا وليس هذا النظام قائماً في البلاد المصرية وحدها بل انه كذلك في كل مملكة لان الاختبار دل على لزومه

وقد أدخلت المحاكم الشرعية تحت هذا الحكم فأشير أولاً الى وجوب التفتيش في المادة (٨٩) من لائحة سنة ١٨٨٠ ثم جاء في المادة (٩٥) من لائحة سنة ١٨٩٧ أن طريقة التفتيش تفصل في لائحة الاجراءات الداخلية وقد صدرت هذه اللائحة واسكنها لم تتعرض لهذا الشأن

بل جاء في المادة (٥٩) منها أنه سيصدر به قرار يلحق بها وقد صدر القرار بالفعل مسبقاً بمقدمة فيها الإشارة إلى المادتين المذكورتين
... ونصت المادة ٣٨٢ من اللائحة المعمول بها الآن على أن أعمال التفتيش بالمحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية تصدر بقراره من ناظر (وزير) الحقاينة وهو لم يصدر إلى الآن فكان قرار التفتيش المتقدم لم يزل قائماً حتى يحل محله سواء

وليس في هذا القرار ما يحتاج إلى إسهاب فإنه من الواضح بمكان غير أننا نلقت النظر إلى النقط الآتية : -

(١) ان التفتيش لا يتناول المحكمة العليا مراعاة لرفعة شأنها واحتراماً للقائمين بالقضاء فيها

(ب) التفتيش على الأعمال الإدارية يقتضى البحث والتنقيب عن المضابط والسجلات ودفاتر الصادر والوارد والمحفوظات (الدفترخانة) وحساب ورق التمنية ونحو ذلك. أما التفتيش على الأعمال القضائية فالغرض منه اكتشاف الغلطات التي يكون قد فات القاضي ملاحظتها كما لو حكم في مادة غير داخلة في اختصاصه، أو حكم في غيبة المدعى عليه بدون مراعاة لشروط هذا الحكم، أو قبل الدفع على خلاف النص

(ج) من المقرر أن الحكم يعتبر حقاً مكتسباً لجهة المحكوم له بمجرد صدوره وإن خطأ وقد نص في القرار على ما يوافق هذه القاعدة حيث جاء فيه أن ظهور الغلطات لا يترتب عليه مساس بالأحكام ولا بقوة الشيء المحكوم به بمعنى أنه لا يفرق من هذه الوجهة بين الأحكام الانتهائية وغير الانتهائية إذ أن كليهما يكون حقاً لا خصم كما تقدم

(د) يحصل التفتيش بواسطة انتقال المفتشين الى المحاكم ولكنه يحصل أحياناً في مركز الوزارة ويكون ذلك غالباً في حالة ما اذا قدمت شكوى وأحيات على قلم التفتيش

(و) تضمنت المادة السابعة من القرار تحويل قضاة محاكم المديرية والمحافظات (رؤساء المحاكم الابتدائية) الحق في تفتيش المحاكم الداخلة في دائرة اختصاصهم بالكيفية وفي المواعيد المبينة في تلك المادة وقلم يحصل ذلك عملاً

١٢

البطرك وخانات

تقدم لنا عند الكلام على الساطرة القضائية أن عددنا منها البطرك وخانات باعتبار كونها هي التي تفصل في مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالمسيحيين وتكون مرتبطة بالدين ونرى الآن التوسع في هذا المبحث على قدر ما يسمح به النطاق فنقول :-

البطرك خزانة لفظة تركية معناها محل البطريرك أي مقره والبطريرك كبير القوم أي رئيس الطائفة يراد بها عرفاً جهة الأحوال الشخصية للمسيحيين والبطرك خانات متعددة بتعدد المذاهب المسيحية فتها ما هو للاقباط الارثوذكس ، والاقباط الكاثوليك ، والروم الارثوذكس ، والروم الكاثوليك ، والارمن الارثوذكس ، والارمن الكاثوليك ، والاثنجيليين والكلدان ، والوارنة ، الخ

والاصل في كل مملكة أن حق السيادة فيها يتناول السلطة القضائية
بتمامها فتفصل هي في جميع الدعاوى بين جميع الناس سواء كان النزاع
متعلقاً بالاموال أو بالاحوال الشخصية ولكن عملاً بمبدأ حرية الاديان
قيدت هذه السلطة الاهلية وانحصر سلطانها في الامور الدنيوية وأصبح
كل انسان حراً في أحواله الدينية لا يخضع فيها الا لمعتقده ولرؤسائه الدينيين
وبسبب الامتيازات الاجنبية في بلاد الشرق قيدت السلطة الاهلية
أيضاً من طريق آخر ومنشأ ذلك تسامح الحكام المسلمين وتساهلهم وهو
ما تقرر فيها بعد معاهدات دولية ترتب عليها أن أصبح الاجانب في مصر غير
خاضعين للسلطة الاهلية في كثير من أحوالهم كما جاء في المباحث الماضية

فبر السلطة الوهنية - وقصارى القول ان السلطة الاهلية مقيدة
الآن في مصر بقيد ديني . أحدهما ديني بني على حرية الاديان وهو موجود
أيضاً عند جميع الامم ، وثانيهما سياسى مترتب على المعاهدات الدولية وهو
خاص ببلاد الشرق وفي مجملها القطر المصرى

هذا ومن المشهور أن حرية الاديان لغير المسلمين في بلاد الدولة العثمانية
تقررت بمقتضى خط كلخانة المعروف بقانون التنظيمات الصادر في سنة
١٨٣٩ على أن هذا المنهج مقرر في الواقع من عهد ظهور الاسلام وخير
الادلة على ذلك ما جاء في الكتاب العزيز وهو قوله تعالى « لا اكراه في
الدين » وقوله عز وجل « لكم دينكم . ولى دين »

مصدر امتياز البطر كقنانات - أما الامتيازات المقررة للبطر كقنانات
فترجع من جهة الاساس :

(أولاً) الى التساهل والتسامح من قبل سلاطين المسلمين كما تقدم

وبحسن بنا أن نذكر هنا ما يؤثر عن السلطان محمود الثاني وهو قوله (لا أريد بعد الآن أن أعرف المسلمين الا وهم في المساجد ولا النصراني الا وهم في الكنائس ولا اليهود الا وهم في البيع)

(ثانياً) الى الخط الهمايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ (جمادى الثانية سنة ١٢٧٢) في عهد السلطان عبد المجيد فانه جاء مؤيداً للخط المتبعة في الدولة قبل صدوره

(ثالثاً) الى المنشورين الصادرين من الباب العالي في ٣ فبراير وأول أبريل سنة ١٨٩١ فقد اشتملا على بيانات تفسيرية للخط الهمايوني المشار اليه اقتضاها الحال

ولما كانت تلك الامتيازات من قبيل الضمانات لجهة المسيحيين رأت ممالك أوروبا لزوم تدوينها بصورة دولية فنص عليها في معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ وفي معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ليكون ذلك أدعى الى بقائها ومن المعلوم أن أحكام الخط الهمايوني والمنشورين الملاحقين به تسرى على مصر باعتبار أنها كانت جزءاً من بلاد الدولة العثمانية ومن المعلوم أيضاً أنه لما فتحت مصر المسلمون عرباً أو تركاً تركوا غير المسلمين الحرية الدينية المطلقة على أن هذه الحرية لا تتناول في الحقيقة سوى ما ارتبط بالدين ارتباطاً شديداً كالزواج والطلاق لأن العلة في منح رؤسائهم لدينيين حق الاختصاص بأمور الزواج والطلاق كون هذه المسائل مرتبطة بديانهم التي تعهد الاسلام بحماية حريتهم فيها وظاهر أن لا محل لمراعاة ذلك في المسائل المتعلقة بالمال . مثل التركات لعدم تعلقها بالدين مباشرة فليس للبطر كخانات حينئذ سلطة قضائية الا في مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالدين

أما الدليل على ذلك فستفاد من نفس الخط الهايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ فقد ورد فيه قوله « أما الامتيازات الروحانية التي أعطيت » من طرف أجدادي الى المسيحيين فقد صار تقريرها وابقاؤها الآن « وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الارثية فبما بين المسيحيين فتعال » اذا أرادت أصحاب الدعوى على البطريرك أو الرؤساء والمجالس »

فهذا النص صريح في أن مامنحه المسيحيون انما هو امتيازات روحانية أى دينية فهم خاضعون في هذه المسائل لرؤسائهم الروحانيين أى الدينين، أما المسائل الحقوقية أى المدنية التى أشارت اليها الفقرة الثانية فلا يكون للبطريركخانات حق الفصل فيها الا عند اتفاق ذوى الشأن جميعاً

ومن الادلة أيضاً على ما تقدم الخطاب المرسل من المعية السنية الى الحاقانية بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٥ بناء على ماورد لها من نظارة المدلية بالاستانة فقد جاء فيه « ان خصائص البطريركخانة قاصرة على النظر في » مواد عقد الزواج وفسخه فقط كنص البراءات العالية »

وهناك أمر صادر من خديو مصر في ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٢٨٢ بشأن تركات الطوائف المسيحية جاء فيه حرفياً « وأما اذا كان أحد » الورثاء البالغ يشتكى للحكومة في حق وارث آخر من مادة تقسيم وتوزيع » التركة بينهم في تلك الحالة ينظر في مرافعتهم الشرعية بالمجلس بمعرفة » الشرع ؛ وأما من يتوفى من التبعة الميسوية ويترك أيتاماً قصراً » يجرى حصر تركتهم بمقتضى أصول الشريعة ويجرى انتخاب وصي » غايهم من معتمدي ملتهم »

وبالمراجعة اتضح أن هذا الأمر الخديوى جاء مطابقاً لقانون
التركات الصادر من الدولة العثمانية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨
هذا وقد صدرت من الحكومة المصرية ثلاثة أوامر خاصة بشأن
بعض الطوائف التى بالقطر المصرى

أولها فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ لطائفة الاقباط الارثوذكس وعُدل
بقانون عمرة ٣ سنة ١٩١٢ وقد ذكر فى المادة (١٦) منه أن من وظائف
مجلس الطائفة « النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعاقبة »
« بالاحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الاحوال الشخصية »
« الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة أما مسائل الموارث »
« لا تنظر الا باتفاق جميع أولى الشأن »

وثانيها فى أول مارس سنة ١٩٠٢ لطائفة البروتستانت الوطنيين واليك
ما جاء فى المادة (٢١) منه « من خصائص مجلس الطائفة النظر والفصل فى
جميع المسائل المتعلقة بإدارة الاوقاف الخيرية أو الاحوال الشخصية ، وليس
له حق النظر فى مسائل الموارث الا اذا قبل اختصاصه جميع الخصوم »
أما الأمر الثالث فكان صدوره فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ لطائفة الارمن
الكاثوليك وقد جاءت المادة (١٦) منه بمعنى المادة (٢١) المتقدم الكلام عليها
ولاجل استيفاء هذا المبحث نرى أن لا بد من الإشارة الى جهة
الاحوال الشخصية للاسرائيليين فاعلم أن النظر فى مسائلها بالقيود المتقدمة
من اختصاص الحاخام^(١) على مقتضى القانون الصادر من الدولة العثمانية
فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨١ - ٢١ مارس سنة ١٩٦٥

(١) الحاخام كلمة عبرية بمعنى (الحاكم) وهو الرئيس الدينى للاسرائيليين

ومما يجدر ذكره أن الطوائف التي لم تصدر بشأنها قوانين مصرية وكانت مع ذلك معترفا بوجودها في مصر طبقا لما بيناه قد اقرها القانون مرة ٨ الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٥ على أثر الحرب العظمى حتى لا يؤثر انفصال مصر عن تركيا فيما كانت متمتعة به هيئاتها من الحقوق .

مفيدة اختصاصى البطريركيات - والحاصل مما سبق جميعه أن القاضى الشرعى هو الاصل فى نظر الاحوال الشخصية وأن ما منحت الطوائف الغير الاسلامية قد نزع من سلطته بطريق الاستثناء لاسباب دينية احتراماً للمعتقدات وأن لرؤساء الطوائف أو لمجالسها سلطتين : الأولى « قضائية » وموضوعها الاحوال الشخصية الروحانية أى الاحوال الشخصية بالمعنى الاخص كالزواج والطلاق وما يتولد عنهما من مهر ونفقة وجهاز ونحو ذلك ، والثانية « تحكيمية » وموضوعها مسائل الاحوال الشخصية المدنية أى التى لا ارتباط لها بالدين كالتركة فان هذه لا يمكن نظرها الا برضا ذوى الشأن جميعاً

قضاء المحاكم - وقد قضت المحاكم على اختلاف أنواعها بما يطابق الاستدلال المتقدم فن قضاء المحاكم المختلطة حكم صادر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٦ جاء فيه (أن المحكمة الشرعية هى صاحبة الاختصاص العام المطلق فى قضايا الموارث بين رعايا الحكومة المحمية من غير تمييز ولا فرق فى الدين غير أنه يمكن اتفاق الورثة على حسم النزاع القائم عليها بمقتضى قانون بطريركياتهم)

وجاء فى حكم من محكمة مصر الاهلية صادر فى ١١ يونيه سنة ١٩٠٣

(ان اختصاص البطريك هو عبارة عن نظر المسائل المتعلقة بالدين من زواج وطلاق ونفقة وما يتبع ذلك)

وهناك حكم من المحاكم الشرعية صادر في ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٣ جاء فيه (ان النصوص المصرح فيها بمنع القضاة الشرعيين من الحكم بين أهل الذمة بحكم الشريعة الاسلامية الفراء بطلب أحد الخصمين مع ابناء الآخر كما هو مذهب الامام الاعظم انما هي فيما يتعلق بالانكحة ونحوها دون الموارث وغيرها من المعاملات فانهم والمسلمين فيها سواء)
هذه أحكام المحاكم وتلك هي نصوص الفرمانات والقرارات وكلها لا تحتل الخلاف على ما ترى

١٣

المجالس الحسينية

(الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وقرار الداخلية والحقانية الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ بتنفيذ لائحة ترتيب المجالس الحسينية والامرين العاليين الصادرين في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ و ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ بخصوص تنصيب الاوصياء وعزلهم والقانون نمرة ٥ سنة ١٩١١ الصادر بشأن تشكيل مجلس حسي عال والقانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٨ ونمرة ٣٨ سنة ١٩٢٢ المعدلين للأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

تمهيد

كانت توجد في القطر المصري في الزمن السابق مصاغة تعرف
« بيت المال » انشئت بالأحة صدرت في ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٦
هجريه أضيف إليها مع توالى الايام عدة أوامر تعرف بالمحقات الى ان
بلغت اللائحة والمحقات نحو ستين صفحة من قاموس الادارة والقضاء
لفيليب جلاد بك

وكانت قد أنشئت في القطر أيضاً مجالس حسبية صدرت بنظامها
لائحة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٦ ضم إليها مع الزمن كثير من المحقات
ودون هذا كله في نحو ست صفحات من ذلك القاموس فعلى من يريد
البحث من الوجهة التاريخية مراجعة ذلك

الغرض من إنشاء - كان الغرض من تأسيس بيت المال المحافظة
على حقوق عديمى الاهلية خوفاً عليها من التبديد والضياع ولكن من
سوء الحظ أن انقلب القصد المراد من إنشاء هذه المصاحبة فكانت النتيجة
شراً اذا أصبحت الحقوق وهى فى يدها معرضة لانواع الضرر أكثر
مما لو بقيت تحت يد المسرفين والمفسدين

أما سبب هذا الانقلاب فيرجع الى انحراف أغلب موظفى الحكومة
فى ذلك العهد عن جادة الاستقامة والنزاهة ويرجع أيضاً الى علة متولدة
عن ذات التشريع ، لان وضع يد بيت المال على التركة ما كان يتوقف فقط
على وجود حمل مستكن أو قاصر أو غائب وهو ما يدعو الى اتخاذ الاحتياط
صوناً للاموال بل كان يكفى أن تكون التركة مديونة للحكومة بأى مبلغ

كيفما قل وأياً كان سببه لينكون ذلك مسوغاً لوضع يد المصلحة على التركة كلها وكان يكفي أيضاً أن يطلب أحد الورثة وإن كانوا جميعاً بالغين راشدين وضع يد المصلحة على التركة أى الحجز على أعيانها بدعوى أن حقوقه مهددة فتسارع عملاً بالنصوص وتستحوذ على الممتلكات من منقول وعقار وتأخذ في إدارة التركة بطريقة قل أن نلتم مصالح ذوى الشأن وكلنا يعلم أن اختلاف الورثة بعضهم مع بعض من شأنه المساعدة كثيراً على دفع بعضهم الى تقديم طلب الحجز ، وإذا تصادف وتوفى أحد الورثة قبل الافراج عن التركة كان هنالك تركة أخرى تستوجب تدخلا وحجزاً جديدين وهو ما كان يعود بالضرر الجسيم على أصحاب الحقوق من جراء سوء الادارة والرسوم المقررة للمصلحة على أعيان التركة والمبالغ الطائلة التي كان لابد من صرفها توصلاً الى إعادة الاموال الى أيدي اصحابها وما كان يعود منها في الواقع الا القليل

٦ . انشاء المجالس الحسينية - ضجت البلاد من هذه المضار وتنبه رجال الحكومة الى النظر في هذا الامر واتمى الحال بصدور أمر عال في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قاضيا بالفاء تلك المصاحبة والفاء الرسوم التي كانت مقررة لها وبانشاء المجالس الحسينية الموجودة الآن

الغرض منها - الغرض الاساسي من هذا الامر العالى أن لا يتدخل مطلقاً جهة الحكومة في التركات الا اذا كان هناك حمل مستكن أو قصر أو محجور عليهم أو غائبون وليس لهم من ينوب عنهم (هذا عند امكان ذلك) وأن يكون هذا التدخل مقصوراً مع ذلك على اتخاذ مجرد الوسائل التحفظية الى أن تسلم التركة لمن له صفة في وضع يده عليها

وقد جاء في المادة (٢٣) من الامر العالى المشار اليه أن لكل من ناظر الداخلية والمالية والحقانية مباشرة ما يازم لتنفيذه من الاحكام النظامية أو التتيمية ومن عهد مدوره أخذ يت المال في تسليم التركات التى كانت تحت يده لمستحقها والتركات التى لم يطالب بها أحد أودعت تحت يد حراس عينهم قاضى الامور المستعجلة لهذا الغرض أما التركات التى توجد بعد صدور الامر العالى فان العمل بشأنها يكون على الوجه الآتى :

إذا توفى أحد الاهالى الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يختص بأحوالهم الشخصية عن حمل مستكن أو ورثة قصر أو عديى الاهلية أو غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصى أو قيم أو وكيل فتنصيب هؤلاء أو تثبيتهم يكون على حسب احكام الامر العالى المشار اليه

وصدر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١١ أمر عال (قانون نمرة ٥) بتشكيل المجلس الحسبى العالى ثم عدل الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٦ المتقدم الذكر بالقانون نمرة ١٠ الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩١٨ وبالقانون نمرة ٣٨ الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ من حيث الاختصاص والتشكيل

نقسم - وسنتكلم فيما يلى على :

١ - وظيفة اختصاصات المجالس الحسبية ٢ - تشكيل المجالس الحسبية

٣ - الاجراءات الواجب اتباعها : ٤ - ما يجب على الاوصياء

والوكلاء والقوام

وسنشفع ذلك ببيان وجيز عن « مجلس بلاط الملك » لما تضمنه من

الاحكام المرتبطة باختصاص المجالس الحسبية

وظيفة واختصاصات المجالس الحسبية

وظيفة المجالس الحسبية - وظيفة هذه المجالس على وجه العموم واردة بالمادة (٥) من لائحة المجالس الحسبية المعدلة بالقانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٨ وهي تنصيب الاوصياء أو تثبيتهم أو عزلهم والنظر في استمرار الوصاية الى ما بعد الثماني عشرة سنة ^(١) اذا دعت الضرورة لذلك وفي الحجز على عديمي الاهلية وتنصيب أو عزل القوام وفي رفع الحجز وفي تعيين أو عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة أعمال الاوصياء أو القوام أو الوكلاء وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنظر أيضاً في الاحتياجات اللازمة التي تقتضي الحال سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الغائبين

اختصاص المجالس الحسبية - نطاق اختصاص هذه المجالس مبين في القانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٨ الذي استبدل بمض فقرات المادة الخامسة من لائحة المجالس الحسبية بالمادتين ٦ و٧ الواردين به وهذا الاختصاص على نوعين : (١) بالنسبة للمكان . (٢) بالنسبة للنصاب

(١) هذه هي سن الرشد بحسب اللائحة (مادة - ٨) وعندنا أن لاختلاف في وجوب اعتبارها قرية عملاً بالاحكام الشرعية ومجرد بلوغ الانسان هذا العمر (ذكر أو انثى) يترتب عليه اعتباره رشيداً بحيث لا يتوقف الامر على قرار بذلك فاذا تبين أنه غير رشيد في الواقع بأن كان سفيهاً أو معتوهاً لزم أن يقرر المجلس استمرار الوصاية عليه فيكون في الحقيقة كأنه قرر الحجز عليه

(١) يتعين الاول بمحل توطن المتوفى أو المحجور عليه أو الغائب واذا كان القاصر متوطنا عند الوفاة في غير محل توطن المتوفى أو كان متوطنا فيه وانتقل الى محل آخر جاز للمجلس المختص أن يحيل أوراق التركة الى المجلس التابع له موطن انقاصر وكذلك تجوز الاحالة عند تغيير محل توطن المحجور عليه

(٢) ويخالف الثاني باختلاف الجهات فالمجالس التي في المراكز تكون مختصة إذا كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كما تختص هذه المجالس (بما فيها المجالس المركزية التي في بنادر المديرية) أيضا بالاجراءات التحفظية المستعجلة التي يقتضيها الحال مما كانت قيمة المال

ويختص مجلس حسي المديرية متى كانت قيمة المال تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه على أنه يجوز له أن يحيل الى مجلس حسي المركز كل قضية يرى من الأوفق أن يتولى نظرها المجلس المذكور

أما المجالس التي في المحافظات فانها تختص في دائرتها بجميع ما تقدم مما بلغت قيمة المال الذي لعدم الاهلية أو الغائب

طريس الطمس في قرارات المجلس الحسيني - كان الاستئناف قبلا يحصل أمام محكمة الاستئناف في الاحوال الميمنة في المادة السادسة من لائحة ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وقد تعدل ذلك بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩١١ وأصبح الاستئناف بموجب هذا القانون جائزاً في الاحوال الآتية أمام المجالس الحسبي العالي الذي سيأتي الكلام عليه.

أولاً - القرارات المتعلقة بإدارة الاوصياء أو القوام أو الوكلاء أو تنصيبهم أو عزلهم .

والاستئناف في هذه الحالة من حق وزير الحفانية في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار وذلك بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه

ثانياً - القرارات الصادرة من المجالس الحسبية في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في رفع الوصاية أو استمرارها

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن في هذا الحالة رفع الاستئناف في ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار بعريضة تقدم الى وزير الحفانية وقرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنفت الا أن وقف التنفيذ جاز لو وزير الحفانية عند رفع القرار الى المجلس العالى ورأى أن المصاحبة تقتضى ذلك

والمجلس الحسبى العالى اذا رفع اليه الامر بالطرق القانونية ما يأتى :

أولاً - أن يلغى أو يعدل أى قرار صادر من المجلس الحسبى أو يوقف تنفيذه مؤقتاً عند الاقتضاء

ثانياً - أن يبين في القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبى

ثالثاً - أن يقر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسبى اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين

رابعاً - أن يقرر توقيع الحجر أو رفعه

خامساً - أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثمانى عشرة سنة أو رفعها

سادساً - أن يعين الأوصياء والقوام والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم ويجوز له أيضاً بناء على طلب وزير الحقانية أن يحيل الى مجلس حسبى المديرية أى قضية من اختصاص مجلس حسبى المركز اذا تبين ان للتركة أو للاموال من الاهمية ما يدعوا الى هذه الاحالة

٢ - تشكيل المجالس الحسبية

تشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات بحسب التعديل الاخير (قانون نعمة ٣٨ سنة ١٩٢٢) كما يأتى .

مجلس مسبى المركز - ينعقد فى كل مركز من مراكز المديرية مجلس حسبى يشكل بالكيفية الآتية :

أولاً - قاض من المحاكم الاهلية يندبه وزير الحقانية بصفة رئيس فاذا غاب تكون الرئاسة للأمور المركز

ثانياً - قاض شرعى أو عالم آخر من علماء المركز يمينه وزير الحقانية

ثالثاً - أحد الاعيان يمينه المدير مع اقرار وزير الداخلية

فاذا غاب القاضى المندوب والأمور تكون الرئاسة للقاضى الشرعى ويكمل المجلس من ينوب عن الأمور من موظفى المركز

مجلس مسبى المديرية او المحافظة - تشكل المجالس فى المديريات والمحافظات بالكيفية الآتية

أولاً - قاض من المحاكم الاهلية يندبه مجلس الوزراء وتكون له الرئاسة

ويمجوز عند الاستعجال أن يندب بقرار من وزير الحقانية على أن يعرض الأمر بعد ذلك على مجلس الوزراء فإذا غاب تكون الرئاسة للمدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة

ثانياً - قاض شرعى أو عالم آخر يمينه وزير الحقانية

ثالثاً - أحد الأعيان يمينه وزير الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان

من ساكنى البلد الذى به محل توطن الشخص المفتضى النظر فى أمره

المجلس المحسى العالى - يشكل المجلس العالى بحسب القانون نمرة ٥

سنة ١٩١١ من ثلاثة مستشارين مصريين من محكمة الاستئناف الاهلية

ومن عضو من المحكمة العليا الشرعية ومن أحد الموظفين الموجودين فى

الخدمة أو المتقاعدين

والتعيين بالنسبة للمستشارين والرئيس الذى ينتخب من بينهم يكون

بمعرفة وزير الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة الاستئناف ويكون

بالنسبة للمعضوين الباقين من مجلس الوزراء ويمجوز تجديد التعيين

وهيئات المجالس الثلاثة المتقدمة تابعة لوزارة الحقانية وهى التى

تراقب سيرها بما لها من السلطة على القضاء عموماً

٣ - الاجراءات الواجب اتباعها

لما كانت أموال المتوفى حقاً لورثته فحفاظة عليها ومراعاة لحقوق

الحمل المستكن أو القاصر أو الغائب أو المفقود الاهلية أو الحكومة فى حالة

عدم وجود وارث شرعى قضى الأمر العالى بوجوب تبليغ العمدة أو شيخ

الحارة فى مدة ثمان وأربعين ساعة عن وفاة كل شخص يتوفى عن ورثة

قاصرين أو غائبين أو فى حالة تستدعى الحجر عليهم أو فيما اذا كانت

الحكومة مستحقة لركته كلها أو بعضها وهذا التبليغ يكون من المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو بمرور من حضر أيا أو يباشرون الدفن ومن مشايخ القرى والا عوقب كل من يتأخر منهم عن ذلك بغرامة من عشرين قرشاً الى مائة كما أنه ختم على العمدة أو شيخ الحارة أن يعلن المركز أو المديرية أو المحافظة بذلك على حسب الاحوال وعضو النيابة أيضاً في الجهات التي يكون لها مندوب فيها وذلك في ثمان وأربعين ساعة أخرى والا أُلزم بالغرامة السابق مقدارها

والسبب في تبليغ عضو النيابة هو أن للنياية العمومية في الجهات التي يوجد لها فيها مركز أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق ذوى الشأن وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي في حالة وجود حمل مستكن أو عديمي أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث فاذا لم يوجد في الجهة التي بها محل نوطن المورث مندوب للنياية العمومية وجب على العمدة أن يتخذ جميع ما يكون لازماً من الاحتياطات التحفظية التي يقتضى الحال سرعة اتخاذها بما في ذلك من وضع الختم عند الموجب ومع ذلك فللنيابة كما تقدم حق التدخل في هذا الامر حتى فيما عد الجهة التي بها مركزها كلما رأت حاجة للتدخل ويرفع الامر في مواد الحجر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد أعضاء العائلة أو طلب النيابة العمومية (قانون عمرة ١٠ سنة ١٩١٨)

ويجب على المجلس الحسبية أن تعين الاوصياء والوكلاء أو تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الاخبار والغاية من ذلك المسارعة الى تعيين من يحافظ على أموال عديم الاهلية حتى لا يتيسر لاي انسان العبث بها

٤- ما يجب على الاوصياء والقوام والوكلاء

مركز التركة - قد أوجب عليهم الأمر العالى أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق في مدة ثلاثة أيام من تعيينهم بحضور أحد مندوبى جهة الادارة وكل ذوى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل تسلم الاعيان المذكورة والا فيأزمون بغرامة من خمسين قرشاً الى خمسمائة قرش ويجب أن يحصل هذا الجرد في قائمة تحرر على نسختين يوقع عليهما جميع الحاضرين وتسلم احدهما للوصى أو القيم أو الوكيل وتحفظ الاخرى بالمجلس حجة عليه وقد حرم عليهم الأمر العالى التصرف في عقار أو أطيان القصور ومن في حكمهم بالبيع أو الرهن أو الشراء وأن لا يسدوا ديناً الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجالس المذكورة وهى بالطبع لا ترخص بمباشرة أى عمل من هذا القبيل الا بعد التحقق من توفر المصلحة لجهة مفقود الاهلية

قسم عقار القاصر - وعلى ذكر ذلك نرى من المناسب الاشارة الى مسألة خلافة وهى معرفة ما اذا كان العقار المملوك بعضه للقاصر أو لمن في حكمه يجوز للوصى أن يباشر قسمته بحيث تكون معتبرة بمجرد اقرار المجلس الحسبى عليها ، أو لا بد من السير فى القسمة على الطريقة المنصوص عليها فى المادة (٤٥٢) من القانون المدنى بمعنى أنه يتحتم أن تكون القسمة فى هذه الحالة عن يد المحكمة

فالبعض يرى أن من حق المجالس الحسبية التصديق على القسمة بحيث انها بعد ذلك تكون معتمدة ويستدل على صحة رأيه بقوله مادام يجوز

للوصى أن يبيع العقار ويباشر باقى التصرفات المنصوص عليها فى المادة (١٣) من اللائحة بمجرد الاذنه بذلك من المجلس الحسبى كانه أن يباشر القسمه من باب أولى ، وقد نشر فى عدد يوليو سنة ١٩٠٩ من المجموعه الرسميه حكم من محكمه الاستئناف صدر بما يطابق الرأى المتقدم

لكن وزارة الحفانيه ترى غير ذلك وحجتها سديده على ما ترى ولما كان هذا المبحث من المباحث ذات الاهميه لاسبيا من حيث العمل رأيتا أن نبين هنا الواجهه التى حدثت بالوزارة الى رأيا وهو الذى أصدرت به المنشورات الى المحاكم الشرعيه والمجالس الحسبيه - وتلك الواجهه هي الآتى بيانها :-

(أولا) ان القسمه لم تذكر ضمن أنواع التصرفات المنصوص عليها فى المادة (١٣) من دكر يتو المجالس الحسبيه ولا يمكن القول بأن هذه الانواع جىء بها على سبيل التمثيل فقط لعدم قيام دليل صحيح على ذلك

(ثانياً) انه يوجد فارق بين البيع والقسمه وذلك انه اذا حصل غبن فى بيع عقار القاصر بأزيد من الخمس جاز رفع دعوى بطالب تسكمله الثمن عملا بنص المادة (٣٣٦) من القانون المدنى بخلاف القسمه فانه ليس فيها مثل هذه الضمانه وعليه اذا ظهر غبن القاصر فى القسمه بعد حصولها لا يكون هناك سبيل لدفع الضرر

(ثالثاً) أن القسمه تحتاج دائماً لمعاينات أهل الخبرة واجراءات ومباحثات وأخذ ورد وغير ذلك مما لا تساعد عليه حاله المجالس الحسبيه فاعطاؤها هذه السلطه مع عدم توفر معداتها لديها فيه ضرر كبير لانها

تكون مضطرة بحكم الضرورة للاعتماد في القسمة على موافقة الوصى أو القيم وغير ذلك مما لا محمد وخبته

(رابعاً) ان القانون المدنى بالمادة (٤٦٠) أهلى و (٥٥٨) مختلط يقضى بادخال الدائنين للعقار فى القسمة ولما كانت أغلب المقارات موهونة لاجانب وهم قد لا يقبلون الحضور أمام المجالس الحسينية لانهم ليسوا تابعين لها كانت النتيجة أن أعمال هذه المجالس فيما يتعلق بالقسمة تبقى دائماً عرضة للالغاء

امبر الوصى - واعلم ان لكل من الوصى والقيم ووكيل الغائب الحق فى أجر يقدره المجلس سنوياً بعد مراعاة قيمة الأموال والعمل الذى استوجبه ادارتها ويكون التقدير بقدر الأمكان على اعتبار مبلغ معين فى المائة من صافى الأيراد

هذا ويشير منشور الوزارة الصادر فى يونيه سنة ١٩١٧ أن لا تزيد المكافأة المقدرة عن ثمانية فى المائة من صافى الأيراد ويدخل فى ذلك أجر من يعاونون الوصى ومن فى حكمه فى ادارة الأموال

تقديم الضمانات - وقد أوجبت اللائحة على المجالس الحسينية التثبت من اقتدار واستقامة التائبين عن عديبى الأهلية وخولتها الحق فى تكليفهم بتقديم ضمانات شخصية أو عينية كل منهما مطلقة أو مقيدة بقيمة معينة لكنها نصت على اعفاء الولى من تقديم الضمانة وكذلك الوصى المختار الا اذا كان الموصى قد اشترطها فى وصيته

هذا حكم اللائحة وعلى فرض أن المجالس الحسينية كلها ساهرة على اتخاذ هذه الاحتياطات على الوجه الذى يكفل حفظ أموال اليتامى ومن

في حكمهم فان هذه الاحتياطات (ما خلا الضمانة العينية) قد تكون عديدة الجدوى اذ من السهل أن نرى الوصى أو الضامن ذات يوم مجرداً من الاملاك لسبب ما فتضيع الحقوق هدرًا

العناية بحقوقه الضعفاء - كان من الملاحظ فيما سبق أن كثيراً من المجالس غير قائم بوظيفته على الوجه الذى تصان به حقوق الضعفاء وهو ما أوجب تعدد الشكاوى فعنيت الحكومة بالأمر واهتمت بأصلاح حال المجالس الحسبية اهتماماً يوجب الثناء العاطر

وان الخطوة العظيمة في سبيل هذا الإصلاح هي جعل قاعدة الرياسة فيها الرجال القضاء اذ هؤلاء بحكم وظيفتهم يستطيعون التفرغ لهذه المجالس والعناية بآمرها ومراقبة متولى أحوال القصر وعديمى الأهلية والغائبين ومنافستهم الحساب حتى لا يعبثوا بما في أيديهم من الأموال التى أوتمنوا عليها

الى هنا تم الكلام على النظام المتبع الآن في المجالس الحسبية وقد اشتمل القرار الصادر من الداخلية والحفانية في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ على التفصيلات الوافية الواضحة وضوحاً لا يحتاج الى مزيد

٥ - مجالس بلاط الملك

كانت المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية الى عهد قريب مخصصة بقضايا الأمراء والأميرات من افراد الاسرة المالكة الداخلة في اختصاص هاتين الهيئتين وسطرتها وقد رؤي انشاء مجلس خاص يدعى «مجالس بلاط الملك»

بموجب القانون نمرة ٢ الصادر بتاريخ ١٤ شوال ١٣٤٠ (١٠ يونيو سنة ١٩٢٢) المشتمل على نظام الاسرة المالكة ويتضح من المذكرة التفسيرية لهذا القانون أنه رؤى أن يكون الاسرة الكبرى نظام خاص من حيث الالقاب والتقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية لما لهذه الاسرة من المركز الخاص والمقام الرفيع فى الملكية ولأن تلك المسائل عائلية محضة وهو ما يقتضى أن تكون مصونة عن لفظ الناس بعيدة عن حب الاستطلاع أضف الى ذلك أن تعدد جهات الاختصاص فى الأحوال الشخصية من شأنه أن يدعو الى توحيدها بالنسبة للامراء فى مجلس واحد ثم ان التقاليد المتبعة فى كثير من البلدان الملكية الدستورية يجعل لأعضاء الاسرة المالكة مجلساً عائلياً يختص بكثير من شؤونها على أنه ليس فى هذا النظام الجديد أى اخلال أو مساس بقاعدة المساواة بين أفراد الرعية المصرية فالامراء والاميرات خاضعون لاحكام الشريعة الاسلامية وقوانين المملكة المصرية الا ما استثنى بموجب قانون نظام الاسرة الذى نحن بصدد (المادة ٥)

تشكيل المجلس - دعى فى تشكيل المجلس أن يضم أعظم رجال الدولة ورؤساء القضاء الاهلى والشرعى وكبار رجال الشرع كما دعى فيه تمثيل المعنى العائلى مما يتفق مع الاغراض الداعية لانشائه فقد قضت (المادة ٨) بأن يكون تأليفه كما يأتى

- ١ - أمير من الاسرة المالكة من أقرب اقرباء الملك يعين بأمر ملكى
- ٢ - رئيس مجلس الاعيان فان لم يوجد وحى يوجد فأحد كبار الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز يعين بأمر ملكى كذلك

٣- وزير الحفانية

٤- رئيس ديوان الملك

٥- شيخ الجامع الازهر

٦- رئيس محكمة الاستئناف الالهية بالقاهرة (١)

٧- رئيس المحكمة الشرعية العليا

٨- مفتي الديار المصرية

ويشترط في أعضاء المجلس ان يكونوا مسلمين فان لم يتوفر هذا الشرط في أحدهم عين بدله بأمر ملكي

الرئاسة وانعقاد - برأس الامير المجلس فان منعه مانع حل محله
رئيس مجلس الاعيان فان لم يوجد أو منعه مانع رأس المجلس صاحب رتبة
الرئاسة أو وزير الحفانية أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب اسبقية الدرجات
ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره خمسة من أعضائه
على الأقل أى الاغلبية

اختصاصات - يختص المجلس دون غيره بالقضاء في مسائل الاحوال
الشخصية المتعلقة بالامراء والاميرات فلم يبق اذن للمحاكم الشرعية
والمجالس الحسبية اختصاص بها بمعنى أنه لا يجوز لهذه الهيئات نظريتها منها
على أن الاحتياط دعا الى النص على جواز احالة بعض المسائل اليها بأمر ملكي
ويلاحظ أنه اذا رفعت دعوى الى المجلس مما تختص به المحاكم

(١) ذكرت « القاهرة » هنا على افتراض أن يوجد فيما بعد محكمة أو محاكم
أخرى استئنافية مقرها في غير القاهرة فكان يقع عندئذ اللبس فيمن من رؤسائها
يكون أحق بالمضوية فارتفع ذلك بصريح النص

الشرعية كانت القاعدة الشرعية التي يبنى عليها الحكم ثابتة برأى الاعضاء الشرعيين وخدم أو برأى أغليتهم ومعنى ذلك أنه لا يشترك معهم أحد من باقى الاعضاء في اثبات القاعدة التي يبنى عليها الحكم (مادة ١١) وفى تقرير هذه القاعدة احترام للاصول المرعية ودليل على أن هذا التغيير لم يتناول فى الواقع سوى الاجراءات

وقد رؤى من اللائق عرض القرارات الصادرة بتعيين الاوصياء أو القامة أو الوكلاء على الجالس على العرش للتصديق عليها فيما يتعلق باختيار الشخص المعين ويدهى ان من توكل اليه مصالح الامير أو الاميرة يجب أن يكون ممن يأنس فيهم ولى الامر وهو رأس العائلة القيام بما يمهده اليه على خير الوجوه

تنفيذ القرارات - فيط بوزير الحفانية تنفيذ قرارات المجلس التي هى واجبة التنفيذ (مادة ١٧)

المحررات - أما الاجراءات التي تتبع أمام مجلس البلاط فقد صدر بها قانون خاص بتاريخ أول ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (٢٦ يولييه سنة ١٩٢٢) وهى شاملة لطريقة الاعلان وانعقاد الجلسات والمداولة واصدار القرارات والاحكام والظمن فيها بطريقة المعارضة دون سواها اذا صدرت غيايسة وما يجب اتخاذه من الوسائل التحفظية والمحاسبة وغير ذلك والرجوع الى هذه اللائحة كاف لمن اراد

١٤

المحاكم الادارية على العموم

تمهيد - المحاكم القضائية هي الاصل في النظر والفصل في جميع المنازعات اياً كان الخصوم وكيفما كان نوع المنازعة ، ولكن دواعي الحال قد تقتضى انشاء محاكم أخرى تعرف بالمحاكم الادارية تقوم هي أيضاً بالفصل في بعض منازعات تنفرد بها علي سبيل الاستثناء بمقتضى أمر تشريعي بحيث لو لم يصدر لبقيت داخلة في اختصاص المحاكم القضائية التي هي الاصل كما تقدم أما سبب وصف هذه المحاكم بالادارية فلأنها تؤلف من موظفين من رجال الادارة ، وانشاء هذا القضاء الاداري لازم :

لرؤوم القضاء الاداري - (أولاً) - لانه من القواعد الاساسية في الممالك وجوب الفصل بين السلطة القضائية والسلطة الادارية حتى تستقل كل منهما عن الاخرى في القيام بأعمالها ولان استقلال السلطة الادارية لا يتحقق اذا كان مآك أمرها راجعاً الى السلطة القضائية (ثانياً) - لان ماهية النزاع المتعلق بالمسائل الادارية تقتضى معرفة واستعداداً مخصوصين قد لا يتوفران الا في رجال الادارة بسبب مزاولتهم للشؤون الادارية

(ثالثاً) - لان المنازعات الادارية تستدعي سرعة البت في أمرها والسهولة في اجراءاتها وهو ما لا يتيسر الحصول عليه غالباً أمام المحاكم الاعتيادية اختصاص المحاكم الادارية - أما اختصاص المحاكم الادارية فالاصل فيه أنها

تفصل في المنازعات التي تقوم بين الافراد والحكومة بخصوص الاجراءات الادارية التي تكون قد اتخذتها باعتبار كونها سلطة عمومية كما لو قررت عزل موظف أو تعطيل جريدة أو سد ترعة أو تحويل طريق أو عدم الترخيص بإنشاء آلة تجارية أو منع ادارتها أو نحو ذلك مما يتعاق بالشؤون العمومية ، ولكن المنازعات المتولدة عن المعاملات التي تكون الحكومة قد باشرتها من طريق كونها شخصاً معنوياً كما لو باعت أو اشترت ، أجرت أو استأجرت ، وما أشبه ذلك فان الفصل فيها يكون من وظيفة المحاكم القضائية ما خلا بعض استثناءات لا أهمية لذكرها

القضاء الإداري

بالقطر المصري

بدلنا التمهيد المتقدم على حقيقة المحاكم الادارية في البلاد الاجنبية ونقول الآن انه لا توجد محاكم على هذا النمط في القطر المصري لانب القضاء الاعتيادي هو الذي يفصل في المنازعات التي توجد بين الاهالي والحكومة سواء كانت ناشئة عن اجراءات أو معاملات فان المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قضت بأن لهذه المحاكم حق الحكم في « كافة الدعاوى المدنية والتجارية الواقعة بين الاهالي وبين الحكومة » « في شأن منقولات أو عقارات وفي كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة » « بطلب تضمينات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين » « والوامر المالية »

والخلاصة أن من يدعى حقاً قبل الحكومة له أن يخاصمها أمام

القضاء الاعتيادي على وجه العموم ولكن لا يلزم على ذلك أنه يجوز للقضاء التدخل فيما تتخذه الحكومة من الاجراءات من طريق كونها هيئة حاكمة لان ذلك محظور عليه بنص القانون فقد جاء في المادة (١٥) المتقدم ذكرها أنه ليس للمحاكم الاهلية (أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنفيذه) وحكمة هذا النص ظاهرة اذ لولا ما وجد مانع يحول دون تدخل السلطة القضائية في شؤون السلطة الادارية وتكون المحاكم حكومة في قلب الحكومة مع أن حسن النظام يقتضى وجوب استقلال كل من الساطتين عن الاخرى كما قدمنا

والحاصل أن علاقة الحكومة بالافراد في القطر المصري خاضعة للقضاء الاعتيادي فاذا ترتبت المنازعة على معاملات تكون الحكومة قد باشرت من طريق كونها شخصا معنويا بأن كانت دائرة أو مدينة، بأمة أو مشترية، مؤجرة أو مستأجرة، فالفصل فيها يكون من اختصاص المحاكم المتعادة أهلية أو مختلطة على حسب الاحوال أسوة بالافراد بعضهم مع بعض بدون فرق ولا تمييز

وكذلك الحال اذا ترتبت مسؤولية الحكومة على فعل من أفعال موظفيها مما يرجع الى القانون العام^(١)

(١) واليك نص المواد (١٥١) و (١٥٢) و (١٥٣) المتضمنة المسؤولية على وجه العموم :

(١٥١) كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن افعال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته اياهم
(١٥٢) يلزم السيد أيضاً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقفاً منهم في حالة تأدية وظائفهم

هذا ولا بأس من أن نأثّر هنا على بعض حوادث حكم فيها بتضمينات على الحكومة عملاً بالفواعل المتقدم الكلام عليها .

(أولاً) - إغلاق البوليس محل قهوة مأذون صاحبها بإدارتها بمقتضى رخصة معتبرة

(ثانياً) - لم يتبصر رجال الرى فى أعمالهم بل خالفوا اللوائح فنشأ عن عملهم ضرر لآحد الملاك

(ثالثاً) - التى القبض على شخص بدون وجه حق : أما إذا حبس فن باب أولى

(رابعاً) - أخرج جميع المستأجرين فى أحد المنازل بدعوى أنه آيل للسقوط مع أن الأرميات اللازمة له كان من الممكن عملها فى وقت قصير بحيث لم تكن لتستدعى إخلاء المكان

اللجان الإدارية - ويستدل بما تقدم على أنه لا يوجد فى القطر المصرى محاكم إدارية بالمعنى الصحيح ولكن هناك مع ذلك هيئات إدارية تعرف غالباً باللجان وتقوم بالفصل فى بعض الشؤون كما سترى

علمنا مما سبق أن المحاكم الإدارية تتمايز بكونها تفصل فى الشؤون المختلفة بين الحكومة والأفراد فخرج بذلك المجالس التأديبية لأنها إنما تفصل بين الحكومة وموظفيها مما هو من العلاقات الداخلية بين الفريقين وعلى ذلك ليست هذه المجالس من قبيل المحاكم الإدارية بالمعنى الاصطلاحي أما اللجان التى نرى لزوم الكلام عليها فى الآتى بيانها

(١٥٣) وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور سواء كان فى حيازته أو تبرّك منه

١ - لجنة الجمارك

تأليفها - تؤلف هذه اللجنة من مدير الجمارك رئيساً ومن ثلاثة أو أربعة من كبار الموظفين أعضاء ومقرها مصالحة عموم الجمارك

اقتصاصها - تنظر هذه اللجنة في مسائل تهريب البضائع فبعد أن يكون عمال الجمارك قد أوقعوا الحجز على المواد المهربة تأخذ اللجنة في مباشرة التحقيق وتفصل فيما إذا كان هناك وجه لمصادرتها ولا لزام المهرب بالغرامة المنصوص عليها في اللوائح

الاستدلال بالقرارات - تعتبر قرارات اللجنة رسمية فتكون حجة بما يدون فيها ما لم يدع فيها بالزور وتتضمن واقعة الحجز وظروفه وأسماء من أوقعوا الحجز والشهود والمتهم ونوع البضاعة ومقدارها والأسباب التي بنى عليها القرار ثم ترسل صورة منه في يوم تحريره أو في اليوم التالي على الأكثر إلى السلطة التابع لها المتهم بحسب جنسيته فاما القنصلات وتواما المحافظة

الطعن في القرارات - يجوز الطعن في القرار في الخمسة عشر يوماً التالية لتسليم صورته إلى السلطة المذكورة فإذا مضى الميعاد ولم يتقدم الطعن أصبح القرار قطعياً لا يقبل النقض بأي وجه من الوجوه
أما إذا تقدم الطعن فيحال النظر فيه إلى الحاكم الاعتيادية فاما أن تؤيده وأما أن تنتهضه ويكون للمالك البضاعة في هذه الحالة الأخيرة الحق في تعويض مقابل الضرر الذي يكون قد لحقه من الحجز

من الصلح - لمصلحة الجمارك في كل آن حق الصلح مع المتهم بواسطة تخفيض الغرامة الى مقدار تراعى في تعيينه ظروف الحادثة بشرط أن لا ينقص في أى حال من الأحوال عن ضعف الرسوم المقررة على البضاعة حسب التعريفة ولكنها في حالة العود تبلغ أربعة أمثال الرسوم ثم ستة أمثالها

هذا وربما يتعرض بعدم ظهور فائدة الصالح لجهة المتهم ما دام يدفع ضعف الرسوم على كل حال ولكن اذا لاحظنا أن الغرامة تعتمد بتعدد المهربين وأن التهريب يؤدي الى مصادرة البضاعة وآلات النقل علمنا حينئذ مقدار الفائدة حتى مع دفع الرسوم مضاعفة

القبض على المهرب - يجوز لرجال المصاحبة القبض على المهرب في حالة التلبس ولكنه اذا أثبت أن له محلاً مستقراً معروفاً فرج عنه بعد تحرير المحضر الا اذا كان عائداً أى من ذوى السوابق . ويعتبر عائداً من سبق الحكم عليه في مواد التهريب أثناء الخمس السنوات السابقة على الواقعة الجديدة

والمتهم الذى يكون قد قبض عليه ولم يفرج عنه بمقتضى النص المتقدم يرفع أمره الى اللجنة فى الرابع والعشرين ساعة التالية للقبض عليه لتتقرر فيما اذا كان هناك مسوغ لاستمرار حبسه ، فاذا قررت ابقائه فى الحبس وجب مع ذلك أن تـ عين كفالة مالية حتى اذا دفعها أفرج عنه وتقدر اللجنة قيمة الكفالة بحيث لا تتجاوز مقدار ما سيحكم به عليه حسبما تراه

وبحوز للجنة أيضاً الاكتفاء بكفيل عوضاً عن دفع النقود

ولا يصح في أى حال من الاحوال أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على سبعة أيام

تنفيذ الالتزامات المالية - اذا لم يضمن المتهم فى القرار أو طعن وحكم عليه جاز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى فيما يتعلق بالالتزامات المالية ويصدر الامر بهذا التنفيذ من مدير الجمارك أو نائبه

ويجوز التنفيذ بالاكراه البدنى حتى مع قيام الطعن اذا لم يقدم المتهم ضمانه تعتمد عليها اللجنة عن وفاء كل ما يحكم به عليه نهائياً وفيما عدا ذلك يكون تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة مبنياً على أمر يصدر من رئيس محكمة الجمة

تنبيه - الاكراه البدنى هو عبارة عن حبس المحكوم عليه نظير المطلوب منه من غرامات ومصروفات عند عدم قيامه بدفعها عينياً فيحبس ثلاثة أيام عن العشرين قرشاً الأولى أو ما كان أقل منها ويوماً عن كل عشرة قروش أو ما كان أقل منها من باقى المطلوب بحيث لا تتجاوز المدة مع ذلك أربعة عشر يوماً فى المخالفات ولا تسعين يوماً فى الجنح والجنايات (مادة - ٢٦٧ جنايات)

٢ - القضاء الادارى فيما يتعلق بالدخان والتبناك

زراعة الدخان والتبناك ممنوعة فى القطر المصرى بمقتضى أمر عال صدر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ وقد صدر أيضاً فى التاريخ المذكور أمر عال قضى بمنع ادخال التبناك فى القطر بناء على أن الحكومة احتكرت هذا الصنف وهناك أمر عال آخر صدر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ بخصوص نكس الدخان واعتباره من قبيل التهريب

عقوبة الغرامة والمصادرة - لما كان لابد من وضع عقوبات لمن يخالف تلك الأوامر مع بيان الجمة التي تحكم بها تقرر أن من زرع دخاناً أو تنبا كايحازى بغرامة قدرها ٢٠٠ جنيه عن كل فدان أو كسورالفدان وفوق ذلك تصادر الزراعة والمحصول ويعدم ، ويقوم بتوقيع هذا الجزاء المدير أو المحافظ وقراره فى ذلك لايقبل الطعن بأى وجه من الوجوه

أما الجرائم الخاصة بالدخان والتبناك فيما يتعلق بأمر محاولة تهريبها من رسوم الجمارك وكذلك الجرائم الناشئة عن ادخان الدخان المغشوش أو صنعه أو تداوله أو بيعه فأنها كلها ترفع الى لجنة الجمارك المتقدم ذكرها وهى تحكم فيها بالعقوبات المنصوص عليها فى الاوامر العالية المتعلقة بهذا الشأن

٣ - القضاء الادارى فيما يتعلق بالسكك الزراعية

صدر أمر عال بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ يتضمن بيان النظام الذى يتبع فى انشاء السكك الزراعية وقد نص فيه على عقاب من يقدم على أى عمل من الأعمال التى تلحق الضرر بها لى تبق بهذه الوسطة مصنونة وقائمة بتأدية وظيفتهما من حيث تقريب الأبعاد وتسهيل المواصلات وهو ما يعود بوافر الخير على البلاد

أما الأعمال المتهى عنها فبيينة فى الامر العالى ولا بأس من أن نذكر شيئاً منها على سبيل التمثيل كما يأتى :-

- (١) احداث قطوع
- (٢) وضع مواسير أو براج

(٣) أخذ أترية

(٤) التعمدى على نهاية حد السكة بالحراث أو القصاينة

(٥) نقل الأحجار الموضوعة بمثابة علامات للمسافة الكيلومترية أو الأشجار المفروسة أو اتلاف أى شئ مما ذكر

(٦) تعطيل المرور في السكة بوضع سباخ أو فخم أو أخشاب أو نحو ذلك
فاذا وقعت المخالفة وجب تحرير محضر عنها بواسطة مهندس المركز
وعمدة الناحية الواقعة في دائرتها الحادثة أو أحد مشايخها أو من يقوم
مقامهما ثم يقدم المحضر المدير بتقرير من باشمهندس المديرية

والمدیر هو الذى يوقع العقوبة وهى غرامة لا تنقص عن عشرين قرشاً
ولا تزيد على خمسمائة قرش، وقراره هذا لا يقبل الطعن بأى وجه من الوجوه
واذا امتنع العمد والمشايخ أو من يقوم مقامهم من التوقيع على المحضر
بدون عذر مقبول عوقب كل منهم بغرامة قدرها جنيه أو بالحبس أربعة
وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً من النرامة ويصدر بهذا كله قرار
ادارى من المدير لا يجوز الطعن فيه بأى طريقة كانت

٤ - القضاء الادارى فيما يتعلق بابادة الجراد

كل من طلب للمعاونة في اباداة الجراد وامتنع أو منع غيره من هذه
المعاونة عند طلبها منه على الاوجه المبينة في الامر العالى الصادر في ١٦
يونيه سنة ١٨٩١ عوقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوماً أو بغرامة
من عشرين قرشاً الى مائتي قرش، وقد أحسنت الحكومة صنعاً بذلك
فان ضرر الجراد بالمزروعات لا يحتاج الى بيان

ويقوم بتوقيع هذا الجزاء لجنة تؤلف في المديرية من المدير أو وكيله وله الرئاسة ومن باشمهندس المديرية أو من يقوم مقامه ومن عضوين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير وتؤلف اللجنة في المحافظات من المحافظ أو وكيله وله الرئاسة ومن الباشمهندس أو من يقوم مقامه ومن اثنين من أعيان المدينة يختارهما ويعينهما المحافظ

وإذا تساوت الاصوات كان الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس ولا يجوز الطعن في قرارات اللجنة بطريق المعارضة ولا الاستئناف

٥ - القضاء الادارى فيما يتعلق بالترع والجسور

ان العمل بمقتضى الاوامر العالية الصادرة بشأن الترع والجسور من أم الأمور التى تدعو لها صاحبة البلاد فعليها تتوقف حالة الزراعة التى هى ينبوع الثروة العمومية

تأليف اللجنة - يقوم بالنظر والفصل فى المسائل المتعلقة بهذا الصدد لجنة ادارية تؤلف من المدير أو وكيله حال غيابه ومن باشمهندس المديرية أو من يقوم مقامه ومن ثلاثة من أعيان المديرية يعينهم وزير الداخلية العقوبات - تحكم اللجنة بأغلبية الآراء بالعقوبات الآتية بعد

تبعا لنوع المخالفة حسبما ورد بالأمر العالى الرقم ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ (١) الحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين أو غرامة توازى بالأقل قيمة مصروفات اعادة الشئ الى أصله بحسب تقدير وزارة الاشغال العمومية ويجب أن لا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصروفات ويجوز الجمع بين الغرامة والحبس

وفي جميع الاحوال التى لاتستوجب فيها المخالفة اعادة الشئ لأصله
اعادة مادية فتستبدل الغرامة المقررة بالكيفية المتقدمة بغرامة لاتريد
عن ٢٠ جنيتها (طرأ هذا التعديل بالقانون نمرة ٢٠ سنة ١٩٠٩)^(١)

(١) هذه العقوبة يحكم بها :

اولا - على كل من يقدم على أى عمل من الاعمال الآتية بدون رخصة
(مادة ٣٢)

ا - اقامة جسر أو القاء أحجار أو غير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه
ب - اقفال أبواب الاهوسة أو فتحها أو مس أى جهاز آخر من الجهيزات
المعدة لوقاية القناطر

ج - ازالة جسر من الجسور المقامة فى التربة لسدها أو تقليل ايرادها
د - اقامة بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية أو طلمبة وماشا كل
ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه
الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف والنطالة والطنبورة بدون رخصة
بشرط أن لاتحدث أدنى قطع أو تلف فى الجسور)

هـ - احداث قطع فى جسور النيل أو احدى ترع الرى أو الصرف أو
اقامة فم لمروور المياه

و - ازالة أتربة الجسور

ز - احداث تغيير مافى هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو الفم
عموميا أو خصوصيا مقاما على جسر النيل أو جسر ترعة صومية

ح - أخذ أتربة أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور
النيل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الاقدام على أمر يضر
بالأعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين بمهدتهم هذه الاعمال الصناعية
مسؤولين ازاء الحكومة اداريا اذا لم يبلغوا تلك الافعال اليها بشرط أنها
(الحكومة) تعين خفراء لذلك

- (٢) الغرامة من ٢٥ قرشا الى ٢٠٠ قرش أو بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثين يوما أو بالعقوبتين معا (١)
- (٣) الغرامة من عشرة قروش الى ٥٠ قرشا أو بالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوما أو بكلا العقوبتين (٢)
- (٤) غرامة قدوها مائتا قرش (٣)

ثانياً - من يدفن رمة في الجسر

ثالثاً - من يأخذ مياهها من احدى الترع سواء كان ذلك بفتح فيها أو فم المستقى أو يحدث قطعاً في جسورها أو يرفع المياه منها رفعاً صناعياً في الايام التي ينبه فيها مفتش الري أو غيره من المندوبين بعدم استعمال مياه التربة للري

(١) العقوبة المذكورة توقع على كل من يعمل عملاً مما يأتي : (مادة ٣٣)

أولاً - تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من مفتش الري

ثانياً - اقامة فنترة على ترعة سواء كانت تلك الفنترة دائمية أو وقتية أو

وضع باسورة أو سحارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصاً خصوصياً

(٢) توقع هذه العقوبة على كل من يقع منه عمل مما يأتي (مادة ٣٤)

أولاً - وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مستقى أو قنطرة ساقية أو

وابور على ميل واحد الترع أو جروفها

ثانياً - احدث ضرر بجروف مصرف عمومي باندفاع المياه المنصرفة من

الاراضي أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج

باندفاع المياه

ثالثاً - غرز أو تاد (خوازيق) في احدى الترع لربط شبك الصيد (مادة ٣٤)

(٣) هذه العقوبة توقع على كل من يأتي رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو مصرف

عمومي أو غير ذلك من المواد التي تفسد المياه (مادة ٣٥)

استئناف القرارات - لا يجوز الطعن فيها اذا كانت صادرة بمجرد
الفرامة، أما في حالة صدورها بالحبس فيجوز رفع الاستئناف عنها من
المحكوم عليه باعلان يقدم الى المديرية أو المحافظة في الثلاثة الايام التالية
لصدور القرار ولا يكون الاستئناف مع ذلك مقبولا ما لم يكن المستأنف
قد دفع وقت رفعه الاستئناف قيمة ما حكم عليه به من غرامة وتمويل
وهو ما يرد اليه في حالة الحكم ببراءته
وفصل في الاستئناف لجنة مخصوصة تؤلف من وكيل وزارة
الداخلية وتحت رياسته ومن أحد المستشارين الملسكين ومن مندوب
من وزارة الاشغال العمومية

٦ - القضاء الادارى فيما يتعلق بفيضان النيل (١)

هذا المبحث يتناول الكلام على لجنتين مقر احداهما المديرية أو
المحافظة وتوجد الثانية في كل من مراكز المديرية

(١) صدرت بشأن حفظ الجسور والترع والقناطر مدة فيضان النيل عدة
أوامر عالية في التواريخ الآتية : ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ و ٦ اغسطس سنة ١٨٨٥
٩٠ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وأول يولييه سنة ١٨٩٥ و ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ والأول
والثالث لا يزالان نافذين المعمول أما الأوامر الاخرى فقد ألغيت
هذا ونشير الى أن المادة العاشرة من الأمر العالي الرقم ٢٩ يرويه سنة ١٨٩٩
نصت على تحويل وزارة الداخلية وضع لائحة بكيفية تحرير المحاضر والمراقبات
التي تتبع في المخالفات تقرر فيها مواعيد الاستئناف وطريقة اعلان الاحكام
وتنفيذها وقد صدرت هذه اللائحة فعلا بقرار وزارى تاريخه ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩

لجنة المديرية - تؤلف هذه اللجنة في المديرية من المدير أو وكيل المديرية رئيساً ومن اثنين من العمدة ومأمور المركز وباشمهندس المديرية أو من يقوم مقامه أعضاء

لجنة المحافظة - تؤلف اللجنة في المحافظات من المحافظ أو وكيل المحافظة وله الرئاسة ومن اثنين من أعيان المديرية ومن مهندس التنظيم أو من يقوم مقامه أعضاء

المجزئات - توقع اللجنة العقوبة بالحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من ١٠٠ قرش الى ١٠٠٠ قرش على كل شخص أبى المعاونة في أعمال الوقاية من طفيليات النيل متى طلب لذلك أو يكون قد منع غيره من تأدية هذا الواجب بشرط أن يكون الشخص المطلوب قادراً على العمل ومقيماً في الجهات المجاورة لمحل الخطر

والقصد من هذا القانون تلافى غرق البلاد ويعتبر الخطر موجوداً متى بلغ النيل أربعاً وعشرين ذراعاً بمقياس القاهرة أو يكون قد تحقق وجوده من طريق آخر

استئناف القرارات - يجوز للمحكوم عليهم بالحبس - دون الغرامة - أن يرفعوا استئنافاً عن القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة أمام لجنة يرأسها وزير الداخلية أو وكيل هذه الوزارة (١)

(١) لم يتضمن الامر العالمي الصادر بهذا الشأن في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ بيان أعضاء هذه اللجنة لاصفة ولا عدداً فتأليفها يكون حينئذ بالطريقة التي يراها ناظر الداخلية

ويجب أن يرفع الاستئناف في ميعاد خمسة أيام من يوم صدور القرارات فيما يتعلق بالمحافظات ومديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي الى غاية أسبوعين في ميعاد عشرة أيام فيما يختص بالمديريات الواقعة جنوب اسبوع

لجنة المركز - يؤلف في كل مركز لجنة من مأمور المركز أو من يقوم مقامه في حال غيابه وتكون له الرئاسة ومن أربعة عمد يختارهم عمد المركز للحضور في جمعية خفر النيل

وتحكم اللجنة بالفرامة من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش - أو بفرامة بما يزيد على ١٠٠ قرش الى ١٠٠٠ قرش أو بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر على كل من يتأخر عن خفر النيل من الاشخاص الواردة اسمائهم في الكشف المقدم من العمدة للمديرية عند النداء عليه بواسطة شيخ بلده أو يكون قد خالف الأوامر أثناء قيامه بالخفارة

استئناف الحكم - تؤلف لجنة في كل مديرية تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية وبعضوية أربعة من العمد يختارهم عمد المركز ويكون من اختصاصها الحكم في الاستئناف

ويجوز لمأمور المركز أن يطلب من لجنة الاستئناف هذه احادة النظر في كل حكم صادر من لجنة الدرجة الأولى أما المحكوم عليه فلا يجوز له الاستئناف الا اذا كان الحكم صادراً بالحبس أو بفرامة تزيد من ١٠٠ قرش

(قيام جهة الادارة بالحجز الامتيازى)

الأصل أن الحجز يقع بواسطة الجهات القضائية ويقوم بعمله المحضرون ولا يكن صدر أمر عال في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ يجوز بمقتضاه للملاك والمستأجرين الاصليين للاطيان الزراعية توقيع الحجز تحت مسؤوليتهم على محصولات المستأجر نظير الأجرة المستحقة بغير اذن من الجهة القضائية

فيحصل هذا الحجز بأمر كتابي من مدير الجهة التى فيها الاعيان بناء على عقد الاجارة أو على مجرد قول المؤجر اذا كان مقترنا بشهادة شاهدين معتبرين

والامر الصادر من المدير بالحجز يشتمل على تعيين أحد مشايخ الناحية ليقوم بالتنفيذ تحت مسؤوليته ويكون هو الحارس على الاشياء المحجوزة وعلى المدير الامتناع من الامر بالحجز فى الحالتين الآتى بيانها :-
أولاً - اذا تبين أن المحصولات سبق حجزها حجزاً قضائياً

ثانياً - اذا وجدت منازعة بين المستأجر والمالك بخصوص الاجارة فاذا جاء حجز قضائى بعد الحجز الذى أذن به المدير وجب على محضر

المحكمة جرد الاشياء المحجوزة وبذلك يخلى شيخ البلد من المسؤولية وبعد مضي ثمانية أيام على الحجز تباع الاشياء المحجوزة ما لم يكن قد وصل الى المدير اعتراض ما بواسطة محضر بناء على طلب أحد الدائنين أو لم يكن المستأجر قد وفى المطلوب منه

ويحصل البيع بطريقة المزاد العام بمقتضى أمر جديد من المدير يصدر

بناء على طلب الحاجز ويلصق على باب المديرية ومنزل شيخ البلد المنوط بالحجز ويجب أن يكون الالتصاق قبل البيع بثلاثة أيام على الأقل وثمانية أيام على الأكثر

أما إذا كانت المحصولات قابلة للتلف فيصدر الأمر ببيعها يومياً ويودع ثمنها تحت يد شيخ البلد

ومتى تم البيع سلم الثمن الى الصراف لتوريده الى خزانة المديرية بهد أن يكون قد خصم منه اتعاب شيخ البلد باعتبار خمسة في المائة من قيمة الثمن وأجرة الحراسة باعتبار ثلاثة قروش يومياً عن كل خفيّر أما عدد الخفراء فيحدده المدير على قدر الحاجة

(قيام جهة الادارة بالحجز من أجل الضرائب)

إذا تأخر أحد الممولين عن أداء الضرائب أو الاموال المفروضة عليه وأردنا السير معه على مقتضى القواعد العمومية كان من اللازم حينئذ على الحكومة أن تخاضمه أمام المحاكم المعتادة وتحصل على حكم نهائى بقيمة المطلوب لكي تتمكن من مباشرة التنفيذ على أمواله عملاً بالاحكام والضوابط المقررة فى قانون المرافعات ولا يخفى ما فى هذه الطريقة من البطء الضار بالشؤون العمومية

فراعاة للمصلحة العامة اقتضى النظام أن تكون الحكومة ممتازة من هذه الوجهة عن الافراد فصدر أمر عالى فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠^(١) خول

(١) وفى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ صدر أمر عالى آخر مبين لشروط توقيع الحجز

فى حالة عدم دفع الأموال المقررة

الحكومة الحق في التنفيذ على الاموال من غير حكم قضائي وهذا الامر العالى ساراً أيضاً على الاجانب لانه من القوانين العقارية التى هم خاضعون لها (١) وهذا الامتياز مبناه أنه لا يصح افتراض أن الحكومة تطالب بما ليس مستحقاً لها أو بأكثر مما لها كما قد يقع ذلك من الافراد اذ أن مقدار الاموال انما يعين بمقتضى قوانين ولوائح ثابتة ، وأن الزام الحكومة بالحصول على حكم ضد كل ممول متأخر يؤدى غالباً الى تعطيل الايراد وهو ما يوقف دولا ب العمل ويؤثر فى الشؤون العمومية كما تقدم

ولذلك أيضاً تقرر فى المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ منع هذه المحاكم من النظر فى المنازعات المتعلقة « بأساس ربط الاموال الميرية » ولا بأس من أن نشير هنا أيضاً الى المادة (١٧) من القانون النظامى للقاضية بأن الضرائب انما تقرر بواسطة الجمعية التشريعية ويتضح مما تقدم أن اخراج هذه المادة - أى ربط الضرائب - من اختصاص المحاكم الاهلية سببه أن الاموال اذا تقرر فانما تكون قد تقرر بمصادقة نواب الاهالى فلا يصح بمعد ذلك تخويل المحاكم حق مناقشتها

والامر العالى المتقدم ذكره يتلخص فى أنه اذا تأخر الممول عن أداء المال جاز توقيع الحجز على المحصولات ثم المنقولات ثم المواشى التى تكون فى المقار المفروض عليه المال ثم على العقار نفسه ويكون البيع بطريق المزاد العام وبحصل ذلك كله باجراءات مبينة ومواعيد معينة لا حاجة لذكرها ويمكن الرجوع اليها عند الاقتضاء

(٢) ومع ذلك فقد صدر أمر عالى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ مبين للاجراءات التى يجب اتباعها فى توقيع الحجز العقارى الادارى وكان ذلك بعد موافقة الدول عليه

١٥

الخلاف في الاختصاص

المعروف وتعريفه - بمدا أن بينا أنواع الهيئات القضائية في مصر يحسن أن نقول كلمة عن الخلاف في الاختصاص فقد يدعو تعدد الجهات القضائية الى أن يحدث فيما بينها خلاف في الرأي فيما يتعلق بالاختصاص بالرغم من تحديد نطاق وظيفة كل منها في القوانين المتعلقة بها وما ذلك الا لان قواعد الاختصاص من المسائل الدقيقة التي قد يشكل امرها ويصعب حلها وقد نصت القوانين على الطريقة التي تتبع عند حدوث هذا الخلاف في بعض الاحوال دون الأخرى كما سيأتي

أما الخلاف في الاختصاص فهو أن يطرح نزاع واحد لدى محكمتين أو هيئتين مختلفتين فتقضى كل منهما باختصاصها وهو ما يسمى بالتنازع الإيجابي أو بعدم اختصاصها وهو ما يسمى بالتنازع السلبي وقد يقع هذا الأمر لدى محاكم من نوع واحد كالمحاكم الأهلية بعضها مع بعض وهو ما يمكننا أن نسميه بالتنازع في الاختصاص الفرعي أو بين محاكم من هيئات مختلفة منفصلة عن بعضها تمام الانفصال ولكل منها وظيفة كالمحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم القنصلية وهو ما نسميه بالتنازع الأصلي

١ - التنازع في الاختصاص الفرعي

في حالة التنازع في الاختصاص الفرعي وضع القانون قواعد

مخصوصة (١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ مرافعات أهلى ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ اجراءات شرعية) ولما كان المقام لا يوسع التصدى لهذا المبحث فنكتفى بالقول بأن الشارع احتاط للأمر بحيث لا يخشى من هذا التنازع نتائج سيئة للمتناهين بأى وجه من الوجوه

٢ - التنازع فى الاختصاص الاصلى

لم يرد فى القوانين شئ متعلق بالتنازع فى الاختصاص الاصلى سوى ما نصت عليه لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية (مواد ٨٠ - ٨٥) وهو خاص بما يطرأ من الخلاف بين احدى المحاكم الأهلية ومحاكم الأحوال الشخصية أو بين المحاكم الأهلية والادارة وما جاء بأئحة ترتيب المحاكم المختلطة خاصا بالتنازع بينها وبين القناصل فى الاختصاص بالمسائل الجنائية (مادتي ٢٣ و ٢٤ من لأئحة الترتيب المختلط الباب الثانى) وهناك بيان هذه الأحوال الثلاث :

الحالة الاولى - الخلاف الذى يقع بين احدى المحاكم الأهلية والأحوال الشخصية يحال الفصل فيه على مجلس يشكل تحت رئاسة وزير الحقانية ومن قاضيين من المحاكم الأهلية يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينهما الجهة المختصة بالحكم فى الأحوال الشخصية المذكورة (مادة ٨٠ لأئحة الترتيب)

أما الاجراءات فتنبتدى بتقديم طلب من الجهة المختصة بالحكم سواء كانت المحكمة الأهلية أو جهة الأحوال الشخصية لوزير الحقانية وعليه إرساله الى الجهة الأخرى لتفصل فيه وترسل صورة من قرارها

الى الجهة المدعية بالاختصاص على يد وزير الحقانية ولهذه الجهة في حالة صدور القرار برفض الطلب أن ترفع في خلال خمسة عشر يوما من وصول القرار اليها خلاف مواعيد المسافة دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها الى وزير الحقانية وهو يحيل المسألة في الحال على المجلس الآنف الذكر

المادة الثانية - أما الخلاف الذي يقع بين احدى المحاكم الاهلية واحدى جهات الادارة فالفصل فيه يكون من اختصاص مجلس يشكل تحت رئاسة وزير الحقانية وعضوية اثنين يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس الوزراء (مادة ٨٢ لائحة الترتيب) وتتبع في هذه الحالة الاجراءات والمدة المقررة في الحالة السابقة وترفع دعوى الاختصاص من الوزير ذى الشأن بواسطة وزير الحقانية (مادة ٨٤ لائحة الترتيب)

أما اذا كان الخلاف ناشئا عن أن كل جهة قررت عدم اختصاصها أى أن التنازع سلبي فان الطلب في هذه الحالة يرفع من ذوى الشأن الى وزير الحقانية وترفق به كافة الأوراق والمذكرات ويشكل المجلس الذى يفصل في هذا الخلاف بالكيفية السابق ذكرها حسب الأحوال أى تبعاً لما اذا كان هذا النزاع بين جهة أهلية وأخرى شرعية أو بين جهة أهلية وأخرى ادارية

والقرار الذى يصدر من المجلس المذكور يجب احترامه بمعنى أن الجهة التى يقضى المجلس باختصاصها يتحتم عليها نظراً للدعوى بعد ذلك

هذا ورفع دعوى الاختصاص يقف سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر في قوة حكم نهائي (مادة ٨٥ لأئحة الترتيب) والمفهوم من ذلك عدم امكان رفع مسألة الاختصاص الا أثناء سير الدعوى فاذا صدر حكم نهائي من احدى الجهتين سد هذا السبيل وأصبح أمر تنفيذ هذا الحكم داعياً للبحث بالرغم من كونه نهائياً اذ قد تمده الجهة الأخرى كأنه لم يكن

المادة الثالثة - أما بالنسبة للمحاكم المختلطة فقد ورد بلائحة ترتيبها (مادتي ٢٣ و ٢٤) السكيفية التي يسوى بها التنازع في الاختصاص بينها وبين القناصل في المسائل الجنائية والفصل في ذلك يكون من اختصاص محكمة تكون من اثنين من المستشارين أو القضاة ينتخبهم رئيس محكمة الاستئناف ومن اثنين من القناصل ينتخبهما القنصل التابع له منهم ولم ترد نصوص أخرى عدا ما تقدم للفصل في المسائل الخلافية التي قد تقع في الاختصاص وفي الأحكام المتناقضة التي قد تصدر من الجهات المختلفة وهذا نقص عظيم في التشريع سببه كما قدمنا دقة الموضوعات المتعلقة بالاختصاص أضف الى ذلك أن تعدد الجهات القضائية من شأنه أن يجعل كلامها تجنح الى الاستئثار بأوسع ما يكون من الاختصاص ولا سبيل إلا أن لحسم هذا الخلاف الا بالطرق الادارية أو السياسية

على أن المأمول أن الشارع في عصره المقبل يعنى بهذا الأمر فيزيل بما يضعه من القواعد خصيصاً لذلك أسباب الخلاف وموضع الشكوى

الأشخاص المعنوية

تمهيد - الأصل أن الحقوق والتعهدات لا تكتسب الجهة الأشخاص ولا ترتب الا في ذمتهم والشخص هنا يراد به الانسان من يوم مولده الى حين وفاته لانه هو الذى يوصف بالذمة فيكون بهذا الوصف أهلاً للوجوب له وعليه والقاعدة هي أنه أثناء هذه المدة - أى مدة حياته - يكون قابلاً لامتلاك الحقوق ولكن لا بد من الاشارة الى حالة مخصوصة وهي المتعلقة بالحل المستكن لانه يعتبر موجوداً حكماً قبل مولده فيرث وتصح الوصية اليه

وقبل زوال الرق من البلاد الاوربية كانوا يعتبرون الرقيق بمثابة الدواب فلم يكن أهلاً للملك الحقوق على الاطلاق والحاصل أن الانسان الاهل لاكتساب الحقوق يجب أن يكون موجوداً في الحقيقة والواقع وأن تكون له ارادة طبيعية ولكن القوانين اضطرت مع ذلك الى عدم قصر الشخصية على الانسان بل توسعت وحوّلها ذوات صورية. تسهيلاً للمعاملات القضائية حيث افترضت لها وجوداً موهوماً وارادة خيالية وتعرف هذه الذوات باسم أشخاص معنوية أو أشخاص قضائية أو أشخاص مدنية الا أن التسمية الأولى أكثر انتشاراً.

تعريف الشخص المعنوى - الشخص المعنوى هو كائن اعتبارى ذو أهلية للتعاقد والتعهدات ففى وجد صح أن يكتسب الحقوق

أيا كان نوعها وأن يتعهد الغير ويتعهد الغير له وهذا كله مع مراعاة القيود المقررة في القوانين

عنه ومبرره - وعلة وجوده هي أن الانسان ضعيف بمفرده بحيث لا يقوى على المشروعات الكبرى لأن دائرة العمل فيها تتجاوز طاقته فيساق بطبيعة الحال الى أن يضم مجهوداته الى مجهودات سواه فيتكون من هذا المجموع قوة عظمى يسهل عليها مباشرة العمل كيفما كان شاقاً ولا عجب فن الاقوال المأثورة « يد الله مع الجماعة »

الفصل منه - يختلف القصد من هذا الاجتماع فتارة يكون سياسياً واداريًا وتارة دينياً أو خيرياً أو فنياً أو علمياً ويكون الاجتماع أحياناً لمجرد استثمار المال المشترك للاستفادة من الارباح

تكوينه - فالعناصر المكونة لهذا المجموع تندمج فيه وتستحيل الى شخص قضائي يظهر في عالم الوجود بحياة خاصة واردة مستقلة فلو أن فريقاً من الناس تبرعوا بانشاء مستشفى فانه يعتبر موجوداً بذاته أي بصرف النظر عن مجموع الافراد الذين أسسوه أما الذين يقومون بإدارة شؤونه فليس لوجودهم معنى في نظر القانون سوى أنهم يمثلون له وهم قابلون للتغيير والتعديل والزوال أما هو فيبقى على جهة الدوام

الترخيص - من المقرر الآن أن للحكومات مطلق النظر في تخويل الشخصية المعنوية والامتناع من تخويلها بعد البحث في حقيقة القصد الذي يرمى اليه الاجتماع وأن الاذن منها بالاجتماع لا يلزم عليه الاذن منها بتخويل الشخصية المعنوية لان كلا الامرين مستقل عن الآخر ولان الاجتماع من حيث هو محظور فيلزم له ترخيص خاص

شرط المنفعة العامة - شرط منح الشخصية المعنوية الهيئة الطالبة لها أن تكون ذات منفعة عمومية والحاصل أن وجودها نعلق على الاذن ومن المقرر أيضاً أن من حقوق الحكومة أن تعدل عن الترخيص فتسترد الاذن السابق صدوره منها اذا رأت مصلحة في ذلك، أما الشركات فلو وجودها نظام خاص سيأتي الكلام عليه

الانواع - الاشخاص المعنوية على قسمين :-

١ - اشخاص معنوية عمومية

٢ - اشخاص معنوية خصوصية

(١) فالاشخاص المعنوية العمومية وتعرف أيضاً بالاشخاص الادارية هي عبارة عن الحكومة (بيت المال) والفروع التابعة لها أما علة وصفها بالعمومية فلا ارتباطها بنظام البلاد السياسي والاداري فالحكومة وكل فرع من فروع الحكومة يعد شخصاً معنوياً قائماً بذاته

(٢) والاشخاص المعنوية الخصوصية على نوعين :-

الاول - الاجتماعات والمحال المنشأة بقصد المنفعة العمومية كأن يكون الغرض منها نشر المعارف أو اسداء البر والاحسان أو تنشيط الزراعة والصناعة ونحو ذلك

الثاني - الاجتماعات ذات المنفعة الخاصة بأفرادها كالشركات فان الشركاء انما يسعون وراء الحصول على أرباح لأنفسهم فهذا النوع الثاني يكتسب الشخصية المعنوية بمجرد تكوين الشركة تكويناً مطابقة للقواعد المقررة في القانون العام

أما النوع الاول فلا ينال الشخصية المعنوية الا بمقتضى اذن خاص

من السلطة العمومية يعتبر به موجوداً ، غير أن الحكومة وهي شخص معنوى كما تقدم - خارجة عن هذا الحكم ، إذ أنها موجودة بطبيعة الحال وعلى ذكر ذلك نرى لفت النظر الى حادثة وقعت فى المحاكم وهي أن رئيس الجمعية الخيرية الاسلامية خاصم بعضهم مرة فتمسك المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها باسم هيئة لا وجود لها فى نظر القانون اذ لم يصدر من الحكومة اذن بمنحها الشخصية المعنوية لكن المحكمة رفضت هذا الدفع اعتماداً على أن الحكومة وان لم تعترف بوجود الجمعية صراحة أقرت به دلالة حسبما ظهر من أوراق القضية وكان صدور هذا الحكم من محكمة مصرفى ٢٥ يوليه سنة ١٩٠٣ وأيدته محكمة الاستئناف فى ٥ مايو سنة ١٩٠٤

وقد احتاطت لجنة الجامعة المصرية فاستصدرت من الحكومة خطاباً يتضمن الاقرار بوجودها بناء على أنها ذات منفعة عمومية

انفرد بين النوعين - يختلف كل نوع عن الآخر فى أشياء منها (١) ان أموال المجتمع ذى المنفعة العمومية تكون ملكاً للحكومة فى حالة زواله لانه من المبادئ العمومية أن المالك له يعتبر ملكاً لبيت المال ، أما أموال الشركة فتبقى ملكاً للشركاء يستولى كل منهم على نصيبه منها بمجرد انحلالها

(٢) تنظر الحكومات بعين الرضا الى الاجتماعات ذات المنفعة الخاصة بأفرادها لانها من الوسائل الكبرى فى انماء الثروة العمومية ولكنها ترمى المنشآت العمومية بعين الحذر لسببين (الاول) ان هذه الحال تدوم طويلاً وتنال كثيراً من الاموال

من طريق التبرع ، والملك في يدها محبوس غالباً عن التداول وهو ما يضر بحالة البلاد من الوجهة الاقتصادية لانه ن المقرر أن تداول الملك بين أيدي كثيرة اعظم فائدة للأثرة العمومية

(الثاني) احتمال أن يكون لهذه المحال مارب خفيه تظهر آجلاً أو عاجلاً فتعود بالضرر على البلاد

برائة وميرور الشخص المعنوي - يعتبر الشخص المعنوي موجوداً من وقت صدور الترخيص الصريح بذلك من قبل الحكومة فيصبح بذلك أهلاً لملك الحقوق وسائر التعهدات

أما الشركات فتعتبر موجودة بمجرد تكوينها على ما يوافق القوانين من حيث تسجيل عقدها ونشره للجمهور ونحو ذلك

زواره - أغاب الأشخاص المعنوية قابلة للوجود بصورة دائمة لانها عبارة عن ذوات موهومة مستقلة حياتها عن حياة الأشخاص التي هي مؤلفة منهم ولكن لا يصح مع ذلك أن نقول أنها دائمة الوجود لان للحكومة في كل آن حق ابطالها فكلما أن وجودها ترتب على أمر فقد تزول من عالم الوجود بأمر آخر

أما الاجتماعات التي لا تحتاج الى إذن مخصوص فتندم بغير أمر مخصوص فالشركات المدنية والتجارية تزول بالاسباب المقررة في القانون ومنها اتمام الغرض الذي كانت الشركة قد انشئت من أجله

اسم - واعلم أن الشخص المعنوي كالأفراد لا بدله من اسم وموطن فبالاسم يمتاز عن سواه وفي التسمية غالباً ما يدل على القصد كالجمعية الخيرية الإسلامية ، ومدرسة محمد علي الصناعية ، والملجأ العباسي وجمعية التوفيق الخ

موطنه - والموطن لازم لان به تدين جهة الاختصاص ولان الاعلانات على العموم تبلغ اليه فاذا تعددت الجهات التي يوجد بها الشخص المعنوى كان موطنه في مقره الرئيسى

مفهومه - القاعدة هي أن الشخص المعنوى يتبع جنسية البلاد التي نشأ فيها بقطع النظر عن تابعة الاعضاء الذين هو مكون منهم فلا يلزم أن تكون جميع أعضائه من جنسية هذه البلاد

وهناك مذهب مؤداه أن الشخص المعنوى يحافظ على شخصيته في كل بلد وجد فيه إلا أن أنصار هذا المذهب يقرون مع ذلك بأن لحكومة هذا البلد الحق في اتخاذ مآراء من الشروط في حق الاشخاص المعنوية الاجنبية دفعاً لما قد يكون في وجودها من الخطر على البلاد

أهلية التصرف - من المقرر في كتب القوانين أن الشخص المعنوى يتمتع بنفس أهلية الشخص الحقيقي فله أن يتصرف في أمواله ويملك جميع الحقوق ويباشر التعهدات له وعليه ويملك حق الخصومة

هذا هو الاصل ولكن يجوز مع ذلك للحكومة أن تقيد هذه الاهلية بأن تمنع الشخص المعنوى من امتلاك العقار على الاطلاق أو بأن تجعل امتلاكه اياه مقصوراً على حد معين كأن تبيح له تملك العقار اللازم لمقد الاجتماعات أو لدار السكتب أو للتدريس

تغيير الفهرس - واعلم انه بعد أن تكون الشخصية المعنوية قد تقررت لهيئة ما لا يجوز لها الحق في تغيير مقصدها الاصلى وهذا المنع ظاهرة علته لان اجازة الوجود انما جاءت بعد العلم بالمقصد فاذا أبدل فكانت الهيئة بمقصدها الجديد قد وجدت بنير اذن في الواقع ونفس الامر وحاصل القول في هذا الشأن :

(١) ان الاشخاص المعنوية حاصلة على الاهلية التى تلائم كيانها من حيث كونها اعتبارية

(٢) ليس فى استطاعة الشخص المعنوى أن يغير أو يبدل فى المقاصد المعينة فى أمر الترخيص

ادارة الشؤون - وحيث انه ليس فى مقدرة الشخص المعنوى بطبيعة الحال أن يتولى مباشرة الحقوق الممنوحة له اقتضت الأحوال أن يمثلها فيها واحد أو أكثر من الهيئة القائمة بادارة شؤونه ومن المبادئ المقررة فى القوانين أن فروع الحكومة غير أهل للتعاقد الا باذن يصدر لها من الحكومة

والاشخاص الاعتبارية ذات المنفعة العمومية وان كانت ذات أهلية كما تقدم ترى بعض الحكومات أن الهبة أو الوصية لها توقف على اجازة الساطة العمومية وسبب ذلك رغبة الشارع فى المحافظة على مصالح ورثة الواهب أو الموصى وتخوفه من تراكم الأموال المرصودة ولذلك ترى الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء مجلس الاسكندرية البلدى نص فى المادة (٣٤) منه على أنه لا تجوز الوصية ولا الهبة له بمقابل أو بدون مقابل الا باذن من وزارة الداخلية
أما الشركات المدنية والتجارية فلا قيود لأهليتها

(الاجتماعات المجردة من الشخصية المعنوية)

إذا لم يكن الاجتماع حائزاً لجميع الشروط المعتبرة قانوناً من حيث تكوينه على التفصيل المتقدم لا يعتبر موجوداً فى نظر القوانين ولا يكون

حيثئذ أهلا للتعاقدا كساب حق الملك وحق الخصومة ونحو ذلك
ومن البديهي أنه لا يصح للأفراد القاعين بتدبير شؤون هذا
الاجتماع أن يقوموا مقامه في العقود والمعاملات مادام لا وجود له كما مر
اذ النيابة عن المعدم محال فلم يبق الا أنهم يباشرون العقود بأنفسهم جميعاً
أو بواسطة وكيل عنهم

مجلس الاسكندرية البلدى - هذا واعلم أن لمجلس الاسكندرية البلدى
شخصية مستقلة عن الحكومة بمقتضى المادة (١٣) من الامر العالى الصادر
بانشائه فقد جاء فيها (يعتبر القومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية
كشخص مدنى من رعايا الحكومة المحلية) وعلى ذلك يكون له الحق
فى أن يبيع ، ويشترى ، ويصالح ، ويقرض ، ويتعاقد ، ويخاصم ، ونحو
ذلك ولكن تحت ملاحظة الحكومة

ومن مقتضى أحكام بعض المحاكم دون البعض الآخر أن المجالس
البلدية المختلطة كالموجودة فى طنطا والمنصورة والزقازيق وغيرها لها
شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة ومببب الخلاف فى ذلك عدم
وجود النص الصريح كما هو الحال بالنسبة لمجلس الاسكندرية البلدى

١٧

نظام الاوقاف

لما أنشئت النظارات فى مصر عملاً بالامر الصادر من المرحوم الخديو
اسماعيل باشا الى نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اندرج فى ضمنها
ديوان الاوقاف وجعل نظارة (وزارة) قائمة بذاتها وكان الذى يتولى أموره

في عداد نظار الحكومة وظل الحال كذلك الى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ اذ صدر أمر عال من المرحوم توفيق باشا الى رئيس مجلس النظار مفاده جعل ديوان الاوقاف ادارة مستقلة لارتباطها بالحكومة واليك نص ذلك الامر :

« حيث ان الاوقاف لا يخلو الحال فيها عن ثلاثة أنواع أى اما «
 « أن تكون خيرية محضة أو مشتركة بين خيرية وأهلية أو أهلية «
 « فقط وبانقراض مستحقها تصير خيرية وفي كل هذه الأنواع من «
 « الوجوب أن تكون الاحكام المختصة بمسائلها بالتطبيق للاحكام الشرعية «
 « وبذلك المناسبة لاتعلق لها ولا ارتباط بالنظارات الموكول لها رؤية «
 « الامور الادارية والسياسية كما تقدم حصول المداولة مع دولتكم «
 « بهذا الشأن وبناء عليه اقتضت ارادتنا أن نجعل ادارتها قائمة بذاتها «
 « غير تابعة لنظارة من النظارات والأوامر التي تصدر عن شؤونها «
 « يصير تلقيها من ادنا مباشرة والذي يتعين لادارتها يسمى مدير عموم «
 « الأوقاف وقد عينا محمد زكى باشا لهذه الوظيفة وصدر له أمرنا في «
 « تاريخه بما يلزم اجراؤه وأصدرنا هذا لدولتكم للمعلومية »

بقى ديوان الأوقاف سائرا على هذا النظام يقوم مديره وحده بتدبير شؤونه والنظر في مصالحه على مقتضى الأوامر التي كانت تصدر له من ولى الأمر مباشرة الى أن صدر أمر عال في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة الاجراءات التي تتبع في ادارة أعمال الديوان وهى اللائحة الجارى العمل بها الآن وقد عدلت بعض نصوصها بأوامر عالية (مراسيم) فى التواريخ الآتية :

١٧	ابريل سنة ١٨٩٩	بمخصوص تشكيل مجلس التأديب
٢٣	ابريل سنة ١٩٠٦	» » » »
٢٨	ديسمبر سنة ١٩٠٥	» تعديل مجلس الأوقاف الأعلى
٢٣	يناير سنة ١٩٠٦	» اضافة عضو الى مجلس الأوقاف الأعلى
٢٢	مارس سنة ١٩٠٧	» تعيين عضو بدل آخر في مجلس الأوقاف الأعلى

٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة (وزارة) للأوقاف بدلا من ديوان عموم الأوقاف وبتعديل تأليف مجلس الأوقاف الأعلى

٢٧ يونيو سنة ١٩١٦ بتعديل تشكيل مجلس ادارة الأوقاف

٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ بتعديل تأليف مجلس الأوقاف الأعلى وبتحويله حق فصل الموظفين الدائمين مع حفظ حقهم في المعاش وبمقتضى لائحة الاجراءات المتقدمة وزعت أعمال الوزارة من حيث نظرها والبت فيها على ثلاث جهات مختلفة وهى مجلس الأوقاف الأعلى ، ومجلس ادارة الأوقاف ، والوزير

ويحسن قبل تعيين اختصاص كل جهة من الجهات المتقدمة أن نبين ماهى الاوقاف التى تباشر الوزارة ادارتها فاعلم أنها تقوم بادارة الاوقاف الآتية بمداومة وزيرها ناظرا أعليها من قبل القاضى الشرعى وهى :-

أولا - الاوقاف التى آلت أو تؤول إلى الخيرات وليس النظر مشروطا فيها لاحد

ثانياً - الاوقاف التى لا يملك لها جهة استحقاق ولا من يستحق النظر عليها

ثالثاً - الاوقاف التي يرى القضاة الشرعيون احوالها على الوزارة بضم
وزيرها مع الناظر ناظراً على الوقف أو بتعيينه ناظراً مؤقتاً
رابعاً - الاوقاف التي تقام الوزارة حارساً قضائياً بشرط أن يعين
الوزير ناظراً مؤقتاً عليها من قبل القاضي الشرعي
خامساً - الاوقاف التي تحال عليها باتفاق بين المستحقين والناظر
بعد توكيل الناظر للوزير
أما تشكيل المجلسين ومالك كل منهما وللوزير من الاختصاص فكما يأتي

١

مجلس الاوقاف الاعلى

يؤلف هذا المجلس بحسب الأمر العالي الصادر في ٢١ يولييه
سنة ١٩٢٠ المشار اليه فيما سبق ممن يأتي ذكره :

رئيساً

وزير الاوقاف

شيخ الجامع الازهر

رئيس محكمة الاستئناف الاهلية

النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية

مستشار من محكمة الاستئناف الاهلية

رئيس المحكمة العليا الشرعية

مفتي الديار المصرية

أعضاء

عضو يكون تعيينه هو ومستشار محكمة

الاستئناف مرسوم ملكي بناء على طلب مجلس الوزراء

وقد احتاط المرسوم فنص على ما يتبع في حالة غياب الرئيس أو بعض الأعضاء ففي الأولى تكون رئاسة المجلس لوكيل الوزارة وفي الثانية يقوم مقام العضو الغائب آخر يكون تعيينه بمرسوم بناء على طلب مجلس الوزراء

انعقاد - ينعقد المجلس مرتين في الشهر وقد ينعقد تحت رئاسة ولى الأمر عند المقتضى (مادة ٤ فقرة أخيرة) وتكون المداوولات صحيحة إذا تكونت الجلسة من الرئيس وخمسة من الأعضاء على الأقل وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة فإذا تساوت يرجح الفريق الذى يكون فيه الرئيس ويجوز للوزير أن يطلب انعقاد المجلس في غير الأوقات المعينة عند الاقتضاء

اختصاص - أما اختصاص المجلس فهو :

(أولاً) فحص الميزانية السنوية وتعديل ما يازم تعديله منها في أثناء السنة

(ثانياً) النظر في عزل أو تنصيب النظار على الوجه المبين في المادة الثالثة

(ثالثاً) النظر في الاستدانة على الاوقاف التي في ادارة الوزارة بعد التحقق من أن ايرادها يقوم بوفاء الدين في مدة لا تتجاوز الخمس عشرة سنة

(رابعاً) مسائل العمارات والبيوع والمشتريات ونحو ذلك مما تزيد قيمته على ثلثائة جنيه وكذلك اجارة الاطيان التي تزيد أجرتها السنوية على مائة جنيه والمباني التي تزيد أجرتها على ستين جنيهاً في السنة

(خامساً) تنصيب وترقية موظفى الوزارة وفروعها الذين يكون مرتبهم فوق الف قرش

(سادساً) الفصل في الشكاوى التي ترفع اليه عن اجراءات مجلس الادارة وكذلك في المسائل التي من اختصاص مجلس الادارة ويكون

المجلس قد رأى مع ذلك لزوم عرضها على المجلس الأعلى
(سابقاً) النظر في استبدال وتحكيم الاعيان الموقوفة التي في ادارة الوزارة
وبعد نظر ذلك يجرى احالته على المحكمة الشرعية لاجراء المقتضى له شرعاً.
(ثامناً) التقرير بفصل أى موظف أو مستخدم من موظفى الوزارة
الدائمين في غير احوال التأديب ماعدا مستخدمى المساجد والزراعات الذين
هم خاضعون لنظام خاص بهم مع حفظ حق من يفصل في المكافأة والمعاش
وللمجلس بالنسبة لموظفى الوزارة ومستخدميها جميع السلطة المخولة
لمجلس الوزراء فيما يختص بتطبيق قوانين المعاشات
هذا هو اختصاص المجلس الاعلى أتينا به ببعض الاختصار الذى
لايس الجواهر

٢

(مجلس ادارة الأوقاف)

يؤلف هذا المجلس بحسب التعديل الصادر به مرسوم ٢٧ يونه
سنة ١٩١٦ من يأتى ذكرهم :

- | | |
|-------|---|
| رئيسا | ١ - الوزير وفى حالة غيابه وكيل الوزارة |
| | ٢ - مفتى الأوقاف |
| | ٣ - رئيس قسم المباني (مدير قسم الهندسة) |
| | ٤ - مدير قسم الزراعة |
| أعضاء | ٥ - اثنان من الاعيان يحصل انتخابهما بمعرفة
الحافظة في كل سنة |
| | ٦ - مراقب عموم الحسابات (مدير قسم الحسابات) |

يمقد هذا المجلس جلساته مرتين في الأسبوع على الأقل ويجوز انعقاده من الرئيس وأربعة من الأعضاء وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الطرف الذى فيه الرئيس

وليس للوزير الحق فى طلب اجتماع هذا المجلس تحت رياسته فى الأحوال التأديبية

اختصاصه - (أولاً) مسائل العمارات والبيوع والمشتريات ونحو ذلك مما تكون مبالغه فوق خمسين جنيها لغاية ثلثمائة جنية وكذلك الاجارات التى لا تتجاوز فى السنة ستين جنيها ان كان المؤجر من المباني أو مائة جنية ان كان اطيافاً مع ملاحظة ما سيأتى ذكره عن اختصاص الوزير

(ثانياً) عزل الخطباء والأئمة والمدرسين ومشايخ الأضرحة بمصر وغيرها والجوامع والتسكيا وفقهاء ونقباء المقارئ أيا كان مرتبهم وتعيين بدلهم وذلك فيما عدا مشايخ الجوامع المعتاد تعيينهم بالأوامر العالية

ثالثاً - تعيين وترقية موظفى الديوان وفروعه الذين يكون مرتبهم فوق خمسمائة قرش الى غاية الف قرش

(رابعاً) المسائل التى تمال عليه من المدير ولم تكن من اختصاص المجلس الأعلى

(اختصاص الوزير)

ووكيل الوزارة

للوزير ووكيل الوزارة الاشراف العام على أعمال الوزارة وتصريف الأمور فيها أسوة بما عليه الحال في سائر الوزارات غير أننا نرى الإشارة الى دائرة تصرفات الوزير أو الوكيل أزاء المجلسين السابق الكلام عليهما فقد نص في اللائحة (مادة ٧) على أن من حق الوزير أو الوكيل « مباشرة الأعمال التي ليست داخلية ضمن اختصاصات المجلس الأعلى أو مجلس الإدارة » فمن ذلك تعيين وترقية المستخدمين اذا كان مرتبهم لا يتجاوز خمسمائة قرش

ومن اختصاصهما أيضا النظر في المسائل المتعلقة بتأجير البيوت والدكاكين والمخازن ونحوها بسابقة الأجرة بشرط أن تكون بأجر المثل أو تزيد عليه من باب أولى وذلك طبقا لقرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٩٥ الذي فسر به نص المادة ٢٨ من لائحة الاجراءات ورأى أن الاستئذان والحصول على الرخصة من مجلس الإدارة باعتماد التأجير في الامكنة المتقدم ذكرها انما يكون عند خلوها ونقص الأجرة عن قيمة المثل وواضح مما تقدم ان هذا التفسير مقصور على ما هو مندرج في اختصاص مجلس الإدارة وعملا بالمادة نفسها يكون التأجير بالممارسة ^{بالسأوة} بدون داع لاعتماده

من مجلس الادارة اذا كانت الاجرة تزيد على مائتى قرش وتعمد الزاد
في التأجير

واحتاط واضع اللائحة فجعل للوزير حق التصرف تحت مسؤوليته فيما
هو من اختصاص المجلسين بشرط أن تكون الاحوال مستعجلة يخشى
عليها من فوات الوقت ويجب عليه في هذه الحالة عرض التصرف على
المجلس المختص في أول جلسة وقد نص في المادة التاسعة بأن « انعقاد
المجلس في هذه الحالة يكون بدون حضوره وتحت رئاسة » رئيس ديوان
خديوى « (الديوان العالى الآن)

(أحكام متنوعة)

التعيين والترفية - من مقتضى المادة الثامنة أن تعيين الموظفين
والمستخدمين والترقيات والعلاوات والجزاءات التأديبية يراعى فيها كلها
اللوائح المقررة في مصالح الحكومة
مجلس التأديب - يؤلف مجلس التأديب بحسب القرار المصدق عليه
من مجلس الوزارة في ٢٥ ايو سنة ١٩٢١ من :

- | | | | | | | |
|-----|--------------------------|---|---|---|---|---------|
| (١) | مدير قسم القضايا | . | . | . | . | رئيساً |
| (٢) | مدير قسم الاوقاف الأهلية | . | . | . | . | } عضوين |
| (٣) | مفتى الوزارة | . | . | . | . | |

وفي حالة غياب أحدهم ينتخب وزير الاوقاف من يحل محله من كبار
موظفى الوزارة

المجلس المخصوص - أما المجلس المخصوص وهو الذى يجوز استئناف

حكم التأديب أمامه سواء كان المستأنف هو المستخدم أو الوزير فانه يؤلف كما يأتى بحسب المرسوم الصادر بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ :

١ - وكيل الوزارة وفي حالة غيابه من يندبه مجلس الوزراء رئيساً

٢ - النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية وفي حالة غيابه
رئيس نيابة الاستئناف الأهلية
٣ - مستشار ملكى وزارة الداخلية وفي حالة غيابه
من يندبه مجلس الوزراء

أقسام الوزارة - بالوزارة أقسام عدة كل منها مختص بنوع من الأعمال وقد سبق ذكرها عند الكلام على الوزارات (انظر ص ٨٤)

فروع الوزارة - للوزارة فروع بعديتى القاهرة والاسكندرية وبالأقاليم وتسمى مأموريات ويقوم كل فرع بجميع أعمال الوزارة التى بدائرة اختصاصه على اختلاف أنواعها ويرأس الفرع مأمور يجب عليه أن يقيم بالمدينة أو المحل المقرر لمركز المأمورية أما علاقته بالوزارة فتكون رأساً

ومن حيث دائرة اختصاص الفروع فان تحديد هياكلها يكون بقرار وزارى وعدا الفروع الموجودة بالقطر المصرى فان للوزارة فرعين بالاقطار الحجازية أحدهما بمكة المكرمة والثانى بالمدينة المنورة ويختص هذان الفرعان بمباشرة أعمال الاوقاف التى بالاقطار الحجازية وبادارة التكتيتين الموجودتين بمكة والمدينة

مساهبات الوزارة - من مقتضى الارادة السنية الصادرة فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ أنه ابتداء من سنة ١٨٩٧ يجب أن تكون حسابات وزارة

الاقواف مرتبة وجارية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الإيرادات والمصروفات مع ترتيبها بحسب أنواع هذه الإيرادات والمصروفات وجعلها منقسمة الى جملة أقسام كما هو مبين بعد « أى فى الجزء الباقى من ذلك الأمر السامى

ومن مقتضى الأمر العالى المنشئ لوزارة الاوقاف أن تكون ميزانية الاوقاف نافذة المفعول بمقتضى أمر كريم يصدر من ولى الأمر بناء على طلب وزير الاوقاف وتصديق المجلس الاعلى وبعد عرضها على الهيئة النيابية (الجمعية التشريعية) ويقدم لهذه أيضا الحساب الختامى لكل سنة بعد انقضاءها ولو أن الظروف حالت دون العمل بذلك نظرًا لوقف أعمال الجمعية التشريعية الى الآن

وبهذه المناسبة نذكر أن الحساب الختامى لوزارة الاوقاف فى سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ أسفر عن النتيجة الآتية

مصرفات	جنيـه	إيرادات	جنيـه
٨٩١٣١٧	الاقواف الخيرية	٨١٤٨٣٢	
٣٥٧٢٤	أوقاف الحرمين	٣٨١٣٦	
٧٥٦٣٠٦	الاقواف الاهلية	٧٠٥٨٨٠	
<u>١٦٨٣٣٤٧</u>		<u>١٥٥٨٨٤٨</u>	

هذا وتوزع المصروفات بالاقواف الخيرية اجمالاً على الجهات الآتية وهى المساجد، والتكليات، والمكاتب، والمدارس، ومعاهد العلم، والاضرحة، والمستشفيات والخيرات

(الاعمال الاخرى)

ذكرنا آنفا الاسلوب الجارى العمل بمقتضاه فى ادارة الاوقاف ونرى من المناسب أيضا الاشارة بطريق الاجال الى الموضوعات الاخرى التى جاءت فى اللائحة ومستتبع العنوانات التى ذكرت فيها على الوجه الآتى

(العمارات)

لا يجوز عمل عمارات أو ترميمات قبل الحصول على ترخيص من الوزارة بعد اطلاعه على المقايضة وتحققه من لزوم الاعمال ويجب أن يكون ذلك بطريق اشهار المناقصة متى رأتى أوفقية اجراء العمل بالمقاوله اذا هدم محل من محال الاوقاف وجاز شرعاً بيع خلفاته كان لا بد من الحصول على اذن بذلك من جهة الوزارة المختصة حسب القواعد المبينة قبل ، أما اذا كانت الاتقاض يصح استعمالها كلها أو بعضها فى العمارة الجديدة فيجب أن تحصر وتبين لها قيمة

(الاستبدال والتحكير والاستدانة)

يجوز استبدال الاعيان المتخربة ولو بالنقود أما العامر منها فلا يجوز استبداله الا بمقار يكون أحسن صقماً وأكثر غلة ويجوز استبدال الارض المحكورة بقيمة تعادل قيمة الحكر مدة عشرين سنة على الأقل ويحصل التقدير بواسطة لجنة تؤلف من مدير قسم الهندسة بالوزارة وثلاثة من أهل الخبرة ينتخبهم المجلس الاعلى ، ومن وظيفة هذه الهيئة أيضاً عمل التحريات عن الاعيان المراد استبدالها

وكذلك عن الاعيان المقصود شراؤها لجهة الاوقاف بدل ما أخرج منها
ويراعى فى التحكير رغبة الراغبين وأجرة المثل ويذكر فى الحجة أن
الاجرة تكون أجرة المثل بحسب الزمان والمكان
(تأجير محال الوقف)

لا يجوز لأحد من مستخدمي الوزارة أن يستأجر أطياناً من أطيانها
ويجب أن تكون اجارة الاطيان الزراعية بالمزاد قبل نهاية الاجارة السابقة بمدة
تكفى للنشر والاستئذان وكذلك المنازل والدكاكين والمحازن ولكن اذا تمذر
المزاد وكانت الاجرة لا تزيد على ٢٠٠ قرش شهرياً جاز التأجير بالممارسة
(- المساجد والتكايا والاضرحة ونحوها)

الأئمة والخطباء والمدرسون والطلبة المراد توظيفهم بالمساجد يكون
تعيينهم بواسطة مجلس الادارة بعد انتخاب من يكون منهم بالقاهرة بمعرفة
مفتى الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ومن يكون منهم فى سائر الجهات
بمعرفة قاضى الجهة ومفتيها (رئيس المحكمة ونائبها الآن) وهذا كله
بعد التحقق من أنهم من ذوى الاهلية الشرعية
ويمين مشايخ التكايا بواسطة المجلس الاعلى بحيث يكون مشهوداً
لهم بالصلاح والديانة

أما الفقهاء والنجباء المقارىء والمدافن فيكون تعيينهم بواسطة مجلس
الادارة بعد انتخاب من يكون فى القاهرة بمعرفة شيخ المقارىء ومن يكون
فى باقى الجهات بواسطة قاضى الجهة واثنتين من فقهاء المقارىء ينتخبهما
أما المكاتب التى هى فى ادارة الوزارة فيكون ترتيب مبصروها

وتقدير مرتبات عمالها بميزانية مخصوصة يراعى في وضعها قيمة الايرادات
ودور الكتب التابعة للديوان يجب أن تكون موجوداتها في عهدة
أمين يقدم الكفالات اللازمة

(الاقواف المحالة على الوزارة مؤقتاً)

يجب على الوزارة أن تدير أى وقف يحال عليها بتقرير شرعى. ويعمل
لكل وقف من هذا القبيل حساب خاص ويصرف ريعه على حسب شرط
الواقف فاذا لم يوجد فعلى حسب ما يقرره المجلس الاعلى بالوجه الشرعى
(محاسبة الاوقاف الخيرية)

على نظار الاوقاف الخيرية أن يقدموا للوزارة حساباً عنها في كل
سنة مرة في المواعيد التى تحددها

ويجب أن يكون الحساب مصحوباً بالمستندات الدالة على صحته
من حيث الايراد والمصروف فاذا تأخر الناظر عن تقديم الحساب وجب
انذاره وتعيين ميعاد أربعين يوماً يقدم الحساب فى اثنائه فاذا أصر على الامتناع
أو قدم الحساب بغير ما يدل على صحته لزم احالة الامر على الجهة المختصة
واذا تبين من الحساب بقاء شئ في ذمة النظار من فائض الخيرات
بقي في ذمتهم أمانة ما لم يخش عليه منهم فيوضع حينئذ في خزانة الوزارة
فاذا امتنع من توريد الفائض أنذر بالفناء في مدة عشرة أيام واذا أصر
على الالباء وجب احالته على المحكمة المختصة

(تسجيل الوقفيات)

على الحاكم الشرعية أن ترسل الى الوزارة سنوية من الوقفيات وتقارير

النظر التي تحررها لكي تتمكن الوزارة من تسجيلها وحفظها
أما الاوقاف التي في ادارة الوزارة ولا يوجد لها حجج وقفيات أو
يتعسر الاستدلال عليها فيكون تسجيلها في الوزارة اعتماداً على كشوف
المقاس والتحديد والاوقاف الخيرية والاهلية التي لم يكن لها وقفيات وهي
في نظارة الغير تقدم كشوفات مقامها وتحديداتها الى المحكمة الشرعية المختصة
وبعد أخذ الاشهاد بمضمونها على الناظر ترسل صورته الى وزارة الاوقاف
(الرسوم التي تؤخذ للوزارة)

يؤخذ رسم قدره أربعون قرشاً على صورة كل ورقة يطلبها ذوالشأن
واذا طلب أولو الشأن تعيين مندوب من الوزارة لعمل من الاعمال
يكون الرسم الذي يدفع عن ذلك مائة قرش ان لم تكن مصروفات الانتقال
أكثر من هذا المبلغ

والاوقاف التي يديرها الديوان مؤقتاً يستحق عليها رسم قدره عشرة
في المائة من الايرادات ، وكل عمارة في أوقاف الغير تكون أعمالها الهندسية
قد صممت بواسطة صمال الوزارة يستحق عليها خزانة الاوقاف رسم قدره
اثنان ونصف في المائة من قيمة التكاليف

واذا دعت الحال الى قيام أحد مهندسي الوزارة بعمل في أوقاف الغير
فالرسم يؤخذ باعتبار ٣٠ قرشاً يومياً بحيث لا يزيد على ١٥٠ قرشاً أيّاً
كان عدد الايام وهذا خلاف مصروفات الانتقال وأجرة السكة الحديدية
ويعني من جميع الرسوم كل من تحقق فقره وكذلك الاوقاف
الخيرية والاوقاف التي لم يكن لها فائض

١٨

نظام السودان

« مقدمة »

السودان بلاد واسعة الأرجاء مترامية الاطراف تحد شمالا بمصر
وشرقا بالبحر الاحمر والابريتر من املاك ايطاليا وبلاد الحبشة وجنوبا
بمستعمرة أوغندا الانجائيزيه وولاية الكونغو الحرة وغربا بالكونغو
الفرنسية وبلاد واداي المستقلة ويتضح من طريق المقارنة أن السودان
يبلغ ربع مساحة القارة الاوربية تقريبا وأن مساحة كردوفان وحدها
اكبر من مساحة فرنسا كلها

الفصل الاول للسودان - كانت بلاد السودان في الزمن القديم مستقلة
وايس من صلة بينها وبين مصر سوى بعض معاملات تجارية لكن
المرحوم محمد علي باشا فكر في فتحها وأخذ في تنفيذ هذا الغرض بالفعل
ويقال ان الاسباب التي وجهت فكره الى هذا المشروع الجليل هي الآتية :
أولا - الاستيلاء على مناجم الذهب حيث علم أنها موجودة
بكثرة في سنار

ثانياً - امداد جيشه برجال من السود بالنظر لشدة بأسهم في
الحروب حسب المشهور عنهم منذ أيام الفراعنة
ثالثاً - توسيع أبواب الرزق لانصاره الاتراك والآرتاؤوطو والمغاربة

رابعا - اكتشاف ينابيع النيل خدمة للعلم وللزراعة المصرية

خامسا - توسيع نطاق التجارة بين مصر والسودان

فل هذه الاسباب أخذت الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٢١ في الاستيلاء على بلاد السودان شيئا فشيئا الى سنة ١٨٨١ حيث تم لها تحقيق أمنيتها فأصبحت تملك تلك المستعمرات الواسعة النطاق وكانت تولى عليها الحكام والموظفين ويقوم هؤلاء بإدارة الاعمال على مقتضى الاوامر التي تصدر لهم من القاهرة ويظهر أن أولئك الحكام لم يحسنوا سياسة البلاد ولم يكن العدل راندم في الادارة بل ساروا في طريق الاعتساف والاستبداد فظلموا وطمعوا وبغوا فتذر منهم الاهالى وأصبحوا ناقلين عليهم ساخطين على حكومة مصر التي ولتهم ، ثم تصادف أن ظهر في سنة ١٨٨٢ رجل يدعى المهدي اسمه محمد احمد المهدي أعلن في البلاد أنه يحكم في السودان بالعدل والاحسان على مقتضى الشريعة الفراء فالت النفوس اليه وأجابوا دعوته ثم كان ما كان من ثورة السودان وشق عصا الطاعة وحلول الفوضى محل النظام

التخلي عن السودان - ومن المصادفات أن ظهرت في مصر في تلك السنة نفسها الحركة العرابية فشغلت الحكومة عن الاهتمام بأمر السودان لاسيما أن القوة العسكرية التي كانت لمصر في السودان وقتئذ لم تكن بالمقدار الكافي لقمع تلك الفتنة فعجزت الحكومة عن التغلب على أولئك الثائرين وبقي الحال كذلك الى سنة ١٨٨٤ حيث رأت الحكومة المصرية التخلي عن السودان بقرار من مجلس النظار في وزارة نوبار باشا بعد أن أبى سلفه شريف باشا امضاء هذا الامر معللا هذا

الاباء بقوله المأثور « اذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا »

الفتح الثانى للسودان - على أن الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة الانجليزية سعت بعد ذلك بزمان فى استرجاع تلك البلاد بواسطة قوة متحدة من رجال الجيشين المصرى والانجليزى وانتهى الحال بأن تم النصر .

بواسطة هذه الحملة المختلطة واسترجع السودان فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ وبناء على اشتراك انجلترا مع مصر فى الوسائل التى أدت الى الفتح تقرر بين الحكومتين وجوب أن يكون السودان مشتركا بين مصر وانجلترا فقرر بذلك وفاق بينهما فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ تقرر بمقتضاه أن ينوب عنهما فى ادارة حكومة تلك البلاد موظف يلقب بحاكم عموم السودان يعينه جلالة الملك بموافقة حكومة انجلترا ولا يفصل أيضا الا برضاها وقد تضمن هذا الاتفاق تحويل الحاكم العام السلطة المطلقة فى وضع القوانين على اختلاف أنواعها وادارة شؤون البلاد بالطرق التى يراها وفى تعيين المديرين والمفتشين والمأمورين ونوابهم وضباط البوليس وضباط السجون فهو بالاختصار المنفرد بحكم البلاد

وعملما بما تقدم قد عين فى تاريخ الوفاق نفسه سرदार الجيش المصرى حاكما لعموم السودان فوضع لادارة البلاد النظام الذى سياتى الكلام عليه ثم أعلن فتح السودان للتجارة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩

(نظام الحكومة فى السودان)

أبقوا مركز الحكومة فى الخرطوم كما كان حين الادارة المصرية ووزعت السلطة على موظفين كبار وهم :

١ - السكرتير الملكي وهو الرئيس للإدارة العمومية بحيث ان وظيفته تحاكي وظيفة وزير الداخلية بالنسبة لمصر

٢ - السكرتير المالي ويقوم بالإدارة المالية من حيث الدخل والخرج وكافة الشؤون المتعلقة بالمال مما يشبه اختصاص وزير المالية

٣ - السكرتير القضائي وهو رئيس الإدارة القضائية من حيث التشريع والقضاء والاشراف على الاحكام وغير ذلك مما يجعله أرفع سلطة قضائية يرجع اليها في السودان

أقسام المورده - وقد قسمت البلاد الى عدة مديريات وهي :
الخرطوم . بربر . دنقلة . حلفا . البحر الاحمر . النيل الابيض . النيل
الازرق . سنار . كسلا . أعالي النيل . كردفان . جبال النوبة . دارفور .
بحر الغزال . منجلا .

وفي كل مديرية مدير انجليزى عسكرى أو ملكى يستمد سلطته من الحاكم العام بواسطة السكرتير الملكى ، ولكل مدير عدد من المفتشين ونواب المفتشين جميعهم من الانجليز يعاونونه في العمل بعضهم ملكيون وبعضهم عسكريون كما يوجد في بعض المديريات ضباط مصريون (١) قائمون بوظيفة مساعدى مفتشين يقومون أيضا بشيء من أعمال التفتيش

اختصاص المدير - من وظيفة المدير حفظ الأمن العام ومراقبة تقدير الضرائب والعشور وجنهما وتوريدرها في الخزانه وتعيين رؤساء

(١) المفهوم الآن ان الشبان الذين يتخرجون من كلية غردون يتولون الوظائف فيحلون محل المصريين تدريجيا

القبائل والعمد والمشايخ وعليه التجول في أنحاء مدينته للإشراف على جميع الأعمال وكافة الشؤون

وفي المديريات التي لا قضاة فيها يقوم المدير والمفتشون ونوابهم بوظيفة القضاء

ويقوم بالعمل في كل مركز مأمور من الضباط المصريين الا كفاه يساعده ضابطان فاذا غاب قام مقامه الأقدم رتبة منهما

وهناك مفتش عام لجميع السودان يقوم بالإشراف على جميع الجهات ليتحقق من تنفيذ القوانين والاحكام واختبار أميال الاهالى ومعرفة ما يودونه من التعديلات والتبديلات

اختصاص الأمور - أما أعمال المأمور فتعددة فهو يراقب البوليس والخفر ونظافة الاسواق والأحياء ويقوم بالتفتيش على القوة العسكرية والفصل في المنازعات البسيطة وتبليغ أوامر الحكومة للعمد ومشايخ القبائل وتقدير الضرائب وتحصيلها

القضاء - للسودان نظام قضائى خاص مستقل عن القضاء في مصر وقوانينه يسرى حكمها على المقيمين به أيا كانت جنسيتهم يعنى أن الامتيازات الاجنبية لا أثر لها هناك والتقنين في السودان مستقل عما عليه الحال في مصر فلا تأثير اذن للقوانين المصرية في السودان بيد أن كل قانون تسنه الحكومة السودانية يجب تبليغه الى رئاسة مجلس الوزراء

وفي كل مديرية محكمة تفصل في الأمور المدنية ومن اختصاصها أيضا النظر في المسائل الجنائية الا أن القضايا ذات الشأن مدنية كانت

أوجنائية يكون المرجع فيها في نهاية الأمر الى قضاة ملكيين ذوي المام محقق بالقانون وهم السكرتير القضائي ورئيس القضاة وثلاثة قضاة والافوكاتو العمومي

ويوجد بالسودان محاكم شرعية يرأس كل واحدة منها قاضى شرعى للنظر فى المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية كما هو الشأن فى مصر وللقضاة الشرعيين رئيس وهو قاضى القضاة ويقوم بالافتاء أحد العلماء الشؤون العسكرية — تصدر الأوامر الخاصة بالشؤون العسكرية من السردار وهو (الحاكم العام) بالطرق العسكرية بواسطة رئيس اركان حرب الجيش وهو أذونات جنرال الجيش المصرى أما ما يختص منها بالحكومة الملكية فيصدر بواسطة السكرتير الملكى

المصالح — وقد اهتم الحاكم العام بإنشاء عدة مصالح وعين لكل منها رئيساً فمنها المعارف ، والمساحة ، والسكة الحديدية ، والتأخراف ، والبوستان ، والواوورات ، والمخازن ، والسجون ، والزراعة ، والغابات ، وصيد الحيوانات ، والاشغال ، والصحة العمومية وغير ذلك

التشريع — ووجه عنايته كذلك الى التشريع فوضع عدة قوانين بواسطة السكرتير القضائي ، من ذلك قانون الضرائب ، وقانون الاملاك وقانون عوائد المباني ، وقانون المراكب ، وسن أيضاً قانون العقوبات والقانون المدني وبالجملة أخذ فى وضع المنشآت التى تكفل السير بالبلاذنى خطة الحضارة ، وقد ترتب على بعض ذلك أن سهلت المواصلات وأصبح من الميسور للمسافر من لندن أن يصل الى جندكرو فى نحو ثلاثة أسابيع والقاعدة التى اتخذت أساساً فى ادارة السودان هى جعل حكومته

مستقلة بقدر الامكان فليس عليها الا اشراف المندوب السامي وتبليغ رئاسة مجلس الوزراء بمصر القوانين واللوائح التي تصدرها وهذا المنهج متبع أيضاً في فروع حكومة السودان بمعنى أن نواب الحاكم العام مطلقو اليد في العمل على قدر ما تسمح به الاحوال

البرارات والمصروفات - كانت ميزانية السودان فيما سبق لا تقوم بمصروفاته فكانت الحكومة المصرية تمد العجز من ميزانيتها ^(١) أما الآن فقد أصبح السودان قادراً على أن يقوم بنفسه فلم تمد هناك حاجة الى أن تمد الحكومة المصرية بمساعدة مالية

مجلس الحاكم العام - هذا وقد رأى الحاكم العام في أوائل سنة ١٩١٠ أن يستعين على ادارة البلاد من حيث التشريع والتنفيذ بمجلس يشترك معه في نظر الامور ويؤلف من أعضاء بحكم مناصبهم وهم المفتش العام والسكرتير المالى والسكرتير القضائي والسكرتير الملبكى ومن أعضاء اضافيين لا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة ويعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات، ويرأس جلسات هذا المجلس الحاكم العام أو من يقوم مقامه، وللحاكم العام سواه حضر الجلسة أو لم يحضر أن يخالف ما أقره المجلس بالاغلبية لاسباب تدون في المحضر وله السلطة في وقف تنفيذ أى قرار من قرارات المجلس

فالمجلس بصورته هذه هو هيئة استشارية القصد منها معاونة الحاكم

(١) للسودان ميزانية مستقلة وكانت تدرج ضمن ميزانية الحكومة المصرية وقد وضعت ميزانية سنة ١٩٠٩ على الوجه الآتي كما ورد بالطبعة الاولى من هذا الكتاب ١٤٠٠ ١٠٠٠ جنيه ايرادات ١٣٤٩ ٠٠٠ جنيه مصروفات

العام في تدبير شؤون البلاد بما يكون لدى أعضائها من الدراية والخبرة بالأأمور الفنية

هذا هو نظام حكومة السودان بالاختصار أما اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المتقدم الكلام عليها فترى تلخيصها على الوجه الآتي :-

(اتفاقية ٢٩ يناير سنة ١٨٩٩)

ترتب على هذا الاتفاق ما يأتي :

(أولاً) أصبح السودان وقد ضم اليه وادى حلقا وسوا كن مشتركا بين الحكومتين وعلى ذلك تقرر استعمال العلمين المصرى والانجليزى معاً في انجائته ما خلا سوا كن حيث يستعمل فيها العلم المصرى وحده

(ثانياً) وجوب أن يعين للسودان حاكم واحد بالاتفاق بين الحكومتين ولا يزل الا باتفاقهما كذلك

(ثالثاً) الحاكم العام مطلق التصرف في ادارة البلاد وفي وضع ما يراه لها من القوانين واللوائح والأوامر وليس عليه سوى تبليغ ذلك الى المندوب السامى وللمجلس الوزراء

(رابعاً) اخراج البلاد السودانية - ماعدا سوا كن - من سلطة الحاكم المختلطة

(خامساً) - الاوامر التى تصدر بالترخيص للاجانب بالاقامة والتجارة في السودان يجب أن لا تشمل على تمييز فريق على فريق من حيث المعاملة

(سادساً) - لا يجوز قبول قناصل أو نواب قناصل في السودان
الا بمصادقة إنجلترا

(سابعاً) - منع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه منعاً مطلقاً

(ثامناً) - لا يجوز لحكومة السودان أن تضع رسوماً جركية على

البضائع الداخلة اليها من البلاد المصرية

(تاسعاً) - تبذل عناية مخصوصة في مراعاة اتفاقية بروكسل المحررة

في ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية وذخائرها

والمشروبات المقطرة والروحية وبيع شئ من ذلك أو صنعه

(عاشرأ) - تبقى البلاد السودانية تحت الاحكام العسكرية الى أن

يقرر خلاف ذلك بأمر من الحاكم العام

وعلى ذكر ما سبق نرى الاشارة الى ما تضمنه تصريح المندوب السامي

لحكومة بريطانيا العظمى (ص ٤٣ و ٤٤) من أن السودان يبقى في

جملة المسائل المحتفظ بها أى التى يكون البت في أمرها فيما بعد واذ كان

مشروع الدستور جاء متضمناً النص على أن السودان جزء من مصر

وبالتالى أن ملك مصر يكون فى آن واحد ملكاً للسودان فيلوح لنا من

ما جريات الامور أن هذه النقطة محفوفة بشئ من الصعوبة والظاهر

أن إنجلترا تحرص كل الحرص على استئثارها بالقطر السودانى بينما تعد مصر

حيويها لبلادها اذ هو منبع النيل الذى هو مصدر الحياة وينبوع الثروة

فى القطر المصرى فعسى أن تذلل العقبات وتزول الصعوبات ويعود للسودان

الى مصر كما كان من قديم الزمان

استدراكات

رأينا أن نأتى هنا بما اقتضاه الحال من بعض الاضافات والبيانات
اتماما للفائدة

١ - الجهات التى لها نظام قضائى خاص

ذكرنا النظام القضائى فى مصر غير أنه يجدر بنا أن نقول بعض
الشيء عن الجهات التى لها نظام قضائى خاص نظراً لبعدها ومخالفة أهلها
لباقى سكان القطر فى العرف والعادات مما اقتضى سن قضاء لهم بلائهم
أحوالهم هذا مع ملاحظة ما سبق أن ذكرناه عن توسيع اختصاص المحاكم
الشرعية الموجودة بتلك الجهات توسيعاً لا نظير له فيما عداها من تلك
المحاكم (مادة ٦ اجراءات شرعية) وهذه الجهات هى :

١ - القصير

قضى الأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بأن محافظ
القصير يفصل نهائياً فى دائرة اختصاصه فى المسائل المدنية التى لا تتجاوز
١٥٠٠ قرش أما القضايا التى تتجاوز هذه القيمة فإنها تكون من اختصاص
محكمة قنا الجزئية أو محكمتها الابتدائية حسب الأحوال

ب - الواحات

بموجب القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٢ الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩١٢
تشكل بكل من الواحات البحرية (المنيا) والداخلية (أسيوط) والخرافة
(أسيوط) محكمة مؤلفة من المأمور أو من يقوم مقامه بصفة رئيس

ومن اثنين من اعيان الجمة بصفة عضوين ويستعاض عن المأمور في الواحات الخارجية بالعاون ويعين وزير الحاقانية بالاتحاد مع وزير الداخلية الاعضاء الأعيان ونواباً يقومون مقامهم في حال غيبتهم ويجوز أيضاً تعيين جملة أعضاء أعيان في الواحات الواحدة يجلسون بالدور لآجال مسماة

ولهذه المحاكم جميع اختصاصات المحاكم الجزئية وتسرى عليها في ذلك أحكام قانون المرافعات، الم يكن منصوصاً على خلافها في قانون تشكيل محاكم الواحات

وتراعى هذه المحاكم في نظر القضايا المدنية العرف في الواحات مادام مطابقاً للبدالة وللحقوق الطبيعية وتراعى ذلك أيضاً المحاكم التي تنظر استئنافياً في أحكام هذه المحاكم

وقد ألغى القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٢ المذكور الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن النظام القضائي للواحات المذكورة وحل محله

ج - سيوه

يرتب بموجب الأمر العالي الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٧ في مركز سيوه (بحيرة) مجلس يشكل من ثمانية أعضاء يرأسهم مأمور مركز سيوه وتصدر الأحكام من خمسة أعضاء على الأقل غير الرئيس واختصاص المجلس الجنائي واسع اذ هو يحكم في جميع المواد المستوجبة للتعزيز بأنواعها بمقتضى العادات والقواعد المتبعة في تلك الجهة أما القضايا المدنية فالفصل فيها يكون بطريق التحكيم وللمجلس المذكور اذا رفعت اليه دعوى من هذا القبيل أن يحكم فيها بمقتضى قواعد العدل وبموجب عادات تلك الجهة وانتخاب أعضاء المجلس يكون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفة من مشايخ

وأعيان سيوه ويشترط فيمن يعين عضواً أن تكون سنه احدى وعشرين سنة وأن يكون مستقيم الأحوال وأن لا يكون حكم عليه بحكم مغل بالشرف وتنفيذ الأحكام يكون بمعرفة مأمور المركز بمساعدة مشايخ العائلات

د - شبه جزيرة سيناء

وضع القانون نمرة ١٥ الصادر في أول يوليه سنة ١٩١١ نظاماً قضائياً يسرى على جميع شبه جزيرة سيناء ما يدخل منها في اختصاص محافظة العريش وما عدا جهتي موسى والطور

ويوجد في هذه الجهة ثلاثة أنواع من المحاكم وهي :

أولاً - محاكم جزئية يؤلف كل منها من مأمور قضائي بصفة رئيس ومن عداين وتكون مختصة بالفصل في المسائل المدنية والتجارية التي لا يتجاوز الطلب فيها عشرين جنيهاً

ثانياً - محاكم خصوصية يؤلف كل منها من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمعرفته بصفة رئيس ومن ثلاثة عدول وتحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا يتجاوز قيمة المدعى به فيها مائة جنية

ثالثاً - محكمة عليا تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية أيا كانت قيمة المدعى به فيها

وتحكم هذه المحاكم بمقتضى قواعد العدل والقانون الطبيعي مع مراعاة ما لا يخالفها من العادات المحلية النابتة

ويجوز للمحافظ بناء على طلب أحد الخصوم أن يلفى أو يعدل أى حكم صادر من محكمة جزئية

٢ - الحجز على مرتبات موظفي المجالس البلدية والمحلية

ذكرنا عند الكلام على حجز المرتبات (ص ٣٥١) أن القانون غرة ١٧ لسنة ١٩١٨ جعل مرتبات موظفي مجالس المديرية ومجلس بلدى الاسكندرية فى حكم موظفى الحكومة فيما يتعلق بعدم جواز الحجز على مرتباتهم الا بقيود معينة أما موظفو المجالس البلدية والمجالس المحلية فقد نظر اليهم ذلك القانون كموظفى الحكومة سواء بسواء فرمما لكل شك دعت الحالة الى هذه الاشارة

٣

تنظيم أعمال قضايا الحكومة

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بتنظيم أعمال قضايا الحكومة فبعد أن كان لكل وزارة أو أكثر قسم قضايا خاص وحدث الآن وأصبحت هيئة واحدة ملحقه بوزارة المالية الا أنها توزع على الوزارات بحسب ما تقتضى به حاجات العمل كما يكون لمجلس الوزراء قسم قضايا وتؤلف ادارة القضايا من المستشارين الملكيين ومساعدى المستشارين الملكيين يعاونهم موظفون فنيون وهم النواب الاول والنواب والمحامون والمندوبون ويدير قسم قضايا مجلس الوزراء مستشار ملكى ويعين المستشارون ومساعدوهم مرسوم بناء على عرض وزير المالية أما غيرهم فيعينون بقرار وزارى ويكون بالاسكندرية قسم أو مأمورية لاقسام القضايا وكذلك الحال فى كل مدينة من مدن الاقاليم تدعو فيها الى ذلك حاجة العمل ويحدد مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية عدد الاقسام والمأموريات

واختصاصها ويتولى وزير المالية توزيع موظفي القضايا على مختلف الأقسام
والمأموريات والفروع

الاختصاص - تختص ادارة قضايا الحكومة بما يأتي :

(١) أن تصدر فتاوى مبنية على الاسباب القانونية المحضة لمن يستفتيها
من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومقاولات
الاشغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ويكون مدعاة
للتقاضى أو بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة أو المصاحبة عرضها عليها
لاجل درسها

(ب) أن تضع فى صيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة أو أى
مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الامور
الادارية التى تعرض عليها لدرسها

(ج) أن تنوب لدى محاكم البلاد على اختلافها عن الحكومة وعن
المصالح العمومية فى الدولة بوجه عام

لجنة قضايا الحكومة - تؤلف لجنة لقضايا الحكومة من المستشارين
المسكين ويجوز أن ينوب عنهم مساعدوهم وتجتمع اللجنة برئاسة مستشار
ملكى يختص بذلك الرئاسة بناء على قرار مجلس الوزراء وتتولى اللجنة
المراقبة والاشراف على موظفى ادارة القضايا ويناط بها أيضا على وجه
الخصوص الفتوى :

(١) فى كل مسألة يرى أحد الوزراء استفتاءها فيها بالنظر لاهميتها أو
لأنها تعنى وزارتين أو أكثر ولو ان قسما من أقسام القضايا أو مأمورية
يكون قد تولى بحث تلك المسألة من قبل

(٢) في كل مسألة عرضتها إحدى الوزارات أو المصالح على قسم من أقسام القضايا أو مأمورية لدرسها ويرى رئيس ذلك القسم أو تلك المأمورية أن يتعرف رأى اللجنة فيها

وينوب رئيس لجنة القضايا عن اللجنة في صلاتها بالمصالح وتكون له الإدارة العليا على هيئة القضايا مع عدم الإخلال بسطة المستشارين الملوكيين الذين يديرون الأقسام المختلفة وبالاختصاصات المخولة للجنة نفسها

هذا ويشتمل المرسوم على أحكام أخرى متعلقة بموظفي القضايا ودرجاتهم وغير ذلك مما لا حاجة بنا إلى إيرادها

إلى هنا تم هذا الكتاب بعون الله عز وجل ففسأله تعالى أن يكون
من ورائه النفع لبني وطننا والله الحمد في المبدأ والختام
والصلاة على سيد الأنام خاتم الرسل والأنبياء

فهرست

١	١ - الكلام على القانون وأقسامه
٢	تعريف القانون
٨	تقسيم القانون
١٢	تعريف خاص لبعض القوانين
١٣	تكوين القانون وتماذه
١٤	مريان القانون
١٥	٢ - تعريف الحكومة - أنواع الحكومات
١٦	١ - الحكومة الدستورية
١٦	٢ - الحكومة الاستبدادية
١٦	٣ - الحكومة المستقلة
١٧	٤ - الحكومة الغير المستقلة
٢٠	٣ - تقسيم السلطة
٢١	السلطة التشريعية
٢٣	السلطة التنفيذية
٢٣	السلطة القضائية
٢٥	٤ - الكلام على الحكومة المصرية
٢٥	١ - الخديوية المصرية
٢٧	نظام الحكومة الخديوية المصرية
٣٢	ما كان للخديوية المصرية من الحقوق
٣٣	أولاً - فيما يختص بالمالية والمسكوكات
٣٥	ثانياً - فيما يتعلق بالمسائل السياسية
٣٧	ثالثاً - فيما يختص بالقوات البرية والبحرية
٤٠	ب - السلطنة المصرية
٤٢	ج - المملكة المصرية
٤٥	نظام توارث العرش
٤٧	تقييد حرية الحكومة المصرية بالنسبة للاجانب

صحيفة

- ٤٨ ١ — في امتيازات الاجانب
- ٥٤ ب — تدخل الدول في شؤون البلاد
- ٦٠ ٥ — مجلس الوزراء والوزراء والوزارات
- ٧٠ مظاهر المملكة المصرية الاخرى
- ٧٧ اللجنة المالية
- ٧٩ الوزارات وأقلامها وفروعها
- ٨٠ ١ — وزارة الداخلية
- ٨١ ٢ — » البحرية والبحرية
- ٨١ ٣ — » المالية
- ٨٢ ٤ — » الخارجية
- ٨٢ ٥ — » الحفانية
- ٨٣ ٦ — » المعارف العمومية
- ٨٣ ٧ — » الاشغال العمومية
- ٨٤ ٨ — » الاوقاف
- ٨٥ ٩ — » الزراعة
- ٨٥ ١٠ — » المواصلات
- ٨٦ م المحافظون والمديرون
- ٨٨ اختصاص المدير في الجنايات
- ٨٩ اختصاص المدير في مسائل الرى
- ٩٠ حقوق المدير التأديبية
- ٩٠ اختصاص المدير في المجالس الحسبية
- ٩٠ اختصاص المدير في الشؤون المالية
- ٩١ اختصاص المدير في مخالفات الرى وفي تأديب العمدة والمشائخ

صحيفة

٩١	أقلام المديرية واختصاص كل منها	
٩٤	مأمورو المراكز	
٩٦	اختصاص المأمور فيما يتعلق بالسجون	
٩٧	اختصاص المأمور في المجالس الحسبية	
٩٧	اختصاص المأمور في الاعمال الادارية والمالية	
٩٩	عمد ومشايخ والبلاد	
١٠١	امتيازات العمدة والمشايخ	
١٠٢	الواجبات المفروضة على العمدة والمشايخ بوجه عام	
١٠٦	الجزآت	
١٠٧	عمد القبائل	
١٠٨	٦ — القانون النظامي	
١١٢	انتخاب أعضاء مجالس المديرية	
١١٣	انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين	
١١٤	انتخاب الاعضاء المندوبين للجمعية العمومية	
١١٥	١ — مجالس المديرية	
١١٥	» » بحسب قانون سنة ١٨٨٣	م
١٢٠	» » » » » » ١٩٠٩	م
١٢٦	٢ — مجلس شورى القوانين	
١٣٣	٣ — الجمعية العمومية	
١٣٧	٤ — مجلس شورى الحكومة	
١٤٠	اللجنة الاستشارية التشريعية	
١٤١	النظام النيابي لسنة ١٩١٣	
١٤١	الجمعية التشريعية	
١٥١	قانون الانتخاب	
١٥٤	مجالس المديرية بحسب نظام سنة ١٩١٣	

صحيفة

- ١٥٧ الدستور الجديد (مشروع)
- ١٥٩ ١ - الدولة المصرية وحقوق المصريين وواجباتهم
- ١٦١ ٢ - المملكات العامة
- ١٦٢ ٣ - الملك
- ١٦٤ ٤ - الوزراء
- ١٦٧ ٥ - البرلمان
- ١٦٨ ١ - مجلس الشيوخ
- ١٧٠ ٢ - مجلس النواب
- ١٧٤ ٦ - السلطة القضائية
- ١٧٤ ٧ - مجالس المديرية والمجالس البلدية
- ١٧٥ ٨ - أحكام متعلقة بالشؤون المالية
- ١٧٧ ٩ - أحكام عامة وأحكام وقتية
- ١٧٩ قانون الانتخاب
- ١٧٩ ١ - فيمن لهم حق الانتخاب
- ١٨٣ ٢ - في انتخاب أعضاء مجلس النواب
- ١٨٥ ٣ - انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ
- ١٧٨ ٤ - الفصل في صحة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وفي عدم الجمع وفي سقوط المضوية
- ١٨٨ ٥ - في جرائم الانتخاب
- ١٨٩ ٦ - أحكام عامة وأحكام وقتية
- ١٩٠ ٧ - حقوق الأفراد
- ١٩٢ ١ - المساواة
- ١٩٤ ٢ - الحرية الشخصية
- ١٩٧ ٣ - احترام الملكية

صحيفة

١٩٨

٤ - حرية الاديان والتعليم

٢٠٢

٥ - احترام المساكن

٢٠٣

حقوق أخرى

٢٠٥

٨ - صوميات على ميزانية الحكومة المصرية

٢١٠

٩ - الضرائب

٢١٤

١٠ - الديون المصرية

٢٢١

١١ - السلطة القضائية

٢٢٦

١ - المحاكم الاهلية

٢٣٢

١ - المحاكم الجزئية

٢٣٣

ب - المحاكم المركزية

٢٣٤

ج - المحاكم الابتدائية

٢٣٤

د - محكمة الاستئناف

٢٣٥

هـ - محكمة النقض والابرام

٢٣٦

د - محاكم الاخطاء

٢٣٦

١ - الفرض من انشاء محاكم الاخطاء

٢٣٧

٢ - في تشكيل محاكم الاخطاء

٢٤٠

٣ - في اختصاص محاكم الاخطاء

٢٤٦

٢ - المحاكم المختلطة

٢٥٣

٣ - المحاكم القنصلية

٢٥٤

٤ - المحاكم الشرعية

٢٥٨

١ - لأتمة ٩ رجب سنة ١٢٩٧ - ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠

٢٦١

٢ - لأتمة ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ ماي سنة ١٨٩٧

٢٦٣

٣ - نظام المحاكم الشرعية الحالى

صحيفة

- ٢٦٤ ١ - ترتيب المحاكم الشرعية ودوائر اختصاصها
- ٢٦٦ ب - تشكيل المحاكم الشرعية واختصاصها بالنسبة لبعضها مع بعض
- ٢٧١ ج - القاعون بأعمال المحاكم الشرعية
- ٢٧١ القسم الاول - الموظفون - أولاً - القضاة
- ٢٧٢ ثانياً - الكتبة المحضرون
- ٢٧٣ تأديب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم الشرعية - تمهيد
- ٢٧٥ ١ - تأديب القضاة
- ٢٧٥ نظام التأديب السابق
- ٢٨٠ نظام التأديب الحالي
- ٢٨٢ ٢ - تأديب الكتبة
- ٢٨٤ القسم الثاني - الغير الموظفون
- ٢٨٤ أولاً - المحامون
- ٢٩٤ نقابة المحامين
- ٢٩٨ ثانياً - الخبراء
- ٢٩٨ ثالثاً - المأذونون
- ٣٠٢ د - اجراءات الدعوى
- ٣٠٢ ١ - الاعلانات والاجراءات
- ٣٠٥ ٢ - الجلسات
- ٣٠٧ ٣ - الحكم وما يتعلق به
- ٣١١ أولاً - كيفية صدور الحكم
- ٣١٢ ثانياً - المداولة
- ٣١٣ ثالثاً - طرق الطعن في الاحكام
- ٣١٦ ١ - المعارضة
- ٣١٩ ٢ - الاستئناف
- ٣٢٣ ٣ - التماس اعادة النظر
- ٣٢٥ ٤ - الطعن في الاحكام ممن تتعدى اليه

صحيفة

٣٢٦

رابعاً - الفتاوى

٣٢٧ - لائحة الاجراءات الداخلية الصادرة في ١١ يولييه

سنة ١٨٩٣

٣٣٣

و - الاختصاصات التبعية للمحاكم الشرعية

٣٣٣

أولاً - تحقيق الوفاة والوراثة

٣٣٦

ثانياً - الاشهادات والتسجيل

٣٣٧ ز - تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية لائحة ٤ ابريل سنة ١٩٠٧

٣٣٩

١ - الاحكام العمومية

٣٤١

٢ - الحجز على المنقولات

٣٤٧

٣ - الحجز على المقار

٣٥١

٤ - حجز مال المدين لدى الغير

٣٥٤

٥ - أحكام متنوعة

٣٥٥

٦ - التنفيذ والاكره البدني

٣٥٦

ح - قرار التفتيش الصادر في ١١ ابريل سنة ١٨٩٨

٣٥٨

١٢ - البطر كخانات

٣٦٤

١٣ - المجالس الحسينية

٣٦٥

تمهيد

٣٦٨

١ - وظيفة واختصاصات المجالس الحسينية

٣٧١

٢ - تشكيل المجالس الحسينية

٣٧٢

٣ - الاجراءات الواجب اتباعها

٣٧٤

٤ - ما يجب على الاوصياء والقوام والوكلاء

٣٧٧

٥ - مجلس بلاط الملك

صحيفة

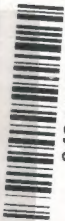
- ٣٨١ ١٤ — المحاكم الادارية على العموم
- ٣٨٢ القضاء الادارى
- ٣٨٥ ١ — لجنة الجمارك
- ٣٨٧ ٢ — القضاء الادارى فيما يتعلق بالدخان والتنباك
- ٣٨٨ ٣ — » » » » بالسكك الزراعية
- ٣٨٩ ٤ — » » » » بآباد الجراد
- ٣٩٠ ٥ — » » » » بالترع والجسور
- ٣٩٣ ٦ — » » » » بفيضان النيل
- ٣٩٦ قيام جهة الادارة بالحجز الامتيازى
- ٣٩٧ قيام جهة الادارة بالحجز من أجل الضرائب
- ٣٩٩ ١٥ — الخلاف فى الاختصاص
- ٣٩٩ ١ — التنازع فى الاختصاص الفرعى
- ٤٠٠ ٢ — » » » » الاصلى
- ٤٠٣ ١٦ — الاشخاص المعنوية
- ٤٠٩ الاجتماعات المجردة من الشخصية المعنوية
- ٤١٠ ١٧ — نظام الاوقاف
- ٤١٣ ١ — مجلس الأوقاف الأعلى
- ٤١٥ ٢ — مجلس ادارة الاوقاف
- ٤١٧ ٣ — اختصاص الوزير ووكيل الوزارة
- ٤١٨ أحكام متنوعة
- ٤٢١ الأعمال الاخرى
- ٤٢١ الممارات
- ٤٢١ الاستبدال والتحكير والاستدانة
- ٤٢٢ تأجير محال الوقف
- ٤٢٢ المساجد والتكايا والاضرحة ونحوها

صحيفة

- ٤٢٣ الاوقاف المحالة على الوزارة مؤقَّتاً
٤٢٣ محاسبة الاوقاف الخيرية
٤٢٣ تسجيل الوقفيات
٤٢٤ الرسوم التي تؤخذ للوزارة
٤٢٥ ١٨ - نظام السودان - مقدمة
٤٢٧ نظام الحكومة في السودان
٤٣٢ اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩
استدراكات
٤٣٤ ١- الجهات التي لها نظام قضائي خاص.
٤٣٤ ا - القصير
٤٣٤ ب- الواحات
٤٣٥ ج - سيوه
٤٣٦ د - شبه جزيرة سيناء
٤٣٦ ٢ - الحجز على مراتب موظفي المجالس البلدية والمحلية
٤٣٦ ٣ - تنظيم أعمال قضايا الحكومة



Bibliotheca Alexandrina



0434488